

أحكام السوق  
للإمام يحيى بن عمر  
213هـ - 289هـ



**رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب**  
**صالح محمد اليوسف**

شركة أفكار القابضة خبرة كبيرة في قطاعات الصناعة والخدمات، وتعمل الشركة على تأسيس وتملك شركات استثمارات صناعية، والدخول في محافظ استثمارية، وكذلك تملك حقوق الملكية الصناعية.

وتهدف الشركة إلى توزيع استثماراتها على قطاعات البتروكيماويات والقطاع الصناعي وقطاع الخدمات، وجميع مشروعات الشركة متوافقة مع الشريعة الإسلامية السمحة

**شركة أفكار القابضة:**  
ص.ب 1820 - الصفاة 13019 - الكويت

هاتف: 965)22322067 - فاكس: 965)22491259 .

**[www.afkar Holding.com](http://www.afkar Holding.com)**



سلسلة إصدارات التراث الإسلامي (2)

# كتاب أحكام السوق

للإمام يحيى بن عمر ( 213 هـ / 289 هـ )

دراسة وتحقيق

مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية

الدكتور/ أحمد جابر بدران

بإشراف

فضيلة الدكتور: علي جمعة محمد

## مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية

المشرف العام على المركز

أ.د. علي جمعة محمد

مدير المركز

د. أحمد جابر بلدان

دراسات وتحقيق في الاقتصاد الإسلامي

بيانات فهرسة كتاب أحكام السوق

أبو زكريا يحيى بن عمر

ج1 القاهرة مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية

1430 هـ - 2009 م

17 x 24 سم . دراسات في فقه المعاملات

رقم الإيداع:

الترقيم الدولي :

الطبعة الأولى

1430 هـ - 2009 م

كافة حقوق الطبع والترجمة

محفوظة للناشر فقط

مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية

الإخراج الفني: منى حامد

مراسلات المركز: 7 ش نوال متضرع من شارع وزارة الزراعة - العجوزة - الجيزة

تليفون: 37605305 - 0101444141- فاكس: 37605305

E-MAIL: CLES@INTERNETEGYPT.COM



## بسم الله الرحمن الرحيم

### تصدير

### شركة أفكار القابضة

الحمد لله الذي أتم على البشرية بالإسلام نعمته، وكرم الإنسان واستخلفه وجعل من شريعته ومنهاجه ضمناً لحقه وحرية، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهديه واتبع سنته إلى يوم الدين وبعد،،،

لقد وضع النظام الإسلامي أسساً للحضارة الإسلامية، حتى وصلت من القوة والعمق والشمول ما أدت إلى انتشار الإسلام في بلاد متباعدة الحضارات والأعراف وأدى ذلك إلى تطور فكري شمل الاجتهاد الفقهي في شتى علوم الحياة.

ومما لا شك فيه أن الحضارة الإسلامية في حاجة ماسة إلى تضافر جهود جميع الأفراد والمؤسسات؛ لتقديمها إلى العالم تقدماً موضوعياً، في ثوب جديد، وصياغة ملائمة، وقالب متطور، مؤسس على أصول ثابتة، وتطبيقات متطورة لا تجافي واقع البشر، ولا تتجاهل مقومات الحياة.

ومن هنا يأتي اهتمام أمتنا بنشر «التراث الإسلامي» والتبصر بأهميته؛ كزاد للأمم في تواصلها الحضاري، والإعلام عما يتضمنه من مبادئ اقتصادية ومثل أخلاقية تستظل بهدى الله، ويكشف عن جوهرها بعيد من الواجبات التي يجب ألا تهن في النهوض بها

جهود الأفراد والمؤسسات العلمية، سعيًا إلى تحقيق الرفاهة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ومن ثمَّ الرخاء إلى العالم بأكمله.

ومساهمة في إحياء التراث الإسلامي تقدم «شركة أفكار القابضة» إلى أمتنا العربية والإسلامية هذا العام (1430- 2009) الكتاب الثاني من سلسلة إصدارات «التراث الإسلامي».

ويتناول هذا الإصدار موضوعاً له أهميته الاقتصادية وهو كتاب «أحكام السوق» لـ يحيى بن عمر، الفقيه المجتهد (213هـ/ 289هـ) حيث أن هذا الكتاب يطرح أهمية ضبط وترشيد أداء مؤسسة السوق، وتنقية المعاملات وسلوك المتعاملين في السوق الاقتصادي؛ سعيًا لجلب الرخاء الدائم للمجتمعات والأفراد. كما أن الكتاب يبرز خصائص الاقتصاد الإسلامي ومميزاته البارزة عن غيره من المناهج الاقتصادية الوضعية.

ونظراً لارتباط موضوع الكتاب بما يعاني منه العالم اليوم من أزمات عالمية تكاد تعصف بالاقتصاد العالمي، فقد رأينا صالحاً محاولة ربط موضوعات الكتاب بما يعاني منه العرب والمسلمون والعالم بأكمله، من أزمات، ومشكلات اقتصادية، في محاولة منا لأبراز خصائص الاقتصاد الإسلامي، ودوره في حل هذه المشكلات الاقتصادية.

وقد قام بتحقيق ودراسة كتاب «أحكام السوق» للإمام «يحيى بن عمر»، مجموعة من الأساتذة المتخصصين في المجالات الشرعية

الاقتصادية والمصرفية بمركز الدراسات الفقهية والاقتصادية  
بالقاهرة .

ونحن إذ نضع بين يدي القارئ هذه الدراسة نأمل أن تكون قد  
أسهمت إسهاماً طيباً في توضيح المفاهيم الاقتصادية في الإسلام، وفي  
بلورة الفكر الاقتصادي الإسلامي الذي يتعين أن تنطلق عنه جهود  
التنمية وعمارة الكون، وأن يساعد تحقيق ودراسة الكتاب في تقديم  
الحلول للمشكلات الاقتصادية التي تواجه العالم .

ولله الموفق والهادي إلى سواء السبيل

صالح محمد اليوسف

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب



## بسم الله الرحمن الرحيم

### تقديم

### مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية

الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وسيد المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه، ومن تبعه بإحسان ودعا بدعوته إلى يوم الدين... وبعد.

فإن القيم والمبادئ الإسلامية الموجودة في «التراث الإسلامي» مهما سمت وعلت، فلا أثر لها إن ظلت حبيسة دور المخطوطات والكتب، فيما قد تؤدي إلى افتقار نماذج السلوك القويم التي تهدي الإنسان إلى هذه القيم والمبادئ والمثل.

انطلاقاً من أهمية «التراث الإسلامي» قامت «شركة أفكار القابضة» بتبني مشروع حضاري لإحياء كنوز كتب «التراث الإسلامي» من خلال الإشراف على نشر وإصدار مخطوط تراثي سنوي في مجال الفقه المالي والاقتصاد الإسلامي، يمكن أن يشكل منبراً يدعون من خلاله كافة المؤسسات العلمية والمالية لتبنى مثل هذا المشروع لنشر أكبر عدد من روائع «التراث الإسلامي» والتي جسدت منهج حضارتنا لكي تتمكن الأمة الإسلامية من بناء النموذج الحضاري الخاص بها للحاق بركب التقدم.

وقد كان باكورة هذا المشروع كتاب «الإشارة إلى محاسن التجارة» والذي نشر عام (1429هـ - 2008م).

وتقدم «شركة أفكار القابضة» هذا العام (1430هـ-2009م) الإصدار الثاني من سلسلة كتب «التراث الإسلامي» كتاب «أحكام السوق» للإمام يحيى بن عمر (213هـ - 289) ويبرز الكتاب خصائص الاقتصاد الإسلامي ومميزاته عن غيره من المناهج الوضعية، وكيف يسعى الاقتصاد الإسلامي إلى تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة.

ومن أبرز ما عنى به الإمام «يحيى بن عمر» في كتابه «أحكام السوق» هو التأكيد علي الحرية الاقتصادية في النشاط الاقتصادي بشرط تدخل الدولة في مراقبة ومعاقبة المخالفين للأحكام الشرعية، وذلك مراعاة للمصالح العامة للعباد وحمايتهم، ويؤكد الكتاب أيضا علي تحريم الاحتكار والتسعير والآثار الناتجة عنهم، وفي نفس الوقت يعرض متي يجوز التسعير ومتي يتحقق الاحتكار إسلامياً. وقد ربط الإمام «يحيى بن عمر» بين التقدم الاقتصادي وبين طاعة الله ورسوله ﷺ، فأوضح أن هناك علاقة قوية ومباشرة بين الإيمان والعمل الصالح وبين الرخاء والتقدم الاقتصادي للبلاد، وهذا يفسر لنا بوضوح سبب الأزمات والمشكلات والاضطرابات التي يعاني منها العالم اليوم، ويؤكد الكتاب على أهمية التصدي للمشكلات الاقتصادية من أجل توفير مستوي المعيشة اللائمة لكل فرد في المجتمع، والعمل علي إقامة العدل في المعاملات الاقتصادية، وغير ذلك من الموضوعات التي عرضها المؤلف في كتابه، وحاولنا نحن إبرازها والتعليق عليها وربطها بالواقع الاقتصادي الذي يعيشه العالم اليوم؛ لنبرز من خلالها خصائص الاقتصاد الإسلامي، وكيف أن العلماء والفقهاء العرب المسلمين

أوجدوا حلولاً منذ قرون عديدة لما يعاني منه العالم اليوم من اضطرابات وعجز علماء العصر عن إيجاد حلول لها.

ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن ننوه إلى الجهد الطيب والجاد للقائمين على «شركة أفكار القابضة» وعلى رأسهم معالي الأستاذ: صالح محمد اليوسف صاحب الرسالة العلمية التي تهدف إلى إحياء «التراث الإسلامي»، والذي كان يقوم برعاية هذه السلسلة إبان توليه رئاسة «بنك الكويت الصناعي» وها هو يستمر في مسيرته، وعطائه، ودعمه الكبير لاستمرار إصدار سلسلة «التراث الإسلامي» فله منا ومن كل المهتمين بنشر «التراث الإسلامي» التقدير والإجلال، وندعو الله سبحانه وتعالى له بالتوفيق في كل الأعمال.

ونقدم بالشكر إلى الأستاذ الدكتور: عمرو محيي الدين- عالم الاقتصاد الكبير-، في المعاونة الجادة في اختيار موضوع الكتاب وإشرافه عليه.

ونحن إذ نقدم للقارئ العربي هذا الكتاب ندعو لشركة «أفكار القابضة» والقائمين عليها، ورئيس مجلس إدارتها بالتقدم والازدهار والرقى لما بذلوه من جهد كبير في دعم طباعة الكتاب، بارك الله في القائمين على الطباعة والنشر، والقائمين على التحقيق، ووفق الجميع لما فيه الخير والصلاح.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية





# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة

- 1- مشروع التراث الإسلامي .
- 2- التراث الإسلامي طوق النجاة .
- 3- أهمية التراث الإسلامي الاقتصادي .
- 4- كيفية الاستفادة من كتب التراث؟ .
- 5- لماذا كتاب «أحكام السوق» للإمام «يحيى بن عمر»؟ .
- 6- علاقة كتاب «أحكام السوق» «ليحيى ابن عمر» بالواقع الاقتصادي المعاصر .

### (1)

## مشروع التراث الإسلامي

التشريع الإسلامي روح المجتمع وقوام حياته، ولأن هذه الحياة في كل مجتمع ملاكها مصالح الأفراد والجماعات، وتلك المصالح الحيوية صوانها وضمانها التشريع .

والله سبحانه وتعالى جعل الشريعة الإسلامية نظامًا صالحًا لكل زمان ومكان، بما أودعه فيها من مرونة وقابلية التطور، وجعل لتشريعاتها من القوة والصلاح بحيث تتخطى الأزمنة والأمكنة، وهذا الذي جعلها باقية على ممر العصور، صالحة لتنظيم شؤون المجتمعات مهما تبدلت الظروف والجماعات . ولكن أين تلك التشريعات؟، لا شك أن كتب الفقه هي التي تصور لنا تلك التشريعات المنظمة لكافة شئون الحياة، غير أن ما ظهر من الكتب الفقهية بالطباعة إلى الآن هو

من القلة بحيث لا يقاس إلى ما بقي مخطوطاً من الكتب الهامة، فنجد الذخائر العظيمة منه لا تزال مخطوطة لم تر نور الحياة بالطباعة إلى الآن.

وقد اهتم المسلمون والعرب في نهاية القرن الماضي بنشر تراثهم القديم وتحقيقه، ومحاولة الاستفادة لما فيه من كنوز، تسهم في حل بعض مشكلاتهم، وكان المستشرقون قد سبقوا إلى نشر هذا التراث منذ أكثر من مائة عام، فمن الإنصاف أن نقرر أن المستشرقين كان لهم فضل السبق في نشر تراثنا الإسلامي والعربي منذ القرن الماضي، وأنهم أول من نبهنا إلى كتبنا ونوادير مخطوطاتنا، وأنهم وضعوا بين أيدينا نصوصاً، لولا هم لم نعرفها إلى الآن.

ولعل من دواعي السرور أن تتصدى بعض المؤسسات العربية لرعاية مثل هذا المشروع الحضاري -ألا وهو مشروع «إحياء التراث الإسلامي»- وبذلك تؤكد دورها الرائد في التقدم، حيث لا تقدم شيء مادي، دون أرضية ثقافية وحضارية، وقد أكد هذا المعنى شركة «أفكار القابضة» عندما قررت تبني «إحياء التراث الإسلامي» قصداً إلى تقديم مجموعة من الكتب التراثية التي تشكل الصورة الدقيقة والمتكاملة للتفكير الاقتصادي الإسلامي.

وبهذا الكتاب -كتاب «أحكام السوق» للإمام «يحيى بن عمر»- بعون الله وتوفيقه نستكمل المشروع الفكري الحضاري الذي بدأناه مع كتاب «الإشارة إلى محاسن التجارة» «لابن الفضل جعفر الدمشقي»، آمليْن أن يكون هذا المشروع انعطافاً متميزاً على درب مطرود في ميدان تحقيق التراث.

## (2)

## التراث الإسلامي طوق النجاة

في بداية عرضنا لأهمية «مشروع التراث الإسلامي» وكونه طوقاً للنجاة نذكر مقولة قالها «البرت اينشتين»<sup>(1)</sup> لب الحقيقة إذ قال «إن الإنسان تقدم في ناحية الحسبة ولم يتقدم في ناحية الروحية» وهو يعني من هذه المقولة أن علم الاقتصاد ومقررات الطبيعة وقوانينها، إنما علم بحقائق الحسبة، وإن ما له من فلسفات لم يصف لتلك الحقائق أي بصيرة، وأن مجموع ذلك ثقافة قاصرة تنقصها الروح لتحقيق للإنسان حضارته الفاصلة.

والإسلام جاء منذ أربعة عشر قرناً ووضع أسس وتعاليم للبشرية تسير عليها، فالرسالة النبوية حققت غاية كبيرة باهتمامها بالأخلاق، وجاء فقهاء الأمة ووضعوا صيغ يتعامل بها البشر في ضوء الأحكام الشرعية، فلا بد من الاستفادة منها حتى نستطيع أن نربط الواقع المعاصر بالتراث الإسلامي، فلا بد لنا أن نستفيد بما كونه المسلمون طوال أربعة عشر قرناً لكي نربط حياة الإنسان المادية بحياته الروحية من هنا تأتي أهمية التراث الإسلامي.

فليس الهدف هو فقط تحقيق نص أو مخطوط من تراثنا العربي الإسلامي، بل إن الهدف هو تقديم مجموعة من النصوص التي تكون الصورة الدقيقة والمتكاملة للفكر والواقع الاقتصادي والاجتماعي في

(1) من المعروف أن اينشتين من أفضل علماء الطبيعة في العالم إلى اليوم، ومن هنا تكون لكلمته وزنها بمنطق العلم الطبيعي.

الحضارة والتاريخ الإسلامي على امتداد الزمان والمكان، والمذاهب الفقهية والتيارات الفكرية التي تبلورت وتمايزت في بناء هذه الحضارة وتاريخها الطويل؛ وذلك تحقيقاً لحضور هذه الفترة الهامة من سمات حضارتنا، وتاريخنا في مكتبتنا العربية الإسلامية، وأيضاً تمكيناً للأمة في صراعها الحضاري الراهن من أجل التحرر من هيمنة معركة الاستقلال الحضاري، ألا وهو تميز نهجها الحضاري في ميدان الأموال والثروات والاقتصاد.

وذلك أيضاً أن أهمية الواقع الاقتصادي في تراثنا الحضاري يضع أيدينا ويطلع عقولنا على حقيقة تميز حضارتنا العربية الإسلامية عن حضارات أخرى -وعن الحضارة الغربية خاصة- في قضايا جوهرية منها قضايا اقتصادية، واجتماعية، ومالية، وقضايا أخرى، كذلك نأمل أن تقدم نصوص هذا المشروع الحضاري الذي بدأناه وهو مشروع إحياء التراث- مسيرة التاريخ ووقائع الممارسات والتطبيق لهذا الفكر عبر العمر الزمني لتاريخنا العربي الإسلامي، وعبر الامتداد المكاني لوطن العروبة وعالم الإسلام، ومن خلال التنوع في اجتهادات مدارس الفكر الإسلامي وتياراته؛ وذلك حتى نضع أيدينا ونقف بعقولنا على صفحات النجاح التي جسدت حضارتنا. وعلى منعطفات الإخفاق التي صنعها الضعف الذاتي وغية التجديد والاجتهاد للفكر، وبرهنة على ضرورة إعمال قانون التجديد وملكة الاجتهاد ورعاية سمات الاستقلال الحضاري.

الأمر الذي يحقق لواقعنا الراهن؛ إغناء للعقل المعاصر بالدروس والعبر والعظات من هذا التراث وذلك التاريخ، تحقيقاً للغاية المرجوة

من وراء الوعي بالتراث والتاريخ - إذ نحن وعينا تاريخهم وتراثهم - إضافة أعمارهم إلى أعمار المعاصرين .

فهو إذا مشروع -أي مشروع إحياء التراث- طموح نأمل أن تكون مجلداته السابقة -كتاب الإشارة إلى محاسن التجارة «لأبي فضل الدمشقي»-، واللاحقة «كتاب أحكام السوق» للإمام يحيى ابن عمر، وما يليه بإذن الله- بمثابة ديوان الفكر والواقع الاقتصادي في حضارة الإسلام .

### (3)

#### أهمية التراث الإسلامي الاقتصادي

إن الاهتمام بالتراث الإسلامي هو انطلاق من حضارتنا وتراثنا الفكري، وذلك لما له من دور كبير في المساهمة في إعادة كتابه تاريخ المسلمين وفكرهم التراثي والتصدي لمواجهة التحدي والهيمنة التي يفرضها العالم الغربي علينا .

ولما كان الاهتمام بالفكر الاقتصادي في الدين والدولة بحضارتنا الإسلامية إلا أن يكون هاماً وبارزاً منذ اللحظة الأولى لانبثاق الدعوة وتأسيس دولتها؛ ففي الوحي الإلهي جاءت العديد من الآيات التي تتحدث عن الأسواق والأموال، وتحدث عن الفرائض المالية الواجبة -زكاة وصدقة وتكافلاً اجتماعياً- وعن ما هو تطوع من وجوه الإنفاق، وكذلك نزلت آيات تحدد النهج الوسطي لفلسفة الإسلام المالية، وغيرها الكثير من الموضوعات ذات الصلة بالمواضيع الاقتصادية .

وفي الممارسات النبوية في عصر البعثة كانت السنة النبوية بياناً لمنهج القرآن في هذا الميدان فشرحت المجلد وفصلت الإشارات وجسدت الفلسفات والكليات .

ومن غير ريب أن الجانب الاقتصادي في الحياة البشرية يعكس تأثيراً ملحوظاً في منظومة القيم والأوضاع السائدة في المجتمع الإنساني، وينطوي على تأثير العامل الاقتصادي في إعادة تشكيل وصياغة معالم الحياة المدنية المعاصرة مجموعة كبيرة من التفرعات الاجتماعية والأسس والأيدولوجية والتي تتمخض في كثير من الأحيان عن أحداث كيانات مجتمعية ذات مناهج ثقافية محددة ومميزة عن غيرها، ويسهم العامل الاقتصادي في بلورة التطور التاريخي لمنشأة الدولة وتحديد النفوذ السياسي الذي تتمتع به في إطار علاقتها بالدول الأخرى إلى جانب كشف فرص التقدم والرخاء اللازم لاستمرارية الحياة وفق معايير وخيارات إنسانية عادلة ومثلى .

وفي الواقع فقد أخذ تأثير العامل الاقتصادي يتضح أكثر فأكثر مع ظهور الإسلام، ومنذ انطلاسته الأولى في مكة حيث تشكلت صور عديدة للصراع الديني بين المسلمين وقرش نتيجة للتغير المتوقع في فرص الحياة وانحسار طغيان المادة وهيمنة رأس المال، وقد صاحب هذا التغيير مواجهة عنيفة ضد الإسلام ونشر دعوته قادها في بداية الأمر مجموعات الضغط والمصالح التجارية واسعة النطاق والمعروفة في الحياة العربية بصورتها البدائية آنذاك، ولكن مع تطور الحياة واتساع رقعة الفتوحات الإسلامية واندماج ثقافات ونظم مختلفة في المجتمع الإسلامي تولدت قضايا اقتصادية عديدة وظهرت حاجات وترتيبات

مماثلة لحجم التغير في جسم الحياة الإسلامية ككل فظهر بيت المال واتسع شكل المسؤولية المنوطة به تبعاً لحجم الإيرادات والنفقات والمدخلات والمخرجات المالية.. حتى ارتبط ذلك بقضايا الاحتساب وتنظيم علاقات السوق وجهاز الأسعار حسب المعطيات الجديدة للمجتمع الإسلامي، وكنتيجة واقعية لتنامي المجتمع المسلم وما صاحبه من تطورات اقتصادية في أنشطة الحياة المختلفة بدأت اهتمامات العلماء والمفكرين المسلمين بالكتابة والتصنيف في مجالات الاقتصاد وتوثيق الواقع الاقتصادي وتوسعت مجالات التصنيف الاقتصادي لتشمل مصنفات فريدة في شتى ضروب الاقتصاد كالأسعار والأموال وبيت المال والحرف والموازين والمكايل وشئون الحسبة والتجارة وسلطة ولي الأمر الاقتصادية وتنظيمات السوق المختلفة كالسعير ومنع الأساليب الاحتكارية وغيرها من الموضوعات.

وقد عززت هذه الإسهامات أهمية موروث الأمة الإسلامية الثقافي وتمايز الهوية الإسلامية وغناها التراثي في ميادين الفكر وحقوق المعرفة الإنسانية.

#### (4)

#### كيفية الاستفادة من كتب التراث؟

بالرغم من مساوئ الاقتصاد الوضعي إلا أن علماء الاقتصاد ؟سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي- لم يستفيدوا من التراث الإسلامي الاقتصادي الضخم الذي يمتلكه المسلمون، والذي تناول فيه علماء المسلمين معظم القضايا والمشكلات الاقتصادية المطروحة في زماننا

الحالي والتي تصلح إلى حد كبير وتسهم في حل هذه المشكلات، بل وإثراء الفكر الاقتصادي المعاصر، وثبت في الوقت نفسه عدم صحة مقولة ومزاعم الكثيرين أن الإسلام -بزعمهم- يخلو من أية مفاهيم ومضامين اقتصادية، ويغفلون ما في الاقتصاد الإسلامي من مميزات ومبادئ.

ونحن بدورنا نحاول أن نكشف عن بعض الكنوز من التراث التي تبرز خصائص هذا الاقتصاد الإسلامي ودورها في حل المشكلات التي عجز عنها الاقتصاد الوضعي، وكيف أن علماء فقهاء الإسلام منذ قرون عدة استطاعوا إيجاد حلول -رغم الإمكانيات المحدودة التي كانت متوفرة آنذاك- لما عجز عنه علماء العصر الحديث -رغم ما لديهم من تقدم وتكنولوجيا- ومن أشهر هذه الجهود التي بذلها علماء وفقهاء الإسلام في هذا المجال:

### أولاً: كتب الأموال،

- كتاب «الأموال» لأبي عبيد القاسم بن سلام -224/ 774- 837)

(157)

وهو كتاب يبلغ من الأهمية أن قيل عنه أنه خير ما ألف في الفقه الإسلامي وأجوده وبه كل ما يتعلق بالنظام المالي في الإسلام حيث يعالج أبي عبيد في هذا الكتاب ما يتعلق بالنظام المالي الإسلامي وهو ما يقابل المالية العامة، ويعتبر كتاب الأموال من أكمل الكتب التي بحثت النظام المالي الإسلامي، بل أنه يعتبر من أوسع الكتب في هذا الموضوع.



- كتاب «الأموال» لحמיד بن زنجويه (180هـ - 251هـ).

يعالج الكتاب موضوعاً شيقاً طريفاً ممتعاً من جهة، مهماً وضرورياً في الحياة الإسلامية العامة وفي الفردية الخاصة من جهة أخرى. وهو موضوع الأموال التي تليها الأئمة، ويشرف عليها الحكام. والكتاب يجمع بين صفات قل ما تجمع في مصنف واحد، فهو أولاً كتاب تراثي من الكتب المعتمدة في مجاله، ثم هو كتاب لا تزال المواضيع التي تطرق إليها حية يحتاجها مسلموا هذا القرن كما احتاجها مسلمو القرن الثالث مع اختلاف في الأساليب والبيئات، وأخيراً هو كتاب في علم الاقتصاد الذي لا يخفى على أحد ما له من دور خطير في حياة الأمم في هذا العصر.

والكتاب يعطي للقارئ فكرة جيدة عن طبيعة الدولة الإسلامية وأهدافها وأساليبها. ويركز المؤلف في بداية الكتاب بوضوح على طبيعة الرفاهية في الدولة الإسلامية. ويتحدث أيضاً عن صفة العدالة التي ينبغي توفرها في أية دولة إسلامية.

- كتاب «الأموال» أبو جعفر أحمد بن نصر الداوودي.

وهو من الكتب التي لا غنى عنها في معرفة التاريخ الاقتصادي للمجتمعات الإسلامية بعامة وبلاد الشمال الأفريقي وما يتبعها بخاصة. وهو كتاب ليس مجرد أبحاث نظرية في النظام المالي الإسلامي فحسب وإنما هو متعلق إلى جانب ذلك وقبله بحياة الناس ويعمل المؤسسات المالية السائدة آنذاك.

## ثانياً: كتب الخراج

- كتاب «الخراج»، القاضي أبي يوسف (113-182هـ).

يصنف هذا الكتاب فيما نسميه في الاقتصاد باسم «المالية العامة» أي ما يتصل بإيرادات الدولة ونفقاتها، وهذا يعد سبباً للاقتصاد الإسلامي، إذ أن الكتاب وضع في القرن الثاني الهجري = الثامن الميلادي، وهي فترة العصور الوسطى التي تميزت بعدم مساهمتها مساهمة حقيقية في الفكر الاقتصادي. وما قاله أبو يوسف في كتابه يعد خطة مالية للدولة الإسلامية حيث أنه حدد فيها الإيرادات والنفقات وحدد مع ذلك الكثير مما يدخل في موضوعات الخطة المالية، أي أننا في الاقتصاد الإسلامي نملك خطة مالية قبل أن يعرف الاقتصاد هذا المصطلح بأكثر من عشرة قرون. وقبل أن يعرض أبي يوسف الخطة المالية في كتابه يضع ما نسميه «الأساس الاقتصادي» الذي يقوم عليه الاقتصاد الإسلامي ويبدأ به والذي ننطلق منه إلى الاقتصاد، وهذا الأساس هو تقوى الله.

- كتاب «الخراج» يحيى بن آدم القرشي (١٤٠هـ-٢٠٣هـ).

الكتاب يقتصر على موضوع الخراج في العصر الأول للدولة الإسلامية.

- كتاب «الاستخراج لأحكام الخراج» ابن رجب الحنبلي (٧٣٦هـ - ٧٩٥هـ).

وهو كتاب يقدم نظرية متكاملة للخراج من وجهة الفقه الحنبلي، بقصد العمل على إصلاح أحوال الناس وترقية علاقتهم بالدولة في عصره.

### ثالثاً: كتب الحسبة:

- كتاب «الكسب» -الاكتساب في الرزق المستطاب- للإمام الفقيه محمد بن الحسن الشيباني (132هـ - 189هـ).

كتاب «الكسب» هو أول مؤلف في هذا الموضوع في الفقه الإسلامي، ومؤلف كتاب «الكسب» هو أول من أفرد هذا الموضوع بالتصنيف، وأجاد البحث في كثير من جوانبه المهمة كفرضية طلب الكسب، وإن الأخذ بالأسباب لا ينافي التوكل، وأنواع ومسائل الإنفاق، وفضل إعانة الرجل أخاه، وفي ثنايا بحوث الكتاب وشرحه توجد فوائد ومسائل أخرى ثمينة. وهذا العنوان يحملُ معاني واسعة شاملة لكل جوانب الارتزاق في الحياة.

- كتاب «أحكام السوق» يحيى بن عمر بن يوسف الكنانى (203هـ -289هـ).

يعتقد أن هذا الكتاب هو أول كتاب ظهر في العالم الإسلامي يبحث في شئون الأسواق وأفرد لها مادة متميزة عن عموم الفقه.

- كتاب «الرتبة في طلب الحسبة» علي بن محمد بن حبيب الماوردي الشافعي (364هـ -450هـ).

الكتاب يتناول الأحكام الشرعية المتعلقة بالحسبة، والحسبة هي إحدى صور الجهاد لتكون كلمة الله هي العليا، وقد عرفها المسلمون منذ فجر الدعوة الإسلامية وانطلقوا من خلالها يأمرّون بالمعروف وينهون عن المنكر، وكان الرسول ﷺ هو أول المحتسبين في الإسلام وأفضلهم وأعظمهم أثراً.

- كتاب «الأحكام السلطانية والولايات الدينية» علي بن محمد بن حبيب الماوردي الشافعي 363-450هـ.

يعتبر هذا الكتاب من أهم كتب المسلمين في السياسة وأشهرها، وقد تناول مواضيع غاية في الأهمية، فهذا الكتاب يحتاجه الخليفة والوزير والقاضي وصاحب الشرطة وقائد الجيش وعمال الخليفة وولاته وأيضاً المحتسبون في عملهم. ويرى بعض المستشرقين أن هذا الكتاب بالنسبة للنظم الإسلامية مماثل لكتاب السياسة لأرسطو.

- كتاب «الإشارة إلى محاسن التجارة» أبو الفضل جعفر بن علي الدمشقي (المتوفى بعد 570هـ / 1174م).

هو كتاب يتخذ من مقاصد الشريعة منطلقاً له في معالجة مسائل التجارة العديدة والمتنوعة بدءاً من نشوء المدن وأسبابها من الناحية الاقتصادية، وتقسيم العمل، مروراً بتعريف المال ووظائف النقود، والتجارة وأنواعها وعروضها والأجور والصناعات ورأس المال والمحافظة عليه، والإنفاق، وموقف الإسلام من فكرة اشتغال السلطان بالتجارة، وانتهاءً بوصايا نافعة للتجار.

وقد بين فيه المؤلف أن الاقتصاد الإسلامي يتميز بالعديد من السمات الخاصة، كما أن العمل في الاقتصاد الإسلامي يقوم على قواعد: الزكاة، تحريم الربا، عدم الإقراض بفائدة. وأن الإسلام قد وضع جملة من القواعد والأسس التي يجب على المسلمين الالتزام بها في معاملاتهم وتجارته.

- رسائل ابن نجيم الاقتصادية - رسائل الزينية في مذهب الحنفية -  
ابن نجيم (926هـ - 970هـ).

الرسائل هي بحث فقهي في موضوع محدد تدعوا إلى كتابته حاجة علمية ماسة. ويبلغ عدد هذه الرسائل إحدى وأربعين رسالة تتنوع موضوعاتها تنوعاً بالغاً.

- كتاب «البركة في فضل السعي والحركة» أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن عمر الوصابي ( 712هـ - 786هـ).

يأتي هذا الكتاب مساهمة في تحقيق الوعي، ومحاولة صادقة لرأب الصدوع ومعالجة الأزمة، وإيقاظ البعد الإيماني في نفوس المسلمين بعد أن كان يغيب عن حكم علاقاتنا وتوجيهنا الوجهة الصحيحة بسبب عدم الفهم والممارسات الخاطئة للبعد عن كتاب الله وسنة نبيه، ذلك أن حضور البعد الإيماني وتحقق الفهم السليم هو الضمان الحقيقي للعودة إلى التقدم والبعد عن التخلف.

ويعد هذا الكتاب -بحق- دعوة إلى العمل، إذ هو يبين فضيلة السعي والحركة، وأهمية ذلك لبني الإنسان؛ بما يعود عليهم بالازدهار والرفاهية؛ فبين فيه أهمية الاحتراف وفضله.

### رابعاً: سلسلة كتب النقود

كتاب «الدّوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة» أبي الحسن علي ابن يوسف الحكيم 674هـ - 724هـ

وهو كتاباً شاملاً لموضوع لا نجد إلا متفرقاً في كتب شتى ألا وهو موضوع في «الذهب والفضة»، فنحن إذاً أمام كتاب فريد في نوعه،

كتاب صناعة عملية كتبه رجل ممارس للعمل بيده، وكتاب نقود لا يقل في الأهمية بالنسبة للمغرب عن كتاب النقود للبذري، وكتب «الأكيال والأوزان الشرعية» و «إغاثة الأمة بكشف الغمة للمقريزى، . . . وغيرها.

- كتاب «الشروط وعلوم الصكوك» أبي نصر أحمد بن محمد السمرقندي 470هـ-786هـ.

يعد هذا الكتاب واحداً من أهم المصنفات التي عاجلت موضوع علم الشروط بما يمثله من كيفية تدوين الأحكام الشرعية على نحو يصح الاحتجاج به ليقطع الطريق أمام المنازعات ويدحض وهم الارتياح في العقد.

كتاب «الطرق الحكمية في السياسة الشرعية» ابن قيم الجوزية 691-751هـ

وهو كتاب في السياسة الشرعية وقد حدد ابن قيم الجوزية موضوع الكتاب على النحو الآتي «سألني أخي عن الحاكم أو الولي يحكم بالفراصة والقرائن التي يظهر له منها الحق والاستدلال بالإمارات ولا يقف مع مجرد ظواهر البيانات والإقرار حتى أنه ربما يتهدد أحد الخصمين إذا ظهر منه أنه مبطل وربما سألته عن أشياء تدله على صورة الحال».

وغير ذلك الكثير والكثير، ولكن كل ما سبق نقطة في بحر ضخمة من التراث الاقتصادي الذي يمتلكه المسلمون.

(5)

## لماذا كتاب أحكام السوق؟

انطلاقاً من الواقع الاقتصادي الباحث عن سبل الاتساق مع نهج الكتاب والسنة انطلق إبداع العقل العربي المسلم واجتهاده فألف ودون وصنف في الأموال والخراج والأسواق وغيرها، وبدورنا نحن كمؤسسة تعمل على إحياء المكونات من التراث وقع اختيارنا على كتاب «أحكام السوق للإمام يحيى بن عمر» لعدة أسباب من أهمها ارتباط موضوعات الكتاب بالواقع المرير الذي يعيشه العالم اليوم من أزمات طاحنة ومشكلات لم يجد أحد لها حلول، ونجمل الأسباب التي دفعتنا لتحقيق هذا الكتاب فيما يلي :-

- كتاب «أحكام السوق» للإمام يحيى ابن عمر، من إنتاج عالم إفريقي في القرن الثالث الهجري، وهو الفقيه الأندلسي «يحيى بن عمر»، وهو يصور حلقة من صور الانبعاث الإفريقي في خطواته الأولى إثر تأسيس الدولة الأغلبية واستقلالها إدارياً عن مركز الخلافة، وهو إن نم عن شيء فإنما ينم عن مدى ثراء التراث الإسلامي، ومدى اهتمام العلماء والفقهاء على مر العصور بالمواضيع الاقتصادية.

- يعتقد أن كتاب «أحكام السوق للإمام يحيى ابن عمر» هو أول كتاب ظهر في العالم الإسلامي يبحث في شئون الأسواق وقد أفرد لها مادة متميزة عن عموم الفقه.

- عالج «يحيى بن عمر» في هذا الكتاب الكثير من موضوعات السوق، وهي في مجملها من الموضوعات التقليدية التي تناولتها

الكتب الفقهية على اختلاف مذاهبها، فقد تكلم عن المكايل والموازين وأنواع البيوع، وأفرد فقرات مستقلة لبيان حكم السلع التي تختلط ببعضها، مثل خلط الزيت القديم بالجديد، وخلط لبن البقر بلبن الغنم، والقمح الدون بالجيد، وعالج أيضاً باستقلال البيع المرسل - وهو الشراء بدون تسمية سعر بالنسبة للجاهل به- وحكم على ذلك بأنه حرام وللمشتري الرجوع على البائع، وعرض أيضاً لبعض الموضوعات ذات الطابع الخاص مثل ما يأخذه صاحب السوق من المتعاملين فيه، وإراقة الماء أمام الدور والخوانيت وكنس الطين من الأسواق، وأعطى يحيى بن عمر الحكم الشرعي في الموضوعات التي سبقت وفي غيرها من الموضوعات المماثلة.

- موضوعات الكتاب، فقد كان من أهم وأكثر المواضيع التي ركز عليها «يحيى بن عمر»؟ ونتعرض لها في دراستنا هذه لما لها من علاقة بأسباب الأزمات والمشكلات التي نعيشها ويعيشها العالم كله الآن- موضوع الاحتكار، ميكانيكية الثمن والتسعير، دور الدولة في النشاط الاقتصادي ومراقبة الأسواق والنشاط الاقتصادي للبلاد وتوجيهه، تقريره لقانون العرض والطلب، وغيرها من الموضوعات التي أبدى فيها رأيه وأوجد لها حلولاً، هذه الحلول قد تسهم في حل المشكلات التي يعاني منها العالم اليومي ووجد لها حلولاً.

لهذا كله وغيره الكثير والكثير من الأسباب التي ستوضح في موضعها جعل اختيارنا يقع على تحقيق كتاب «أحكام السوق» للإمام يحيى ابن عمر.



## (6)

**علاقة كتاب أحكام السوق بالواقع الاقتصادي المعاصر؟**

الإسلام عقيدة ونظام، والعقيدة جوهرها توحيد الله سبحانه وتعالى وعبوديته، والنظام أساسه سعادة المجتمع وتكافله بما يحفظ حق الفرد ولا يتعارض مع مصلحة الجماعة، ومن المعروف في الإسلام أن شرع الله يكون دائماً حيث تكون المصلحة العامة، فالمادة ليست هدفاً كما هو الحال في الأنظمة الرأسمالية حيث يتسلط الفرد على المجتمع، وليست سبباً وحيداً لتفسير الحوادث كما هو الحال في الأنظمة الاشتراكية العلمية، حيث يطنى المجتمع أو بعض فئاته على الفرد.

وهناك حقيقتان مسلمتان لا خلاف عليهما من أحد.

**الحقيقة الأولى:** أن الإنسانية بلغت اليوم من علوم الاقتصاد ونظرياته وضروب معاملاته مدى مستفيضاً تفوقت به على نفسها في أي عصر مضى، أي أنها لم تكن أعلم بالاقتصاد منها اليوم.

**الحقيقة الثانية:** أن الإنسانية لم تعان يوماً من الأيام بسبب الاقتصاد من المشاكل والأزمات السياسية والنفسية على المستوى العالمي -بين الدول بعضها وبعض-، وعلى المستوى الداخلي -في النطاق الخاص بالشعوب- ما تعانيه اليوم من أزمات الاقتصاد التي نرى أثارها الخطيرة في أنحاء العالم.

والاقتصاد العالمي الآن أصبح بلا مظلة تقيه حر الصيف وبرد الشتاء، وهو أشد تأثراً بالعوامل الجوية وتقلباتها... وما أكثرها، وما كارثة جنوب آسيا واليابان الاقتصادية عنا ببعيدة، وما الأزمة

الاقتصادية العالمية بشيء جديد، وهذه نتيجة لطبيعة الديون في ظل هذا النظام الهرمي، فإذا أسقطت منه درجة واحدة تهاوت باقي الدرجات وتحطم الهرم؛ لأن البنوك الأجنبية تقرض البنوك المحلية التي بدورها تقرض الأفراد والمؤسسات، فإذا ما واجهت المؤسسات الأجنبية الكبرى حالة تعثر وانكماش طالبت البنوك الأخرى الصغيرة بتحصيل ديونها والتي تعود بدورها على المقرضين الذين يعجزون بالتالي عن السداد وتتوقف أنشطتهم كلياً أو جزئياً، ومن ثم يسرحون عمالهم وتنتشر البطالة ويقل الإنتاج، وهكذا يتحرك المثلث الهرمي حتى يصل الاقتصاد إلى الشلل التام، وهذا ما تعاني منه البشرية، ولا نجد له حلاً أو علاجاً<sup>(1)</sup>.

ومنذ عقود طويلة والدول العربية والإسلامية تعاني مشكلات اقتصادية لا تجد لها حلاً ناجحاً، فمشكلة البطالة تؤرق الحكومات والشعوب، واللجوء لدول الغرب لاستيراد كل كبيرة وصغيرة بات أسهل بكثير من البحث عن وسيلة لإنتاج السلعة محلياً حتى وإن كان إنتاجها سيهم في حل مشكلة اقتصادية. بالإضافة إلى مشكلة التخلف الاقتصادي الذي تعاني منه أمتنا وفشل الأنظمة الاقتصادية في مواجهته حتى أصبح أكثر من 75% من دول العالم تعاني من التخلف وللأسف فإن غالبية المسلمين منها. وتشير الإحصاءات أن 75% من سكان العالم يعانون من فقدان مقومات الحياة السليمة<sup>(2)</sup>.

(1) ماذا لو استظل الاقتصاد بظل الأمن في الإسلام، محمد عبد الحكيم زعير، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 220، أكتوبر سنة 1999م، ص1.

(2) الاقتصاد الإسلامي علم متميز لابد من تطبيقه، د. شوقي دنيا، مجلة الاقتصاد الإسلامي العدد 293، سبتمبر 2005م، ص16 وما بعدها.

أضف إلى ذلك كله الشكوى من غلاء الأسعار والغش التجاري الذي أصبح سمة عامة في معظم البلدان العربية والإسلامية رغم عشرات القوانين وعشرات الآلاف من الموظفين ورجال الشرطة الذين يراقبون الأسواق ويحاولون بما تحت أيديهم من تشريعات وإجراءات ضبط الأسواق وحماية المستهلك من الذين يتاجرون بقوته ويتعمدون الإضرار بمصالحه الاقتصادية فضلاً عن الإضرار بصحته وأمنه نتيجة انتشار المواد الغذائية والسلع المغشوشة التي تعرض حياته للخطر<sup>(1)</sup>.

ناهيك عن التضخم ومشكلاته الذي هو الابن الشرعي لنظام التعامل الربوي، وقد اعترف بعض مفكري الغرب بأن الربا هو أحد أسباب شقاء البشرية وتزايد المشكلات الاقتصادية المعاصرة، وأقر مفكروا الغرب؟ الذين لا يدينون بالإسلام- أن الربا سبب رئيسي في زيادة الفجوة بين الأثرياء ومن يعيشون تحت خط الفقر بل وتضاعفت مديونية الفقراء لصالح الأغنياء وخاصة إذا كانوا غير قادرين على الوفاء بالدين مما يسبب مزيداً من استغلال وابتزاز الدائنين للمدينين وإذا أضفنا لذلك عدم الاستقرار في الاقتصاد العالمي والمضاربات في البورصة<sup>(2)</sup>.

وهذا هو حال الاقتصاد العالمي القائم على الربا، والجميع يتكثرون بنيرانه ويتقدمون بالشكوى ويقولون أين المفر؟ أين أبواب النجاة؟ ولكنهم لا إلى هذه الأبواب يهتدون ولا بها يعملون، ومعنى ذلك

(1) كيف نحمي المستهلك من الغلاء والاحتكار؟ أحمد عبد الفتاح، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 287، مارس 2005م، ص56.

(2) الاقتصاد الإسلامي في علم متميز لا بد من تطبيقه، د. شوقي دنيا، مرجع سابق، ص19.

أنهم -على اتساعهم في آفاق هذا العلم وشتى علومه- لم يستطيعوا التوصل إلى الوضع السليم الذي ينظم صلة الإنسان بحياته أو صلته بحضارته. وكما يقول البعض «لتنحسم القلاقل وتخف الأطماع التي تهدد آمنه وحضارته من آن إلى آخر بأفدح الكوارث».

من هنا تتعاظم أهمية الاهتمام بالتراث الإسلامي لنخرج من كنوزه ما ينفع الإنسانية في حل مشكلاتها، وليس هناك من سبيل إلا أن نحاول أن نقدم للإنسانية -من خلال عرضنا لبعض كتب التراث الإسلامي- بعض الكتب التي عاجلت هذه المشكلات منذ قديم الأزل، ولهذا فإننا سنقوم بعرض لكتاب «أحكام السوق للإمام يحيى بن عمر»، مع عرض تحليل اقتصادي لموضوعات الكتاب.

وبعد هذا التقديم الموجز لما يعيشه العالم من أزمات متتابة، وما أوضاعه من احتواء التراث الإسلامي على العديد من الحلول لهذه الأزمات، وأن العالم بأكمله -بما فيه المسلمون- لم يستفد من هذا التراث الإسلامي الضخم ومحاولة فهم ما يقدمه من حلول لجميع الأزمات.

نقوم الآن بتحقيق كتاب «أحكام السوق»، وعرض موضوعات الكتاب مع عرض تحليل لهذه الموضوعات؛ مع إلقاء الضوء على مجموعة الحلول التي طرحها الإمام يحيى بن عمر في كتابه؛ في محاولة منا للاستفادة مما يقدمه الاقتصاد الإسلامي من حلول لما يعانيه العالم اليوم من أزمات واضطرابات، وتأتي الدراسة التي نحن بصددھا الآن على النحو التالي:

1: مقدمة التحقيق: وهي تشتمل على ما يلي:

أولاً: التعريف بالمؤلف

- إسمه ونسبه وحياته
- آثاره ومؤلفاته.
- آراء الفقهاء فيه.
- شيوخه.
- تلاميذه.

ثانياً: التعريف بالكتاب وأهميته.

ثالثاً: آراء يحيى بن عمر الاقتصادية وارتباطها بالواقع المعاصر.

رابعاً: منهج التحقيق.

- روايتان للكتاب.
- المقارنة بين الروايتين.
- زمن الرواية ومكانها.
- وصف المخطوط.
- منهج التحقيق.

2: مخطوط كتاب «أحكام السوق»؟ رواية القصري-.

3: مخطوط كتاب «أحكام السوق»؟ رواية ابن شبل-.

4: الفهارس والملاحق.

أولاً: الفهارس .

- فهرس الآيات القرآنية .
  - فهرس الأحاديث النبوية الشريفة .
  - فهرس الأعلام .
  - فهرس البلدان والأماكن .
  - فهرس المصطلحات .
- ثانياً: الملاحق .
- كشف المصطلحات الاقتصادية .
  - مراجع الدراسة .

# كتاب أحكام السوق

للإمام يحيى بن عمر

(213 هـ - 289 هـ)

رواية القصرى





## مقدمة التحقيق

أولاً: التعريف بالمؤلف.

ثانياً: التعريف بالكتاب وأهميته.

ثالثاً: آراء «يحيى بن عمر» الاقتصادية وارتباطها بالواقع المعاصر.

رابعاً: منهج التحقيق وصور المخطوطات.

هذا كتاب من إنتاج عالم إفريقي في القرن الثالث، وهو يصور حلقة من صور الانبعاث الإفريقي في خطواته الأولى إثر تأسيس الدولة الأغلبية واستقلالها إدارياً عن مركز الخلافة.

وجعل المؤلف عنوان كتابه «أحكام السوق»؛ ليؤمى إلى أن تنظيم الأسواق، ومراقبة المعاملات فيها، والنظر فيها، يهم السكان كوحدة اجتماعية متكاملة، وهو موضوع قد تبلور في أذهان علماء التشريع، وأخذوا في جمع المادة له من بطون الكتب الفقهية، وسنوا أحكاماً لما تجدد من الشئون طبق القواعد التشريعية. وهم في ذلك اتبعوا نظاماً إدارياً استقر وجرى به العمل. فالاتجاه إذن محدود، والغاية واضحة.

وكلمتا «الحسبة» و «المحتسب» وإن كانتا أخف وقعا من كلمتي «أحكام السوق» و «صاحب السوق»، إلا أنهما لا يحددان الموضوع بالضبط، ولذلك عدل رجال الحكم في الدولة الأغلبية عن استعمالهما.

فالحسبة في التشريع الإسلامي تعبير عام يوازي كلمة المصلحة العامة في التشريع العصري، فهي لا تختص بموضوع معين. والماوردي - مثلاً- إذ يتحدث عن الحسبة يدخل في نطاقها -كوظيفة- شئون

العبادات مثل الطهارة، وتأخير الصلاة عن وقتها، ولكن كتاب «أحكام السوق» لا يشمل صنوف العبادات، وسرى من خلاله أن موضوعه محدد بشئون الأسواق وما يجري فيها. كما سيتضح لنا أن الكتاب أُلّف بعد أن تحددت مهمة صاحب السوق وشملت - زيادة على مراقبة الأسعار والمعاش - فصل القضايا المدنية لحدود مبلغ معين، وكان له النظر فيما يسميه الفقه الجنائي المعاصر بمواد الجنح مثل الشتم والضرب والجرح الخفيفين، ثم فوق ذلك له النظر في كل شأن يهم المصلحة العامة بالنسبة لسكان المدينة. إذًا فمهمته كانت إدارية قضائية في آن واحد. ولذلك تداول التسمية فيها كل من الأمير والقاضي، فسحنون بن سعيد وهو من مؤسسين ديوان الحسبة وعمل على تنظيمه وكان ذو الشخصية القوية وصاحب هذا التنظيم تولى بنفسه تسمية والي المظالم، وكانت له شئون السوق، ثم بعده كانت تسمية والي المظالم من القاضي أحيانًا ومن الأمير أحيانًا أخرى.

**أولاً: التعريف بالمؤلف**  
**أبو بكر يحيى بن عمر بن يوسف**  
**بن عامر الكناني الأندلسي**  
**(213-289هـ / 828-902م)**

(1)

**اسمه ونسبه وحياته**

مؤلف هذا الكتاب هو أبو بكر يحيى بن عمر بن يوسف بن عامر الكناني الأندلسي الجباني. وهو فقيه مالكي أندلسي، ولد سنة 213هـ، وهو من موالى بني أمية، من أهل جيان (المدينة الأندلسية).

نشأ بقرطبة وعداده في الأفريقيين ثم ارتحل إلى الشرق مصحوباً بأخ له أصغر منه، فذهب إلى مصر و الحجاز وأخذ عن علمائها، ثم عاد إلى إفريقيا وسكن القيروان واستوطن سوسة بعد أن ملأ وطابه علماً.

أخذ يحيى بن عمر يلقي دروسه بجامع القيروان، وكان يميل إلى الأناقة في مظاهره، لكنه اضطر إلى الخروج من القيروان عندما تولى ابن عبدون القضاء؛ لأنه أخذ يسجن ويقتل معارضيه وكان فقيهاً واحداً منهم. لاذ برباط سوسة، ورفض ولاية القضاء في القيروان حين عرضها عليه إبراهيم بن أحمد الأغلب بعد أن عزل ابن عبدون. واتخذ سوسة مستقراً ومقاماً. وبعد أن عاوده هدوء نفسه أخذ يلقي دروسه بجامعها، ثم كانت وفاته سنة 289هـ ويوافق ذلك سنة 902م.

خلال هذه الفترة من حياة يحيى بن عمر كان النزاع على أشده بين فقهاء المالكية - وهم الممثلون للمعارضة في الحكم - وبين الأحناف - المدفعين لتأييده تأييداً مطلقاً - واتخذ النزاع السياسي متنفساً للظهور في الجدل المذهبي أحياناً.

وقد شن يحيى بن عمر حملة على بعض العلماء الذين كانوا يؤمنون «مسجد السبت» - بسوسة بالرباط في المغرب - للذكر والعبادة، وينشدون الأشعار بتطريب فرادي وجماعة، فهم يمثلون لونا من الحياة يميل إلى الزهد والنسك، وينأى جانباً عن الحياة العامة، ولم يكن ذلك ليستثير يحيى لو كان عملاً فردياً، أما وقد آل إلى فكرة تدعو لنفسها فيكون لها اجتماع دوري، وتحاول المزيد من الانتشار فتغزو الإحساس والمشاعر بطريقة التطريب والإنشاد فالأمر ذو خطر.

ومن هذا الجانب قاوم يحيى «مسجد السبت» وقاصديه وفيهم بعض أصحاب سحنون، واشتد في المقاومة فألف كتاباً في الرد عليهم.

وصمد لمقاومتهم، واستثاروه يوماً بقارئ في مسجده يرتل عمداً آية ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا أُولَٰئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (1) استدرت شئونه، ونجحت هذه الإثارة بجوها الرائع في إضعاف نفسيته، وأيقن أنه أصبح هدفاً لرماة متعددين، وحز في نفسه أن يكون من بينهم بعض إخوانه المالكية، فلازمه الحذر.

(1) البقرة 114.

هذه صورة كاملة متماسكة لحياة يحيى بن عمر، فيها الشدة والرخاء، الخوف والأمن، الرفاهية والشطف، فلا بدع أن تؤثر على أعصابه فيذهل آخر عمره.

## (2)

### آثاره ومؤلفاته

له مصنفات في نحو 40 جزءاً، منها «المتخبة» في اختصار المستخرجة -فقه-، و«أحمية الحصون»، و«الوسوسة»، و«النساء»، و«فضائل المستنير» و«الرباط» اختلاف ابن القاسم وأشهب. .  
وقد كان يحيى مالكيًا فألف كتابا في «الرد على الشافعي»، و«الرد على الشوكية»، و«الرد على المرجئة»، و«أحكام السوق»<sup>(1)</sup>.

## (3)

### آراء الفقهاء فيه

قال أبو بكر بن اللباد: كان يحيى بن عمر من أهل الصيام والقيام، مجاب الدعاء، كانت له براهين.  
وقال أبو العباس الأبياني: ما رأيت مثل يحيى بن عمر في علمه وزهده ودعائه وبكائه، فالوصف والله يقصر عن ذكر فضله. وما يجهل أمره إلا جاهل.

---

(1) تاريخ علماء الأندلس، لابن الفارض 2: 49 الديباج 351: 353. معالم الإيمان 2: 156. أزهار الرياض 396. طبقات علماء أفريقيا 134. الأعلام، خير الدين الزركلي ج8، ص 160.

وقال محمد بن حارب: كان متقدما في الحفظ، لقي يحيى بن بكير وكان يقول «سألت سحنون فرأيت بحرًا لا تكدره الدلاء، والله ما رأيت مثله قط، كأن العلم جمع بين عينيه وفي صدره».

قال يحيى الكاشي: «أنفق يحيى بن عمر في طلب العلم ستة آلاف دينار»<sup>(1)</sup>.

من الغرض: «وكان فقيهاً حافظاً للرأى ثقة فى روايته ضابطاً لكتبه. . وكانت الرحلة إليه وقته».

وقال فى موضع آخر «ارتحل، وسمع بإفريقيا من سحنون، وابن زكريا الحفرى، وعون بن يوسف صاحب الدراوردي، وسمع بمصر من يحيى بن بكير، وحرملة، وابن رُمح، وبالمدينة من البامصعب، وطائفة، وسكن القيروان وكان حافظاً للفروع، ثقة، ضابطاً لكتبه»<sup>(2)</sup>.

قال أبو العرب: كان إماماً فى الفقه، ثبّتاً ثقة، فقيه البدن، كثير الكتب فى الفقه والآثار، ضابطاً لما روى، عالماً بكتبه، متقناً شديد التصحيح لها، من أئمة أهل العلم، وعداده فى كبراء أصحاب سحنون وبه تفقه.

وقال ابن حارث: كان يحيى متقدماً فى الحفظ، وسكن القيروان، فشرفت بها منزلته عند العامة والخاصة، ورحل الناس إليه لا يروون المدونة والموطأ إلا عنده.

(1) سير أعلام النبلاء، ج 11، ص 28، 29.

(2) سير أعلام النبلاء، مرجع سابق، ج 11، ص 28.

وقال القاضي عياض: قال ابن أبي خالد في تعريفه: له من المصنفات نحو أربعين جزءاً. قال: وكان -فيما قال لي غير واحد- ممن لا يتصرف تصرف غيره من الحذاق والنظار في معرفة المعاني والإعراب<sup>(1)</sup>.

#### (4)

#### شيوخه

كان من بين شيوخه في مصر الدمياطي المتوفي 226هـ، وقد أخذ أيضاً من ابن بكير وابن رمح وحرملة وابن أبي الغمر وأبو طاهر بن السرح.

وعندما انتقل إلى الحجاز سمع من أبي مصعب الزهري وغيره، وعندما استقر في القيروان سمع من أبي زكريا يحيى بن سليمان الفارسي -المختص في علم الفرائض والحساب-.

كما حملته شهرة سحنون<sup>(2)</sup> وبعد صيته على الأخذ عنه فسعي للقائه، وحالما رآه استصغر شأنه، ولما سألته رأى فيه عالماً جليلاً وقدوة صالحة، ولا شك أنه استحوذ على مشاعره، فقد قال يحيى بعد ذلك: «رأيت في منامي كأن سحنون معلم صبيان بيده درة فأعطانيها، وقال: قم على الصبيان، فأولتها خلافته في تعليم الناس».

(1) سحنون سبق تعريفه.

(2) جهمرة تراجم الفقهاء المالكية، للقاضي ابن الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبتي ترتيب واختصار د. قاسم على سعد، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث. ط ١، 2002، ج 3، ص 1355، ص 1356.

## ثانياً: التعريف بالكتاب وأهميته

### - التعريف بالكتاب

الكتاب الذي نعرضه هنا يحمل عنوان: «النظر في أحكام جميع أحوال السوق» أو «أحكام السوق». وهو دروس دونت عن الإمام يحيى بن عمر، ويعتقد أن المؤلف قد ألقاها بجامع سوسة بعد أن هدأت نفسه واستقر له المقام في هذه المدينة.

وقد جاء في طالعة الكتاب «حدثنا أحمد بن محمد بن عبد الرحمن قال: سمعت يحيى بن عمر يقول . . .» إذا فهذا الكتاب الذي بين أيدينا مسجل بالرواية عن القصري<sup>(1)</sup> -توجد رواية أخرى تم وضعها في ملاحق الكتاب وهى رواية ابن شبل- فهو بعد أن رواه عن يحيى ألقاه بدوره على مستمعين وروى عنه.

والكتاب يشتمل على مقدمة فيما يجب على الوالي من تفقد أحوال السوق والحرص على مراقبة الموازين والمكاييل والكشف عن أحوال النقد المتداولة.

ثم يتلو المقدمة نقل خلاصة من مكاتبة وجهت «ليحيى بن عمر» يستفتونه فيها عن أمرين: -

1- الحكم الشرعي في اختلاف وحدة الكيل والوزن بين التجار في بلد واحد.

(1) القصرى وابن شبل: سيتم التعريف بهما فى شرح روايتنا الكتاب.



2- الحكم الشرعي في الشعير، وقد استبان لهم تضرر المستهلكين بحرية الأسعار.

وبعد إيراد السؤال أشفع بنقل الجواب، ثم تأتي بعد ذلك أبواب الكتاب.

والذي يفهم من تنويع التأليف بنص السؤال أنه هو الحجر الأساسي لوضعه، والخافز على أفراد أحكام السوق بدراسة خاصة تمتاز عن عموم الفقه الإسلامي وتستمد منه أصولها.

وقد كانت رواية الكتاب على هذا المنهج مما ضخ من حجمه وعدد من أبوابه، إذ أمدته بمواضيع جديدة ومسائل فرعية نشأت عند رواية الرواية بتلك الأسئلة الموجهة والتي كان غالبها من القصري، فقد بلغ مجموع ما أثاره وحده من مواضيع ترتبط بالسوق سبعة عشر موضوعاً، وهي مع أجوبتها تكاد تربو على نصف الكتاب، وبذلك انقلب المنهج عند الرواية وصار يعتمد على الحوار في أغلب مواضيعه، وقد التزم القصري -الراوي- في روايته دقة السند، حتى أنه لينسب كل فقرة لصاحبها، فأمكن بذلك للمطالع أن يلمس جهد القصري في غزارة المادة المروية وتنوعها، ومع ذلك فهو يجادل ويقارن بين النصوص.

ومن خلال مطالعتنا للكتاب نسجل ثلاث نقاط:

1- يعكس هذا الكتاب وعاءاً تاريخياً معيناً في التاريخ الإسلامي، عاش مؤلفه الجزء الرئيسي من حياته في القيروان وكانت أسواقها نظمت في عام 155 هجرية باعتناء من يزيد بن حاتم المهلبى والي

أفريقية من قبل أبي جعفر المنصور. في عام 234هـ، وبتولي سحنون قضاء القيروان أعطى اهتماماً خاصاً لتنظيم الأسواق وعين لها قاضياً مستقلاً. وهكذا يجتمع في القيروان خاصيتان:

أ- مدينة أسواقها التجارية معتنى بها ومنظمة.

ب- شئون هذه الأسواق معين لها قاض مستقل.

وتتوج الملاحظة الأولى بأن الأمور جرت في هذه المدينة على التقليد الذي وضع في الصدر الأول للإسلام وذلك يجعل شئون السوق من اختصاص الوالي ينظر فيها بنفسه مباشرة أو ينيب عنه شخصاً، وهذا هو ما نقل عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه. بعد ذلك بسنوات يضع «يحيى بن عمر» كتابه عن «أحكام السوق» لترجم به أو ليعكس فيه الوعاء التاريخي لعصره.

2- عاش يحيى بن عمر التطور الذي سنه سحنون بشأن المحتسب، ووظيفة المحتسب عنده لا تقتصر على شؤون السوق -كما يفهم ذلك- ولكن المحتسب عنده من له القدرة على الوقوف في وجه السلطة متى حادت عن الجادة. وتعتبر هذه الملاحظة الثانية وهي تكمل الملاحظة الأولى، وتعني تجسيد الاهتمام بشئون السوق، وتفرغ من يقوم عليها.

3- الملاحظة الثالثة نتقل بها من الوعاء التاريخي الذي أملى فيه يحيى بن عمر كتابه إلى المنهج الذي نتلقاه به الآن، فقد فتن عنوان الكتاب نفرا من المهتمين بالاقتصاد الإسلامي واعتقدوا أنهم به يسجلون سبقاً وتفوقاً لاقتصادنا. وما أعتقد أنهم وقعوا في خطيئة التهويل ببعض الفكر الاقتصادي الإسلامي. وإذا كنا نرفض مقولة من يقع في خطيئة

التهوين بشأن الاقتصاد الإسلامي، وهم الذين يعتقدون أننا لا نملك اقتصاداً فإن مسؤوليتنا تستلزم أن نبه من يجرنا إلى خطيئة التهويل بشأن كتاب يتعلق بهذا الاقتصاد.

#### - أهمية الكتاب:

تظهر الأهمية التاريخية للدراسة التي نقلت عن «يحيى بن عمر» إذا نظرنا إليها مقارنة بتاريخ الفكر الاقتصادي الوضعي، يرجع التاريخ الذي أُملي فيه مؤلفه إلى الربع الأخير من القرن الثالث الهجري. ويوافق ذلك الربع الأخير من القرن التاسع الميلادي - فيما يتعلق بالاقتصاد الوضعي - تصنف هذه الفترة في كل كتب تاريخ الفكر الاقتصادي بأنها مرحلة العصور الوسطى، وما يقوله الاقتصاديون عن هذه الفترة - بالنسبة لغير العالم الإسلامي وخاصة أوروبا - أنها كانت فترة انحطاط فكري عامة وفي الاقتصاد بدرجة أشد، وكانت أوروبا فيها عالة على بعض ما قدمته الفلسفة اليونانية، مثل رأي أرسطو في تحديد الثمن بمبدأ الثمن العادل وتحريم الربا، وفيما عدا ذلك لم يكن هناك فكر اقتصادي<sup>(1)</sup>، وهكذا إذا كتب يحيى بن عمر في تنظيم العرض والطلب وفي ميكانيكية تحديد الثمن فإنه بهذا يسجل سبقاً للاقتصاد الإسلامي، ثم يادخله عناصر أخرى في دراسة السوق فإنه بهذا يسجل تفوقاً للاقتصاد الإسلامي.

وبالنظر العلمية إلى كتاب «أحكام السوق» «ليحيى بن عمر» يبرز أن الكتاب حافل بالأفكار الاقتصادية، فبالرغم من أن موضوع الكتاب هو

(1) انظر في ذلك: الدكتور ليب شقير: تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة مصر للطبع والنشر، ص 69.

«أحكام السوق»، وهي أحكام فقهية فيما يقع في الأسواق في زمن المؤلف من وقائع ومعاملات ورأيه الفقهي فيها، غير أن المؤلف لم يقتصر على هذا الجانب الفقهي بل نجد أفكاراً اقتصادية متنوعة في الكتاب تطلعنا إلى جانب الرؤية الفقهية، كما أنها توضح بعض الحكم الاقتصادية لبعض الأحكام الفقهية الخاصة بما يجري في الأسواق من ممارسات، إلى جانب تقرير القواعد والضوابط التي تضمن ضبط السوق ومنع الممارسات الضارة والمحرمة.

وفيما يلي نقوم بعرض سريع لأهم الأفكار الاقتصادية «ليحيى بن عمر» في كتابه: «أحكام السوق».

## ثالثاً: آراء يحيى بن عمر الاقتصادية

### وارتباطها بالواقع المعاصر

وكانت رؤية يحيى بن عمر الاقتصادية تقوم على عدة محاور اقتصادية رئيسية وهي:

#### 1- منع التسعير، وترك السعر للسوق الحرة؛

إن الموضوع الرئيسي في كتاب أحكام السوق هو التسعير، ويعود المؤلف إليه في مواضع متعددة، والرأي الذي يأخذ به أنه لا يجوز التسعير. فيقول: «لا يسعر على أحد» لما فيه من الضرر بالمنتجين والتجار والموزعين، ولما يؤدي إليه من غياب الحافز على زيادة العرض للسلع في الأسواق، وبالتالي نقص المعروض من السلع بأنواعها، فتحدث الأزمات وينخفض مستوى المعيشة للسكان، ويرى أنه توجد وسائل عديدة بديلة عن التسعير، منها توقيع العقوبات، والتشهير، والسجن، ومنع الدخول إلى السوق... إلخ.

إلا أنه يجوز التسعير بشرط تدخل من متولي الأمر -أي الحكومة الآن- ويذكر المؤلف بعض حالات السوق التي يتم التدخل فيها للتسعير:

الحالة الأولى: «لو أن أهل السوق اجتمعوا على أن لا يبيعوا إلا بما يريدون مما قد تراضوا عليه مما فيه المضرة على الناس وأفسدوا السوق، كان إخراجهم من السوق حقاً على الوالي، وينظر للمسلمين فيما يصلحهم ويعمهم نفعه ويدخل السوق غيرهم»<sup>(1)</sup>.

(1) الفقرة 39.

الحالة الثانية: تشرح حكم من نقص من السعر الذي عليه أهل السوق ولم يرض أن يبيع كغيره من أهل السوق، والحكم هو أن يقال له «إما أن تبيع كما يبيع أهل السوق وتكون كأحدهم، وإلا فاخرج من السوق»<sup>(1)</sup>.

الحالة الثالثة: تشرح ما إذا أخلى تجار سلعة من السلع السوق لواحد منهم فإنهم ينهون عن ذلك، أما إذا لم ينقص من السعر شيئاً لم يكن على العامة منه ضرر فذلك لهم.

وقد ناقش المؤلف في هذا الكتاب صوراً مختلفة لأوضاع الأسعار في السوق من جانب بعض التجار، مثل قيام واحد منهم بالبيع بأقل من سعر السوق، فيمنع من هذا، أو اجتماع أهل السوق على سعر لا يبيعون إلا به مما قد تراضوا عليه وفيه إضرار بالناس، فيخرجهم الحاكم من السوق، ويدخل للسوق غيرهم.

وبمنع الكاتب تسعير السلع، فهو بهذا يوافق رأي الكثيرين من الفقهاء الذين عرضوا لهذا الموضوع، لكن الجديد عنده أن تحليله يظهر أو يؤكد أبعاداً لها دلالات معينة في الاقتصاد الإسلامي. ومنع تسعير السلع لا يقف عند حد كونه أحد الإجراءات التي ينظم بها السوق، وإنما يرتفع إلى كونه أحد المحددات للمذهب الاقتصادي الإسلامي، ويتبين ذلك من أسلوب معالجة الكاتب لموضوع التسعير ولتنوع الأدلة التي ارتبط بها، إنه يقدم لموضوع الحكم في القيم والتسعير بأنه يجب على جميع المسلمين الاعتصام بالسنة واتباع أوامر نبينا ﷺ، فإنهم إن

(1) الفقرة 41.

فعلوا ذلك ووقفوا إليه جاءهم من ربهم الكريم كل ما يحبون. ثم يستدل بالآيتين: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ (1) وقوله جل ذكره ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِمْ مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكْلُوا مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾ (2) ويفسر الكاتب ذلك بأنهم لو التزموا لأسبغ الله عليهم الدنيا إسباغاً.

وتحدد هذه المقدمة التي يلتزم بها الكاتب البعد الأول في المذهب الاقتصادي في الإسلام وهذا البعد هو أن أمور الاقتصاد في الإسلام تفريع على تقوى الله، ويؤكد المؤلف في مقدمة كتابه على أساس هام من أسس الاقتصاد الإسلامي ألا وهي الحرية الاقتصادية للنشاط الاقتصادي إلا أنه بعد هذا التأكيد يذكر الأدلة التي يستند إليها في منع التسعير، وتسجل هذه الأدلة بعداً آخر من أبعاد الاقتصاد الإسلامي تفسر رفض الرسول ﷺ التسعير معللاً ذلك بأنه يرجو أن يلقي الله وليس لأحد عنده مظلمة من مال ولا دم. والرسول ﷺ بهذا التعليل يؤصل لمبدأ احترام الحرية الاقتصادية، متضمنة حرية الملكية. والاقتصاد الإسلامي بهذا التأصيل لا يقف في تنظيمه للملكية الخاصة عند حد إقرارها، وإنما ينتقل إلى احترامها وحمايتها.

أما في الظروف الراهنة والوضع الاقتصادي القائم وانتشار الفساد والغش بصورة كبيرة نرى أن التسعير رعاية لحقين: منع الضرر عن الناس بمنع تعدي الأسعار تعدياً فاحشاً، ورعاية حق الفرد، وهي

(1) الأعراف: 96.

(2) المائدة: 66.

إعطاؤه ثمن المثل، وبذلك يدفع تحكم التجار ويحقق العدالة الاجتماعية والمصلحة العامة.

ويقول ابن القيم: «إذا تعامل التجار بالظلم مع البائع والمشتري يجب التدخل والتسكير عليهم، ألا يبيعوا إلا بقيمة المثل، ولا يشتروا إلا بقيمة المثل، فلا تردد في ذلك عند أحد من العلماء.. فالتسكير في مثل هذا وجب بلا نزاع، وحقيقته إلزامهم بالعدل ومنعهم من الظلم».

لذا يجب تدخل الدولة لرفع الظلم ودفع ذلك الفساد ورعاية حقوق الأفراد بالمراقبة والإشراف على الأنشطة التجارية بصورة عامة وعلى الأسواق بصورة خاصة، ومعاقبة المخالفين والمفسدين.

## 2- الاحتكار:

لقد ناقش الإمام يحيى بن عمر موضوع الاحتكار بعدة صور منها احتكار السلع أو المعلومات عن السلع وحكم في كل نوع من هذه الأنواع فنجد أنه يشترط لمنع الاحتكار أن يكون مضرًا بالسوق. فإذا تحقق هذا الشرط، فإنه يباع على المحتكرين السلعة التي احتكروها ويكون لهم رؤوس أموالهم ويؤخذ الربح منهم ويتصدق به أدبًا لهم، وينهون عن ذلك فإن عادوا كان الضرب والطواف والسجن لهم، ويكمل دراسته للاحتكار بعرض أحكام بعض الحالات التي تظهر فيها بعض خصائص الاحتكار، مثل منع أن يشتري شخص قوت سنة إذا وجد غلاء وكان السؤال الذي سألته: أترى أن يمكن من ذلك؟ فقال لا يمكن من ذلك، ومنع عرض السلع للبيع في غير سوقها المعد لذلك،



وقال إنه يرى أن لا يمكن البائع في داره ورأى أن ينقله إلى السوق بين المسلمين. وقد علق حكمه بأن يكون السعر غالباً مضرراً بالسواق. أما إذا كان السعر رخيصاً ولا يضر بالسوق خلى بين الناس والسوق أن يشتروا ويدخروا ويشتروا في الفنادق وفي الدور حيث ما أحبوا.

كما تناول مسألة احتكار المعلومات عن بعض السلع من جانب البعض لتحقيق مكاسب سريعة وغير مبررة، سواء بالبيع لمن لا يعرف السعر، أو بالشراء ممن لا تتوفر لديه هذه المعلومات، فيمنع هذا الاستغلال لاحتكار المعلومات.

والمعيار الاقتصادي الذي نفهم به الاحتكار هو عدد المتعاملين في السوق، فإذا كان السوق يوجد فيه بائع واحد يسمى ذلك الاحتكار البحت، وإذا كان فيه بائعان يسمى الاحتكار الثنائي، وإذا كان فيه عدد يمكن حدوث التواطؤ بينهم يسمى ذلك احتكار القلة، وهناك شكل آخر من أشكال السوق تدخل فيه درجة من درجة الاحتكار وهو ما يسمى المنافسة الاحتكارية، ويتحقق هذا النوع إذا كان عدد المتعاملين في السوق من الكثرة بحيث لا يمكن حدوث التواطؤ فيما بينهم وهذا هو شرط المنافسة، ولكن لا يتحقق في السلعة شرط التجانس، وكأن كل بائع يبيع سلعة خاصة وهذا هو شرط الاحتكار<sup>(1)</sup>.

- المعيار الذي يتحقق به الاحتكار في الإسلام:

أ- لا يمثل عدد المتعاملين في السوق المعيار الذي يتم به تحديد الاحتكار وإنما يربط الإسلام بين الضرر وبين الاحتكار ويعني ذلك أن

(1) Samuelson, P A, LEconomque, tom 2, Librane Armand Colin ch 29.

المعيار الذي يتحدد به الاحتكار هو الضرر . ويعطي هذا التحديد نتائج التطبيقية ، فإذا كان عدد المتعاملين في السوق كبيراً ولكنهم منعوا السلع بحيث أضر هذا بالسوق ، فإنه وفق المعيار الإسلامي يكون هذا احتكاراً وهذا ما قال به يحيى بن عمر حسب ما تجمع لديه من أدلة ، وقد حكم بأن تباع عليهم السلعة التي احتكرت ويكون لهم رأس مالهم ، أما الربح فيؤخذ منهم ويتصدق به أدباً لهم وينهون عن ذلك ، فإن عادوا كان الضرب والطواف والسجن لهم .

ب- يحمل عدم ربط الاحتكار في الاقتصاد الإسلامي بعدد المتعاملين في السوق إيجابية إذ نتكلم في الاقتصاد عن بعض الأنشطة الاقتصادية أو بعض الصناعات التي إذا تركت لمنتج واحد تكون الإنتاجية فيها أعلى ، والعائد الاقتصادي للمجتمع أكبر ويقال عن ذلك أن هذه هي إحدى صور الاحتكار المقبولة اقتصادياً ومن ثم إيجابية الاقتصاد الإسلامي أنه لا يعتبر ذلك احتكاراً إذ يربط الاحتكار فيه بالضرر بصرف النظر عن العدد .

ج- يتميز الاقتصاد الإسلامي في تكييفه الاقتصادي للاحتكار مرة أخرى بأنه يدخل صوراً من المعاملات التي يعتبرها معاملات احتكارية منهياً عنها بينما هي غير معتبرة في الاقتصاد الوضعي ، ومن هذه الصور :

- منع أن يشتري شخص قوت سنة إذا جد غلاء .

- منع عرض السلع للبيع في غير السوق المعدة لذلك .

ويعتبر يحيى بن عمر ذلك من المعاملات الاحتكارية ويدرس ذلك تحت عنوان ما جاء في الحكرة وما يجوز فيها. وليس لمثل هذا التكييف نظير في الاقتصاد الوضعي.

ولكن ما المعنى الاقتصادي الذي يوجد وراء هذه الصور التي يعتبرها الإسلام أعمالاً احتكارية؟ المعنى هنا هو أن معيار الضرر الذي يربط الاحتكار به يقتضي العدالة في توزيع السلع المتاحة في لحظة معينة في السوق. باسم الاقتصاد الإسلامي يمنع أن يستحوذ شخص على قدر كبير من سلعة يتعرض عرضها لظروف طارئة، إذا أن ترك ذلك له يحرم آخرين من الحصول عليها وهم في حاجة إليها، ثم معنى آخر وراء هذه الصور هو أنه باسم الاقتصاد الإسلامي يلزم بأن تعرض السلعة في سوقها المعتاد بيعها فيه، لأن ذلك هو المحل المعتاد للبحث عنها فيه.

ويبقى سؤال: كيف يمكن تطبيق التصور الإسلامي لهذه الصور الاحتكارية الممنوعة؟ يمكن أن نصل إلى ذلك بأسلوب يحقق القصد الإسلامي وهو منع الضرر، وعلى سبيل المثال إذا كان ذلك لا يتحقق إلا باستخدام الأسلوب المعروف باسم التوزيع بالبطاقات فليكن هذا، وإذا كان لا يتحقق ذلك إلا بصدور قرار يلزم بعرض السلع في أماكن ومحلات معينة اعتادها الناس فليكن هذا.

### 3-تقرير قانون العرض والطلب؛

السعر هو تعبير نقدي للقيمة، فكل سلعة تحمل قيمة ويحدد لها سعراً، فإما أن يتطابق السعر مع القيمة، وإما أن يكون أكبر أو أقل

من القيمة حسب ظروف العرض والطلب وحاجة المستهلكين للسلعة .

ويتدخل ضمن السعر التكاليف والأرباح التي يحصل عليها المنتج، وبالتالي يجب أن تكون الأرباح نسبة من التكلفة ولا يجوز أن تكون أكبر من التكاليف فيسمى ذلك ربحاً احتكاريًا .

وقد عرفت المجتمعات البشرية نوعين من الأسعار:

1- الأسعار الحرة: والتي تتشكل اعتمادًا على العرض والطلب دون تدخل الدولة .

2- الأسعار المخططة: وهي التي تتشكل بناء على تكاليف الإنتاج مضاعفًا إليها نسبة محددة من الربح دون أخذ العرض والطلب بعين الاعتبار ؟ التسعير - .

وقد أخذ الإسلام بالأسعار الحرة التي تتحدد وفقًا للعرض والطلب استنادًا لحديث رسول الله ﷺ حيث قال: «إن الله تعالى هو الخالق الباسط الرازق المسعر، وإنني لأرجو أن ألقى الله ولا يطلبني أحد بمظلمة ظلمته إياها في دم ولا مال» (1) .

ويقول ابن تيمية: تتحدد الأسعار وفقًا للعرض والطلب معًا وبالتراضي والقبول عن حرية واختيار، ولا يقتصر تحديد السعر على جانب واحد، بل هناك عوامل أخرى كثيرة تؤثر على هذا السعر، فيقول: إن من التسعير ما هو ظلم غير جائز ومنها ما هو عدل جائز، فإذا ارتفعت الأسعار لقلّة البضائع وزيادة عدد السكان (الخلق) يكون

(1) رواه البخاري ومسلم .

هذا الارتفاع جائزاً لأنه من الله، أما إذا ارتفعت بفعل الاحتكار، وحبس البضائع فإن ذلك من فعل التاجر وهو ظلم ويحاسب الإسلام المحتكر في هذه الحالة.

وقد حدد ابن تيمية العوامل التي تؤثر على تشكل الأسعار بما يلي<sup>(1)</sup>:

- 1- العرض والطلب والعوامل التي تؤثر عليهما.
- 2- نوعية السلع «ضرورية، شبه ضرورية، كمالية».
- 3- الدخل، وهنا يقصد المشتري ويفرق بين «المشتري الفقير والمتوسط والغني» ويقول «وبحسب المعارض (أي المشتري) إذا كان ملياً (دخله مرتفع) يدفع المثل وأكثر دون النظر إلى العوامل الأخرى».
- 4- البيع الآجل والبيع النقدي.
- 5- طريقة الدفع ونوعية النقود التي سيدفعها المشتري وكان في ذلك الوقت نقود جيدة ونقود رديئة «قانون غريشام» فالدفع بالنقود الجيدة قد يؤدي إلى تخفيض السعر والدفع بالنقود الرديئة قد يؤدي إلى رفع السعر.
- 6- العوامل الدينية والاجتماعية كالعادات والأخلاق الاجتماعية السائدة، وهي تؤثر على سلوك الأفراد وعلى عمليات تحديد الأسعار، ويقول ابن تيمية: إن البيع الظالم يعني رفع الأسعار دون مبررات اقتصادية ويتصل بالاحتكار، لأن الظالم هو الذي يحتكر السلعة لكي يرتفع ثمنها.

(1) الحسبة في الإسلام أو وظيفة الحكومة الإسلامية، ابن تيمية، قدم له محمد المبارك، دار الكتب العربية، جامعة دمشق، 1967م، ص 16، 17.

ويرى يحيى بن عمر منع التسعير، اعتقاداً منه بأن الأسعار ورخصها بيد الله، أو أن السوق بيد الله يخفضها ويرفعها، وأن على التجار والمتسجين إخراج السلع وعرضها في الأسواق، فهذا هو الأسلوب الأنجح لعلاج غلاء الأسعار بدلاً من قرارات التسعير الإدارية، ومعنى أن الأسعار بيد الله، أن هذه سنة اجتماعية عامة من سنن الاجتماع البشري، التي لا تتخلف وهي من قدر الله سبحانه وتعالى كما هو الحال في السنة الكونية التي تسير بانتظام وثبات، وأن على المسلمين أن يحسنوا التعامل مع هذا القانون أو السنة الإلهية العامة، بالعمل وفق مقتضاها، وذلك بزيادة العرض مما يؤثر على السعر فيجعله ينخفض ويستقر، أما غير ذلك من تدخل بالتسعير، فلا يكون العلاج الصحيح لخفض الأسعار، لوجود فائض في الطلب لا يقابله العرض اللازم لإشباعه، وهذا إدراك واضح من يحيى بن عمر لقانون العرض والطلب وأنهما المحددان للأسعار في السوق.

لذلك فالدولة الإسلامية مجبرة على التدخل ومراقبة حركة الأسعار، فإذا لوحظت بوادر الاحتكار والتلاعب بالأسعار، وجب عليها مصادرة البضائع وبيعها بالمثل أي العدل.

أما في الظروف الراهنة ماذا ينبغي على الدولة الإسلامية فعله، هل تصدر البضائع وتبيعها بسعر المثل فتنشأ «السوق السوداء» أم تترك التاجر يتحكم بالآخرين؟! وإذا افترضنا حدوث ذلك فما هي القوى التي تعمل على تحديد سعر السوق التسعير-؟ وقد عرض الإمام يحيى بن عمر في كتابه لهذه المسألة بأنه يتوجب على الدولة الإسلامية

التدخل والمراقبة والإشراف على الأسواق، ولكي تمنع ارتفاع الأسعار أو انخفاضها يجب أن تتبع الخطوات الآتية:

1- إذا شعرت بارتفاع الأسعار تزيد استيراد السلع من الدول الإسلامية أو الأجنبية لكي تبقى السوق مستقرة.

2- تشجع على زيادة الإنتاج وتقديم الإعانات والحوافز الإنتاجية للمنتجين.

3- التعاون مع الدول الإسلامية الأخرى لتوفير السلع والخدمات التي يحتاجها المواطنون بغية الحفاظ على توازن السوق واستقرار الأسعار. ويعتبر النظام الاقتصادي الإسلامي أحق الأنظمة في التدخل ودراسة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، ولا يجوز أن تترك الأمور للعرض والطلب وقوى السوق، فالتدخل هو إحدى سمات الدولة الإسلامية، ويأخذ التدخل أشكالاً مختلفة، إما بالاستيراد أو بتشجيع الإنتاج أو بمصادرة البضائع وبيعها بالمثل وغير ذلك من طرق التدخل، ويجب أن يكون التدخل من أجل تحقيق المنفعة العامة للمستهلكين وتحديد الأسعار العادلة.

#### 4- المصلحة العامة تقوم على المصلحة الخاصة؛

تبرز هذه القاعدة في الكتاب الذي بين أيدينا، وتوجد لها تطبيقات عديدة، منها مثلاً: قيام التجار في سوق معينة بإخلاء السوق لأحدهم الذي فنى ماله أو أراد الزواج فيحتاج إلى أموال، فيترك يوماً بمفرده في السوق، فيرى يحيى بن عمر، أنه إذا ترتب على هذا ضيق بالناس وقلة وجود السلع في السوق فيمنع هذا، ويجبر التجار على الرجوع

عن هذا التصرف، لأن مصلحة مجموع الناس مقدمة على مصلحة التاجر الفرد.

وقد حرم الإسلام كل ما يضر بمصلحة المجتمع ويحقق مصلحة الفرد، لأن مصلحة المجتمع أعلى وأهم من مصلحة الفرد، وبهذا يمكن إلغاء فكرة أن مجموع مصالح الأفراد تعني مصلحة المجتمع، وذلك لأن الفرد يسعى إلى الربح وإلى النزعات المادية وقد يلحق الضرر بالمجتمع إذا تحققت مصلحته الذاتية.

ولقد حرم الإسلام الربح الفردي مقابل ضرر الآخرين المعوزين واستغلال حاجاتهم أو خداعهم، أو إلحاق الضرر بهم روي أنه كان لسمرة بن جندب نخل في بستان رجل من الأنصار، وكان سمرة يكثر من دخول البستان هو وأهله فيؤذي ذلك صاحب البستان، فشكا ذلك الرجل إلى رسول الله ( فاستدعى سمرة وقال له: بعه نخلك، فأبى، فقال: فاقطعه، فأبى، فقال: هبه، ولك مثله في الجنة، فأبى، فقال عليه ﷺ: أنت مضار، ثم التفت إلى الأنصاري وقال: اذهب فاقلع نخله(1).

يدل هذا الحديث على أن النبي ﷺ أمر بقلع النخل الذي يسبب الضرر بالآخرين.

وهناك حديث آخر يقول: «لا ضرر ولا ضرار..»(2) وما يمكن الاستفادة منه في الوقت الحاضر، يكون في منع إقامة المصانع أو

(1) رواه أبو داود في كتاب القضاء.

(2) رواه مالك وأحمد وابن ماجه،



الورش أو الحرف التي تنشر الدخان والأوساخ والروائح التي تؤذي الناس وتسبب الأمراض والأوبئة.

كذلك يمنع الإسلام الفرد من استغلال حاجات الآخرين كأن يفرض صاحب المصنع على العمال عمولة مقابل تشغيلهم عنده وبهذا تتحقق زيادة الأرباح للفرد والضرر بمصلحة الجماعة، إلى غير ذلك من التطبيقات التي تبرز بوضوح أن على الحكومات في الدول الإسلامية أن تقرر أولوية المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، وأن تتخذ من السياسات والأدوات والإجراءات ما تكفل به حماية المصلحة العامة.

## 5- الربط بين التقدم الاقتصادي في المجتمع وبين طاعة الله وطاعة رسوله ﷺ:

برزت هذه القضية بوضوح في كلام يحيى بن عمر، وأقام عليها الأدلة من القرآن الكريم والسنة المشرفة، فقد ذكر قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ.....﴾ (1) وقوله جل ذكره ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكْلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾ (2) ويفسر ذلك بأنه يربط بوضوح وفي علاقة مباشرة بين الإيمان والعمل الصالح وبين الرخاء الدنيوي. ويؤصل هذه القضية بقوله: «الواجب على جميع المسلمين الاعتصام بالسنة، وإتباع أوامر نبينا ﷺ، فإذا هم فعلوا ذلك، ووفقوا إليه جاءهم من ربهم الكريم كل ما يحبون» (3).

(1) الأعراف: 96.

(2) المائدة: 66.

(3) الفقرة 29.

إننا نجد أنفسنا أمام تنظير اقتصادي للرخاء المادي الدنيوي، يجعله من نتائج إتباع وطاعة الله ورسوله ﷺ، وهذا نموذج تنموي اقتصادي مختلف عن النموذج الاقتصادي الوضعي، الذي يستبعد العنصر الإيماني -الديني- تمامًا، ويمكننا تقرير أننا أمام نموذج للاقتصاد الإيماني.

ومن اليسير تقديم تفسير للارتباط بين الإيمان والرخاء الاقتصادي، حيث يفرض الالتزام بالقيم الإيمانية سلوكًا مختلفًا للوحدات الاقتصادية في المجتمع -السلطات الحكومية الاقتصادية، والأفراد، وقطاع الأعمال-، وذلك على مستوى الاستهلاك والاستثمار والادخار والأسعار والتوزيع... إلخ. ولا يمكن استبعاد أثر العقيدة في السلوك الاقتصادي، وتقول الأستاذة رونسبون «أن الأيديولوجية ضرورية في عالم السلوك والفعل»<sup>(1)</sup>.

ف نجد أن العديد من الآيات القرآنية قد ربطت بين القيم الإيمانية والقيم المالية، فمعظم الآيات قدمت أو ختمت بالإيمان والتقوى وما يشق عنهما من قيم ومثل، فعلى سبيل المثال نجد:

- نداء إلى الذين آمنوا بالإنفاق من الطيبات.

- نداء إلى المتقين بالإنفاق وتجنب الربا.

- نداء إلى عباد الرحمن بعدم الإسراف وعدم التقثير... وهكذا.

وهذا الارتباط يؤكد على شمولية الإسلام وعدم الفصل بين العبادات والمعاملات، وأن المعاملات التي تتم طبقًا لشرع الله تصبح

(1) نقلا عن الأستاذة رونسبون، د. مصطفى رشدي شيحة، علم الاقتصاد،

عبادات، وأساس ذلك قول الحق تبارك وتعالى: ﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (1) وتمثل القيم الإيمانية والأخلاقية القاعدة القوية للمعاملات الاقتصادية والمالية، ومن دعائم المحافظة على الأموال (2).

ويشهد الواقع المعاصر أكبر دليل على ذلك، فمعظم النظم الاقتصادية الوضعية المعاصرة تعاني العديد من المشكلات والأزمات، ولم تفلح في تحقيق الإشباع الروحي المعنوي وكذلك المادي للشعوب، ولقد انهار النظام الاقتصادي الاشتراكي والشيوعي، كما يعاني النظام الاقتصادي الرأسمالي من سكرات الموت وأكبر دليل على ذلك ما يشهده ويعاني منه العالم اليوم من أزمة اقتصادية تكاد تعصف بالاقتصاد العالمي كله.

وهذا كله وغيره كان سببه الأول والأساسي الفساد الإيماني والأخلاقي الذي أدى إلى انتشار الربا بكافة صوره وألوانه، والتوسع في المعاملات المحرمة، وعدم تطبيق شرع الله واتباع سنة نبيه ﷺ.

## 6- الإيمان بدور قوي للدولة في النشاط الاقتصادي للمجتمع؛

بالرغم من إيمان وتأکید يحيى بن عمر على مبدأ هام وأساسي من مبادئ الاقتصاد الإسلامي ألا وهو مبدأ الحرية الاقتصادية إلا أنه يقرر في مقدمة كتابه بإيمانه القوي بدور قوى للدولة في النشاط الاقتصادي للمجتمع فيقول: «ينبغي للوالي الذي يتحرى العدل أن ينظر في

(1) الأنعام: 162.

(2) الإعجاز العلمي في القرآن الكريم في ضوء آيات المعاملات، د. حسين حسن شحاته، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 263، إبريل 2003م.

أسواق رعيته»<sup>(1)</sup>، ويحدد وظائف من تعهد إليه ولي الأمر بتعاهد الأسواق في ضبط الموازين والمكاييل كلها وأوزان وجودة النقود إلى غير ذلك مما ورد تفصيلاً في الكتاب، ويقرر العقوبات على تلك المخالفات.

ولأن الكتاب متخصص في أحكام السوق، فنجد فيه وظائف الدولة في ضبط الأسواق، من حيث المكاييل الأوزان والمقاييس الاقتصادية والمعاملات، ومدى شرعيتها، ومنع الممارسات المحرمة من قبل البائعين والتجار ومعاقبة المتلاعبين بتلك الأنظمة والمعايير بحرمانهم من الاتجار في السوق بإخراجهم منه أو غلق محلاتهم وحماية السوق من الأموال والنقود المزيفة إلى غير ذلك، ويقرر آلية سريعة لتحقيق هذا الضبط للأسواق بدلاً من اللجوء إلى التقاضي الذي يستغرق وقتاً طويلاً. ويقرر أن ضبط الأسواق فيه إصلاح لأحوال الرعية.

## 7- تحديد طبيعة دور الدولة في الرقابة والتوجيه:

رغم إيمان كاتبنا يحيى بن عمر بدور أساسي للدولة في النشاط الاقتصادي عموماً، وفي الأسواق على وجه الخصوص، إلا أنه يقرر أن طبيعة هذا الدور واضحة في الرقابة والتوجيه ومنع الانحراف والسعي نحو ضمان استقامة السلوك الاقتصادي للمتعاملين في الأسواق وفق أحكام الشريعة وتحقيق مصالح الناس، وذلك دون التحديد الإداري بنظرته الضيقة، ودون الاعتداء على أموال الناس بالتأميم والمصادرة وحتى في بعض الحالات في الانحراف بالغش في

(1) الفقرة 1.

البضاعة أو نحوه، يكون الإجراء هو التصديق بهذه الأموال ومنع التاجر من المتاجرة بإخراجه من السوق.

وبذلك فإن يحيى بن عمر يقرر بوضوح موقف الفكر الاقتصادي من ضرورة وجود دور قوي للدولة في النشاط الاقتصادي وذلك الدور يكون بالمراقبة والتوجيه وضمان سيادة أحكام وقواعد وضوابط الشريعة في المعاملات المالية والأنشطة الاقتصادية، لكن دون قيام الدولة بالاستيلاء على أموال الناس، أو تأميمها أو قيامها بدور التاجر للسلع، فهذا لم نره في الكتاب من قريب أو بعيد، حتى في أشد صور تصحيح السلوك لبعض الوحدات الاقتصادية.

وإننا نقول أنه لا خلاف على تأكيد الإسلام على حرية الأسواق وترك المعاملات والأنشطة الاقتصادية حرة، لكن هذا لا يعني أن تقف الدولة متفرجة إزاء ما يحدث من احتكارات ومغالاة في الأسعار وغش وتدليس، فواجب الدولة في مثل هذه الحالات التدخل لمنع الظلم وتوفير الاستقرار للأسواق وضمان حقوق كل الأطراف.

والحرية الاقتصادية التي يقرها الإسلام وتؤكد الأنظمة الاقتصادية الحديثة عليها لا تعني إتاحة الفرصة لبعض المنتجين والموزعين والمستوردين لكي يفرضوا على الأسواق ما يريدون من صور الاحتكار والظلم والإضرار بمصالح المستهلكين، فكل حرية لها ضوابط وقواعد وإلا تحولت إلى فوضى وأضررت بمصالح الغالبية.

### وتدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية يكون عن طريق:

- سن التشريعات التي تجرم كل صور الإضرار كالاختكار وغيره،  
وقد صدرت تشريعات في أوروبا وأمريكا تجرم الأعمال الضارة  
بالمنافسة الاقتصادية -إنتاجية كانت أم تجارية-.

- اتخاذ إجراءات تنظيمية لمراقبة الأسواق وتقديم المتلاعبين بالأسعار  
للعادلة خاصة بعد أن ضعفت الرقابة على الأسواق وترك التجار  
يحددون الأسعار وهامش الربح كما يشاءون دون رقيب.

وقد رأينا مؤخراً أن من الأسباب الرئيسية للأزمة المالية العالمية  
2008 التي يعاني منها العالم كله اليوم هو غياب الدور الرقابي للدولة  
مما أدى إلى التوسع في عملية الإقراض دون ضمانات كافية وبالتالي  
العجز عن السداد وحدوث الأزمة.

### 8- الاهتمام بإصلاح العملة النقدية في المجتمع:

برز الاهتمام الشديد إلى حد بعيد بهذه القضية في الكتاب،  
وعلى التحقق من جودة المعدن لوحدة النقود، وإنزال التعديّة بمن  
أحدث تغييراً فيها، ويعاقبه بالضرب والحبس والطرّد من السوق،  
وأن يكون متعهداً خاصاً لمراقبة أحوال النقد. وتبدو لنا أن هذه  
القضية كانت موضع اهتمام الكثيرين من الفقهاء والعلماء المسلمين؛  
لأن وحدة النقود المعيارية هي أهم وسائل تقدير القيم الاقتصادية،  
ومن ثم ضبط المبادلات المالية في المجتمع، ولارتباطها من ناحية  
أخرى بأحكام الربا وآثارها في ضبط المعاملات النقدية الحاضرة  
والمؤجلة.

وقد اهتم الإسلام بسلامة النقود من العبث بمادتها وجوهرها وبين أن الغش في النقود هو بمثابة الغش في السلعة بل أشد ضرراً.

وقد قال الإمام الغزالي: «إذ يستضر به المتعامل إن لم يعرف، وإن عرف فسيروج على غيره، ولا يزال يتردد في الأيدي ويعم الفساد ويكون وزر الكل راجعاً عليه، ويكون كمن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة». وقال بعضهم: «إنفاق درهم زيف أشد من سرقة مائة درهم؛ لأن السرقة معصية واحدة وقد تمت وانقطعت، وإنفاق الزيف بدعة أظهرها في الدين وإظهار سنة سيئة يعمل بها من بعده وإفساد لأموال المسلمين فيكون عليه وزرها بعد موته إلى أن يفنى ذلك الدرهم ويكون عليه إثم ما نقص من أموال المسلمين<sup>(1)</sup>.

## 9- تشجيع الادخار:

تناول الإمام يحيى بن عمر قضية التسعير، وأحوال وضوابط وصور الاحتكار، وما يعتبر احتكاراً وما لا يعتبر، يقرر أنه يجوز للتجار، وللمزارعين، ولآحاد الناس ادخار قوت سنة سواء من إنتاجهم أو بالشراء من السوق، وأن هذا لا يعتبر من أساليب الاحتكار، وبذلك نلاحظ الحض على الادخار لمدة عام للأقوات التي تحتاجها الأسرة، مما يعتبر تعويداً لها على الادخار.

والادخار مطلوب تنميته وتعويد الناس عليه، وذلك للحد من الاستهلاك المرتفع، ولتوفير موارد للاستثمار وللإستهلاك في المستقبل بدلاً من التوسع في الاستهلاك في الحاضر.

(1) الإحياء للغزالي، 67/2، 68.

## 10- أهمية التصدي للمشكلة الاقتصادية:

يوجه يحيى بن عمر نظر الحكام إلى ضرورة الاهتمام بالمشكلة الاقتصادية، وإلى أنه ينبغي توفير مستوى المعيشة اللائق لكل فرد في المجتمع، والعمل على إقامة العدل في المعاملات الاقتصادية، وذلك دون استخدام للأساليب العنيفة، والإجراءات المتعسفة، وإنما ينبغي مراعاة الأوضاع الاقتصادية السائدة في المجتمع، والتصدي لها بوعي وببصيرة نافذة، فيدعوهم إلى النظر فيما يصلح أحوال الرعية، ويؤكد على أهمية اعتماد الرفق بالرعية، وطرح المضرة عنهم.

كل ذلك من أجل رفع مستوى المعيشة للفرد والوصول إلى حالة من الرفاهية والرخاء للمجتمع.

من خلال هذا التحليل الاقتصادي الموجز والسريع لكتاب «أحكام السوق» للإمام يحيى بن عمر، نستطيع أن نستخلص رؤية اقتصادية للاقتصاد الإسلامي كما رآها يحيى بن عمر، وهذه الرؤية تتلخص فيما يلي:

1- عدم جواز التسعير إلا بتدخل من ولي الأمر (الحكومة) لضبط الأسواق.

2- عدم جواز الاحتكار بكافة صوره وألوانه لما فيه من ضرر على المجتمع وأفراده.

3- المصلحة العامة تقوم على المصلحة الخاصة.

4- وجود قوانين اقتصادية في الاقتصاد الإسلامي تحدد سلوك المتغيرات الاقتصادية مع وجود علاقات منتظمة لبعض هذه المتغيرات الاقتصادية.



5- ضرورة وجود دور للدولة في النشاط الاقتصادي مع تحديد هذا الدور في المراقبة والتوجيه .

6- تقرير قانون العرض والطلب .

7- التأكيد على الحرية الاقتصادية في النشاط الاقتصادي .

8- وجود تنظيمات أخرى في السوق غير تحديد الثمن والتسعير والاحتكار، فالاقتصاد الإسلامي يعالج السوق وأحكامه من عدة مواقع منها:

- معالجة تنظيم المكيال والميزان والأمداد والأقفزة والأرطال والأواقي .

- معالجة موضوع السلع التي تختلط ببعضها .

- معالجة حجم الإنتاج، مستوى الثمن، توزيع الدخل، تخصيص الموارد .

- مسألة تنظيفها، وما يريقه أصحاب المحال من ماء .

وإدخال مثل هذه الأمور في الدراسة الاقتصادية عن الأسواق مسألة يستهجنها من يرتبطون بالاقتصاد الوضعي، بأنهم فهموا السوق على أنه دراسة في ميكانيكية تحديد الثمن .

ولكن ما قاله يحيى بن عمر عن الاقتصاد الإسلامي يشمل تنظيمات وقواعد معينة أخرى لا يعرفها أو لا يدركها الاقتصاد الوضعي .

وباسم الاقتصاد الإسلامي نقول: لنسأل الإنسان العادي عن الذي يهتم به في السوق؟ سيجيب بأنه يهتم بحجم العرض ومستوى الثمن، وعلى نفس المستوى من الأهمية يهتم بأخلاقيات التعامل في السوق. وهذا ما أهمله الاقتصاد الوضعي بينما اعتبره الاقتصاد الإسلامي وهو ما يعلي من شأن هذا الاقتصاد.

## رابعاً: منهج التحقيق

(1)

### روايتا الكتاب

لقد رأينا أن منهج الكتاب فرض علينا أن نعتبره ألقى في سلسلة دروس كان يحضرها أشخاص متعددون روى بعضهم فيها الكتاب.

وقد بلغنا روايتان لهذا الكتاب: رواية القصري، ورواية ابن شبل، نعتمد في الدراسة التي نقدمها على رواية القصري ولعموم الفائدة رأينا صالحاً وضع نص رواية ابن شبل ضمن ملاحق الكتاب وفيما يلي نبذة مختصرة عن الروائيتين.

الرواية الأولى: «رواية القصري» فلا توجد منها إلا النسخة التي بأيدينا - فيما نعلم -.

والقصري هو: أبو جعفر أحمد بن محمد بن عبد الرحمن بن سعيد القصري، والنسبة إلى قصر، مواليه بني الأغلب المعروف «بالقصر القديم»، تتلمذ على يد إسحاق بن عبدوس، وروي عن يحيى بن عمر، وعبد الجبار السرتي وعبد الله بن طالب وغيرهم. وفي ذات مرة كان القصري في زيارة ليحيى بن عمر بسوسة فوجده ألف كتاباً، وإذا لم يكن معه مال فباع بعض ثيابه واشترى بثمانها رقوقاً نقل فيها الكتب وقابله وأتى به إلى القيروان، وعرف القصري بثقته وضبطه فكانت تدويناته مرجعاً لعلماء عصره ينقلون منها السماع الذي يهمهم، وقد كانت وفاته في 321هـ.

يستعمل القصري في روايته صيغاً متعددة منها، «أخبرنا يحيى بن عمر»، «أخبرني»، «قال لي»، «قال يحيى». ودل ذلك على أن رواية القصري للكتاب لم تكن إجازة فقط وإنما هي بالسماع والمشاهدة.

كما يستعمل في مراجعات المستمعين التعابير الآتية: «سألت يحيى بن عمر»، «قلت ليحيى»، «سئل يحيى وأنا أسمع»، «قيل ليحيى»، «كتب إلى يحيى»، كل هذه الصيغ حملت على القول بأن الكتاب عندما روي كان يلحن بشكل دروس، ولقد درج الراوي في الكتاب على ربط الفقرات بسندها، فكشف بذلك عن أطوار النشوء لهذا الكتاب، وأتاح لنا تمييز الفقرات التي لم تكن من أصل الكتاب بل كانت من جمع الراوي أضافها له عند روايته، وهذه الفقرات هي:-

- 1- الفقرات التي تتعلق ببيع أزيار الصير<sup>(1)</sup>، فسندها لا يتصل بيحيى بن عمر إنما رواه القصري عن سعيد بن اسحاق.
- 2- الفقرة التي سأل فيها صاحب السوق حماس بن مروان<sup>(2)</sup>، وحماس إنما ولي القضاء بعد وفاة يحيى بن عمر.
- 3- الفقرات الخاصة بدور الأذى والفجور<sup>(3)</sup>، فالسند فيها لا يتصل بيحيى بن عمر.

أما الرواية الثانية: «رواية ابن شبل» فقد نقلها الونشريسي في كتابه المعيار، كما أن لدينا منها نسختين ناقصتين، ويمكن منهما معاً تكوين

(1) الفقرات 364: 374.

(2) فقرة 92.

(3) الفقرات 418: 423.

نسخة كاملة، وبمقابلتها مع ما بكتاب الونشريسي تبين أنهما متطابقتين إلا في بعض جزئيات لا تؤثر، وقد حاولنا الاستفادة من هذه الرواية في تحقيق الكتاب بقدر المستطاع ولم نستطع إثبات الفروق بين الروایتين لكثرتها، وحتى لا نثقل على القارئ ولعموم الفائدة فقد وضعنا نص هذه الرواية في الكتاب.

ابن شبل هو: محمد بن الشبل بن بكر القيسي التطيلي، سمع من يحيى بن عمر، ويحيى بن عون، وأبي الغصن الغرابيلي، وأبي القاسم زيدان بن اسماعيل، توفي سنة 353هـ. وقد روى عن ابن يحيى بن عمر كتاب «أحكام السوق» أيضاً، ونص في طالع روايته على أنها مختصر من الكتاب، فهل كانت روايته له إجازة أو بطريق السماع مثل رواية القصري؟، لا يسعنا إلا أن نرجح الثاني؛ اعتماداً على أن ابن شبل يسند في روايته ثلاث أسئلة وجهها هو، والقصري في روايته ينسب منهما سؤالين لنفسه، فلو كانت رواية ابن شبل إجازة لما أمكن له توجيه السؤالين أصلاً لوجودهما في الكتاب. لذلك يتعين أن تكون روايته بطريق السماع أيضاً وفي وقت متحد مع القصري.

## (2)

### المقارنة بين الروایتين

تتاز رواية القصري بضبط السند، والدقة في نقل الأسئلة وأجوبتها كاملة، حتى أن المكاتبات ينقل ما جاء بها حرفياً، وبهذا يكاد يكون القصري قد نقل كل ما ألقاه يحيى في دروسه من بيان للقضايا والأحكام المطبقة عليها ومستنداته فيها. كما أنه يسند لنفسه الأسئلة

الموجهة منه وهي جل الأسئلة، ويعين صاحبها إن كان من غير التلاميذ كصاحب سوق سوسة، وباقي الأسئلة وهو الأقل مسند بصيغة المجهول.

أما ابن شبل فباستثناء أسئلته الثلاث المسندة لشخصه، وسؤال رابع أسنده لصاحب سوق سوسة كسند القصري، وكانت بقية الأسئلة مسندة بصيغة المجهول، وما بالرواية لجمع الأحكام وبعض مستنداتها فهو يوجز الموضوع من غير إخلال بالغرض.

وتتفق الروايتان في فقه المسائل اتفاقاً تاماً إلا في مسألة واحدة، كما أنه تكاد تكون التعابير الموجودة فيهما واحدة مما يبعث الثقة والاطمئنان لصحة النسخة التي بأيدينا من رواية القصري رغم أنها الوحيدة.

وتختلف الروايتان من حيث التبويب بالتقديم والتأخير، كما تختلف بالزيادة والنقص في مسائل توجد بأحدهما ولا توجد بالأخرى.

فتمتاز رواية ابن شبل بزيادات مثل:

- أجرة صاحب الرحى بكيل معلوم.

- لا يلتزم صاحب الرحى بالترتيب مع حرفائه، وعدم ضمانه لما فسد من الطعام ببطانها.

- القثاء يوجد مرّاً.

- رد البيض الفاسد.

- المسئولية المدنية لمن يحفر حفيراً حول أرضه أو داره.

- كما تمتاز رواية القصري بمواضيع مثل :
- اليهود والنصارى يعجنون خبزاً للسوق.
  - بيع أزيار الصير.
  - سؤال صاحب السوق لحماس بن مروان.
  - توجيه اليمين في الضرب والجرح عند انعدام البينة.
  - الشتم والأدب فيه.
  - الدار المعروفة بالأذى.

### (3)

#### زمن الرواية ومكانها

من المرجح لدينا أن رواية القصري لهذا الكتاب كانت بسوسة في الربع الأخير من القرن الثالث استنادا للاعتبارات الآتية:

1- ورد في نص الرواية أن صاحب سوق سوسة سأل يحيى بمحضر الراوي.

2- تنصيص<sup>(1)</sup> يحيى في صلب كتابه على أجوبة أجاب بها ابن طالب بعض قضاته، وعهد ولايته القضاء يتراوح بين سنتي 257 و 275هـ.

3- ورد في الكتاب أن صاحب سوق القيروان كتب إلى يحيى يسأله.

4- ورد في الديباج<sup>(2)</sup> أن يحيى بن عمر كان يسمع الناس بسوسة فيمتلئ المسجد وما حوله.

---

(1) إظهار نص الإجابة أى عبارته مستقلة عما بعدها أو قبلها وهو متن الإجابة.

(2) الديباج ص 351.

5- ما ورد في معالم الإيمان<sup>(1)</sup> من أن القصري وصل إلى سوسة لزيارة يحيى بن عمر فوجده ألف كتاباً، على أن مكاتبة صاحب السوق بالقيروان ليحيى بن عمر يستفتيه في حادثة جدت بالسوق تعين لنا الفترة المتمثلة لذلك، وأنها في العهد الذي يأتي بعد ولايتي ابن طالب وابن عبدون، إذ بنهاية عهد الأول كان يحيى مستوطناً بالقيروان ثم كان مختفياً في عهد الثاني.

#### (4)

#### وصف المخطوط

يرجع تاريخ نسخها لسنة 1294هـ، وهي بخط مغربي واضح، وعناوينها باللون الأحمر، وتقع في 57 صفحة، بحجم 23 سم × 17 سم.

#### (5)

#### منهج التحقيق

قمنا بالتعليق على مواضع من الكتاب بما يفيد في إيضاح عباراتها ومعانيها وشرحها، أو يكمل مقاصدها ويزيدها قوة ومتانة.

وقمنا باختيار الألفاظ الأصح في المعنى والأوفق للسياق والأقرب إلى لغة المؤلف، وأثبتناها في المتن مع الإشارة إلى الاختلافات هذه في الهامش.

واستكمالاً لجهود التحقيق وتوفيراً لوقت القارئ وجهده في متابعة النص. فقد التزمنا بما يلي:

(1) معالم الإيمان ج3، ص 95.



- تصويب التحريفات والأخطاء وإقامة النص بالرجوع إلى كتب الفقه الإسلامي.

- عزو الآيات القرآنية، وتخريج الأحاديث النبوية ببيان مصادرها من كتب الحديث والحكم عليها.

- التعريف بالأعلام الذين أشار إليهم المؤلف.

- التعريف بالأماكن والبلاد التي ورد ذكرها في نص الكتاب لتيسير الفائدة.

- إعداد فهرس علمية شاملة لتيسير الاستفادة من هذا الكتاب، وتشتمل هذه الفهارس على كل من الموضوعات والمصطلحات والأماكن والأعلام والآيات القرآنية والأحاديث النبوية.

- إعداد ملاحق للكتاب وهذه الملاحق هي ملحق لرواية ابن شبل لكتاب أحكام السوق وأيضاً ملحق لكشاف المصطلحات التي وردت في الكتاب مع شرحها وبيان معناها وذلك تيسيراً على الباحث عن الفائدة.

نسأل الله العلي الكريم أن يكون هذا العمل فاتحة جهد في الاهتمام العلمي الرصين بتطور التفكير الفقهي في عصور الدولة الإسلامية، لا في الكويت وحدها، بل في العالم العربي والإسلامي، بما يتيح التعرف على أبرز المؤلفات والمخطوطات التي لم تطبع، وتحقيق المخطوطات الفقهية التي ما تزال حبيسة دور الوثائق، ومعرفة الأعلام

من الفقهاء الذين مثلوا ضمير الأمة الإسلامية وحافظوا على مصالحها وروحها الثقافية .

واعتقادنا الراسخ -مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية- في أنه لا غنى لفهم التاريخ القريب لبلاد الخلافة الإسلامية وحاضر هذه البلاد دون اهتمام عميق بهذه الجوانب التي أشرنا إليها .

والله ولي التوفيق  
مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية

بسم الله الرحمن الرحيم ١٠ والى الله على مسيرنا ونأخروكم

هذا تأليف الشيخ الولي سيد يحيى بن عمر زعمنا  
 الله به، أمين القول يدعي ينبغي النظر فيه من الأسواق أنه  
 يشتر من أمرهم ويبحث على أحوال أهلها غير أن الجملة  
 من غير من بحث الرحمان قال سمعت يحيى بن عمر يقول ينبغي  
 الولي الذي يتولى العدل أن ينظر في أسواق رعيته ويأمر ما رثو  
 من يعرف يسلو أن يتعاهد الأسواق ويعمر عليهم ضجارتهم  
 وعوانيتهم وكذا يعلم كل ما من وجهه فذا غير من عاين شيئا  
 عا فيه على قدر ما من بدعته وأهتاته على الولي ثم  
 أخرجه من السوق حتى تظهر هذه التوبة والذاتة إلى الجية  
 فإذا جعل لها دار جوت له أن يخلص من الأثم وتصلح أمور  
 رعيته أن شاء الله سبحانه كما يغفل النخلة أن كان في  
 سونهم دارهم بمرجعة أو مخلوكة بالكافة أن يشهد  
 فيها ويبحث عن من أحرقها فإذا ظهر به أن كان واحد  
 أو جماعة أن ينالهم بشدة النكال والعقوبة ويأمر أن يكاد  
 بهم في الأسواق ويشتر ذبهم من خلجهم لعلمهم يتفوز  
 عليهم ما نزل بهم من العقوبة ثم يجلس على قدر ما يرى

ويد امر من يشوبه ان يتعاطى هذا الكرم السوق حتى تحبب  
 لدارهمهم وذنائبهم وتكون نفوذهم لجان هذا الفضل  
 ما يوجب به رعيته ويجمع لهم نفعه ليدفعهم وذنائبهم  
 ويسمى جالهم هذا الآن لما عتد به والغربة اليه ان شاء الله  
 في ستم لاسواق الفريضة في البلوك من ستم لاسواق  
 عن اسواق الفص هل هو تبيع لمسوان الفير وان اسواق  
 من جميع المصحة والمقعة وجميع ما يسامع في اسواقها  
 مما يوجب كل وشيرة ومما كيدو كل وما يشهد به فقال حينئذ  
 ما السجق فيها شيعا وقال اسواق الفص ما خلاصة  
 سوق الفير وان قال ان العباد امر اجرة الله ان طلب  
 مثله في الشجر بين عبيد وهو طبع ما سوان الفير يوافق  
 فبالقوة يفتي حينئذ فيهم بفعل الله في سبلهم الفصح والشم  
 يسامع به كما يشاء حديثها اهل الحوائث وليست فملاحة  
 السلطان ولا يجرى لها امر فعند هذا خلصهم ومضاهها  
 كبرى وهي فخلقة ويسمى للناظر فيهم بهنق العالمة  
 جانظهم رضي الله عنهم ما يجرى من هذا الكرم فاقيناسه ووضح  
 لنا تجميعها افضل الله به ووضح لنا امر القيمة التي تغام  
 على الجبر ارجى ووضحهم من اهل الحوائث للفرق بينهم وبينهم

منه له وتذاوج عليه الدور واليهوت فالفضل له ما قبله له علمه منزه  
 ويرجع إلى من له فقال ابن الفاسم يتقدم اليه مرة أو مرتين أو  
 ثلاثا فإن لم يفته أخرج ويمن عليه وسمعة حمديس من حممة  
 الفكان يقول أتالي محزون بامام فقال لها حكيمه كانت  
 تجمع بين الرجال والنساء فصرحتا وحسنتا وسمعة حمديس  
 القطان يقول أم محزون المرأة التي يقال لها حكيمه وكانت  
 تجمع بين الرجال والنساء واستعاضت عليها الخبر بامام بجلها  
 محزون فميتت في دارها وكنت بباب دارها بالظن والظن  
 وكانت فاسية كواله وكان يحل بين قوم صايجين ففعلها إلى  
 نال الله الموضع وهذا كان ضيقا بالسوف واجلسها إلى  
 القبة وأمرها أيضا يقال لها غبارة وغيرها وقال أبو الفاسم  
 حممة ابن زين بيح بن خاليد الحارثي حمديس الفكان وأما اسمع  
 حاضر أخته فاعلمنا في ذلك كلين يفسدون بالدرار لهم  
 فوضعت في جلعن القبة فقال حمديس اجلسنم عنك  
 ما بالينهم وما تحسبهم في السبي وصرخ له حمديس القكان القبة  
 وتركة ففعلها عند أبيه ثم الكتاب النسخ والحكام على  
 اسمع المسلمين في الموارج والوحيات والصفحات جميع أحوالهم  
 المسلمين والحمد لله كثير على يد كاتبه محمد بن صالح الشيلج  
 المصنف من عماد أربعة وتسعين ومائة ألف

الآخيرة



## بسم الله الرحمن الرحيم

### كتاب أحكام السوق

للإمام يحيى بن عمر

(٢١٣هـ-٢٨٩هـ)

#### [فصل]

### القولُ فيما ينبغي النظر فيه من الأسواق<sup>(١)</sup>

(١) قبل الحديث عن الأسواق يجدر بنا أن نتحدث عن الحسبة وارتباطها بالأسواق فقد ظهر في العهود الإسلامية الأولى نظام الحسبة إلى جانب: نظام القضاء العادي، وولاية المظالم، وكان ذلك أحد أنظمة الإدارة الإسلامية الأصلية المنبثقة من نظام الخلافة التي هي في الحقيقة نيابة عن صاحب الشرع في حفظ الدين وسياسة الدنيا. وقد ذكر ابن خلدون في مقدمته: أن الخطط الدينية الشرعية من إمامة الصلاة والفتيا والقضاء والجهاد والحسبة، كلها مندرجة تحت الإمامة الكبرى التي هي الخلافة؛ فكانها الإمام الكبير والأصل الجامع، وهذه كلها متفرعة عنها وداخله منها لعموم نظر الخلافة وتصرفها في سائر أحوال الملة الدينية والدينية وتنفيذ أحكام الشرع فيها على العموم.

وأما فيما يخص التعريف بوظيفة الحسبة فأحسن ما قيل في الموضوع -في نظرنا- ما أورده العلامة ابن خلدون في مقدمته قال: أما الحسبة فهي وظيفة دينية من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي هو فرض على القوائم بأمر المسلمين يعين لذلك من يراه أهلاً له فيتعين فرضه كلية، ويتخذ الأعوان على ذلك، ويبحث عن المنكرات، ويعزر ويؤدب على قدرها، ويحمل الناس على المصالح العامة في المدينة مثل المنع من المضايقة في الطرقات، ومنع الحمالين وأهل السفن من الإكثار في الحمل، والحكم على أهل المباني المتداعية للسقوط بهدمها وإزالة ما يتوقع من ضرر على السابلة -المارة-، والضرب على أيدي المعلمين في المكاتب وغيرها من الإبلاغ في ضربهم لصبيان المتعلمين. ولا يتوقف حكمه على تنازع أو استدعاء بل له النظر والحكم فيما يصل إلى علمه من ذلك ويرفع إليه. وليس له إمضاء الحكم في الدعاوى مطلقاً بل فيما يتعلق =

= بالغش والتدليس في المعاش وغيرها وفي المكاييل والموازين. وله أيضا حمل الماطلين على الإنصاف وأمثال ذلك مما ليس فيه سماع بينة ولا إنفاذ حكم، وكأنها أحكام ينزه القاضي عنها لعمومها وسهولة أغراضها، فتدفع إلى صاحب هذه الوظيفة ليقوم بها، فموضعها على ذلك أن تكون خادمة لمنصب القضاء. وقد كانت في كثير من الدول الإسلامية مثل العبيدين بمصر والمغرب، والأمويين بالأندلس داخله في عموم ولاية القاضي يولى فيها باختياره. ثم لما انفردت وظيفة السلطان عن الخلافة، وصار نظره عاما في أمور السياسة اندرجت في وظائف الملك وأفردت بالولاية. ويظهر أن اسم الحسبة لم يكن متعارفاً قبل القرن الرابع وإنما كانت تعرف أحكام السوق، ومتوليها «ناظر أحكام السوق». فعباس مثلاً يقول: «ثم ولي بعد ذلك عمل الحسبة المسماة بولاية السوق». ويظهر أيضاً أن الحسبة لم تنظم بأفريقية إلا على يد سحنون، قال ابن أبي سليمان وغيره: «إن المحتسبين لم يكونوا يعرفون في إفريقية حتي جاء سحنون». وقال عباس ناقلاً عن غير واحد: «سحنون أول من نظر في الأسواق وإنما كان ينظر فيها الولاة دون القضاة فنظر سحنون فيما يصلح من أمر المعاش وفيما يغش من السلع وقد جعل الأمانة على ذلك، ويؤدب على الغش وينفي من الأسواق من يستحق ذلك، وهو أول من نظر في الحسبة من القضاة وأمر الناس بتغيير المتكر». وقد تولى سحنون القضاء سنة 232، وسحنون أيضاً أول من قدم الأمانة في البوادي فكان يكتب إليهم. وكان من قبله يكتب إلى جماعة الصالحين منهم. فأخذت القضاة بهذه السيرة بعده. ويروي لنا ابن ناجي أن أول من تولى الحسنة لسحنون هو حبيب بن نصر وكان سحنون يحكم في الجامع في بيت أعده لذلك. وكان حبيب صاحب المظالم يحكم في بيت آخر في الجامع قرب القاضي. (مقدمة ابن خلدون، ط1 دار الشعب بالقاهرة، ص195 وما بعدها. الأحكام السلطانية للماوردي، ط البابي الحلبي بمصر، ص240. الفقه الإسلامي وأدلته أ. د. وهبة الزحيلي، ج8 ص6258 وما بعدها. المدارك11: 600، 603، 608، المعالم2: 132).

السوق هو المكان الذي يلتقي فيه البائعون والمشترون لسلعة معينة. غير أن وحده المكان ليست شرطاً أساسياً لقيام السوق. ويكفي وجود صلة بين البائعين والمشتريين بحيث يكون الثمن الذي يقتضيه أو يدفعه أحدهم يؤثر في الثمن الذي يقتضيه أو يدفعه الآخرون.

ولكل سلعة سوق فإذا كانت السلعة متماثلة الوحدات نشأت السوق المنظمة التي =



1- حدثنا أحمد بن محمد بن عبد الرحمن<sup>(1)</sup> قال: سمعت يحيى بن عمر يقول: ينبغي للوالي الذي يتحرى العدل أن ينظر في أسواق<sup>(2)</sup> رعيته.

= تعرف بالبورصة ويوجد كذلك سوق النقود التي تجمع بين المقرضين والمقترضين ويوجد أيضًا ما يسمى بسوق العمل حيث يتلاقى عرض وطلب معين. وإذا نظرنا نظرة تاريخية على الأسواق نجد العرب عرفت الأسواق وكان عندهم سوق عكاظ، كما كانت الأسواق معروفة عند اليونان والرومان. وفي أوروبا أبان القرون الوسطى ولا سيما القرنين ١٣، ١٤م ثم تقلصت هذه الأسواق وزالت مع سهولة المواصلات وانتشار المتاجر ولم يبق منها في أوروبا إلا القليل مثل سوق ليبسج ونفجورد وفي أمريكا سوق في كونكتيكت وهي نوع خاص للمنتجات الزراعية والمنزلية.

(1) في الأصل «الرحمان».

- أحمد بن محمد بن عبد الرحمن: «ابن العجمي»، الشيخ الجليل المسند شمس الدين أبو بكر أحمد بن محمد بن طالب عبد الرحمن بن الحسن بن العجمي الحلبي الشافعي، ولد سنة سبع وثلاثين، سمع من جده وابن القاسم بن رواحة ويوسف بن خليل وحضر الموفق ابن يعيش، وروى الكثير، وقد قاسى عذاباً شديداً في زمن هولاء وأخذ ماله وحصل له غفلة وبله، توفي بحلب في ذي الحجة سنة أربع عشر وسبعمائة. (سير أعلام النبلاء، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق أبو عبد الله عبد السلام، دار الفكر- بيروت، 1417هـ/ 1997م، ج 17، ص 409 أبو العرب ص 170).

(2) أسواق: جمع السوق، والسوق هو الموضع الذي يجلب إليه المتاع والسلع للبيع والابتعا، وهي تذكر وتؤنث، وللسوق أنواع عديدة، فهناك سوق السلع والخدمات التي تباع فيها السلع والخدمات المختلفة من أنواع الطعام والشراب. إلخ، وسوق عناصر الإنتاج، وسوق العمل، وتباع فيه خدمات عنصر العمل للمؤسسات بأنواعها، وسوق الصرف وفيه يجري بيع العملات النقدية بعضها ببعض، والسوق المالية وفيها تباع الأوراق المالية طويلة الأجل وتسمى سوق رأس المال، وقصيرة الأجل وتسمى سوق النقد، ويطلق على هذه السوق: البورصة، وهناك الأسواق المحلية والأسواق الدولية، والسوق السوداء: سوق يتعامل فيها خفية هرباً من التسعير الجبري، والسوق المشترك: تنظيم يتم بين =

= دولتين أو أكثر ويرمي إلى تحقيق وحدة جمركية وتنسيق السياسة الاقتصادية وبخاصة إطلاق حرية العمل ورأس المال وقد تكون لها أهداف سياسية لتحقيق الوحدة السياسية بين أعضائها. قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا﴾ [الفرقان: 20] وتسوق القوم: إذا باعوا واشتروا وأصل اشتقاق السوق من سوق الناس إليها بضائعهم. ويعرف السوق اصطلاحاً: بأنه اسم لكل مكان وقع فيه التبايع بين من يتعاطى البيع والشراء.

ولقد أولى الإسلام الأسواق العناية الفائقة، والاهتمام البالغ؛ وذلك لأن الإسلام ذا رسالة خالدة، وأسس عامة شاملة للإنسان والحياة والكون وما يتعلق بهما. وقد تمثلت عناية الإسلام بالسوق في حشده على السعي في الأرض، والذهاب إلى الأسواق للتجارة وطلب الرزق الحلال، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: 29] وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَخْطِهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَ مِنْكُمْ بِمُوعَظَةٍ مِنْ رَبِّهِ فَأَنْتَهُى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: 275] بل لقد قرن الله بين العاملين في الأرض للتجارة والمجاهدين في سبيله، فقال تعالى: ﴿وَأَخْرَجُوا يَصْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [المزمل: 20]، وقال تعالى: ﴿وَاتَّبِعْ فِيمَا أَنْتَ مِنَ اللَّهِ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ [القصص: 77]

وكان النبي ﷺ يذهب إلى الأسواق كسباً للرزق، وطلباً للقوت الضروري؛ حتي أن المشركين عابوه بذلك كما حكى الله عنهم: ﴿وَقَالُوا مَا لِهَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ لَوْلَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونُ مَعَهُ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: 7]، وقد أقيمت في عهده ﷺ أسواق واسعة، لا بناء فيها ولا ظل، وحظيت باهتمامه الواسع، وعنايته الخاصة، فكان ﷺ يتعهدا بالمراقبة، ووضع لها الضوابط الشرعية، فحرم بيع الجاهلية المشتعلة على الغرور والربا والمكر والخداع والغبن. إضافة إلى ذلك فقد حرم بيع المحرمات فيها، كالخمر والخنزير وغير ذلك. وكان يتفقد السوق بين الفينة والأخرى مع بعض أصحابه، ثم اقتدى به أصحابه من بعده في كل =

= شيء، فكانوا يذهبون إلى الأسواق فيبيعون ويشترون، كما هو معروف عن أبي بكر، وعمر، وعبد الرحمن بن عوف، ثم من سار على طريقتهم من التابعين، والملوك والخلفاء إلى يومنا هذا.

وللسوق آداب منها الإكثار من ذكر الله، ترك الخصام واللجاج، بذل السلام وإفشائه، عدم أذية المسلمين، الابتعاد عن قراءة القرآن خاصة في الأسواق المزدهمة، غض البصر، الوفاء بالعهود والعقود، الصدق والبيان وعدم الكتمان لعباب السلعة، إيفاء المكيال والميزان والحذر من بخسهما، منع بيع كل مبيعات محرمة، الحذر عن بيع كل ما فيه خصومة كالأدوات المسروقة والمغصوبة، يجب على التجار تعلم كل ما يخص تجارتهم من أحكام فقهية، السماح في البيع والشراء، عدم خروج النساء إلى الأسواق إلا لضرورة.

وللسوق محتسب له مهام بينها ابن تيمية بقوله: «ومهمة المحتسب مشاركة السوق والنظر في مكاييله وموازنه وتحديد الأسعار ومنع الاحتكار ومنع الغش والتدليس فيما يباع ويشترى من مأكول ومصنوع ورفع الضرر عن الطريق بدفع الحرج عن السابلة من الغادين والرائحين إلى نحو ذلك من الوظائف».

ونظراً لأهمية الدور الذي يقوم به السوق والآثار الاقتصادية الناتجة عنه سواء في شكل تخصيص الموارد الاقتصادية أم في هيكل توزيع الدخل القومي بين الأفراد فقد كان هذا المصطلح مسار بحث كثيف في الفكر الاقتصادي المعاصر سواء من ناحية أركانه أو من ناحية الشروط التي يقوم عليها.

(المعجم الوجيز ص 329، جمرة اللغة بن دريد ط: مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر إباد- الطبعة الأولى، مادة سقو. لسان العرب لابن منظور مادة سوق، معجم مقاييس اللغة لابن فارس، نشر دار إحياء التراث العربية، مادة سوق. فتح الباري لابن حجر ط: مصطفى الحلبي وأولاده سنة 1378 هـ 246/5 ابن تيمية، الحسبة في الإسلام، ص 30، ص 19، www.alimam.ws الغزالي، إحياء علوم الدين، ج 3، ص 350، 396 ابن خلدون، المقدمة، مطبعة مصطفى محمد بمصر، ص 362 د. محمد عبد المنعم، الاقتصاد الإسلامي «النظام والسكان والرفاة والزكاة»، دار البيان العربي بجدة، 1985، ج 1، ص 156 الموسوعة العربية الميسرة، مجموعة من العلماء، بإشراف محمد شفيق غربال، دار النهضة- بيروت، سنة 1401، 1034/1. موجز =

## 2- ويأمر أوثق من يعرف ببلده أن يتعهده السوق (1)

= القاموس الاقتصادي، مجموعة من العلماء، تعريب مصطفى الدباس، مراجعة د. بدر الدين السباعي، دار الجماهير- دمشق، سنة 1972، ص 264 بحث بعنوان «أحكام السوق المالية» د. محمد عبد الغفار الشريف، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد الثامن عشر، سنة 1412هـ/1992م، ص 205، 206. ابن تيمية، الحسبة، دار عمر بن الخطاب - الإسكندرية، ص 19. مصطلحات الفقه المالي المعاصر «معاملات السوق»، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دراسات في الاقتصاد الإسلامي 25، ط 1، سنة 1418هـ/1997م، ص 249 وما بعدها.

(1) كلمة يتعهده مأخوذة من كلمة عهد، العهد هو كل ما عوهد الله عليه وكل ما بين العباد من الموائيق.

وتأتى كذلك بمعنى الوصية وعهد إلى كذا أى أوصانى ومنه قوله تعالى ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ [يس: ٦٠] والعهد أيضاً التقدم إلى المرء فى شىء وتأتى أيضاً بمعنى الوفاء وهو الميثاق واليمين التي تستوثق بها عن عاهدك (لسان العرب ج ٤ ص ٣١٤).

ومعنى أن يأمر الوالى من يشق به أن يتعهده السوق أن يولى الاهتمام بالسوق والعناية به وأن يكون مقيم على ما عاهده عليه الوالى وإدامة النظر والعمل في هذا الأمر. أما توزيع الأسواق فإن هناك اعتبارات عديدة تحكم توزيع الأسواق على مختلف مناطق المدينة الإسلامية، ابتداء من مركزها وحتى أطرافها، كما تحكم نوعية المنشآت التجارية التي يمكن أن توجد بجوار بعضها بعضاً، وأهم هذه الاعتبارات ما يلي:

- حاجات السكان المتكررة والضرورية لبعض السلع، تتطلب وجود أسواق معينة في جميع قطاعات المدينة دون استثناء، مع تركيز لها في قلب المدينة، ولهذا نجد تركز حوانيب الخبازين، وأصحاب الحلوى، وأسواق العطارين، والصاغة، وأهل البز، والعطر، وأسواق الوراقين، في المنطقة المركزية من المدينة، وعلى امتداد شارعها الأعظم والشوارع الفرعية المجاورة لها.

- بعض الحرف تقتضي طبيعتها أن تكون أماكن وجودها خارج المدينة، أو على أطرافها، بالقرب من أبواب أسوار المدينة، كالقصابين الذين ارتبط وجودهم بأطراف المدينة، لأن هؤلاء لا بد لهم من المذبح الذي يوجد في الغالب خارج المدينة، فاستدعى ذلك وجود حوانيت القصابين على أطراف المدينة، لسهولة نقل اللحم من المذبح إلى هذه الحوانيت، دون الحاجة إلى عبور المدينة باتجاه =

ويُعير<sup>(1)</sup> على أهلِه صِنَجاتهم<sup>(2)</sup> وموازينهم ومكاييلهم كلها.

3- فمن وجده قد غير من ذلك شيئاً عاقبه على قدر ما يرى من بدعته وافتياته<sup>(3)</sup> على الوالي، ثم أخرجه من السوق حتى تظهر منه التوبة والإنابة إلى الخير.

= المركز. - وكذلك الحال في جلابي الحطب والتبن والحلفاء، وأصحاب صناعة الفخار، وجميع هؤلاء ترتبط تجارتهم بأطراف المدينة، ويمكن أن يقال نفس الشيء عن أسواق الحبوب والمواد الثقيلة الوزن والكبيرة الحجم، والتي يؤثر نقلها إلى داخل المدينة على حركة المرور فيها، ويعيق الحركة في شوارعها العامة. -

ومن أسواق القيروان: «سوق اليهود، وسوق البزازين، سوق دار الإمارة، وسوق الأحد، وسوق الصوافين، وسوق الصرف، وسوق القطنين، وسوق إسماعيل ابن عبيد الانتصاري - ويظهر أنه من أول أسواق القيروان-، وكان به مسجد وأحباس على المسجد، أي حوانيت دخلها يرجع إلى المسجد.

(د. محمد السرياني، الأسواق في المدينة الإسلامية، ص48، مجلة البلديات، العدد الرابع والعشرون، السنة السادسة، ربيع الآخر 1411هـ، نوفمبر 1990م. معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان 2: 242، طبقات أبي العرب ص20، 55، 47، 59، 177، 195، 219. معالم ابن ناجي 3: 27).

(1) التعيير في الموازين والمكاييل: هو التسوية بين مقاديرها، وعابر بين المكاييل معايرة وعياراً: امتحنهما لمعرفة تساويهما، والمكيال والميزان: امتحنه لمعرفة صحته، والعيار: ما اتخذ أساساً للمقارنة والتقدير، وعيار النقود: مقدار ما فيها من المعدن الخالص المعدود أساساً لها بالنسبة لوزنها (ج) عيارات. (المعجم الوجيز ص 442، 443).

(2) الصنجة: صنجة الميزان، وهي ما يوزن به - ويقال لها السنجة. (ج) صنجات، صنع وقوله استعار دراهم ليعير به صنجاته أي ليسوي الصواب ليعاير (المعجم الوجيز ص 371. المعجم الوسيط، تحقيق مجمع اللغة العربية، مادة صنع. المغرب في ترتيب المعرب للمطرزي، مادة عيب).

(3) اقتبائه على الوالي هي كلمة مأخوذة من كلمة فتا وهي كلمة لا يتكلم بها إلا مع الحجد لسان العرب لابن منظور ج 5 ص 3337.

4- فإذا فعل هذا رجوت له أن يخلص من الإثم وتصلح أمور رعيته إن شاء الله .

5- ولا يغفل النظر إن ظهر في سوقهم دراهم<sup>(1)</sup>:

(1) الدراهم: مفردا الدرهم، وهو جزء من اثني عشر جزءاً من الأوقية، واسم لمضروب مدور من الفضة على شكل مخصوص، وهو وحدة نقدية من مسكوكات الفضة، معلومة الوزن كان وزنها على عهد رسول الله ﷺ على الاصح - سبعة أعشار المثقال - أي سبعون شعيرة - وهذا الوزن هو المعتبر في الزكاة. أو 2,975 جم أو 6 دنانق، والعشرة دراهم 7 مثاقيل ذهباً أو 140 قيراطاً وأوقية الذهب 40 درهماً، وأصل الدرهم كلمة أعجمية عربت عن اليونانية، وهي (دراخما) ويقابلها (دراهم)، وفي القرآن الكريم ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف: 20] والعقاب على غش الدراهم تعزيز بيد الإمام والقاضي لتقرير العقوبة على كل أمر منهى عنه في الشرع كما تقرر في علم أصول الفقه وهو قريب مما نصت عليه قوانين العقوبات بشأن تجريح النقود والمسكوكات المزورة.

وقد اختلفت مقادير وزنه زماناً ومكاناً. ومقدار الدرهم عند الحنفية 3,125 جم وعند الجمهور 2,975 جم. والدرهم العراقي: 3,17 جم. (المصباح المنير والمعجم الوسيط مادة «درهم»، قاموس المصطلحات الانتصادية في الحضارة الاسلامية د. محمد عمارة ص 214، المكايل والموازين الشرعية، أ.د. على جمعة محمد، القدس للنشر والإعلام، القاهرة، ط2، 1421هـ/ 2001م. ص19، الفقه الإسلامي وأدلته، أ. د. وهبة الزحيلي، دار الفكر المعاصر، ج1، ص145).

انظر الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية الجزء الحادي والثلاثون الطبعة الرابعة ص138.

مبهرجة<sup>(1)</sup> أو مخلوطة بالنحاس<sup>(2)</sup> وأن يشدد فيها<sup>(3)</sup> ويبحث عمن أحدثها.

6- فإذا ظفر به إن كان واحداً أو جماعة أن ينالهم بشدة النكال<sup>(4)</sup> والعقوبة، ويأمر أن يطاف بهم في الأسواق، ويشرد بهم من خلفهم

(1) المبهرجة: من بهرج الشيء: أي أباحه، وبهرج الدرهم: أي زيفه. (المعجم الوجيز ص65).

(2) النحاس: عنصر فلزي قابل للطرق، ويوصف عادة بالأحمر لقرب لونه من الحمرة، وهو الفلز المعروف، الذي تصنع منه الآنية والقودح والفلوس وغيرها. وفي القرآن الكريم: ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شَوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنْتَصِرَانِ﴾ [الرحمن: 35] (المعجم الوجيز ص605، 606، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية د. محمد عمارة ص587).

(3) كانت الحكومة الإسلامية في مدة عنفوان قوتها شديدة العناية بخلوص مادة النقددين الذهب والفضة، كما كانت تشدد العقوبة على مرتكب التدليس والتزييف والغش في المسكوكات. فقد روي البلاذري: أن عبد الملك بن مروان أخذ رجلاً يضرب على غير سكة المسلمين فأراد قطع يده ثم ترك ذلك وعاقبه. وأن عمر بن عبد العزيز أتى برجل يضرب على غير سكة السلطان فعاقبه وسجنه وأخذ حديده فطرحه في النار (فتوح البلدان ط مصر سنة 1319 ص475) وفي كتاب البيوع من سنن أبي داود، ط مصر ج2 ص98) نهى رسول الله ﷺ أن تكسر سكة المسلمين الجائزة بينهم إلا من باس، وفي هذا إشارة إلى وجوب العناية بالنقود.

(4) النكال: هو العقاب أو النازلة. ونكل عن الأمر نكولاً: جبن ونكص يقال نكل عن العدو ونكل عن اليمين وفلان عن الشيء: نحاه عنه وفلان نكلة قبيحة أصابه بنازلة ويقال رماه بنكله، ونكل عن الأمر نكلاً نكل، وأنكله عن الشيء أو الأمر: دفعه وصرفه، يقال أنكل فلاناً عن عزمه، ونكل به: عاقبه بما يردعه ويروع غيره من إتيان مثل صنيعه، والشيء: قيده، وفلاناً عن الشيء: صرفه عنه. (المعجم الوجيز ص634، المعجم الوسيط مادة نكل).

لعلهم يتقون عظيم ما نزل بهم من العقوبة ثم يحبسهم على قدر ما يراه .

7- ويأمر من يثق به أن يتعاهد ذلك من السوق حتى تطيب دراهمهم ودنانيرهم (1) وتحرز (2) نقودهم .

8- فإن هذا أفضل ما يحوط به رعيته، ويعمهم نفعه في دينهم ودنياهم، ويرجى له ذلك زلفى (3) عند ربه وقربة إليه إن شاء الله (4) .

(1) الدنانير: -فارسي معرب- مفردها الدينار، وهو نقد ذهب مدور ضرب في الدولة الإسلامية، اختلفت موازينه وجودته وقيمته ونسبة الذهب فيه باختلاف الزمان والمكان، وتعددت إضافته في التسمية لأماكن ضربه وأسماء ضاربيه، والدينار: اسم للقطعة من الذهب المضروب المقدرة بالمشقال، والدينار هو المثلث من الذهب أو 4,25 جم أوقية من الشعير المتوسط، وقد حدده بنك فيصل الإسلامي في السودان بـ 4,457 جم، وهو اليوم عملة في بعض الدول العربية. (المعجم الوجيز ص 235. المعجم الوسيط مادة دنر. قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية د. محمد عمارة ص 225. جواهر الإكليل، شرح مختصر خليل للآبي، ط1، مصطفى الحلبي (124/1)، حاشية قلوبوي وعميرة على شرح المنهاج للمحلي (22/2)، المبدع في شرح المقنع، لابن مفلح، نشر المكتب الإسلامي، بيروت (364/2)، المكايل والموازين الشرعية، أ.د. على جمعة محمد، القدس للنشر والإعلام، القاهرة، ط2، 1421هـ/ 2001م. ص19، الفقه الإسلامي وأدلته، أ. د وهبة الزحيلي، دار الفكر المعاصر، ج1 ص144).

(2) حرز: الشيء بالغ في حفظه. (المعجم الوسيط مادة حرز).

(3) الزلفى: المنزلة والدرجة، وزلف إليه زلفا و زليفا: دنا و تقدم، والشيء: قربه وقدمه. (المعجم الوسيط مادة زلف).

(4) قال أهل التفسير: كان مما نهى عنه شعيب قومه وعذبوا لأجله قطع الدنانير والدرهم كانوا يقرضون أطراف الصحاح لتفضل لهم القراضة، وكانوا يتعاملون=



## [فصل]

### المكيال<sup>(1)</sup> والميزان<sup>(2)</sup> والأمداد

### والأقفزة والأرطال والأواقى<sup>(3)</sup>

= على الصحاح عداء وعلى المقروضة وزناً وكانوا يبخسون في الوزن. وقال ابن وهب: قل ابن مالك: كانوا يكسرون الدنانير والدراهم. وكذلك قال جماعة من المفسرين المتقدمين كسعيد بن المسيب وزيد بن أسلم وغيرهما. وكسرها ذنب عظيم فإنها إذا كانت صحاح قام معناها وظهert فائدتها وإذا كسرت صارت سلعة وبطلت منها الفائدة فأضر ذلك بالناس ولذلك حرم. لهذا يجب على السلطات النقدية المحافظة على القوة الشرائية للنقود الورقية المعاصرة حيث زيادة إصدارها يخفض قيمتها ويسلب الناس جزءاً من ثرواتهم. وقد نهى الله تعالى عن أكل المال بالباطل. وحرصاً من الفقهاء على هذا الأصل أفتوا بتحصيل تكاليف إصدار العملة على بيت المال، يقول البهوتي: «قال الشيخ: ينبغي للسلطان أن يضرب لهم فلوساً تكون بقيمة العدل في معاملاتهم من غير ظلم لهم تسهلاً عليهم وتيسيراً لمعاشهم ولا يتجرد ذو السلطان في الفلوس بأن يشتري نحاساً فيضربه فيتجر فيه؛ لأنه تضيق ولا بأن يحرم عليهم الفلوس التي بأيديهم ويضرب لهم غيرها؛ لأنه إضرار بالناس وخسران عليهم بل يضرب النحاس فلوساً بقيمته من غير ربح فيه للمصلحة العامة، ويعطي الصنّاع من بيت المال فلان التجارة فيه ظلم عظيم من أبواب ظلم الناس وأكل أموالهم بالباطل. (البهوتي، كشف القناع عن متن الإقناع، ج 1 ص 660. الفقه المالي المعاصر، مرجع سابق، ص 142. الجامع الصغير، السيوطي تحقيق الألباني، مطبعة دار الفكر، بيروت ج 1، ص 616، ج 7 ص 248، ج 5 ص 2316).

(1) المكيال: ما يكال به (ج) مكايل. (المعجم الوجيز ص 547).

(2) الميزان: الآلة التي توزن بها الأشياء. (المعجم الوجيز ص 667).

(3) الأواقي: جمع أوقية، والأوقية: جزء من اثني عشر جزءاً من الرطل المصري.

وهي من أشهر الموازين التي كانت سائدة في الجزيرة العربية وقد ورد ذكرها في الحديث النبوي الشريف. «عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه قال سألت عائشة زوج النبي ﷺ كم كان صداق رسول الله ﷺ قالت كان صداقه لأزواجه ثنتي =

9- قال أحمد بن محمد بن عبد الرحمن: سمعت يحيى بن عمر يقول: إذ سئل عن القمح<sup>(1)</sup>، والشعير<sup>(2)</sup>، يباع بمكايل أحدثها أهل الحوانيت<sup>(3)</sup>، وليست مما أحدث السلطان، ولا يعرف لها أصل<sup>(4)</sup>، فعند هذا صغيرة وعند هذا كبيرة، فهي مختلفة ويسلم الناس فيما بينهم بهذه المعايير.

= عشرة أوقية ونشأ، قالت أتدري ما النش قال قلت لا قالت نصف أوقية فتلك خمسمائة درهم فهذا صدق رسول الله ﷺ لأزواجه ( 1426 صحيح مسلم 1042/2) ومقدار الأوقية كما أجمع عليه العلماء تساوي: أربعين درهماً، ومما يؤيد ذلك حديث السيدة عائشة رضي الله عنها السابق حيث ذكرت أن مقدار الاثني عشرة أوقية ونصف خمسمائة درهماً. وعلى ذلك فالأوقية: (500 درهم ÷ 12,5 أوقية = 40 درهماً) وعليه فالأوقية عند الحنفية  $124,8 = 3,125 \times 40$  جراماً) وعند الجمهور  $2,975 \times 40 = 119$  جراماً).

(أنظر ما جاء عن هذه الكلمة في مقدمة رسالة السقطي ص13، المعجم الوجيز ص 30، النقود للبلاذري ص11، حاشية الشيخ على الصعيدي العدوي على شرح ابن الحسن على الرسالة (423/1) وحاشية قليوبي وعميرة على شرح المنهاج للمحلى (22/2)، المغني مع الشرح الكبير لابن قدامة (524/2)، المكايل والموازين الشرعية، أ.د. على جمعة محمد، ص20/21).

(1) القمح: نبات عشبي من الفصيلة النجيلية، حبه مستطيل، مشقوق الوسط، أبيض إلى صفرة، ويتخذ من دقيقه الخبز والفطائر ونحوها، ويسمى البر والحنطة. (المعجم الوجيز ص 514).

(2) الشعير: نبات عشبي حبه شفيوي، من الفصيلة النجيلية، وهو دون البر في الغذاء. (المعجم الوجيز ص344).

(3) الحوانيت: مفردا الحانوت وهو مكان البيع والشراء، ومحل الخمار، ومحل التجارة. (المعجم الوجيز ص 174، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية د. محمد عمارة ص162).

(4) وفي أسئلة محمد بن سحنون لأبيه سحنون: -مخطوط بخزانتني- (قال محمد: وسألت سحنون عن الرجل يتخذ مكيالا لنفسه إما صاعاً أو ميزاناً دون مكيال البلد يبيع به ويشتري لنفسه أترى ذلك جائزاً؟ ولا يشتري من عند أحد حتي =

**10-** فانظر- رضي الله عنك- ما يجوز من ذلك، فأفتنا به، وأوضح لنا تفسير ما فضلك الله به.

**11-** وأوضح لنا أمر القيمة<sup>(1)</sup> التي تقام على الجزارين ونحوهم من أهل الحوانيت الذين يبيعون السمن<sup>(2)</sup> والعسل<sup>(3)</sup>

= يعلمه به، ويشترط عليه، فإن احتمل شرطه اشترى لنفسه، وإن لم يحتمل شرطه تركه صاحب المكيال. قال سحنون: لا يجوز هذا على حال. فمن فعل هذا أدب عليه أدبا شديدا ورد البيع فإنه حرام. ولا يجوز لأحد إلا أن يبيع ويشترى بالمكيال أو الميزان المعروف لأهل البلد المجمع عليه. وهو قول مالك وابن القاسم وجميع أصحابه).

(1) القيمة لغة: الثمن الذي يقاوم به المتاع أى يقوم مقامه ويقال قومت السلعة وقومت الشيء فهو قويم.

انظر: مادة (ق و م): المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير دار الفكر بيروت. والقيمة في اصطلاح الفقهاء: الثمن الحقيقي للشيء وهو يختلف عادة باختلاف الحال والزمان والمكان.

والقيمة فى الاقتصاد الوضعي: يدل هذا الاصطلاح على القوة التي تمتلكها السلعة أو الخدمة في الحصول على سلع وخدمات أخرى عن طريق التبادل وتتوقف على الطلب في ارتباطه بالعرض.

انظر د/ عمر حسين: الموسوعة الاقتصادية دار الفكر ط 4، 1992م ص 376. المصباح المنير، الفيومى، مادة قوم، درر الحكماء شرح مجلة الأحكام، ج 1 ص 125).

(2) السمن: سلاء الزبد، وهو ما يذاب ويخلص منه بعد اغلائه. وفي المثل «سمنكم هريق في دقيقتكم» أي مالكم يتفق عليكم (المعجم الوجيز ص 322، المعجم الوسيط مادة سمن).

(3) العسل: الصافي مما تخرجه النحل من بطونها، يذكر ويؤنث، ويطلق على ما يتخذ من الرطب وقصب السكر، (ج) أعسال وعسلان وعسول ويقال فلان على أعسال أبيه على أخلاقه، والعسل الأسود: عسل قصب السكر. وفي القرآن الكريم ﴿وَأَنهَارٌ مِّنْ خَمِرٍ لِّذَّةٍ لِلنَّارِينِ وَأَنهَارٌ مِّنْ عَسَلٍ مُّصَفًّى﴾ [محمد: 15] (المعجم الوجيز ص 419، المعجم الوسيط مادة عسل).

والزيت (1) والشحم (2)، فإن تركوا بغير قيمة أهلكوا العامة لخفة السلطان عندهم، وإن تركوا على أن يبيعوا بالقيمة فهل ترى ذلك جائزاً لهم وللعامة؟

12- فإذا كان جائزاً فما يصنع بهم إن خالفوا ما يأمر به السلطان، فقد يأمر بصنجة واضحة وأمر بين.

13- وقد بدا أمر ما كتبنا به إليك، فإننا ما كتبنا إلا بما عمننا وخفي عنا، فأوضحه لنا إيضاحاً شافياً، نفعلك الله بعلمك.

14- قال يحيى بن عمر: أما قولك: إن القمح والشعير يباع عندكم بمكايل مختلفة أحدثها أهل الحوانيت وليست مما أحدث السلطان، فليس يعرف له أصل، فعند هذا كبيرة وعند هذا صغيرة،

(1) الزيت: العصارة الدهنية من الزيتون أو بذرة القطن أو الذرة أو ما أشبهها، ويطلق على دهن غير مقيد بالاضافة وغيرها، فيقال زيت خروع، والزيت الحار، والزيت المعدني: زيت مستخرج من باطن الأرض، والزيت العطري: زيت طيار له رائحة يوجد في أوراق النبات وزهره (ج) زيوت. وفي القرآن الكريم ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيُّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [النور: 35] (المعجم الوجيز ص 297، المعجم الوسيط مادة زات، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الاسلامية د. محمد عمارة ص 274).

(2) الشحم مادة السمن وهو الابيض الدهني المسمن من جسم الحيوان كسنام البعير، ومادة دهنية تستخرج من الحيوان وغيره، (ج) شحوم، وفي القرآن الكريم ﴿وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ شَحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ﴾ [الانعام: 146] (المعجم الوجيز ص 337، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الاسلامية د. محمد عمارة ص 306).

فهي مختلفة ويعمل الناس بهذه المعايير فيما بينهم في القمح والشعير، فلا ينبغي لحواضر المسلمين في أسواقهم أن تكون بهذه الحال التي وصفت (1).

15- فإن كان عليهم وال فليتيق الله ربه فيما استرعاه الله، ويحوطهم (2) في موازينهم ومكاييلهم، حتى تكون موازينهم ومكاييلهم معروفة كلها (3)، وقناطيرهم (4) وأرطالهم، وكذلك وبياتهم (5) وأقفرتهم.

(1) إن اختلاف المكاييل والأوزان في الأسواق سيجعل المفسد المذكور أمر غالباً لا ينضبط بحال مما يجب معه سد الذريعة كما تقرر في علم الأصول (انظر الموقفات للإمام الشاطبي) وباعتبار المصالح المرسلة نحكم بالصحة لما قرره القوانين من توحيد أدوات ومعايير القياس والموازين والمكاييل.

(2) أحاط الشيء: شمله برعايته، وأحاط بالأمر: أدركه من جميع نواحيه، وفي القرآن الكريم: ﴿أَحْطَتْ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ﴾ [النمل: 22]، وحَوَّطَ الشيء: حفظه وتعهده، واحتاط: أخذ في الأمور بأوثق الوجوه. (المعجم الوجيز ص 178، 179).

(3) في مبدأ التسوية بين الموازين والمكاييل. انظر كتاب السقطي في الحسبة حيث يفصل هذه المسألة ويضع لها قوانين دقيقة ص 13.

(4) قناطير: جمع قنطار، والقنطار هو معيار مختلف المقدار عند الناس وهو بمصر في زماننا مائة رطل، وهو 44,928 من الكيلوجرامات، والمال الكثير، وفي القرآن الكريم ﴿وَمَنْ أَهْلُ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنُوا بِقَنْطَارٍ يُؤَدُّ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران: 75] (المعجم الوجيز ص 517).

(5) البوية: كيل مصري معروف وهي تساوي سدس أردب كما تساوي كيلين. فالبوية تساوي (16,5 × 2 = 33 لثراً). (المعجم الوجيز ص 683، المكاييل والموازين الشرعية، أ.د. على جمعة محمد ص 42).

- 16- ويكون أصل ما توضع عليه أرتالهم على الأوزان التي أوجب النبي - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - زكاة العين من الذهب والفضة (1) بها، إذ قال - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - «ليس فيما دون خمسة أواق من الورق صدقة، وليس فيها دون عشرين ديناراً زكاة» (2).
- 17- والأوقية أربعون درهماً (3) بدرهم الكيل، ووزن (4) الدنانير

(1) الفضة: هي المعدن المعروف، وهي عنصر أبيض قابل للسحب والطرق والصقل، من أكثر المواد توصيلاً للحرارة والكهرباء، وهي من الجواهر النفيسة التي تستخدم في سك النقود، كما تستعمل ألاحها في التصوير. وفي القرآن الكريم ﴿زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَاَبِ﴾ [آل عمران: 14]، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن كَثِيرًا مِنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْغَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَفْقَهُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة: 34]، (المعجم الوجيز ص 474، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية د. محمد عمارة ص 432، 433).

(2) قال رسول الله ﷺ «ليس فيما دون خمس أوراق صدقة» (1390 صحيح البخاري 529/2)، 980 صحيح مسلم 675/2)، (11831 مسند الإمام أحمد بن حنبل 86/3)، جامع 114-موطأ: 241. وفي النهاية لابن الأثير لا صدقة في أقل من خمس أوراق (61:1).

(3) قال المقرئزي: «وكان وزن الدرهم والدنانير في الجاهلية مثل وزنها في الإسلام ويسمي الثقال من الفضة درهماً ومن الذهب ديناراً وكانوا يتبايعون بأوزان اصطلاحوا عليها فيما بينهم وهو الرطل الذي هو اثنا عشر أوقية، والأوقية هي أربعون درهماً فيكون الرطل ثمانين وأربعمئة درهم. والنواة وهي خمسة دراهم. والدرهم الطبري ثمانية دوانيق والدرهم البغلي أربعة دوانيق. والدانق ثمان حبات وخمسة حبة من حبات الشعير المتوسطة التي لم تقشر وقد قطع من طرفها ما امتد. والمثقال زنة اثنين وعشرين قيراطاً إلا حبة. وهو أيضاً وزن اثنين وسبعين حبة شعير».

(4) «فوزن الدرهم التونسي المسمى بالجلديد على اختيار بعض محققي المقادير بتونس عام 686، ستة وعشرون حبة شعيراً وسطاً مقطوف الذنب. قال شيخنا =

كل عشرة دراهم كيلاً سبعة دنانير مثاقيل (1).

18- فيضع الوالي المتحرّي العدل أرتال رعيته وقناطيرهم على هذا، ويتقدم (2) إلى رعيته أن لا يغيروها.

19- فمن فعل أو غير منها شيئاً استوجب العقوبة وأخرجه من السوق، حتى تظهر منه توبة.

20- وإن جعل الأواق كل أوقية عشرة دراهم كيلاً أو اثني عشر درهماً وزناً فجائز أيضاً (3).

21- ويضع مكاييل رعيته من الوبيات والأقفزة (4) على الكيل الذي

= الإمام (ابن عرفة) واخترته أنا عام 760، فوجدته أربعة وعشرين حبة. واختبر الدينار الأول المذكور في تاريخه المذكور فوجده ثمانين حبة. وعلى ما اختبره شيخنا في زمنه المذكور فوجده ثلاثة وثمانين حبة.

(1) المثقال: مثقال الشيء: مثله في وزنه. وفي القرآن الكريم ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [النساء: 40] ووزن مقداره درهم وثلاثة أسباع الدرهم (ج) مثاقيل (المعجم الوجيز ص 86).

(2) تقدم إلى فلان بكذا: أمره به أو طلبه منه. (المعجم الوجيز ص 493).

(3) ربط الأوزان بالدرهم والدنانير أنى هو ضبط المعايير القياس وتوحيد للمعيار الأعلى في التعامل في الفقه الإسلامي وهو معيار النقديّة (الذهب ويطلق الاسم عليها سواء أكان مضروبين أم غيره ضرابين).

انظر الموسوعة الفقهية- وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية الجزء الحادي والأربعون الطبعة الرابعة ص 172.

وقد بينت الأزمة المالية منذ 2008م أنه يجدر بأهل الاقتصاد العودة إلى الغطاء النقدي للمعاملات كافة (الذهب أو الذهب والفضة).

(4) الأقفزة: جمع القفيز، والقفيز هو كيل يختلف حسب المناطق التي تستعمله، والقفيز عند المالكية يقدر بـ 48 صاعاً، وعليه فالقفيز  $48 \times 2,04 = 98$  كيلو جرام) وعند الشافعية 12 صاعاً، وعليه فالقفيز عندهم  $12 \times 2,04 = 24,480$

فرض رسول -الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم- زكاة الحبوب به، إذ يقول صلوات الله عليه «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة»<sup>(1)</sup>.

## 22- والوسق<sup>(2)</sup> الواحد ستون صاعاً،

= 12 كيلو جرام، وقد ذكر الأزهري وابن الأثير وابن منظور، أن القفيز يسع ثمانية مكايك وهذا موافق لتقدير الشافعية؛ لأن المكوك يساوي 3,06 كيلو جرام على الأشهر وعليه فالقفيز  $3,06 \times 8 = 24,480$  كيلو جرام). والمكوك صاع ونصف ويساوي القفيز أيضاً 33 لثراً، أو 128 رطلاً بغدادياً، كما يساوي ثلاث كيلجات. والكيلجة: نصف صاع. وقد جاء استعمال هذا اللفظ في كتب الحسبة المتأخرة، وقد بقيت هذه الكلمة أيضاً في الأسبانية بهذه الصيغ (Alcafriz, Alcafiz, Ahiz) وهذا الكيل كان يختلف في إسبانيا بحسب الأقاليم المختلفة، وهو يعادل بالتقدير المصري الحديث نحو ستة عشر كيلو جرامات، ومن الأرض قدر مائة وأربع وأربعين ذراعاً (الفقه الإسلامي وأدلته، أ. د. وهبة الزحيلي، دار الفكر المعاصر، ج 1 ص 142. المعجم الوجيز ص 510، السقطي ص 28، 29، وابن عبدون: ثلاث رسائل في الحسبة ص 41، الترجمة الأسبانية لرسالة ابن عبدون ص 129، المكاييل والموازين الشرعية، أ. د. على جمعة محمد، ص 40. حاشية الشيخ على الصعيدي العدوي على شرح ابن الحسن على الرسالة، ط 1 مصطفى الحلبي (418/1)، حاشية قليوبي وعميرة على شرح المنهاج للمحلى (75/3)، النهاية لابن الأثير (90/4).

(1) (1340 صحيح البخاري 509/2)، (2473 سنن النسائي المجتبى 36/5).

(2) الوسق: مكال مقداره ستون صاعاً عند أهل الحجاز، والصاع خمسة أرتال وثلاث وحمل البعير أو العربة أو السفينة ووفر النخلة، ومقدار الوسق عند الحنفية  $3,25 \times 60 = 195$  كيلو جرام) وعند الجمهور  $2,04 \times 60 = 122,4$  كيلو جرام (ج) أوسق وأوساق ووسوق. والخمسة أوسق نصاب الزكاة: 300 صاعاً أو 653 كجم على رأي الجمهور غير أبي حنيفة بتقدير الصاع 2175 جم أو 1200 مداً أو 4 أراذب وكيلتين من الكيل الحالي المصري أو 50 كيلة مصرية، والكيلة: 24 مداً، والإردب المصري الحالي 96 قدحا أو 288 مداً أو 198 لثراً أو 156 كجم أو 192 رطلاً أو 72 صاعاً. والكيلة المصرية 6 أصع أو 32 رطلاً (المعجم الوجيز ص 669، المعجم الوسيط مادة وسق، المكاييل والموازين الشرعية، أ. د. على جمعة محمد ص 41، الفقه الإسلامي وأدلته، أ. د. وهبة الزحيلي، دار الفكر المعاصر، ج 1، ص 144).



والصاع<sup>(1)</sup> أربعة أمداد<sup>(2)</sup> بمدّ النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

(1) الصاع: مكيال تكال به الحبوب ونحوها. وقدره أهل الحجاز قديماً بأربعة أمداد أي بما يساوي عشرين ومائة وألف درهم وقدره أهل العراق قديماً بثمانية أرطال وإناء يشرب به و الصولجان (ج) أصوع وصوعان وصيعان. والصاع الشرعي أو البغدادي: 4 أمداد أو 35/1 رطل، أي أربع حفنات كبار ووزنه 685,7 درهماً أو 2,75 لتراً أو 2176 جم وهو رأي الشافعي وفقهاء الحجاز والصاحبين باعتبار أن المد: رطل وثلاث بالعراقي، وعند أبي حنيفة وفقهاء العراق: ثمانية أرطال باعتبار أن المد رطلان، فيكون 3800 جم وفي تقدير آخر هو الشائع أن الصاع 2751 جم. قال النووي الأصح أن الصاع ست مئة وخمسة وثمانون درهماً وخمسة أسباع درهم. والرطل مئة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم والعبرة بالصاع النبوي إن وجد أو معياره، فإن فقد أخرج مزي الفطرة قدراً يتيقن أنه لا ينقص عن صاع. والصاع بالكيل المصري قدحان. (المعجم الوجيز ص 374، المعجم الوسيط مادة صوع. أ. د وهبة الزحيلي، دار الفكر المعاصر، ط 4، 1425 هـ، ط 1 1984 م = 2004 م، ص 142/ 143 ج 1).

(2) الأمداد جمع مد، وهو مقدار ملاء اليدين المتوسطتين من غير قبضهما، وقد ورد في الحديث الشريف أنه ﷺ كان يتوضأ بالمد ويغتسل بالصاع، وهو مكيال قديم اختلفت سعته باختلاف المكان والمذاهب وباختلاف وحدة القياس ومقدار المد عند الحنفية رطلان بالعراقي أي  $(2 \times 406,25 = 813,5)$  جراماً وعند الجمهور يساوي رطل وثلاث بالعراقي أي  $(3 \times 382,5 = 1,147,5)$  جراماً، وعلى رأي الشافعي وأهل الحجاز: رطل وثلاث الرطل بالعراقي البغدادي، والمد المصري رطل وسبع وثلاث سبع الرطل - وهو أقل من الربع المصري - أي أقل من ربع الكيلة، والمد بالكيلوجرامات يساوي 523125/1 كيلوجراماً، ولقد سمي المد مداً لأنه في الأصل - ملاء كفي الإنسان المعتدل الكف بالحوب إذا هو مدهما، ويبدو أن هذه الكلمة مأخوذة من اللاتينية (Modius) وقد بقيت الكلمة العربية في اللغة القشتالية؟ الأسبانية - القديمة بهذا الشكل (Almud)، وقد كان هذا الكيل شائعاً في أسبانيا في العصور الوسطى وإن كان استعمال =

23- يجعل الوالي الذي يتحرى العدل<sup>(1)</sup> مكاييل رعيته صلاحاً، بإدخال الرفق عليهم وطرح<sup>(2)</sup> المضرة<sup>(3)</sup> عنهم، وسائر مكاييلهم على ما أحكم من الوية.

= هذا اللفظ للدلالة عليه قد تضائل اليوم. (أ. د وهبة الزحيلي، دار الفكر المعاصر، ج 1 ص 142. قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية د. محمد عمارة ص 523، 522، المعجم الوجيز ص 575، المكاييل والموازين الشرعية، أ.د. على جمعة محمد، ص 36، لسان العرب والنهاية لابن الأثير، تحقيق محمود الطناحي، مادة «مدد»، جواهر الإكليل (124/1). معجم اللغة الأسبانية الذي وضعه المجمع اللغوي الملكي تحت هذه المادة، الترجمة الأسبانية الذي لرسالة ابن عبدون في الحسبة

E.Levi-Provencal, E.Garcia Gomez: Sevilla acomienzos del siglo XII, Madrid 1948, (P 125

(1) أحكام السوق عند يحيى بعد عمر ترتبط بنظام الحسبة الإسلامى والمحتسب وإن كان فى حكم القاضى ويجرى له راتب فإن الأصل أن عمله حسبه لله تعالى.

فإن قعد الوالي عن تحري العدل وتنظيم عمل الحسبة والمحتسب فى الأسواق بظل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض كفاية على أهل الصلاح والمروءة، أن يقوموا به مع الاستطاعة، وإلا أثم الجميع، وهذا من مزايا الشرع الخفيف لربطه جميع المعاملات بالشريعة والحل والحرمة ويجعل من واجبة جميع أفراد المسلمين القيام على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والآية الكريمة (ولتكن منكم . . . إلى آخرها) فاللام فى (ولتكن) للأمر والأصل فيه الوجوب على فرض الكفاية ومن هنا تفيد التبعض.

(2) طرح الشيء وبه طرحاً: ألقاه ، طرح الشيء عنه: ألقاه وأبعده. (المعجم الوجيز ص 388).

(3) المضرة: الضرر (ج) مضار. (المعجم الوجيز ص 379).

24- ويتقدم إلى رعيته أن لا يغيروا شيئاً من تلك المكايل، فمن عمل منها بعد ذلك شيئاً استوجب العقوبة وأخرجته من السوق حتي تظهر منه توبته (1).

25- وإن كان المسلمون (2) في موضع ضيِّع الوالي هذا من رعيته، أو لم يكن معهم والٍ، فليجتمع خيارهم وأهل الفضل والصلاح منهم حتي يجعلوا لأهل موضعهم من موازينهم ومكايلهم شيئاً مثل ما وصفنا.

26- فإذا فعلوا ذلك أظهروه للناس، وأعلموهم بما في موازينهم وقناطيرهم من الوزن، وبأن لا يغيرها أحد بزيادة ولا بنقصان.

27- فمن ظهر عليه أنه غيّر وزناً أو كيلاً عاقبوه وأخرجوه من السوق، حتى تظهر توبته، كما كان يفعل الوالي العدل به.

---

(1) يعتبر إخراج البائع من السوق أقصى عقوبة يمكن أن تتخذ إزاءه، وقد تابع يحيى في ذلك رأي مالك على ما جاء في كتابي ابن حبيب، وابن مزين «من غش في السوق في مكيال أو ميزان فإنه يخرج من السوق وذلك أشد عليه من الضرب» (راجع رسالة عمر بن عثمان الجرسيني: ثلاث رسائل في الحسبة ص 126، 125)

(2) «المسلمون» مزادة على النص الأصلي ليستقيم بها الكلام.

## [فصل]

## الحكم في القيم (1) والتسعير (2)

28- وأما قولك أن أكتب في أمر القيمة (3) التي تقام على الجزارين

(1) القيمة لغة: الثمن الذى يقوم به المبتاع.

ويقول بن عابدين «الفرق بين الثمن والقيمة أن الثمن ما تراض عليه المتعاقدان سواء زاد على القيمة أم نقص والقيمة ما قوم به الشيء بمنزلة المعيار من غير زيادة ولا نقصان».

فالفرق بين القيمة والسعر: أن القيمة هى مقدره مالية لشيء وتعاذل بحسب تقويم المقومين والسعر ما يقع به التراض ويتكون وفق القيمة أو أزيد أو أنقص منها (المصباح المنير ج ٢ ص ٦٢٩).

رد المحتار على الدر المختار، ابن عابد بن ٤/ ٥٧٥ المعاملات الشرعية المالية، أحمد إبراهيم، ص ٢٣٥)

(2) التسعير لغة: فرض سعر معلوم ينتهى إليه الثمن، أى ثمن محدد لا يتجاوز اصطلاحاً: هو أن يأمر السلطان أو نوابه أو كل معه ولى من أمر المسلمين أمراً لأهل السوق أن لا يبيعوا أمتعتهم إلا بسعر كذا فمنع من الزيادة عليه أو النقصان.

(3) ينبغي التمييز بين القيمة، والثمن، والسعر عند الاقتصاديين، فالقيمة عندهم هي القيمة الذاتية للسلعة، وتسمى القيمة في التبادل، وتمثل في قيمة ما يبدل في إنتاج الوحدة منها من خدمات عناصر الإنتاج، ومع استخدام النقود تأخذ القيمة شكل السعر، وهو عبارة عما تساويه وحدة السلعة بالنقود، والأصل أن يتطابق سعر السلعة مع قيمتها، لأنهما يعبران عن نفس الشيء في صورتين مختلفتين، ولكن ذلك لا يحدث في واقع الحال، فإذا اختلف المقابل المدفوع في السلعة عن قيمتها، فيكون الاتفاق على الثمن، وهكذا يبرز مفهوم الثمن، والذي هو عبارة عن رابطة أو نسبة بين الكميات المتبادلة من السلع المختلفة، ولذلك فهي قيمة نسبية، فالثمن هو المظهر الخارجي للقيمة، عندما نكون في إطار المبادلة النقدية. (د. عبد الله عابد، أصول الاقتصاد، بدون، 1427هـ، 2006م، ص 18، د. مصطفى رشدي شحبة، علم الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية 1987، ص 167).

والخبازين وأهل الأسواق مما يحتاج إليه العامة إن كانت جائزة أو ليست بجائزة، وزعمت إن تركوا بغير قيمة أهلكوا العامة.

**29-** قال يحيى بن عمر: الواجب على جميع المسلمين الاعتصام بالسنة، واتباع أوامر نبينا صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فإذا هم فعلوا ذلك ووقفوا إليه جاءهم من ربهم الكريم كل ما يحبون<sup>(1)</sup>.

**30-** وقد أبان ذلك لنا ربنا جل ذكره وتقدست أسماؤه في محكم كتابه، إذ يقول تبارك وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾<sup>(2)</sup>.

**31-** وقال جل ذكره: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِمْ مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾<sup>(3)</sup>.

**32-** يريد - والله أعلم - لو أنهم عملوا بما أنزل في التوراة<sup>(4)</sup>

(1) يشير في ذلك إلى أثر الإيمان والتقوى في توفير الرخاء الاقتصادي، وتفسير ذلك واضح في أن الشريعة الإسلامية قائمة على تحقيق الصلاح، ومصالح الناس في الدنيا والآخرة على حد سواء، وأن العمل الصالح من ثمرته الازدهار الاقتصادي، في إقامة مجتمع مجتهد عالم عابد عادل، يعلى من قيمة الإنتاج ويحض على الاعتدال في الاستهلاك ويرعى حاجات غير القادرين، فيضمن تحقيق عدالة التوزيع.

(2) الأعراف: 96.

(3) المائدة: 66.

(4) التوراة: الكتاب المنزل على موسى ﷺ، وعند أهل الكتاب أسفار موسى الخمسة التي في أول العهد القديم (المعجم الوجيز ص 79).

والإنجيل (1) وهذا القرآن (2) لأكلوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم، يعني -والله أعلم- لأسبغ (3) عليهم الدنيا إسباغًا.

33- قال يحيى بن عمر: وقد صح الحديث عن النبي -صلى الله عليه وعلى آله وسلم (4)- بمثل ما سألتهموني عنه، حدثنا مشائخنا سحنون بن سعيد (5)، والحارث بن

(1) الإنجيل: الكتاب المنزل على عيسى عليه السلام، وهي كلمة يونانية الأصل بمعنى البشارة (ج) أناجيل. (المعجم الوجيز ص 27).

(2) القرآن: كلام الله المنزل على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم المكتوب في المصاحف. (المعجم الوجيز ص 494).

(3) أسبغ الشيء: جعله سابغًا، يقال وأسبغ الله عليك النعمة: أكملها وأتمها. (المعجم الوجيز ص 301).

(4) في شرح حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: «السعر تقدير ما يباع به الشيء ويكون غلاء ورخصاً بأسباب من الله تعالى ولو كان البعض من اكتساب العباد فالسعر الله تعالى وحده ويكون غلاء ورخصاً باعتبار الزيادة على المقدار والغالب في ذلك المكان والأوان والتقصان عنه ويكونان مما لا اختيار فيه للبعد لتقليل ذلك الجنس وتكثير الرغبات فيه وبالعكس» (شرح المقاصد)، التفتازاني، مطبعة الأزهرية ج ٤، ص ٣٢٠.

(5) عبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوخي الملقب بسحنون، «160-240هـ / 777-854م»، قاضي، فقيه، انتهت إليه رئاسة العلم في المغرب، كان زاهداً لا يهاب سلطاناً في حق يقوله، أصله شامي من حمص، مولده في القيروان، ولي القضاء بها سنة 234هـ، واستمر إلى أن مات، كان رفيع القدر عفيقاً، روى «المدونة-ط» في فروع المالكية عن عبد الرحمن بن قاسم عن الإمام مالك، ولأبي العربي محمد بن أحمد بن تميم كتاب «مناقب سحنون وسيرته وأدبه». (خير الدين الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين -بيروت، ط 15، سنة 2002م، ج 4، ص 5. معالم الإيمان 2: 49، ابن خلعجان، وفيات الأعيان 1: 291. تاريخ قضاة الأندلس 28. الحلل السندسية في الاخبار التونسية 105. رياض النفوس 1: 249-290).

مسكين<sup>(1)</sup>، وأبو الطاهر، عن عبد الله بن وهب، عن ابن لهيعة، عن سليمان بن موسى، أن ثابت البناني حدثه عن أنس بن مالك<sup>(2)</sup>: أن أناساً أتوا رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - فقالوا: يا رسول الله سحر لنا أسعارنا، فقال: «يا أيها الناس إن غلاء أسعاركم ورخصها بيد الله سبحانه، وأنا أرجو الله أن ألقى الله وليس لأحد عندي مظلمة من مال ولا من دم»<sup>(3)</sup>.

(1) الحارث بن مسكين بن محمد الأموي مولاهم، قاضي، فقيه على مذهب مالك، من كبار رواة الحديث الثقات. مولده سنة 154 ونشأ بمصر، وحمل أيام المأمون إلى العراق وسجن في محنة القرآن. فلما ولي المتوكل الخلافة أطلقه فعاد إلى مصر وولي قضاءها سنة 237. وكان مقعداً من رجله يحمل في محفة وربما ركب الدابة متربعاً. وهو الذي أمر بحفر خليج الإسكندرية. ومنع مدة قضائه من النداء على الجنائز ومن قراءة القرآن بالأحان. وكان كثير التباعد من الأمراء والملوك. واستغنى من القضاء آخر عمره ومات سنة 250 وعمره ستة وتسعون سنة وهو ممن أخذ عنه مؤلفنا يحيى بن عمر بمصر وكثيراً ما يسند روايته الحديث إليه، تتلمذ على بن القاسم وابن وهب وأشهب، وقد كان يحيى بن عمر من تلاميذه. (تهذيب التهذيب 2: 156 والذهبي في تذكرة الحفاظ 2: 88. الولاة والقضاة 467 و502. ابن الجوزي، مناقب الإمام أحمد 400. خير الدين الزركلي، الأعلام، ج2، ص157. ابن فرحون، الديباج ص 107).

(2) أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم التجاري الخزرجي الأنصاري، أبو ثمامة، أو أبو حمزة، صاحب رسول الله ﷺ وخادمه، روي عنه 2286 حديثاً، مولده بالمدينة وأسلم وهو صغير وخدم النبي ﷺ إلى أن قبض، ثم رحل إلى دمشق ومنها إلى البصرة فمات فيها وهو آخر من مات بالبصرة من الصحابة. (خير الدين الزركلي، الأعلام، ج2، ص24. طبقات ابن سعد 7: 10. تهذيب ابن عساكر 3: 139. ابن القيسراني، الجمع بين كتابي ابن نصر الكلاباذي وأبي بكر الأصبهاني، في رجال البخاري ومسلم 35. صفة الصفوة 1: 298).

(3) لم أقف على نص الحديث، عن سليمان بن موسى الدمشقي عن ثابت البناني أن =

34- قال ابن وهب<sup>(1)</sup>: وأخبرني غيره من أهل العلم أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم غضب يومئذ حتى عرف فيه ذلك وقال: «السوق بيد الله<sup>(2)</sup> يخفضها ويرفعها، ولكن مرهم فليخرجوا متاعهم في البراني<sup>(3)</sup>، وليبيعوا كيف أحبوا، ولا يسألني الله عن سنة أحدثها فيكم، ولكن اسألوا الله من فضله».

= أنس بن مالك حدثه أن أناساً أتوا النبي ﷺ فقالوا سعر لنا أسعاراً يا رسول الله فقال رسول الله ﷺ «إن غلاء أسعاركم ورخصها بيد الله عز وجل إني لأرجو أن ألقى الله عز وجل وليس لأحد منكم قبلي مظلمة في مال ولا دم» (761 المعجم الكبير 261/1).

(1) عبد الله بن وهب بن مسلم الفهري بالولاء، المصري، أبو محمد، فقيه من الأئمة من أصحاب الإمام مالك، جمع بين الفقه والحديث والعبادة، له كتب منها «الجامع - ط» في الحديث مجلدان، و«الموطأ» في الحديث، كتابان كبير وصغير، وكان حافظاً ثقة مجتهداً، عرض عليه القضاء فخبأ نفسه ولزم منزله، مولده ووفاته بمصر. (تذكرة: 1 279، تهذيب: 6 71. ابن خلجان، وفيات الأعيان 1: 24. ابن خلجان، الانتقاء 48. المكتبة الأزهرية 1: 402. خير الدين الزركلي، الأعلام، ج 4، ص 144. Brock. S. 1:257).

(2) السوق بيد الله سبحانه، دلالتها ما يسمى في الاقتصاد القوانين الاقتصادية، أو السنن العامة والاجتماعية، وهو أن السعر وبالتالي الكمية المباعة في السوق، تتحدد بقوى الطلب والعرض وهذا الالتقاء الطبيعي بين الطلب والعرض السوق هو الذي يضمن استقرار السعر، أما تحديد السعر اصطلاحياً، بالتدخل لتحديد السعر إدارياً، فلا يلبث إلا قليلاً ويفشل، وله آثار اقتصادية سيئة، فانظر كيف بين رسول الله ﷺ هذا القانون الاقتصادي منذ أربعة عشر قرناً. وفيه حث منه ﷺ، على زيادة العرض، فينخفض السعر ويستقر السوق.

(3) البرنية إناء من الخرف الثمين واسع الفم كالجرة يحفظ فيه الطعام وغيره. (المعجم الوجيز ص 47).



35- وكذلك حدثني من سميت لك من مشايخي، عن ابن وهب قال: سمعت مالك بن أنس<sup>(1)</sup> يقول: «لا يسعر<sup>(2)</sup> على أحد من أهل السوق، فإن ذلك ظلم، ولكن إن كان في السوق عشرة أصوع فحطَّ هذا صاعاً يُخْرَجُ من السوق»<sup>(3)</sup>.

36- قال يحيى بن عمر: هذا الذي أخذ به وأختاره لنفسه، لا يُسعر عليَّ أحد، وكلُّ من حطَّ من السعر الذي في السوق يُخْرَجُ.

37- وقد فعل ذلك عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -، قال لرجل يبيع زيبياً: «إما أن تزيد في السعر وإما أن تخرج من سوقنا»<sup>(4)</sup>.

(1) مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الحميري، أبو عبد الله، الإمام مالك، «93-179هـ / 712-795م» إمام دار الهجرة، وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، وإليه تنسب المالكية، مولده ووفاته في المدينة، كان صلياً في دينه، بعيداً عن الأمراء والملوك، صنف «الموطأ - ط»، وله رسالة في «الوعظ - ط»، وكتاب في «المسائل - خ» ورسالة في «الرد على القدرية»، وكتاب في «النجوم» و«تفسير غريب القرآن». (الديباج المذهب 17-30. ابن خلدون، وفيات الأعيان 1: 439. تهذيب التهذيب 1: 5. وصفة الصفوة 2: 99. خير الدين الزركلي، الأعلام، ج5، ص258. الطبري، ذيل المذيل 106. ابن خلدون، الانتقاء 9-47. الخميس 2: 332. التعريف بابن خلدون 297-305. اللباب 3: 86. Brock 1: 184 (175), S. 1: 297).

(2) سَعَرَ الشيء: قدر سعره، والتسعير الجبري: هو أن تحدد الدولة بما لها من السلطة العامة ثمناً رسمياً للسلع لا يجوز للبائع أن يعتده، والسعر هو ما يقوم عليه الثمن (ج) أسعار. (المعجم الوجيز ص 311).

(3) لأن فيه ضرراً بغيره من التجار وقد يترتب على تخفيض السعر خسارة لهؤلاء التجار، فيعزفون عن التواجد في السوق، فيقل المعروض وترتفع الأسعار من جراء ذلك. والأصل ترك السعر لقوى السوق وللتنافس الحر (التظيف) (راجع ابن تيمية، الفتاوى).

(4) لقد منع عمر بن الخطاب حاطب بن أبي بلتعة أن يبيع بسعر خلاف سعر =

38- وقد بلغني عن بعض أهل المدينة<sup>(1)</sup> أنه قال: من فعل هذا من الولاة مثل ما فعل عمر بهذا الرجل فقد أصاب، ومن أقام على الناس بما في أيديهم من السلع جهل السنة وأثم في القيامة، وأطعم المشتري ما لا يصلح له، وإنما السعر لله يخفضه ويرفعه وليس للناس من ذلك شيء.

= السوق. فقد مر بسوق المصلي (اسم السوق في المدينة) وبين يديه غرارتان فيهما زبيب فسأله عمر عن سعرها فسعر له مدين لكل درهم، فقال له عمر: «قد حدثت بعير مقبل من الطائف تحمل زيباً، وهم يعتبرون سعر، فإذا أن ترفع السعر أو أن تدخل زبيبك البيت فتبيعه كيف شئت»، فلما رجع عمر حاسب نفسه ثم أتى حاطباً في داره فقال: «إن الذي قلت لك ليس بمعرفة مني ولا قضاء وإنما هو شيء أردت به خيراً لأهل البلد».

وفي موطأ مالك عن يونس بن يوسف عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب مر بحاطب بن بلتعة وهو يبيع زيباً له بالسوق فقال له عمر بن الخطاب: «إما أن تزيد في السعر وإما أن ترفع من سوقنا».

وفي المعيار كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه بحاطب ابن أبي بلتعة إذ مر به وهو يبيع زيتاً له في السوق فقال له: «إما أن تزيد في السعر وإما أن ترفع من سوقنا؛ لأنه كان يبيع بالدرهم أقل مما كان يبيع به أهل السوق».

(ابن تيمية، الحسبة ص19. دار عمر بن الخطاب - الإسكندرية. الفقه المالي المعاصر «معاملات السوق» مرجع سابق ص249، 250. موطأ مالك 2: 148. المعيار للمنشري ج3).

(1) المدينة: وهي المدينة المنورة، مدينة رسول الله ﷺ، فيها قبر النبي ﷺ، وقبر أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب [ والمنبر الذي كان يخطب عليه رسول الله ﷺ، ولهذه المدينة تسعة وعشرون اسماً منها «المدينة، طيبة، العذراء، الجابرة، المحبة، المحببة، المحبوبة، يثرب، الناجية، الموفية، المباركة، المحفوفة، القدسية، العاصمة، المرزوقة، الشافية، الحيرة، المختارة، المحرمة، القاصمة ». وللرسول ﷺ الكثير من الأحاديث عنها وعن فضلها وكانت تسمى في الجاهلية يثرب وهي عن التشريب وهو اللوم ولذا نهى الرسول ﷺ عن تسميتها بهذا الاسم (ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج5، ص79: 104).

39- قال يحيى بن عمر: ولو أن أهل السوق اجتمعوا أن لا يبيعوا إلا بما يريدون مما قد تراضوا عليه مما فيه المضرة على الناس وأفسدوا السوق كان إخراجهم من السوق حقًا على الوالي، وينظر للمسلمين فيما يصلحهم ويعمهم نفعه ويدخل السوق غيرهم.

40- فإنه إن فعل ذلك معهم رجعوا عما طمحت<sup>(1)</sup> إليه أنفسهم من كثرة الربح<sup>(2)</sup> ورضوا من الربح بما يقابلهم نفعه ولا يدخلون به المضرة على عامة الناس<sup>(3)</sup>.

41- وكذلك أرى أن يفعل بمن نقص من السعر الذي عليه أهل السوق، في قمحه أو شعيره أو زيته أو سمته، وما يباع في السوق ولم يرض أن يبيع كغيره من أهل السوق، أن يقال له: إما أن تبيع كما يبيع أهل السوق وتكون كأحدهم، وإلا فاخرج من السوق لثلاث تطاول<sup>(4)</sup> أنفس الذين يبيعون مثل سلعته بأكثر سعر منه إذا رأوه يبيع بأعلى<sup>(5)</sup> منهم.

42- لأن السوق يدخله ضروب الناس.

(1) طمع بصره إليه طوحًا: نظر، وإلى الأمر: تطلع واستشرف. (المعجم الوجيز ص 394).

(2) الربح: المكسب (ج) أرباح، وفي علم الاقتصاد: الفرق بين ثمن البيع ونفقة الإنتاج، وهو نصيب أو عائد المنظم في العملية الإنتاجية، بعد دفع عوائد عناصر الإنتاج الأخرى، للعمل ولرأس المال وللأرض. (المعجم الوجيز ص 251).

(3) ولهذا، يقال إن السعر في السوق الإسلامية يعادل القيمة الحقيقية للسلعة (د. عبد الله عابد، مرجع سابق، ص 306).

(4) تطاول إلى الشيء: مد عنقه ليراه أو يطلع عليه، وتكبر وترفع، وتطاول عليه: اعتدى. (المعجم الوجيز ص 398).

(5) بأعلى أي بأرخص وهو من الأفعال المضادة.

43- فمنهم من لا يعرف السعر فيقف بهذا الذي قد أغلى  
فيسأله، فإذا قال له، ظَنُّ أَنَّ سعر السوق كله كما قال له، فيشتري  
منه.

44- ويقف به من لا يسأله عن السعر ولا يعرفه فيشتري منه،  
وأشباه ذلك لهؤلاء كثيرة.

45- فإذا رأى أهل السوق ذلك نقصوا مما كانوا يبيعون عليه،  
ولعلمهم كانوا يحبسون<sup>(1)</sup> على ما كانوا يبيعون فتشع<sup>(2)</sup> أنفسهم أن  
يبيعوا مثل بيعه ويحبسوا أيديهم على مثل سعره.

46- فإذا لم يجد من يريد الشراء إلا بذلك السعر اشتراه لحاجته،  
غالبًا<sup>(3)</sup> كان أو رخيصًا<sup>(4)</sup>.

47- فيدخلون بذلك الفساد والغلاء على عامة الناس بترك ذلك  
الرجل الواحد الذي نقّص السعر ولم يرض أن يبيع بالسعر الذي كان  
أهل سلعته يبيعون به.

---

(1) حبسه حبسًا: منعه وأمسكه وسجنه، وحبس الشيء: وقفه لا يباع ولا يورث  
وإنما تملك غلته ومنفعته، ويقال حبس نفسه على كذا. (المعجم الوجيز ص  
131).

(2) الشُّعُّ: البخل، والشحيج: البخل، (ج) أشحاء، وهي شحيحة (ج) شحائح.  
(المعجم الوجيز ص336).

(3) الغالي: خلاف الرخيص. (المعجم الوجيز ص454).

(4) رخص السعر: هبط فهو رخيص، أرخص السعر: جعله رخيصًا. (المعجم  
الوجيز ص259).

48- ولهذا عندما قال عمر بن الخطاب<sup>(1)</sup> - رضي الله عنه - للذي كان يبيع الزبيب: إما أن تزيد في السعر وإما أن ترفع من سوقنا؛ لأنه كان نقص من السعر الذي كان يساع به الزبيب مثل سلعته، وخاف أن يخرج من السوق كما أخرج الذي نقص من السعر عن سعر الناس، ورجع الذي أخرج من السوق إلى سعر سلعته في السوق ورضي أن يبيع بسعر ما يباع مثل سلعته في السوق.

(1) عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي، أبو حفص، «40ق.هـ - 23هـ / 584-644م»، ثاني الخلفاء الراشدين، أول من لقب بأمر المؤمنين، الصحابي الجليل، صاحب الفتوحات، يضرب بعدله المثل، وهو أحد العمرين الذين كان النبي ﷺ يدعو ربه أن يعز الإسلام بأحدهما، أسلم قبل الهجرة بخمس سنين، كانت له تجارة بين الشام والحجاز، وفي أيامه تم فتح الشام والعراق، وافتتحت مصر والقدس والمدائن والجزيرة حتى قبل انتصب في مدته اثنا عشر ألف منبر في الإسلام، وهو أول من وضع للعرب تاريخ هجري للإسلام، كان يطوف في الأسواق منفردا ويقضي بين الناس، وكانت الدراهم في أيامه على نقش الكسروية وزاد في بعضها «الحمد لله» وفي بعضها «لا إله إلا الله وحده» وفي بعضها «محمد رسول الله»، له في كتب الحديث 537 حديثا، وكان نقش خاتمه «كفي بالمولت واعظا يا عمر»، ولقبه النبي ﷺ بالفاروق، وكناه بأبي حفص، قتله أبو لؤلؤة فيروز الفارسي- غلام المغيرة بن شعبة - بخنجر وهو في صلاة الصبح وعاش بعد الطعنة ثلاث ليال. (ابن الأثير 3: 19. الطبري 1: 187-217 ثم 2: 2-82. ابن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة: الترجمة 5738. خير الدين الزركلي، الأعلام، ج5، ص45-46. صفة الصفوة 1: 101. حلية الأولياء 1: 38. الخميس 1: 259 ثم 2: 239. لوкий 1: 105. البدء والتاريخ 5: 88 و167. الإسلام والحضارة العربية 2: 111 و364).

49- فعلى هذا ينبغي للوالي أو القاضي أو الناظر في أسواق المسلمين المتحري العدل أن يعملوا في الأسواق، وبالله التوفيق.

### [فصل]

#### في حكم الأسواق القريبة من البلدان

50- سألت يحيى بن عمر، عن أسواق القصر<sup>(1)</sup>: هل هي تبع لأسواق القيروان في أسعارها من جميع الأطعمة والأمتعة وجميع ما يباع في أسواقها مما يؤكل ويشرب ومما لا يؤكل ولا يشرب؟

51- فقال يحيى بن عمر: لا أحفظ فيها شيئاً، وما أرى أسواق القصر إلا خلاف سوق القيروان<sup>(2)</sup>.

(1) قصر قيروان: - مدينة قصر الأغلبية- كانت مدينة عظيمة، في قبلي القيروان بينهما أربعة أميال، أول من أسسها إبراهيم بن الأغلب بن سالم في سنة 184هـ، وصارت دار أمراء بني الأغلب، وكان بها جامع، وفيه صومعة مستديرة مبنية بالآجر، والعمد سبع طبقات لم ير أحكم منها ولا أحسن منظراً، وكان بها حمامات كثيرة، وأسواق وصهاريج للماء حتى إن أهل القيروان ربما قصر بهم في بعض السنين الماء فكانوا يجلبونه منها، وتجاورها مدينة يقال لها: الرصافة خربتاً معاً. وكان لها من الأبواب باب الرحمة وباب الحديد وباب غلبون وباب الريح وباب السعادة. وداخل المدينة رحبة كبيرة واسعة تعرف بالمدان. وبخارجها قصر يعرف «بالرمانة» لسكني الأمير خاصة. ولم تزل مدينة القصر عامرة إلى أن خربها بنو عبيد الفاطميون أوائل القرن الرابع فانتظمس عمرانها وصارت أنقاضاً خاوية يعرف مكانها اليوم بقصور بني الأغلب وبالقصر القديم (معجم البلدان، ياقوت الحموي 411، 412/4).

(2) القيروان: إحدى مدن تونس الكبرى، أنشأها عقبة بن نافع سنة 670م، قال الأزهري: القيروان معرب، وهو بالفارسية كاروان، وقد تكلمت به العرب =

52- وقال أبو العباس عبد الله بن طالب مثله<sup>(1)</sup>.

53- قال محمد بن عبدوس<sup>(2)</sup>: هي تبع لأسواق القيروان.

### [فصل]

### في حكم الحناطين<sup>(3)</sup>

54- سألت يحيى بن عمر عن الحناطين: هل يجب عليهم

= قديما، والقيروان مدينة عظيمة بإفريقية، وليس بالغرب مدينة أجل منها إلى أن قدمت العرب إفريقية، وخربت البلاد فانتقل أهلها عنها فليس بها اليوم إلا صعلوك لا يطمع فيه، وهي مدينة مصرت في الإسلام في أيام معاوية [المعجم الوجيز ص522، معجم البلدان، ياقوت الحموي ج4، ص476: 478].

(1) أبو العباس عبد الله بن طالب ولي قضاء إفريقية سنة 257 وتوفي في سجن إبراهيم الثاني سنة 275 (البيان لابن عذارى ص115-120).

(2) محمد بن إبراهيم بن عبد الله شهر بابن عبدوس من مشاهير فقهاء القيروان وكبار تلاميذ سحنون مولده بها سنة 202. كان من أهل الفقه والزهد والفضل، أشبه الناس بسحنون في علمه وسيرته وهيبته. تولى الكتابة لسحنون إذ كان قاضيا كما تولى خطة كشف الشهود لسحنون. وألف مدونة كبيرة في مسائل الفقه تعرف بمجموعة ابن عبدوس، رأيت منها شخصا بعض الأجزاء الخطية، وتوفي سنة 260 ودفن بباب نافع بالقيروان (أبو العرب والخشني: ص133-ابن فرحون: الديباج ص224-ابن ناجي: المعالم 2: 90-ابن عداري البيان 1: 150).

(3) تعالج هذه الفقرات من الفقرة 54 إلى الفقرة 103 صورة من صور عقد البيع وهي البيع بشرط البراءة من العيوب وذلك في سورة سؤال وجواب للفقهاء يحيى بن عمر يوضح من خلالها حكم من يبيع كلاً من:

- القمح والشعير بدون غربلة.

- التين المدهون بالزيت واللبن المخلوط بالماء.

- حكم الفواكه تباع في السوق قبل أن يطيب جلها.

- حكم بيع الخبز يوجد فيه حجارة.

(1) «بيع القمح الطيب يخلط مع القمح الدنيء.

وماذا إذا كان يجوز للمشتري أن يفسخ العقد إذا علم بالشئ المعيب أم لا؟  
وتعتبر هذه المسألة من المسائل الشائكة التي عمت بها البلوى حتى صارت عرقاً  
شائعاً بين الناس. إذا الشائع بين الناس في كثير من البلدان أن البضائع لا  
تستبدل ولا تسترد أثمانها وإنما يلتزم المشتري بها بعد إخراجها من المحل حتى  
ولو كانت معيبة بل أن بعض أصحاب المحلات يكتب ذلك في لوحات بارزة  
على باب محله تأكيد على عمله بهذا العرف خوفاً من أن يكون المشتري غافلاً  
عن العمل به.

كما أن الشائع اليوم بين التجار العاملين في أسواق المزادات أن السلع المشتراه في  
بيع المزاد لا ترد بعيوبها لأنها معيبة بالبراءة.

أن هذه المسألة هي من المسائل التي ظهرت قديماً ومارالت موجودة للأسف في  
العصر الحالي.

لذا يجدر بنا أن ننقل رأى الفقيه العلامة يحيى بن عمر ونتعلم من الضوابط  
التي وضعها حتى يعم النفع بإذن الله لكل واحد من العاقلين على وجه الكمال  
فتمت رأى أحدهما نقصاً في المعقود عليه يضر به كان له أن يرجع عن البيع  
عملاً بقاعدة «لا ضرر ولا ضرار».

وقد ذكر الشيخ في سورة السؤال والجواب أنه يجب إزالة كل أنواع الغش  
والتدليس والغرر وعقوبة من فعل شيئاً في ذلك من ماله.

أولاً: في حكم البيع:

البيع لغة: مصدر باع الشيء يبيعه بيعاً فهو بائع ومعناه أخذ شيء آخر مشتق من  
الباع، لأن كل واحد من البيعين يمد باعه في الأخذ والإعطاء<sup>(1)</sup>.

اصطلاحاً: عرف الفقهاء البيع بتعاريف متعددة<sup>(2)</sup> بأنه عبارة عن إيجاب وقبول  
وأنه مبادلة المال بمال تملكاً وتملكاً.

(1) انظر مختار الصحاح ج 3 ص 1189، القاموس المحيط ج 1 ص 911.

(2) انظر هدية العارفين للشيخ عبد الله بن مولانا خير الدين التونسي الحنفي في  
كتاب هدية العارفين ج 1 ص 832، انظر كذلك طبقات الحنابلة ج 2 ص 193.



أن لا يبيعوا القمح والشعير والفلول<sup>(1)</sup> والعدس<sup>(2)</sup> والحمص<sup>(3)</sup> وجميع القطاني<sup>(4)</sup> حتى يغربلوه؟.

ثانيًا: ذكر الشيخ يحيى بن عمر أمثلة كثيرة على البيع المعيب بالغش والتدليس والغرر وعقوبة من فعل شيئًا من ذلك في ماله:

- سئل عن الخناطين فقال لا بد أن يغربلو القمح والشعير.

- سئل عن التين المدهون فرأى أن ينهوا عن تين بالزيت.

وكذلك اللبن إذا مزج بالماء والخبز إذا نقص.

ورأى الشيخ في هذه المسائل أن البائع لا بد أن يكون يبعه خالي من الغش والتدليس والغرر وأن العقوبة التي تقع على من يفعل ذلك تكون في ماله.

«وأن البيع لا بد أن يكون صحيحًا فإذا شابه غش وضحوه أصبح البيع فاسد.

ثالثًا: حكم البيع الفاسد:

ذكر الشيخ سيد سابق في كتابه فقه السنة<sup>(1)</sup> أن البيع الفاسد هو البيع الذي لم يشرعه الإسلام وهو لهذا لا يتعقد ولا يفيد حكمًا شرعيًا ولا يترتب عليه الملك. قال القرطبي [كل ما كان حرام فعلى المشتاع رد السلعة بعينها فإذا تلفت بيده رد القيمة].

وذهب الأحناف إلى أن المبيع بيعًا فاسدًا إذا قبض البائع الثمن وتصرف فيه فربح فعليه نسخ البيع ورد الثمن للمشتري والتصدق بالربح لحصوله له من وجه منهى عنه.

(1) الفول: نبات عشبي من الفصيلة القرنية، أزهاره بيض ذوات عرف، يزرع في الحريف وينضج في الربيع، ويستعمل غذاء للإنسان والحيوان، والقوأل: هو بائع الفول. (المعجم الوجيز ص 485).

(2) العدس: عشب حولي دقيق الساق، من الفصيلة القرنية، ثمرته قرن مفلطح صغير فيه بذرة أو بذرتان، الواحدة: عدسة. (المعجم الوجيز ص 409).

(3) الحمص: نبات زراعي عشبي من القرنيات الفراشية، والحمصاني: هو بائع الحمص. (المعجم الوجيز ص 171).

(4) القطاني -والقطنية-: هي الحبوب من القمح والشعير والفول والعدس والحمص، وجميع ما يقطن في البيوت -أي يدوم فيها-، ويفسر زروق الفارسي=

- 55- فقال لي يحيى بن عمر: قال مالك: لا يبيعوا كل ما ذكرت إلا بعد أن يغربلوها<sup>(1)</sup>. أخبرني بذلك الحارث بن مسكين قال: أخبرني عبد الله بن وهب، عن مالك.
- 56- قال يحيى بن عمر: فأرى أن يلزموا بذلك.

### [فصل]

#### في حكم التين المدهون بالزيت واللبن المخلوط بالماء

- 57- وسألت يحيى بن عمر عن التين<sup>(2)</sup> المدهون: هل ينهى عنه أهله أن لا يدهنوه؟
- 58- قال لي يحيى: أرى أن ينهوا عن دهن التين بالزيت<sup>(3)</sup>.

= هذه الكلمة في شرحه على رسالة ابن أبي زيد القيرواني فيقول: «والقطنية ذوات المزاود: الفول وذويه سميت بذلك لأنها تقطن في البيوت أي تدوم فيها لقلة استعمالها»، وعلي ذكر وجوب الحبوب قبل بيعها ينص السقطي في كتابه عن الحسبة ص21 على أن من غش المغربلين ألا يستوفوا تنقية الطعام مما فيه. (رسالة ابن أبي زيد بشرحي زروق وابن ناجي التنوخي ط. القاهرة سنة 1914-104/2، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية د. محمد عمارة ص 460).

(1) غربل الحب ونحوه: نقاه بالغربال من الشوائب، والغربال: أداة تشبه الدف ذوات ثقب ينقي بها الحب من الشوائب (ج) غرابيل. (المعجم الوجيز ص447).

(2) التين: شجر من الفصيلة التوتية، التين الشوكي: ضرب من الفصيلة الشوكية، التين الأخضر والباكور-البشير-ودهنه بالزيت لينضج. وذكر البكري-التين الحارمي أسود كبير رقيق القشر كثير العسل لا يكاد يوجد له بزر- وقال: أن مدينة مذكور-وهي أم أقاليم ثمودة-حولها ثمار كثيرة من جميع الأصناف أكثرها شجر التين وهو يفوق تين إفريقيا طيبا. ومنها يعمل التين زيبا إلى القيروان فيكون أعلي من سائر التين ثمنا وأكثر طلبا. وهي في غابة من شجر التين لا تظهر لمن قصدها حتى يبلغها (انظر معالم الإيمان 3: 90).

(3) يسدوا أن دهن التين بالزيت كان من وسائل الغش في بيعه، إذ أن وزنه يزيد بذلك، وربما أيد هذا ما يورده السقطي من أن بعض بائعي القمح والشعير كانوا يربطونهما في الزيت حتى يأخذ مثلي ثقلهما (كتاب السقطي عن الحسبة ص15).

59- قلتُ: فإن دهنوا التين بالزيت وباعوه في السوق، ما يعمل بذلك التين؟.

60- أيردُ على صاحبه البائع ويفسخ ذلك البيع؟

61- وكيف إن نهي البائع عن دهنه وبيعه فذهنه وباعه، هل يؤدب؟

62- وما يُصنع بالمشتري إذا اشتراه وهو مدهون، علم بذلك وعلى ذلك اشتراه؟.

63- فقال يحيى بن عمر: أرى أن ينهى عن ذلك وغيره، فإن نهي ثم دهنه بعد ذلك فأرى أن يتصدق بالتين على المساكين، أدباً له.

64- قال يحيى: وكذلك اللبن إذا مزج بالماء يتصدق به على المساكين<sup>(1)</sup> ولا يطرح في الأرض.

65- وكذلك الخبز إذا نقص وتقدم إليه فلم ينته، يتصدق به<sup>(2)</sup> ويقام من السوق.

---

(1) يتفق هذا مع ما نقله ابن عبد الرؤوف في رسالته في الحسبة عن الإمام مالك، وكذلك عمر بن عثمان الجرسفي إلا أن هذين المؤلفين ذكرا أن التصدق باللبن المغشوش يكون فيما قل منه، على أن الجرسفي يتقل عن مدونة سحنون أن عمر بن الخطاب أراق لبناً غش تاديباً لصاحبه. ويتفق رأي يحيى في مسألة غش اللبن مع رأي ابن حبيب كذلك، فقد ذكر في (الواضحة) نقلاً عن مالك أن اللبن المغشوش لا يهرق بل يتصدق به إذا كان قليلاً، أما إذا كان كثيراً فلا يتصدق به بل يباع لمن أمن أن يغش به الآخرين. (رسالة ابن عبد الرؤوف ضمن ثلاث رسائل ص92، 125، 126).

(2) يتفق هذا الرأي مع ما نقله ابن حبيب في هذه المسألة، فقد أورد في كتابه (الواضحة) رأي الفقيهين المدنيين مطرف وابن الماجشون- وهما من تلاميذ الإمام مالك- وقد أضاف ابن حبيب إلى أن الخبز الناقص يتصدق به إذا كان قليلاً، أما إن كان كثيراً فإنه يكسر ويترك للبائع (رسالة ابن عبد الرؤوف- ضمن ثلاث رسائل في الحسبة ص90).

## [فصل]

في حكم الفواكه<sup>(1)</sup> تباع في

السوق قبل أن يطيب جلها<sup>(2)</sup>

66- وسألت يحيى بن عمر، عن التين والتفاح<sup>(3)</sup> والعنب<sup>(4)</sup> وجميع الفواكه، تباع في السوق قبل أن يطيب جلها، فيدخلونه السوق وقد جَزَّوه<sup>(5)</sup> من شجره.

67- فقال يحيى: أما ما سميت من الفواكه تباع قبل أن تطيب، فإن كان كثيراً في بلده فلا بأس.

68- وإن كان قليلاً فليُنَّه عن ذلك وعن قطعه حصراً<sup>(6)</sup>؛ فإنه

(1) الفواكه: جمع الفاكهة، والفاكهة هي الثمار اللذيذة. (المعجم الوجيز ص479).

(2) في الأصل: جل شيء منها.

- نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمار قبل أن توزن. وفي رواية حتى توزن أي تحرز وتخرس، سماه وزناً لأن الخارص يحرزها ويقدرها كالوزن لها. ووجه النهي أمران: أحدهما تحصيل الأموال وذلك أنها في الغالب لا تأمن العامة إلا بعد الإدراك وذلك أو أن الخرص. والثاني أنه إذا باعها قبل ظهور الصلاح بشرط القطع وقبل الخرص سقط حقوق الفقراء منها لأن الله أوجب إخراجها وقت الحصاد (النهاية لابن الأثير 4: 223).

(3) التفاح: ثمر شجر من الفصيلة الوردية، له ضروب كثيرة، واحدته تفاحة. (المعجم الوجيز ص75).

(4) العنب: ثمر الكرم وهو طري، (ج) أعناب، وعنب الذئب: نبات بري ينبت مع شجيرات القطن وغيرها وله ثمر صغير أسود كالعنب، مَرُّ الطعم (المعجم الوجيز ص436).

(5) الجَزْوُ: جَزَّ النخلة-جَزَّ وجزأ: أي قطع ثمرها، والصوف ونحوه جزأ: قطعه. (المعجم الوجيز ص103).

(6) الحَصْرُ: الثمر قبل النضج، وحشف كل شيء، ويقال رجل حصرم: بخيل قليل الخير. (المعجم الوجيز ص155).

يضر بالعامّة، ويطلبونه إذا طلب فلا يوجد ويقل ويغلو، فلاجل ذلك كره قطعه حصراً<sup>(1)</sup>.

69- وسألت يحيى بن عمر، عن الرجل يشتري سلال<sup>(2)</sup> تين شتوي أو صيفي، فإذا فرغ السل وجد فيه ما ليس يطيب: هل يفسخ البيع؟ أو هو بالخيار إن شاء أخذه وإن شاء تركه؟.

70- فقال يحيى بن عمر: إذا ابتاعه ليلته<sup>(3)</sup> فهو كذلك كما ذكرت، فإن شاء أخذه وإن شاء تركه.

71- قلت: فإن اشتراه أهل السوق فوجد عندهم لم يطب أو هو مدهون، هل ينهي ألا يعود يشتري مثل هذا في أسواق المسلمين؟.

72- فإذا نهته أي شيء يصنع بذلك الذي لم يطب؟، أيتصدق به عليه؟ أم ينهأه ألا يبيعه أصلاً في أسواق المسلمين؟

---

(1) يعتمد يحيى في هذا الحكم على ما جاء في موطأ مالك من النهي عن بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها، وقد ذكر ابن عبد الرؤوف في رسالته أن بيع الثمار قبل بدو صلاحها من بيع الغرر الذي نهى رسول الله ﷺ عنه، أما ابن عبدون فإنه استثنى من هذا النهي العنب وحده وعلل ذلك بأنه قبل نضجه صالح للحباني والمرضي، وقد شرح القاضي أبو الوليد الباجي هذه المسألة شرحاً مستفيضاً. (الموطأ بشرح جلال الدين السيوطي 51/2، ثلاث رسائل في الحسبة ص 99، 45، المتتقي 217/4 وما بعدها).

(2) السلة شبه الجونة المطبقة وهي السبذة قاله الأزهري ج سلال، وسلة الخبز معروفة. قال ابن دريد: لا أعرف السلة عربية والجمع سل، ولا زال أسم السلة مستعملاً بهذا المعنى في الساحل التونسي وغيره من الجهات الأخرى وهي المعروفة عند سكان مدينة تونس باسم (القرطلة)، السلة وعاء يصنع من شقاق القصب ونحوه تحمل فيه الفاكهة ونحوها. (المعجم الوجيز ص 349، تاج العروس، مادة سلل).

(3) المقصود بالجملة أن الخيار عند تبين العيب يكون مع قرب المدة بأن لا تعدو

73- فإن عاد واشترى شيئاً مثل ما نهيته عنه أيحبس، أم ماذا يصنع به؟

74- فقال يحيى: إذا اشتراه<sup>(1)</sup> أهل الأسواق كما ذكرت فليردوه على بائعه، ولا يباع بأسواق المسلمين.

75- فإن كان مما نهى عن بيعه يتصدق به أدباً له.

### [فصل]

#### في حكم الخبز يوجد فيه حجارة

76- وسألت يحيى بن عمر عن رجل اشترى خبزة وأكل منها لقمة أو لقمتين، فأصاب فيها حجارة، هل يردّها كلها على البائع؟

77- وهل على المشتري أن يغرم ما أكل أم لا غرم عليه؟

78- وهل للبائع أن يرد على صاحب الفرن الذي باعه هذه الخبزة؟

79- قال يحيى بن عمر: يرد ما بقي منها.

80- ويكون عليه قدر ما أكل منها على أن فيها حجارة، ويرجع على من باعه بالثمن الذي اشتراها به.

81- ويرجع بائعها على صاحب الفرن بما اشتراها به، ويكون عليه قيمتها على أن فيها حجراً، وينهى صاحب الفرن عن ذلك.

82- قلت ليحيى بن عمر: وهل يؤمر صاحب الفرن الذي يبيع الخبز من أصحاب الخوانيت أن لا يطحن القمح الذي يعمل منه الخبز حتى يغربله وينقيه من الحجارة والغلت<sup>(2)</sup> الذي فيه؟

(1) في الأصل: إذا اشترى من أهل الأسواق.

(2) الغلت: الخلط، وفي المحكم: الغلت خلط البر بالشعير أو الذرة أو عَمَّ به بعضهم، والغليث: الخبز المخلوط من الخنطة والشعير، والمغلوث والمغلث: الطعام الذي فيه المر والزؤان (لسان العرب لابن منظور مادة غلث).

83- قال يحيى بن عمر: أرى أن يؤمر كما ذكرت، ولا يرخص له في ذلك.

84- وسألتُ يحيى، عن صاحب الفرن الذي يبيع الخبز لأصحاب الحوانيت<sup>(1)</sup> ويجد في خبزه حجارة، هل ينهى عن بيع مثل هذا الخبز؟.

85- وأي شيء يصنع بذلك الخبز؟ أبيعه للناس، أم يمنع من ذلك ويتصدق به على المساكين أدباً له؟

86- وما تقول إن كان عاد ثانيةً وباع مثله ولم ينته؟ فهل يتصدق به ويؤدبه ويحبسه؟

87- قال: أرى أن يتقدم إليهم أن لا يبيعوا الخبز فيه حجارة من الرحي<sup>(2)</sup>، فإن ركب النهي يتصدق به أدباً له، ويمنع أن يعمل الخبز ويبيعه في السوق على تلك الحالة.

### [فصل]

#### في حكم الخبز الناقص

88- وسألت يحيى بن عمر: إن باع صاحب الفرن خبزاً، فأصيب عند أصحاب الحوانيت ناقصاً، فهل يؤدب صاحب الحانوت الذي باعه ناقصاً ويكسر عليه؟ أو لا أدب عليه؟

(1) يضاف إلى مهنة صاحب الفرن أنه كان يقوم أيضاً بانضاج الخبز الذي يؤتي به إليه من بيوت البلد. فدخله الفرن لينضج ثم يعيده لأصحابه مقابل أجر معلوم يدفع إما مياومة أو مشاهرة أو في آخر السنة (معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان 2 ص 70).

(2) الرحا: الأداة التي يطحن بها، وهي حجران مستديران يوضع أحدهما على الآخر ويدار الأعلى على قطب (ج) أرحاء وأرحية. (المعجم الوجيز ص 259).

- 89- فإن كسر الخبز هل يرجع المشتري صاحب الحانوت بالثمن كله على صاحب الفرن البائع أو لا؟
- 90- فإن رجع عليه هل يؤدب صاحب الفرن الذي عمله ناقصاً ويرجع عليه بثمان ما باع من صاحب الحانوت؟.
- 91- قال يحيى: أرى أن يؤدب على الخبز الناقص ويخرج من سوق المسلمين؛ لأنه قد فجر فيه، ولا حجة له في نقصانه.
- 92- وسئل صاحب السوق فقال: سئل ابن مروان<sup>(1)</sup> -وهو إذاك قاض وأنا حاضر-، عن الخبز إذا وجد عجيباً لم ينضج، وقد باعه صاحب الفرن من أصحاب الحوانيت، فأصيب عند أصحاب الحوانيت؟
- 93- فقال: إذا علم<sup>(2)</sup> صاحب الحانوت أنه عجين لزمه البيع<sup>(3)</sup> ووجب الأدب عليهما جميعاً، وأمر صاحب الحانوت ألا يبيعه في أسواق المسلمين.

(1) حماس ابن مروان بن سمالك الهمداني. أبو القاسم من صغار تلاميذ سحنون مولده بالقيروان سنة 222 وتفقه بابن عبدوس ومحمد بن سحنون، ورحل إلى المشرق فآخذ عن محمد بن الحكم بمصر وعن غيره. ثم عاد إلى بلاده فتولي القضاء سنة 290 على عهد الأمير زيادة الله الثالث آخر بني الأغلب. وكان عدلاً في أحكامه صلباً في قضاؤه. غلب عليه الزهد والتقشف ولم يكن يهاب سلطاناً في حق. ثم تأخر عن القضاء سنة 294 قبيل انقراض الدولة الأغلبية لما رأي من تغيير الأحوال، ولم يزل معظماً عند الخاصة إلى أن توفي سنة 394 وقيل قبلها بعام. ودفن حذو قبر سحنون بباب نافع، وقيل لما حضرته الوفاة أوصى أن يباع من كتبه ليكفن بها لفقر آل بيته. ولم يكن يأخذ عن القضاء أجراً. وهو من كبار شيوخ أبي جعفر أحمد القصرى الراوى لهذا الكتاب (الطبقات للخشنى ص153).

(2) في الأصل إذا لم يعلم. ولا يستقيم الكلام.

(3) قوله: لزمه البيع. يعني أن صاحب الدكان العالم بالغش ملزوم بغرم الثمن لمن اشترى منه الخبز العجين.



94- قلت ليحيى بن عمر: من يؤدّب صاحب الفرن أو صاحب الحانوت؟

95- فقال يحيى: إذا عرف صاحب الحانوت بنقصانه أو بتغييره قبل بيعه، فالأدب عليهما جميعاً.

### [فصل]

في حكم القمح الطيب يخلط مع القمح الدنيء (1)

96- وسألت يحيى بن عمر عن صاحب الفرن، هل يجب عليه ألا يخلط القمح الطيب والقمح الدون النازل إذا أراد أن يعمل الخبز الدون لبيعه من أهل الأسواق؟

97- وإن نهي عن ذلك فلم ينته وعثر عليه وقد خلط؟

98- قال يحيى: إذا نهي أول مرة أن لا يخلط الدون بالجيد فركب النهي وخلطه وجب أدبه وإخراجه من السوق (2).

### [فصل]

الحكم في صاحب الفرن يطحن في المطحنة بإثر نقشها

99- وسألت يحيى بن عمر: هل يطحن صاحب الفرن في المطحنة التي نقش (3) بإثر نقشها؟

(1) الدنيء: الخسيس الدون (ج) دناء وأدنياء وأدناء (المعجم الوجيز ص 235).

(2) تكلم السقطي عن هذه المسألة وبين العقوبة التي يستحقها مرتكبو ذلك. (الحسبة ص21 وما بعده).

(3) نقش حجر الرحي: هو ضربه بالقدوم حتى يخشن بعد إملاسه على إثر الطحن، وطحن الحبوب على إثر النقش يفسد الدقيق؛ لما يقع فيه من الحجارة عند دور حجر الرحي، وقد ذكر السقطي أن الطحن على إثر النقش مباشرة من الوسائل التي يلجأ إليها الطحانون لغش الدقيق. (مقدمة كتاب السقطي في الحسبة ص68، وراجع أيضاً Dozy: Supplement, II, P 712).

100- وكيف إن طحن للناس فيها بأجرة، هل يقوم القمح أو

مثله؟

101- قال يحيى: أرى أن يؤدب ويغرم قمحًا مثله.

102- وقد أخبرنا عبد الله بن معاوية<sup>(1)</sup> عن أصبغ بن الفرغ قال:

سمعتُ أشهب بن عبد العزيز وقد سئل عن ذلك فقال: يضمن له مثل قمحه.

103- وقال أصبغ<sup>(2)</sup>: وإن كان قد علم صاحب القمح بصب

قمحه بإثر نقش الحجر ورضى به، فلا يلزم صاحب الفرن غرمه.

(1) عبد الله بن معاوية بن عبد الله جعفر ابن أبي طالب، من شجعان الطالبين وأجودهم وشعرائهم، يتهم بالزندقة، وكان سني الحاشية، طلب الخلافة في أواخر دولة بني أمية سنة 127هـ بالكوفة وبائع له بعض أهله وخلعوا طاعة بني مروان، وأتته بيعة المدائن ثم قاتله عبد الله بن عمر -والي الكوفة- ففرق عنه أصحابه سنة 128هـ، فخرج إلى المدائن ولحق به جمع من أهل الكوفة فغلب بهم على حلوان والجبال وهمدان وأصبهان والري. (مقاتل الطالبين تحقيق أحمد صقر 161-169. ابن حجر العسقلاني، ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان 3:363. الملل والنحل طبعة مكتبة الحسين 1: 26. ميزان الاعتدال 2:79. خير الدين الزركلي، الأعلام، ج4، ص139).

(2) هو أصبغ بن الفرغ بن سعيد بن نافع، «000-225هـ / 000-840م» الشيخ الإمام الكبير مفتي الديار المصرية، وعالمها أبو عبد الله الأموي مولا هم المصري المالكي، ومولده بعد سنة 150، فروي عنه: عبد العزيز الدراوردي، وأسماء بن زيد بن أسلم، وأخيه عبد الرحمن بن زيد وعبد الله بن وهب، وحدث عنه البخاري، وأحمد بن الحسن الترمذي، ويحيى بن معين، وقيل توفي سنة 225هـ، قال ابن الماجشون: «ما أخرجت مصر مثل أصبغ»، وكان ابن وهب، وله تصانيف. (ابن خلعجان، وفيات الأعيان 1: 79. خير الدين الزركلي، الأعلام، ج1، ص333).

## [فصل]

### فيمن دلس<sup>(1)</sup> في مكيال أو طعام أو غير ذلك

**104-** أخبرنا يحيى بن عمر، قال: أخبرنا الحارث بن مسكين، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: سمعت مالك بن أنس - وسئل عن رجل جعل في مكياله زفتاً ليرفع به الكيل، ولم يكن في مكياله إلا قليلاً - قال: أرى أن يعاقب ويخرج من السوق، وإخراجه من السوق أمرٌ عليه من الضرب، ولا يضرُّ به.

**105-** أخبرنا يحيى بن عمر قال: أخبرنا الحارث بن مسكين، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: وسمعت مالكاً غير مرة يكره من يغش البسر<sup>(2)</sup> ليرطب بالتمر ويبيع في الأسواق ليبادر به الغلاء.

**106-** قال لي يحيى بن عمر: وكذلك التين المدهون بالزيت، ما أرى يجوز أن يدهن.

**107-** أخبرنا يحيى بن عمر، قال: أخبرنا الحارث بن مسكين، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: سمعت مالكاً سئل عن الرجل يخلط في الطعام غير صنفه، قال: لا أحب أن يخلط في ذلك الصنف شيئاً غيره مخالفاً له، والثلث مثل ذلك.

**108-** قال ابن وهب: وسئل مالك عن الرجل يخلط مع الطعام الطيب طعاماً دونه وهو مما يجوز به بيعه، قال مالك: وإنما<sup>(3)</sup> يجعله

(1) دلس البائع: كتم عيب السلعة عن المشتري. (المعجم الوجيز ص232).

(2) البسر والبسر: خلط الرطب والتمر في التبيذ، وهو الغش من التمر قبل أن يرطب، والغش الطري من كل شيء، (ج) بسار، والبسرة: واحدة البسر والنبذة أول ظهورها، ولعل مالكاً رأى أن هذا يعتبر من بيع الغرر إذ أنه بيع للتمر قبل بدو صلاحها وهو ما نهى عنه. (المعجم الوجيز ص50، موطأ مالك بشرح جلال الدين السيوطي 51/2).

(3) «وإنما» في الأصل «ولم».

لينفقه بهذا الطيب، قال مالك: بهذا أفسده، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تَمْنُمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾<sup>(1)</sup>، وظن هذا أنه يربح وإنما يهلك دينه.

109- قال مالك: وينبغي أن يعاقبه أهل ذلك حتى لا يخلط، لأنه غش، ولكن يبيعه وحده.

110- قلت ليحيى: مثل أي شيء هذا الطعام الذي لا يجوز أن يخلط بعضه مع بعض؟.

111- أرايت إن خلطه ثم باعه، أيفسخ ويعاقب؟

112- قال: لا يبيع جيداً يخلطه بطعام رديء.

113- فإذا تقدم إليه ألا يفعل ولم ينته وعاد إلى فعله فأرى أن يخرج من السوق ولا يترك أن يبيع فيه حتى تتبين توبته<sup>(2)</sup>.

114- أخبرنا يحيى بن عمر، قال: أخبرنا الحارث بن مسكين، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: سمعت مالك بن أنس يسأل عمن يغش اللبن<sup>(3)</sup> بالماء، أترى أن يهرق عليه؟

(1) البقرة: 267.

(2) يقول ابن ناجي التنوخي إن الخلط في السلعة بين جيدها ورديتها يعتبر لدى الإمام مالك غشاً يستوجب العقوبة، وينقل عن ابن القاسم أن مثل هذا الخلط لا يحل حتى ولو بينه البائع. (شرح التنوخي على رسالة ابن أبي زيد 115/2).

(3) روي البيهقي عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «لا تشوبوا اللبن بالماء». وفي الحديث الشريف أيضاً «لا شوب ولا روب» أي لا غش ولا تخليط في شراء أو بيع. وأصل الشوب الخلط. والروب من اللبن الرائب تخلطه بالماء (النهاية لابن الأثير 2: 260). ومر أبو هريرة بإنسان يحمل لنا وقد خلطه بماء فقال له أبو هريرة: كيف بك يوم القيامة حيث يقال له خلص الماء من اللبن؟ (حياة الحيوان للدميري 2: 293).

- 115- قال: إن الناس ليهرقونه، وأنا أرى أن يعطى للمساكين.
- 116- قيل له: بغير ثمن؟
- 117- قال: نعم، إذا كان هو الذي غش اللبن.
- 118- قال يحيى: وهو أحب إليّ من رواية أشهب عن مالك.
- 119- قيل لمالك: فالزعفران<sup>(1)</sup> أو المسك إذا غش أتراه مثل اللبن المغشوش؟
- 120- فقال: ما أشبهه إلا بذلك إذا كان صاحبه هو الذي غشه.
- 121- وأما إذا كان اشتراه مغشوشاً فلا أرى ذلك عليه؛ لأنه تذهب في ذلك أموال الناس.
- 122- وأما إن كان هو الذي غشه فأراه مثل اللبن.
- 123- قلت ليحيى: هل تأخذ بهذا كله؟
- 124- قال: نعم.

### [فصل]

#### في لبن البقر والغنم يخلطان جميعاً<sup>(2)</sup>

- 125- وأخبرني يحيى بن عمر، قال: أخبرنا الحارث بن مسكين،

(1) الزعفران: يسمى الورس وهو نبات يشبه السمسم يكثر في اليمن ويستعمل في التلوين باللون الأصفر، وهو نبات بصلي معمر، ومنه أنواع برية (المعجم الوجيز ص288، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية د. محمد عمارة ص268، السيد الباز العريني في تحقيق نهاية الرتبة الشيرازي ص28 هـ7).

(2) لهذا الموضوع صورتان: اللبن المخلوط. والزبد المخلوط. فرواية ابن شبل تنقل عن مالك جوابه بأن على البائع أن يبين في الصورتين ويسأل يحيى عن صحة العقد إن لم يبين البائع فيجب بالفسخ لأنه غش أما رواية القصري فتنتقل عن مالك وجوب البيان على البائع في اللبن المخلوط. ولا يجب عليه ذلك في الزبد المخلوط ويعلله بأن الزبد سواسية وإذ يسأل يحيى أثر تقريره لرأي مالك عن رأيه هو فيجب بالموافقة ويقر الفرق بين الصورتين. لكنه =

قال: أخبرنا أشهب بن عبد العزيز<sup>(1)</sup>، قال: سألت مالكاً عن لبن البقر والغنم يخلطان جميعاً، وأن يضرب كل واحد منهما على حدة، وإن ضرباً جميعاً؟.

**126-** قال مالك: أرى عليه إذا باع أن يبين ذلك للمبتاع، فيخبره أن ذلك لبن بقر وغنم.

= عندما يسأل عن عقدة البيع هل تفسخ إذا لم يبين البائع يجيب بالفسخ للغش. ويعممه في صورتين مع أنه وافق قبلاً على رأى مالك في رواية ابن شبل هي التي تتساق مع المنطق. ولا يظهر لنا وجه تحمل عليه رواية القصري. ولا يقال أن يحيى قصد التفرقة بين الزبد المخلوط من المنتج وهو المخرج من لبن مخلوط. والزبد المخلوط من التاجر فإن التفرقة في رأي مالك تنبني على أن زيد البقر وزبد الغنم سواء فمن يخلط متماثلين لا يكون مرتكباً للغش. قال أحمد هو الراوي يعني أحمد القصري. وجاء في تعليق الأستاذ محمود على مكّي على رواية ابن شبل في الفقرة 53 إنه أحمد الأشعري المعروف بحمديس والمذكور بعد. وبمقارنة روايتي القصري وابن شبل تظهر مزية القصري في دقة التعبير وتحريز السند فهو قد زاد كلمة (وكذلك قال سحنون) فأوضح بها أن أحمد هذا حاضر للرواية وساق النقل تأييداً لجواب يحيى كما أن جملة حمديس القطان التي نقلها ابن شبل عارية عن السند ذكرها القصري مسندة هكذا. قال وسمعت حمديس القطان يقول: فظاهر أنها من نقول القصري خلال درس يحيى كما نقل الجملة قبلها. وقطعي إذن أن المراد بأحمد: أحمد القصري لا الأشعري.

(1) هو أشهب بن عبد العزيز بن داود بن القيسي العامري الجعدي، أبو عمر، الإمام العلامة فقيه ومفتي الديار المصرية في عصره، كان صاحب الإمام مالك، ويقال أسمه مسكين، وأشهب لقب له، وكان مولده سنة أربعين ومائة، وقيل سنة 110هـ، وسمع عن مالك بن أنس والليث بن سعد، وحَدَّث عنه الحارث بن مسكين، ويونس بن عبد الأعلى، قال الشافعي: «ما أخرجت مصر أفقه من أشهب»، وكان وفاته بمصر سنة 204هـ. (خير الدين الزركلي، الأعلام، ج1، ص333. تهذيب التهذيب 1: 359. ابن خلعان، وفيات الأعيان 1: 78. ابن خلعان، الانتقاء 51 و 112).

**127-** قلتُ للمالك: أ رأيتَ إن باع الزبد<sup>(1)</sup> الذي خرج منهما جميعاً، أ ترى عليه أن يبين ذلك للمبتاع؟

**128-** قال<sup>(2)</sup>: ما أرى ذلك عليه؛ لأنه ليس في الزبد والسمن نقص بينهما شيئاً، بل أظنه مثله لا أحسن من زبد الغنم وسمنها، ولا أطيّب ولا أجود، ولا أرى أن يبين ذلك إذا باع، وأحبُّ إليّ أن لا يخلط.

**129-** قلت ليحيى بن عمر: أيؤخذ بهذا كله؟

**130-** قال: نعم.

**131-** وقلت له: أ رأيتَ إن خلط زبد البقر بزبد الغنم أو لبن الغنم بلبن البقر ثم باع ولم يبين، أ يفسخ البيع ويتصدق به ويؤدب إن عاد ثانية؟

**132-** قال يحيى: نعم؛ لأنه قد غش وركب النهي، فليتصدق به على المساكين أدباً له.

---

(1) الزبد: ما يسخر من اللبن بالمخض، القطعة من زُبدة، وزبد الشيء: خلاصته. (المعجم الوجيز ص285).

(2) نص العبارة في الأصل: «ما أرى ذلك عليه لأنه ليس شيء من الزبد والسمن نقص بينهما شيئاً أظنه مثل أو أحسن من زبد الغنم وسمنها ولا أطيّب ولا أجود ولا أرى أن يبين ذلك إذا باع. وأحبُّ إليّ أن لا يخلط». في فقه المسألة اضطراب فالفقرة الأخيرة تؤخذ بفسخ البيع والتأديب عند العود ولا يتمشى هذا مع شرح مالك في الجواب. وكان هذا الكلام لا يستقيم إلا إذا حذفنا النفي من الكلمة «ولا أرى أن يبين ذلك إذا باع». فتصير «وأرى أن يبين ذلك». ويجب تحوير الجزء السابق لهاته الجملة أيضاً.

### [فصل]

#### في خلط العسل الطيب بالردىء

- 133- أخبرنا يحيى بن عمر، قال: حدثنا الحارث بن مسكين، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: سمعت مالكا سئل عن الرجل يخلط العسل الطيب بالردىء ثم يبيعه؟
- 134- فقال: هذا من الغش إذا خلط بأدنى منه.
- 135- قال مالك: وكذلك السمن والزيت، إلا أن يخلطه ليأكله.
- 136- قيل لمالك: فإن خلطه ليأكله ثم احتاج إلى بيعه بعد ذلك؟
- 137- فقال: لا يبيعه بعد خلطه.
- 138- قلت ليحيى بن عمر: تقول بهذا كله؟
- 139- قال: نعم.

### [فصل]

#### في خلط الزيت القديم بالجديد

- 140- قلت ليحيى بن عمر: فإن بعض أهل الأسواق يخلط الزيت القديم بالجديد، فيبيعه في السوق، أيجوز له بيعه ويبيّن؟
- 141- والزيت مثل الزيت في الطيب، إلا أن الناس أرغب في الجديد منهم في القديم، فهل ينهاء عن ذلك؟
- 142- فإن أمره ألا يخلطه فاطلع عليه أو أقر أنه أخلطه، فهل يرد بيعه لأنه غش ويتصدق به، مثل اللبن والزعفران والمسك<sup>(1)</sup> إذا غشه صاحبه؟.

(1) المسك: ضرب من الطيب يتخذ من ضرب الغزلان، القطعة منه مسكة (ج) مسك، وهو مذكر وربما أنث بجعله جمعاً للمسكة، ويعتبر المسك ملك الأطياب. وقد ذكر المسك في القرآن الكريم ﴿خِتَامُهُ مِسْكٌ﴾ [المطففين: 26] (قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية د. محمد عمارة ص 535).



143- أو يكون المشتري بالخيار إن شاء أن يأخذ أو إن شاء أن يرد رد؟

144- وهل ينهائهم إن فعل ذلك في أول مرة إذا قال: جهلت، وكيف الأمر في ذلك؟

145- قال يحيى: إذا كان طيب الزيت الجديد مثل طيب الزيت القديم فخلطهما سهل، وأرى أن يبين ذلك للمشتري.

146- فإن باع ولم يبين ذلك للمشتري فهو بالخيار، إن أحب تمسك به، وإن أحب رده.

147- وأما إن خلط زيتًا ليس بطيب بجديد أو قديم طيب، فقد غش وفعل ما لا يحل له (1).

148- فإن عذر بجهالة مثل البدوي فليتقدم إليه بالنهي ألا يبيع مثل هذا في سوق المسلمين.

149- فإن عاد نكّل وتصدق به على المساكين، فهذا رأيي، وبالله التوفيق.

### [فصل]

في حكم خلط الشيء بفضله ببعض،

وما يفعل بالجزارين إذا فعلوا ذلك ومثله

150- أخبرنا يحيى بن عمر، قال: أخبرنا عبد الله بن معاوية، عن أصبغ بن الفرج، قال: سألت ابن القاسم عن الجزار يكون عنده اللحم

(1) تعرض عبد الملك بن حبيب لهذه المسألة في الواضحة فقال: «إنه ينبغي أن يمنع من خلط الزيت الرديء بالطيب والزيت الطيب بالرديء الحار ولا يغشوا فيه بماء أو غيره فإن فعلوا بتمكين وعثر عليهم أدبوا» (ابن عبد الرؤوف: ثلاث رسائل ص105).

السمين واللحم الهزيل فيخلطهما ويبيعهما بوزن واحد مختلطين، والمشتري يرى ما فيه من المهزول والسمين، غير أنه لا يعرف وزن هذا من هذا؟<sup>(1)</sup>.

**151-** قال ابن القاسم: أما إن كانت الأرتال اليسيرة كالخمسـة والستة، مثل ما يشتري الناس على المجازر بالدرهم والدرهمين ونحو ذلك فلا أرى بذلك بأساً.

**152-** وإن كثرت الأرتال<sup>(2)</sup> مثل العشرين والثلاثين وما أشبه ذلك فلا خير في ذلك، حتى يعرف وزن كل واحد منهما؛ لأن ذلك من الغرر<sup>(3)</sup>، فيصير إلى الخطار، فلا خير فيه.

**153-** قال ابن القاسم: وأرى أن يمنع الجزارون من مثل ذلك: أن يخلطوا السمين والمهزول، وأراه من الغش، ولا يحل لهم ذلك.

(1) وسئل السيوري عن قوم يهود يذبحون الغنم لأنفسهم. فرما خرج لهم في ذلك أشياء يسمونها طاهورا فيبيعون ذلك ولا يبينونه، وما علمنا أن أحدا منهم بين ذلك، ومنهم من يذبح وهو جزار، وهذه صناعته ويسع من المسلمين فهل يمنع من ذلك كل المنع ويؤمر من وجد من اليهود بالبلد أن يذكروا ما يخرج طاهورا ويتقدم إليهم في ذلك وينهوا أشد النهي؟ فأجاب: إذا وقع في أذبتهم مالا يستحلونه فيبيعونه من المسلمين ولا يبينون فيمنعون من البيع في الأسواق وفي موضع يشتري منهم أهل الإسلام.

(2) الأرتال: جمع الرطل، والرطل: معيار يوزن به أو يكال وقد اختلفت مقاديره زماناً ومكاناً وباختلاف الموزون أيضاً، وإذا أطلق في الفروع الفقهية فالمراد به: رطل بغداد أو الرطل العراقي. ومقدار الرطل العراقي عند الحنفية 130 درهما، وعند الجمهور 128 درهم وأربعة أسباع ومقدار الرطل الشامي 600 درهم ويقدر الرطل المصري 449,28 جراماً، وهو الآن يساوي 12 أوقية، زنة كل أوقية 12 درهماً. وقد بقيت هذه الكلمة في الاسبانية بهاتين الصيغتين (Arrelde، Arrate) المعجم الوجيز ص 267، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية د. محمد عمارة ص 250.

(3) الغرر: الخطر، وبيع الغرر: بيع ما يجهله المتبايعان أو ما لا يوثق بتسليمه كبيع السمك في الماء. (المعجم الوجيز ص 448).

**154-** قال أصبغ: وسألته عن الرجل يخلط الزيت الدون بالجيد، والسمن الجيد بالدون، والقمح الدون بالجيد، فهل يحل شيء من ذلك؟

**155-** قال: لا يحل ذلك، ولا خير فيه.

**156-** ولا أدري كيف سألته عن هذا، قد قال لي مالك مرة في شيء سألته عنه: أنت حتى الساعة تسأل عن هذا؟

**157-** قلت ليحيى بن عمر: أتقول بهذا كله؟

**158-** قال: نعم.

**159-** قلت ليحيى بن عمر: فإن خلط هذا كل الذي ذكره أصبغ عن ابن القاسم، فاشتره رجل وهو لا يعلم ثم علم ذلك، هل يفسخ بيعه ويرد إليه؟

**160-** وهل عليه أدب قبل أن ينهيه وهو في أول ما يطلع عليه؟

**161-** وهل يتصدق به كله لما غشه صاحبه أول مرة اطلع عليه؟

**162-** قال يحيى: إذا اشتراه رجل وهو لا يعلم، فله رده على البائع، ويأخذ منه الثمن الذي دفعه إليه.

**163-** ثم يتقدم إلى البائع ألا يبيع مثل هذا.

164- فَإِنْ نَهَى ثَمَّ بَاعَ أُخْرِجَ مِنَ السُّوقِ وَنَهَى أَنْ يَبِيعَ فِيهِ، وَهُوَ أَشَدُّ عَلَيْهِ مِنَ الضَّرْبِ.

165- فَإِنْ عَادَ ثَانِيَةً أَدْبَتَهُ وَطَرَحَتْهُ فِي السُّوقِ، وَيَطَافُ بِهِ السُّوقُ وَيُخْرَجُ مِنَ السُّوقِ بَعْدَ ذَلِكَ.

166- فَإِذَا فُعِلَ بِهِ ذَلِكَ خَافَ غَيْرَهُ أَنْ يَعْمَلَ مِثْلَ مَا عَمَلَ غَيْرُهُ، فَيَنْزِلُ بِهِ مِثْلَمَا نَزَلَ بِمَنْ خَلَطَ وَغَشَّ، وَيَنْهَاهُ أَنْ لَا يَبِيعَ غَيْرَهُ، وَأَنْ لَا يَبِيعَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ فِي سَوْقِ الْمُسْلِمِينَ أَصْلًا.

167- وَسَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ عَمْرِو: عَنِ الْجَزَارِ: أَيُّ شَيْءٍ يَصْنَعُ بِهِ؟

168- وَهَلْ يَنْهَاهُ أَنْ يَشْرَحَ اللَّحْمَ وَيَنْفَخَهُ؟

169- فَإِنْ نَفَخَ وَشَرَحَ هَلْ يُنْهَى أَوَّلَ مَرَّةٍ؟

170- فَإِنْ عَادَ ثَانِيَةً لِرُكُوبِ النَّهْيِ أَيُّ شَيْءٍ يَصْنَعُ بِهِ: هَلْ يُؤَدَّبُ بِالْحَبْسِ أَوْ غَيْرِهِ؟

171- وَهَلْ يُؤْمَرُ بِإِخْرَاجِهِ مِنَ السُّوقِ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ؟

172- وَهَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَخْلُطَ لَحْمَ الضَّأْنِ<sup>(1)</sup> بِلَحْمِ الْمَعَزِ<sup>(2)</sup> إِذَا أَرَادَ أَنْ يَبِيعَهُ وَيَبِينَهُ أَمْ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَبِيعَهُ؟.

(1) الضَّأْنُ: ذُو الصَّوْفِ مِنَ الْغَنَمِ، وَيُقَالُ لَحْمُ ضَأْنٍ وَلَحْمُ ضَأْنٍ. (المعجم الوجيز ص376).

(2) المَاعِزُ: الْوَاحِدَةُ مِنَ الْمَعِزِّ، وَالْأُنْثَى مَاعِزَةٌ، (ج) مَوَاعِزُ وَمِعَازٍ، وَالْمَعِزُّ مَا لَهُ شَعْرٌ مِنَ الْغَنَمِ خِلَافَ الضَّأْنِ. (المعجم الوجيز ص 586).

173- قال يحيى: أما النفخ في اللحم فهو مكروه عند أهل العلم، فَلَيْتَهُ عنه أشد النهي، فإن عاد أخرج من السوق.

174- وأما جمع لحم الضأن ولحم المعز فأرى أن يجعل كل واحد على حدته، ويبيع هذا بسعره وهذا بسعره، وهذا الذي أرى، وبالله التوفيق.

175- أخبرني يحيى بن عمر، قال: أخبرنا الحارث بن مسكين، قال: أخبرنا ابن وهب قال: سمعت مالكا وسئل عن الرجل ينفخ في اللحم كما ينفخ الجزارون؟<sup>(1)</sup>.

176- قال: إني كرهت ذلك، وأرى أن ينعوا من ذلك.

### [فصل]

## في الجزارين والبقالين<sup>(2)</sup> وغيرهم يخلون

## السوق لواحد منهم يبيع فيه اللحم

177- وسألت يحيى بن عمر عن الجزارين والبقالين يخلون السوق لواحد منهم يبيع فيه اللحم وحده يوماً أو يومين، ولا يبيع باقي أهل السوق في ذلك اليوم الذي أدخلوه لذلك الرجل وحده<sup>(3)</sup>.

(1) عبّر الإمام مالك عن الرجل ينفخ في اللحم كما ينفخ الجزارون بلفظ الكراهة ويريد التحريم كما عبّر عن ذلك كثير من الأئمة الأعلام في فتاويهم وذلك لكون الأمر غشاً في البيوع وذلك لأن الأمر يتعلق بظهور الزيادة أو النقصان في الشيء المبيع قبل القبض.  
انظر الموسوعة الفقهية الصادرة عن وزارة الأوقاف بدولة الكويت الجزء التاسع الطبعة الرابعة 1993م ص24.

(2) البقالين: جمع البقال، والبقال هو بائع البقول ونحوها. (58).

(3) قوله إخلاء السوق لواحد- ألاحظ أن ذلك كان فيما يظهر عادة متبعة في حواضر الإسلام ومدائنه الكبيرة فقد روي الجاحظ ناقلًا عن أبي عباد ثابت بن يحيى البغدادي كاتب أمير المؤمنين المأمون، قال: «وإنه ليسلغني أن رجلا من القصابين يكون في سوقه فيتلف ما في يديه فيخلي له القصابون سوقهم يوما =

178- وإنما صنعوا ذلك رفقاُ بذلك الرجل إذ أفنى ما في يده أو أراد أن يتزوج فيقوى بذلك الربح الذي أمسك هؤلاء عنه<sup>(1)</sup>.

179- هل ترى ذلك جائزاً لهم ولذلك الرجل أو لا إذا لم ينقص من السعر شيئاً؟

180- أو لا يجوز ذلك له ولا لهم؛ لأنهم إذا أخلوه لذلك الرجل فباع ذلك الرجل وحده بقي السوق خالياً من اللحم والبقل<sup>(2)</sup> إلا ما عنده، واحتاج أهل السوق إلى شراء اللحم أو البقل فلم يجدوه؟.

181- قال: إذا أخلى أهل السوق السوق لهذا الرجل كما ذكرت وكان مضرة على العامة نهوا عن ذلك، وإن لم ينقص من السعر شيئاً.

182- وإن لم يكن على العامة فيه ضرر فذلك لهم<sup>(3)</sup>.

= ويجعلون له أرباحهم فيكون يربحها مفرداً، وبالبيع مفرداً فيسدون بذلك خلته ويجبرون منه كسره» (رسالة ذم أخلاق الكتاب ط القاهرة 1344. ص 46).

(1) هذه صورة تبرز أخلاقيات التجار المسلمين آنذاك، وهي صورة من صور التعاون على الخير، وموازرة بوسيلة اقتصادية لمن تعثرت به ظروفه الاقتصادية.

(2) البقل: نبات عشبي يتغذى الإنسان به أو بجزء منه مثل الفجل والجرجير والجزر. (ج) بقول (المعجم الوجيز ص 58).

(3) هنا يوضح المؤلف قضية أساسية في الاقتصاد الإسلامي وهي أن المصلحة العامة مقدمة على المصلحة الخاصة، فمصلحة أهل البلد في وجود سوق منتظمة ومستقرة ودائمة ليجدد فيها السلع التي يرغبونها في وقتها، وهي مقدمة على مصلحة خاصة بمعاونة غير القادر من التجار.

### [فصل]

## في الرطب<sup>(1)</sup> يغمر وفي البسر يرطب ويباع كل واحد منهما في السوق

183- أخبرنا يحيى، قال: أخبرنا الحارث، عن ابن وهب، قال: سمعت مالكا يكلمه صاحب السوق في الرطب الذي يباع في السوق وقد غمره<sup>(2)</sup>.

184- فأمره مالك أن يتقدم إليهم ألا يسيعه مغمرًا، فإن ذلك يضر بالبطون إذا أكل، وأن يضرب الذي استعمله.

185- وكذلك البطيخ<sup>(3)</sup> الذي يقضب<sup>(4)</sup> ويجلب<sup>(5)</sup> إلى السوق للسعر وغيره من الفواكه، فإنه لا يحل قطعه حتى ينتهي نضجه<sup>(6)</sup>.

(1) الرطب: نضيج البسر قبل أن يصير تمرًا، وذلك إذا لان وحلا أو ثمر النخل إذا أدرك ونضج قبل أن يصير تمرًا (ج) أرطاب ورطاب. والواحدة رُطبة. (المعجم الوجيز ص 267).

(2) البسر: هو الغض من التمر قبل أن يرطب، ويتم غمر البسر أي وضعه في الجرة وتغطيته بعد نضجه بالخل حتى يرطب، ويسمي حينئذ المغمور والمخلل. (ابن سيده المرسى، المخصص ط. القاهرة 1329 - 124/11).

(3) البطيخ: نبات عشبي حولي متمدّد، يزرع ثماره في المناطق المعتدلة والدافئة، ثمرته كروية كبيرة أو مستطيلة، ومنه أصناف كثيرة. (المعجم الوجيز ص 54).

(4) يقضب: قضبة وقضبًا: قطعه. (المعجم الوجيز ص 505).

(5) جلب الشيء: ساقه من موضع إلى آخر فهو جالب وجلاب. (المعجم الوجيز ص 109).

(6) نضج نضجًا ونضاجًا: أدرك ورطاب، ويقال نضج الطعام ونضج اللحم ونضجت الفاكهة، ويقال نضج الرأي ونضج الأمر: أحكم، فالطعام ناضج والفاكهة ناضجة وهو وهي نضيج. (المعجم الوجيز مادة نضج).

- 186- فالناظر على الأسواق له أن ينهاهم عن ذلك، فإن لم ينتهوا عاقبهم بقدر ما يرى من فعلهم، ويبيع كل واحد منهما في السوق.
- 187- أخبرنا يحيى بن عمر، قال: أخبرنا الحارث بن مسكين، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: قال مالك: والبسر الذي يرطب ويغمر بالخل ويعمل حتى يرطب، قال: لا أرى بيعه بأساً إذا بين.
- 188- قال يحيى: وأنا أعرف لمالك غير هذا وقال: إنه يؤدي من أكله، وهو عندي خلاف الثياب التي احتج بها؛ لأن الثياب ليس تؤدي من لبسها.

### [فصل]

#### في الثياب تلبس ثم تقصر ثم تباع

- 189- قال مالك: وكذلك الثياب<sup>(1)</sup> تلبس ثم تقصر ثم تباع، فلا أرى بيعها بأساً إذا بين أنها لبست ثم قصرت
- 190- قال: وأراه عيباً فيها إذا لم يبين.
- 191- قال: وأرى أن يبين لمن يشتري الرطب المخلل والثياب المقصرة؛ لأنه عيب وغش، ولعله لا يعطي بهذا الثمن مثل ما يعطى باللبس.
- 192- قيل ليحيى بن عمر: أتقول بهذا كله؟
- 193- قال: لا، أرى أن يباع مثل الرطب المخلل وإن بينه؛ لأنه لعل مشتره لا يعلم أنه يؤديه إذا أكله، والثياب أسهل.

(1) الثياب: جمع الثوب، والثوب هو ما يلبس، ويقال رجل طاهر الثوب: بريء من العيب، ولغة كاملة من القماش مختلفة المقدار، (ج) أثواب وثياب. (المعجم الوجيز ص89).



**194-** قلت ليحيى: أرايت إن باع ولم يبين؟ أيفسخ بيعه ويعاقب إذا دلس بإخراجه من السوق إذا فعل ذلك مرة بعد مرة؟.

**195-** قال: نعم.

**196-** قلت ليحيى بن عمر: إن بعض قضاة عبد الله بن أحمد بن طالب<sup>(1)</sup> كتب إليه عن الجزار يخلط اللحم المهزول بالسمنين، أو الضأن بالمعزة فيطَّلَعُ عليه فيهرب ويدع اللحم.

**197-** أو الحجاز يبيع الخبز الناقص فيطَّلَعُ عليه فيهرب ويدع حانوته.

**198-** هل ترى أن يؤمر بإغلاق حانوته وعضل<sup>(2)</sup> لحمه أو خبزه ما لم يخف عليه الفساد؟.

**199-** فإذا خيف عليه الفساد أمرت ببيعه له وهو هارب، أم كيف ترى ذلك؟

**200-** فكتب إليه: والجزار الذي هرب والحجاز نعم يعضل عليه، فإذا خفت فبع عليه وأوقف الثمن.

**201-** قلت لأبي زكريا يحيى بن عمر: هل يعجبك هذا من قوله وهل تقول به؟

---

(1) عبد الله بن أحمد بن طالب التميمي أبو العباس، «217-276هـ / 832-889م» قاضي مالكي من بني عم الأغالبة أمراء القيروان، ولي قضاء القيروان مرتين أحدهما سنة 257-259 هـ وسجن تسعة أشهر فحلف أن لا يلي القضاء بعدها، والثانية مكرهاً سنة 267-275 هـ، وأنكر على إبراهيم بن الأغلب بعض سيرته، فعزل وسجن ومات بالسجن، له تأليف منها «الأمالي» ثلاثة أجزاء، و«الرد على من خالف مالكا». (رياض النفوس 1: 375. الدين الزركلي، الأعلام، ج4، ص65. معالم الإيمان 2: 105-115).

(2) العضل: كل عصابة معها لحم غليظ، والعضلة كل لحمة غليظة متبيرة مثل لحم السان والعضد، وفي الصحاح كل لحمة غليظة في عصابة. انظر لسان العرب لابن منظور ج4 ص2988.

202- فقال يحيى: نعم، به نقول.

### [فصل]

## ما جاء في الوليمة<sup>(1)</sup> وما يكره من السماع فيها

(1) الوليمة: كل طعام صنع لعرس وغيره (ج) ولائم. إجابة الوليمة مشروعة لقوله ﷺ: «شر الطعام طعام الوليمة يمتنعها من يأتيها ويدعى إليها من أبائها ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله» 1432 صحيح مسلم 1055/2. ولا خلاف في أن وليمة العرس سنة مشروعة لقول النبي ﷺ لعبد الرحمن بن عوف حين تزوج «أولم ولو بشاة» 12708 مسند الإمام أحمد بن حنبل 165/3) والمنصوص لدى أصحاب الشافعي أنها واجبة لهذا الحديث ومنهم من قال إنها مستحبة؛ لأنها طعام لحادث سرور فلم تجب كسائر الولائم وهذا قول أكثر العلماء وإجابة الدعوة سنة عند الحنفية وتجب الإجابة إذا لم يكن فيها منكر أو لهو عند الشافعية والحنابلة. وتجب الإجابة لوليمة النكاح عند المالكية موافقا للشافعية والحنابلة وتستحب إجابة ما يفعله الرجل بخصوص إخوانه تودد أو تجوز إجابته كدعوة العقيقة وتكره إجابته وهو ما يفعل للفخر والمباهاة وتحرم إجابته: وهو ما يفعله الرجل لمن تحرم عليه هديته كالغريم (الدائن) وأحد الخصمين للقاضي وهذا تفصيل حسن لدى المالكية. والمستحب لمن فرغ من الطعام أن يدعو لصاحب الطعام لما روى عن أنس بن مالك قال: «كان النبي ﷺ إذا أفطر عند أهل بيت قال أفطر عندكم الصائمون وأكل طعامكم الأبرار وتنزلت عليكم الملائكة» 12798 مسند الإمام أحمد بن حنبل 118/3).

ومن موانع إجابة الدعوة: إن علم المدعو بوجود منكر كلعب وغناء وملاهي ونصب تماثيل وصور مجسمة على الحيطان أو الأستار أو الوسائد مثل حضوره فلا يحضر لقوله ﷺ «يشربن أناس من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها وتضرب على رؤوسهم المعازف يخسف الله بهم الأرض ويجعل منهم قردة وخنازير» (17160 سنن البيهقي الكبير 295/8). وإن حضر المدعو ففوجئ بالمنكر: فإن كان على المائدة خمر فلا يقعد. لقوله تعالى ﴿فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِىٰ مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام: 68] وروى عن سالم عن أبيه قال: «نهى =

**203-** سألت يحيى بن عمر عن الرجل يدعى إلى العرس (1)، وهي الوليمة أو الختان (2) أو إلى صنيع، فيسمع فيه صوت بوق (3) أو ضرب كبر (4) أو ضرب مزهر (5) أو ضرب عود (6) أو طنبور، أو يعلم أن فيه شراباً مسكراً، هل ترى له أن يجيب إذا دعي؟

= رسول الله ﷺ عن مطعمين الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر وأن يأكل الرجل وهو منبطح على بطنه « 14327 سنن البيهقي الكبرى 266/7. وإن كان في المنزل لا على المائدة الجالس عليهما: فإن قدر على المنع منعهم لقوله ﷺ «من رأى منكم منكراً...» وإن لم يقدر على المنع: فإن كان قدوة خرج ولم يقعد معهم لأن في ذلك شين الدين وفتح باب المعصية على المسلمين وإن لم يكن قدوة صبروا قعد وأكل ولا يخرج لأن إجابة الدعوة سنة.

(المغني 2/7. تبين الحقائق 13/6. مغني المحتاج 245/3. القوانين الفقهية ص 194، المذهب 64/2-65. الشرح الصغير 500/3 وما بعدها. مغني المحتاج 247/3، الفقه الإسلامي وأدلته، أ. د. وهبة الزحيلي، المعجم الوجيز ص 681).

- (1) العرس: الزفاف والتزويج (ج) أعراس. (المعجم الوجيز ص 412).
- (2) الختان لغة: قطع القلفة، أو موضع قطعها. (المعجم الوجيز مادة ختن).
- (3) بوق: أداة مجوفة ينفخ فيها ويزمر (ج) أبواق.
- (4) الكبر: هو الطبل، معرب عن اللاتينية Caurus, Corus (انظر: Dozy: Supplementi, II, P.437-438).

- (5) المزهر: هو الدف الكبير. (انظر: Dozy: Supplementi, II, P.609).
- (6) العود: من آلات العزف المعروفة، وهي آلة وترية يضرب عليها بريشة ونحوها (ج) أعود وعيدان، وقد بقيت هذه الكلمة في الإسبانية بهذه الصيغة Laud وقد أدخل العرب هذه الآلة إلى إسبانيا في القرن الثامن الميلادي ومنها انتشرت في سائر بلاد أوروبا (المعجم الوجيز ص 440، راجع ما كتب عن العود في دائرة المعارف العالمية المصورة، Enciclopedia universal Ilustrada, Europeoamericana, Madrid, XXIX, P.1078).

204- قال يحيى: ليس على الناس أن يجيبوا إلا إلى الوليمة، وفيها جاء الحديث .

205- فإن جاء إلى الوليمة وكان فيها ما ذكرت: فأماً الكبير والمزهر المدور فقد سهل فيه في العرس، ولا بأس أن يجيب إليها<sup>(1)</sup>.

(1) يحرم في المشهور من المذاهب الأربعة استعمال الآلات التي تطرب كالعود والطنبور والمعزفة والطبل والمزمار والرباب وغيرها من ضرب الأوتار والنايات والمزاهر كلها ودليل التحريم من القرآن ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [لقمان:6] قال ابن عباس أنها الملاهي . والدليل من السنة (ليكون من أمتي أقوام ليتحلون الخمر والخنازير والخز والمعازف) ولفظ (ليشربن ناس من أمتي الخمر ...) ويجوز الغناء المباح وضرب الدف - وهو المدور من وجه واحد كالغربال وأما المدور من وجهين وهو المزهر ففيه عند المالكية أقوال ثلاثة الجواز والمنع والكرهية - في العرس والختان لقوله ﷺ (أعلنوا النكاح واضربو عليه بالغربال) وحكى الروماني عن القفال أن مذهب مالك بن أنس إباحة الغناء بالمعازف وهو مذهب الظاهرية . ولا خلاف بين أهل المدينة في إباحة العود . وبه قال بعض الشافعية ودليلهم على الإباحة أنه لم تصح عندهم أحاديث المنع، قال الفاكهاني: لم أعلم في كتاب الله ولا في السنة حديثاً صحيحاً في تحريم الملاهي وإنما هي ظواهر وعموميات يتأس بها لا أدلة قطعية . والضابط المميز للهو واللعب عند الشافعية هو أن كل ما لا يترك أثراً نافعا فهو مباح وكل ما يترك أثراً ضاراً فهو حرام . وعلى هذا تكون مجالس الغناء المقرونة بالآلات الموسيقية حراماً .

ويلاحظ أن الغزالي أباح سماع القضي والطبل والدف وغيره ولم يستثن إلا المعازف والأوتار والمزامير التي ورد الشرع بالمنع منها لا لذاتها مثل البربط والطنبور- . (نيل الأوطار 100/8-105، الشرح الصغير، وحاشية الصاوي 502/2 وما بعدها. نيل الأوطار 104/8، 100/8-150، الفقه الإسلامي وأدلته، أ. د. وهبة الزحيلي).

206- وأما غير هذا مما ذكرت مثل البوق<sup>(1)</sup> والطنبور<sup>(2)</sup> والعود فلا يجيب<sup>(3)</sup>.

207- وسألته عمن استرعاه الله رعية إذا سمع في هذا العرس اللهو مثل البوق والكبر والمزهر، أو يسمعه في دار غير دار العرس والاختان، هل يغيره أيضاً؟<sup>(4)</sup>.

208- وهل ترى العود والطنبور مثله؟

209- قال يحيى: أرى أن ينهى عن ذلك كله إلا أن يكون في عرس فقد بينته قبل هذا فيما ينهى عنه، وما سهل فيه أهل العلم لإظهار العرس.

---

(1) البوق: آلة مجوفة مستطيلة، ينفخ فيها ويتمر، وهذه الكلمة معربة عن اللاتينية Buccina وقد احتفظت الاسبانية بهذه الكلمة العربية بهذه الصورة Albogue (انظر: Dozy: Supplementi, I, P.128-129)

(2) الطنبور: من آلات الطرب ذو عتق طويل وستة أوتار، وقد بقيت هذه الكلمة في الاسبانية بهذه الصورة Tanbor (المعجم الوجيز ص395، وراجع ما كتب عنها في Enciclopedia universal. LIX. P214).

(3) انظر فيما يخص العود والطنبور بالقيروان طبقات أبي العرب ص115.

(4) شددت كتب الفقه والحسبة في النهي عن أدوات اللهو جميعها، ولعل المذهب المالكي كان أشد المذاهب الفقهية قوة في تحريم آلات الموسيقى، وإذا كان يحيى بن عمر كما نرى قد تساهل في الدف المدور والكبر فإن بعض الفقهاء حرموا هذين أيضاً، ويقول ابن فرحون إنه ينبغي تأديب من يبيع آلات اللهو ويفسخ البيع وتكسر الآلات، إلا أنه يجدر بنا أن نذكر أن هذا التحريم كان أمراً نظرياً أكثر منه واقعياً في كثير من الأحيان. (تبصرة الحكام 241/2، ابن عبد الرؤف ثلاث رسائل ص83، Farmer: A History of Arabizn Music. Ed, London, 1929, P. 29)

210- وما تقول في هذه الرواية التي أخبرك بها عبيد الله بن معاوية التي في سماع أصبغ بن الفرج، قال أصبغ: سمعت ابن القاسم يقول: وسئل عن الرجل يدعى إلى صنع فيجد فيه لعباً أيدخل؟.

211- قال: إن كان الشيء الخفيف والدف والكبر والشيء الذي يلعب به النساء فلا أرى به بأساً.

212- وذكر عن مالك في الدف<sup>(1)</sup> والكبر أنه لا بأس بهما.

213- قال أصبغ بن الفرج: يعني في العرس خاصة للنساء وإظهار العرس به، وقد أخبرني عيسى بن يونس<sup>(2)</sup>، عن خالد بن إلياس<sup>(3)</sup>، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن القاسم بن محمد بن أبي

(1) الدف: من آلات الموسيقى، (ج) دفوف، وقد احتفظ بهذا اللفظ العربي في الاسبانية بهاتين الصورتين A Dufe, Adutre (المعجم الوجيز ص230، Arnald Steiger: Contribucion a la fonetica del hispanoa rabe, ed. Madrid 1932, P. 120)

(2) عيسى بن يونس بن عمرو السبيعي الهمداني الكوفي، أبو عمر، «000-187هـ / 000-803»، من كبار المحدثين الثقات، سمع من مالك بن أنس والأوزاعي وغيرهما، كثير الغزو للروم، من بيت علم وحديث، غزا خمسة وأربعين غزوة، وحج خمسا وأربعين حجة، وكان يغزو عامًا ويحج عامًا، ولد بالكوفة، وسكن الحدث -بقرب بيروت- مرابطًا، وقصد بغداد في شيء من أمر الحصون فأمر له بمال فأبى أن يقبل، وعاد إلى سورية فمات بالحدث.  
(طبقات أبي العرب 1: 33. تهذيب التهذيب 8: 237. تهذيب الأسماء واللغات لمحيى الدين بن شرف النووي ط. القاهرة- القسم الأول 47/2. تاريخ بغداد 11: 152. الباب 1: 530. خير الدين الزركلي، الأعلام، ج5، ص111).

(3) خالد بن إلياس أبو الهيثم العدوي مدني قرشي، ذكره البخاري وقال إنه محدث ضعيف. (لتاريخ الكبير، ط. حيدر آباد الدكن سنة 1361- 128/2 ترجمة 472).

بكر<sup>(1)</sup>، عن عائشة<sup>(2)</sup> زوج النبي ﷺ أن النبي ﷺ قال: «أظهروا النكاح واضربوا عليه بالغربال»<sup>(3)</sup> يعني الدف المدور.

214- وقال أصبغ: ولا يعجبني المزهرة وهو الدف المكن (4).

215- وأحب إليّ أن لا يكون مع الدف غيره، وهو الذي مضت به الرخصة في الزمان الأول في العرس.

(1) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، أبو محمد، «37-107هـ / 657-725م»، أحد الفقهاء السبعة في المدينة الذين تلمذ عليهم مالك بن أنس، وهو من خيرة التابعين، ولد في المدينة وتوفي بقرطبة -بين مكة والمدينة- حاجاً أو معتمراً، كان صالحاً ثقة من سادات التابعين، عمي في أواخر أيامه، قال ابن عسيرة: «كان القاسم أفضل أهل زمانه». (النووي، التهذيب القسم الأول 55/2. الجرح والتعليل، القسم الثاني من الجزء الثالث 118. نكت الهميان 230. ابن خلجان، وفيات الأعيان 1: 418. صفة الصفوة 2: 49. حلية الأولياء 2: 183. خير الدين الزركلي، الأعلام، ج 5، ص 181).

(2) عائشة بنت أبي بكر الصديق، «9 ق. هـ - 58هـ / 613-678م»، من قرش، زوج النبي ﷺ، أفقه نساء المسلمين وأعلمهن بالدين والأدب، كانت تكنى بأُم عبد الله، تزوجها النبي ﷺ في السنة الثانية بعد الهجرة فكانت أحب نساءه إليه وأكثرهن رواية للحديث عنه، وكان مسروق إذا روى عنها يقول: «حدثتني الصديقة بنت الصديق»، توفيت بالمدينة. (النووي، التهذيب، القسم الأول 350/2-352. ابن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة كتاب لنساء ت 701. طبقات ابن سعد 8: 39. الطبري 3: 67 وفيه تفصيل حديث الإفك. الطبري، ذيل المذيل 70. أعلام النساء 2: 475. الدر المنثور 280. صبح الأعشى 5: 435. منهاج السنة 2: 182-186 و192-198).

(3) 14475 سنن البيهقي الكبرى 290/7، وذكر في سنن ابن ماجه «أعلنوا هذا النكاح واضربوا عليه بالغربال» (1895 سنن ابن ماجه 611/1).

(4) المكن: أي ذي الأركان أو الأضلاع، ومن هذا يتبين لنا الفرق بين الدف ذي الشكل الدائري والمزهرة ذي الأركان، ولعل الباجي في شرحه للموطأ يقصد هذا النوع نفسه وإن كان يسميه «المزهرة المربع» (المنتقى 350/3).

216- وإن ضرب معه بالكبر فلا بأس به، ولا يجوز معهما غيرهما<sup>(1)</sup>.

217- ولا يجوز الغناء<sup>(2)</sup> على حال فيه ولا في غيره<sup>(3)</sup>.

218- وقد أخبرنا ابن وهب، عن الليث بن سعد<sup>(4)</sup>: حدثه أن عمر بن عبد العزيز<sup>(5)</sup> كتب إلى البلدان أن يقطع اللهو كله إلا الدف وحده في العرس.

(1) هذا هو ما استقر عليه رأي المالكية، فالباجي يقول كذلك إنه «إن كان في العرس لهو غير مباح كالعود والطنبور والمزهر المربع لم يلزمه أتياه وأما الدف المدور أو الكبر فمباح في العرس. (المنتقى 3/350).

(2) انظر فيما يخص مغنية مشهورة في الأعراس معالم الإيمان لابن ناجي 3: 59. (3) في سنن النسائي 6: 135 (طبعة مصر 1248)- ما يخالف ذلك فقد جاء فيه عامر بن سعد قال: دخلت على قرصة بن كعب وأبي مسعود الأنصاري في عرس وإذا جوار يغنين فقلت: أنتما صاحبا رسول الله ﷺ ومن أهل بدر يفعل هذا عندهم؟ فقال: اجلس إن شئت فاسمع. وإن شئت أذهب قد رخص لنا في اللهو عند العرس.

(4) الليث بن سعد هو فقيه مصري مشهور كان أبوه من التابعين ودرس هو على كثير من فقهاء مصر ومكة والمدينة وانفرد بمذهب فقهي خالص إلا أن هذا المذهب لم يقدر له البقاء طويلاً وكان من تلاميذه بمصر ابن القاسم وابن أشهب وتوفي 175/790. (ابن خلعان، وفيات الأعيان ط. بولاق 1/554).

(5) عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي القرشي، أبو حفص، الخليفة الصالح والملك العادل، وربما قيل له خامس الخلفاء الراشدين تشبيهاً له بهم، وهو من ملوك الدولة مروانية الأموية بالشام، ولد ونشأ بالمدينة وولي إمارتها للوليد وولي الخلافة بعهد من سليمان بن عبد الملك سنة 717/99، ومدة خلافته سنتان ونصف، ويعتبر من أئمة التابعين ومن خيار الخلفاء. (تهذيب التهذيب 7: 475. حلية الأولياء 5: 253-353. ابن الأثير 5: 22. صفة الصفوة 2: 63. ابن خلدون 3: 76. ابن شاکر الكتبي، فوات الوفيات 2: 105. النووي، التهذيب القسم الأول 17/2-24. خير الدين الزركلي، الأعلام، ج5، ص50).



219- قال يحيى: هذا رأيي وبه آخذ.

220- وقد سمعت أنت من سحنون وسئل عن طعام الوليمة يدعى لها الرجل أيجيب؟.

221- قال سحنون: أما إذا كان فيها اللهو الدف فلا أرى ذلك.

222- وإن لم يكن فيها لهو فلا بأس بذلك، فقد جاء في ذلك من الأحاديث ما جاء.

223- قلت ليحيى: أي شيء معنى (قد جاء فيه من الأحاديث ما جاء)<sup>(1)</sup>؟

224- قال: معناه أنه قد أمر أن يجيب إذا دُعِيَ.

225- قال سحنون: وسئل مالك عن الرجل يمر على الطريق يجد فيها اللهو واللعب أيمر أم يرجع إن لم يخف أن يشتهي ذلك؟.

226- قال<sup>(2)</sup>: فليمش، وإن خاف فليرجع.

227- قلت ليحيى: وقد أخبرتنا<sup>(3)</sup> عن الحارث بن مسكين عن أشهب، قال: سألت مالك بن أنس عمن يدعى إلى الوليمة وفيها

---

(1) جاء في موطأ مالك عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا دعي أحدكم إلى الوليمة فليأتها» (انظر الباجي: المنتقى 349/3).

(2) في الأصل قلت. ولا يستقيم الكلام.

(3) في الأصل أخبرنا.

إنسان يمشي على الجبل<sup>(1)</sup>، وآخر يجعل على جبهته خشبة كبيرة يركبها إنسان وهو على جبهته.

228- قال: قال مالك: لا أرى أن تؤتى، وأرى أن لا يكون معهم.

229- قيل له: أرايت إن دخل ثم علم بهذا أترى له أن يخرج؟.

230- فقال: نعم، لقول الله سبحانه: ﴿فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾<sup>(2)</sup>.

231 - قال يحيى بن عمر: ولا يجب إذا علم أن فيها مسكراً<sup>(3)</sup>.

(1) وسئل أبو محمد عن هؤلاء الذين يجلسون في الطرقات ولهم ملاعب يرين الناس أنهم يقطعون رأس الإنسان ثم يدعونه فيجيئهم حيا. ويجعلون في التراب دراهم ودنانير. ويقطعون السلسلة فهل تراهم بهذا الفعل سحرة؟ فقال: إن لم يكن فيه كفر فلا شيء عليهم وهذا إنما هو خفة يد وملاعب، قلت: كان شيخنا الإمام ابن عرفة-رحمه الله- يقول: الصواب أنه من عمل السحر وينكر على من يقف ينظر لحلق باب = المنارة ويقول: هو جرحه في حقه، وكذا من سمع سيرة عنترة لأنها كذب، وكذا أخبرني سيدي أبو عبد الله البطرني، أن الشيخ القاضي ابن القداح سئل بحضرته عن ذلك. فأفتى بذلك وكذا سيرة الدهمة والبطال، وكذا كتب الطلاسّم والحروف العبرانية جارية على هذا المعنى. وعن عكرمة قال: لما ختن ابن عباس [بنيه أرسلني دعوت له اللاعبين فلبعوا، فأعطي لهم ابن عباس أربعة دراهم. (المعيار للونشريسي: خط 69:6).

(2) سورة النساء آية 140.

(3) بيان ذلك أنه لا يمنع الإجابة للوليمة إذا كانت قاصرة على اللعب دون السكر.

232- قلت لأبي زكرياء يحيى بن عمر: فبأي قولة تقول هذا؟، وما تختار لنفسك ولنا ولعامة المسلمين أن يعملوا به؟

233- وقد جاء في موطأ ابن وهب<sup>(1)</sup> قال: حدثنا سمرة بن نثير الأموي، عن حسين بن عبد الله، عن أبيه، عن جده، عن علي بن أبي طالب<sup>(2)</sup> - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ مرَّ هو وأصحابه ببني زريق فسمعوا غناءً ولعباً، فقال: ما هذا؟ قالوا: نكاح فلان يا رسول الله، فقال رسول الله: «كمل دينه، هذا النكاح لا السفاح، ولا نكاح حتى يُسمع دف أو يرى دخان»<sup>(3)</sup>.

(1) موطأ عبد الله بن وهب، في الحديث كتابان كبير وصغير، منه قطعة سالحة عتيقة الخط والرسم بمكتبة جامع عقبة بالقيروان.

(2) علي ابن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي القرشي، أبو الحسن، «23 ق.هـ-40هـ / 600-661م»، أمير المؤمنين ورابع الخلفاء الراشدين وأحد العشرة المبشرين، ابن عم النبي وصهره وأحد الشجعان الأبطال ومن أكابر الخطباء والعلماء بالقضاء، وأول الناس إسلاماً بعد خديجة رضي الله عنها، ولد بمكة وربى في حجر النبي ﷺ، ولي الخلافة بعد مقتل عثمان بن عفان سنة 35هـ، وروي عن النبي ﷺ 586 حديثاً، وكان نقش خاتمه «الله الملك»، وجمعت خطبه وأقواله في كتاب سمي «نهج البلاغة - ط». (الطبري 6: 83. البدء والتاريخ 5: 73. صفة الصفوة 1: 118. حلية الأولياء 1: 61. شرح نهج البلاغة 2: 579. خير الدين الزركلي، الأعلام، ج4، ص296).

(3) عن وهب حدثني شمر بن نثير الأموي عن حسين بن عبد الله عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ مرَّ هو وأصحابه ببني زريق فسمعوا غناءً ولعباً فقال: «ما هذا؟» قالوا: نكاح فلان يا رسول الله قال: «كمل دينه هذا النكاح لا السفاح ولا نكاح السر حتى يسمع دف أو يرى دخان» (14477 سنن البيهقي الكبرى 290/7).

234- وقال ابن وهب: حدثنا ابن لهيعة<sup>(1)</sup>، عن يزيد بن أبي حبيب: أن عمر بن عبد العزيز، كتب إلى أيوب بن شرحبيل<sup>(2)</sup>: أن أمر قومك فليضربوا عند النكاح الدفاف، فإنها تُفرّق بين النكاح<sup>(3)</sup> والسفاح<sup>(4)</sup>، وامنع الذين يضربون بالبرابط.

(1) عبد الله بن لهيعة بن فرعان الحضرمي المصري، أبو عبد الرحمن، «97-174هـ / 715-790م» قاضي الديار المصرية وعالمها ومحدثها في عصره، قال الإمام أحمد بن حنبل: «ما كان محدث مصر إلا ابن لهيعة»، وقال سفيان الثوري: «عند ابن لهيعة الأصول وعندنا الفروع»، ولي قضاء مصر للمنصور العباسي سنة 154هـ فأجري عليه 30 ديناراً كل شهر فأقام عشر سنين، وصرف سنة 164هـ، واحتقرت داره وكتبه سنة 170هـ فبعث إليه الليث بألف دينار، قال الذهبي: «كان ابن لهيعة من الكتاب للحديث والجماعين للعلم والرحالين فيه»، توفي بالقاهرة. (خير الدين الزركلي، الأعلام، ج4، ص115. الولاة والقضاة 368. النويري 1: 283. النجوم الزاهرة 2: 77. ميزان الاعتدال 2: 64 وهو فيه ابن لهيعة بن عقبة. ومثله في ابن خلجان، وفيات الأعيان 1: 249 وزاد بعد الحضرمي «الغافقي». وفي المعارف 221 لابن قتيبة «كان ضعيفاً في الحديث ومن سمع منه في أول أمره أحسن حالاً من سمع منه بآخره».

(2) أيوب بن شرحبيل بن أبرهة الأصبحي، من بني الصباح، أمير من النبلاء الصلحاء، ولي مصر لعمر بن عبد العزيز سنة 98هـ، وحسنت أحوالها في أيامه، واستمر إلى أن توفي فيها ومدة إمارته سنتان ونصف سنة، ذكره البخاري وقال إنه كان عاملاً لعمر بن عبد العزيز، وكان عمر يكتب إليه بالأحكام، وروي عن ابن أبي ذئب. (النجوم الزاهرة 1: 237. الولاة والقضاة 67. التاريخ الكبير ط. حيدر آبادي الدكن سنة 1361 / 417 ترجمة 1335. خير الدين الزركلي، الأعلام، ج2، ص38).

(3) النكاح: الزواج، نكح المرأة نكاحاً: تزوجها. (المعجم الوجيز ص633).

(4) السفاح: معاشررة الزوجة بغير زواج. (المعجم الوجيز ص312).

- 235- قال أبو الطاهر<sup>(1)</sup>: يعني العيدان والطنابر<sup>(2)</sup>.
- 236- قال ربيعة بن أبي عبد الرحمن<sup>(3)</sup>: إظهار العرس باللعب واللهو من الأمر الذي يتبع.
- 237- قلت ليحيى بن عمر: ما معنى (فسمعوا غناء ولعباً)؟.
- 238- وتفسير قول ربيعة (وإظهار العرس باللعب واللهو)؟
- 239- وهل يصح عندكم حديث سمرة بن نعيم وقد علمت أن الحارث بن مسكين كان لا يقرأ حديثه؟
- 240- قال يحيى: بهذا الحديث آخذ، وقد رواه أهل العلم عن سمرة بن نعيم عن حسين بن عبد الله بن ضميرة<sup>(4)</sup>.

(1) أبو الطاهر هو أحمد بن عمر بن عبد الله بن عمر بن أسرح مولي عتبة بن أبي سفيان وكان أسرح جده أندلسياً، من كبار المالكين المصريين، سكن أسبوط بمصر، كان ملازماً لابن وهب وروي عنه وله شرح على موطئه، وغلب عليه الحديث. وسمع ابن عيينة وغير واحد، وروي عنه أبو زرعة وأبو داود السجستاني وأبو حاتم ومسلم وخرج له في صحيحه. ومن روي عنه مباشرة مؤلفنا يحيى بن عمر. قال أبو حاتم: «لا بأس به كان صدوقاً». وقال الكندي: «كان ثقة». مولده سنة 190 وتوفي سنة 250 وقيل سنة 253. (ابن فرحون، الديباج ص35: 36. المدارك ج1 خط).

- (2) سبق تعريف العود والطنابر فقرة 206/203.
- (3) ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ التيمي مولي آل المنكور، أبو عثمان الفقيه المدني، أحد شيوخ الإمام مالك بن أنس، روى عن أنس بن مالك والسائب بن يزيد والمسيب، وعنه مالك وشعبة والأوزاعي والليث بن سعد، أقدمه الخليفة السفاح ليؤليه القضاء فمات بالأنبار سنة 136. (إسعاف المبطل برجال الموطأ للسيوطي مصر سنة 1349 ص10 وميزان الاعتدال للذهبي 1: 336).
- (4) هو الحسين بن عبد الله بن ضميرة بن أبي ضميرة سعيد الحميري المدني. يروي =

241- وسمرة بن غنير ثقة، وإنما كان يوقف الحارث حديثه، وأما إذا حدثه سمرة بن غنير عن غير حسين بن عبد الله بن ضميرة كان يقرؤه ولا يوقفه.

### مسألة في بيع الدوامات (1) والصور (2)

242- وسئل يحيى بن عمر: عن الدوامات والصور وبيعها من الصبيا؟

= عن أبيه عن جده، كذب مالك وقال أبو حاتم هو متروك الحديث كذاب. وقال أحمد بن حنبل في حقه: لا يساوي شيئا، وقال البخاري: منكر الحديث (ميزان الاعتدال للذهبي ج 1 ص 252).

(1) الدوامات: هي لعبة من لعب الصبيان تشبه أخذروف، تلف بسير أو خيط ثم تقذف إلى الأرض فتدور (أنظر: Dozy: Supplementi, I, P.478).

(2) عن عائشة رضي الله عنها قالت: كنت ألعب بالبنات عند رسول الله ﷺ وكان يأتيني صواحيبي فكن ينقمعن من رسول الله ﷺ قالت وكان النبي ﷺ يسربهن إلى فيلعين معي» (20770 سنن البيهقي الكبرى 219/10).

قال محمد بن أحمد التيفاشي وفي هذا الحديث جواز اتخاذ البنات وإباحة لعب الجوّاري بهن لرؤيته ﷺ ذلك وإقراره عليه فيكون ذلك تخصيصا لهن من جملة الصور المنهي عن اتخاذها. وقال القاضي عياض: والحكمة في ذلك تدريب الجوّاري على تربية الأولاد وإصلاح شأنهم قبل حصول الأولاد عندهن. ثم قال: وقد أجاز العلماء بيعهن وشراءهن. وقد كانت لهن سوق يسعن فيها بالمدينة ورويت عن مالك رحمه الله رواية في كراهة شرائهن، قال: وذلك محمول على تنزيه ذوي المروءات عن محاولتهن بالبيع والشراء لا على كراهة اللعب بهن للجوّاري.

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «قدم رسول الله ﷺ من غزوة تبوك وقد نصبت على باب حجرتي عباءة وعلى عرض بيتي ستر أرمني فدخل البيت فلما رآه قال ما لي يا عائشة والدنيا فهتك الستر حتى وقع بالأرض وفي سهوتها ستر فهبت ريح فكشفت ناحية الستر عن بنات لعائشة لعب فقال ما هذا يا عائشة قالت بناتي قالت ورأى بين طوبها فرسا له جناحان من رقع قال فما هذا الذي أرى في وسطهن قالت فرس قال ما هذا الذي عليه قالت جناحان قال فرس له جناحان قالت أو ما سمعت أن لسليمان بن داود خيلا له أجنحة قالت فضحك حتى بدت نواجذه» (20771 سنن البيهقي الكبرى 219/10).

243- قال يحيى: سئل مالك عن التجارة في العظام تتخذ قدر الشبر، فيجعل منها صور تلعب بها الجواري<sup>(1)</sup>، فقال: لا خير في الصور<sup>(2)</sup>.

= وقد خصص مالك في الموطأ فصلاً في النهي عن بيع الصور والتماثيل، وذكر بن عبد الرؤوف في رسالته في الحسبة إنه يجب أن يؤمر بمنع شراء الدوامات وشبهها للصبيان، واستثنى عمر بن عثمان الجرسفي في رسالته من الصور المحرمة تلك التي يلعب بها البنات لما في ذلك من تدريبهن على التريبة، وقد نقل ابن فرحون الترخيص في بيع مثل هذه الصور عن القاضي عياض، واشترط لجواز ذلك ألا تكون مخروطة مصورة مختلفة مجسدة لها أعضاء بل أن يكون منقوشاً فيها بالمداد صورة الوجه، وفي كتاب الجامع من سماع أصبغ: الآلات التي يلعب بها الصبيان كالدوامات ونحوها لا بأس بها-قال البرزلي: وسمعت شيخنا الغبريني رحمه الله يقول في مجلس فتواه: يفتي بجواز ذلك في حق الأيتام ويقول: يشتري لهم الدوامات والزرايبط ونحو ذلك.

(الموطأ شرح جلال الدين السيوطي 241/2، ابن عبد الرؤوف ثلاث رسائل ص83، عمر بن عثمان الجرسفي: ثلاث رسائل ص121، تبصرة الحكام 141/2، وفي مسألة تحريم الإسلام للتصوير بوجه عام انظر الدكتور زكي محمد حسن «الفنون الإيرانية في العصر الإسلامي» ط. القاهرة 1946، ص79: 82. تحفة العروس ط مصر ص 75. بحث الأستاذ بشر فارس عن التصوير العربي في كتب الفلسفة والفقه، Philosophieet jurisprudence illustrees par lesarabes و انظر أيضاً، (Damas, 1957, Melanges Louis Massignon, II, P. 77-118

(1) الجواري: مفردها الجارية، وهي الأمة وإن كانت عجوزاً، والفتية من النساء. (المعجم الوجيز ص102).

(2) في كتاب السلطان من ديوان أشهب في سماع القيروانيين: سئل مالك عن التجارة في العظام قدر الشبر يجعل لها وجوه فقال: الذي يشتريها ما يصنع بها؟ فقل له:

## [فصل]

## الحكم في القدور (1) تتخذ لعمل النبيذ (2)

244- قلت لأبي زكرياء يحيى بن عمر: إن بعض قضاة عبد الله بن أحمد بن طالب كتب إليه: إن القدور التي تقايس قدور النحاس إنما اتخذت لعمل النبيذ، وقالوا: لا تصلح لغيره، وهي تُكرى لعمل النبيذ، إن أردتَ قطع النبيذ والتضييق على أهله، فاقطع هذه القدور، فأمرت بجمعها، فجمعت لي من عند أهلها وجعلتها في موضع الثقة، وأوقفتها لأمرك وكتبت إليك معلماً.

245- فكتب إليه بخط يده: «إذا لم يكن لها منفعة غير عمل النبيذ فغيرَ حالها واکسرها وصيرها نحاساً ورده عليهم، كما يفعل بالبوق إذا كسر، وامنع من يعملها ومن يشتريها» (3).

= الجوارى يتخذنها بنات يلعبن بها. فقال: لا خير في الصور وليس هذا من تجارة الناس. ابن رشد: قوله لا خير في الصور يقتضي الكراهة دون تحريم لأن ما هو حرام لا يعبر عنه بأنه لا خير فيه، لأن تركه خير من فعله، وهو حد المكروه ما في تركه ثواب وليس في فعله عقاب. وقوله: إن لم تكن صوراً يريد مسخروطة مصورة على صورة الإنسان، إلا أنه فيها شبه الوجه، وهو كالرقم في الثوب، وإلي هذا نجا أصبغ في سماعه من الجامع (الحاوي للبرزلي ح ٢ ص ٥٧-٥٨).

(1) القدور: جمع القدر، والقدر هو إناء يطبخ فيه، والقدر الكائنة: وعاء للطبخ محكم الغطاء لإنضاج الطعام في أقصر مدة وذلك بكتم البخار. (المعجم الوجيز ص 492).

(2) النبيذ: هو شراب مسكر يتخذ من عصير العنب أو التمر أو غيرهما ويترك حتى يختمر (ج) أنبذة.

استحلال النبيذ: هاشم بن أبي بكر البكري تولى قضاء مصر من قبل محمد الأمين سنة 194 وكان من أهل الكوفة فذهب بمذهب أبي حنيفة. وكان هاشم بن أبي بكر لا يجلس في القضاء حتى يتغدى ويشرب ثلاثة أقلام نبيذاً (المعجم الوجيز ص 599). القضاة للكندي ص 97 وانظر أيضاً فيما يخص استحلال الكوفيين للنبيذ طبقات أبي العرب: 81، 85، 88، 89، 194).

(3) وفي ذلك نفعة اقتصادية في المحافظة على القيم الاقتصادية وعدم إهدارها، بل تحويل استخدامها من عمل حرام إلى غرض مباح ومقصود للشرعية.



246- قلت ليحيى بن عمر: هل يوافقك<sup>(1)</sup> قوله في هذا؟.

247- قال: نعم، وبه أقول<sup>(2)</sup>.

### [فصل]

**في دخول النساء الحمام<sup>(3)</sup> من غير  
مرض ولا نفاس في صاحب الحمام إذا دخل  
فيه النساء من غير مرض ولا نفاس**

(1) في الأصل يوافقه .

(2) انظر ما جاء في كسر أواني الخمر في موطأ مالك، وكسر أواني الخمر كان أمراً كثيراً الوقوع في المغرب، وما ذكر هنا من فتوى قاضي القيروان ابن طالب يشهد بصحته المؤرخون، فالملكي يذكر أن الأمير إبراهيم بن أحمد الأغلب حينما ولاه القضاء فوض إليه النظر في الولاة والجباة والحدود والقصاص وشدد عليه بقطع المنكر والملاهي من القيروان وكان ذلك سنة 880/267، وقد كان مثل ذلك يحدث من قبل في الأندلس، فابن الفرض يحدثنا أن العباس بن قرعوس - أقدم من نعرفه من ولاة السوق بالأندلس - لقي مرة أثناء خروجه من المسجد رسولاً يحمل شراًباً للأمير الحكم بن هشام فأمر بأخذ الرسول وضربه وكسره ما كان يحمله وإهراق الشراب، وما يجدر بالملاحظة هنا أن الذين كانوا يتسامحون في الشراب سواء في إفريقيا أو الأندلس كانوا من الفقهاء الخنفيين ولهذا فإن هذه الثورات ضد الشراب كانت تشد بصفة خاصة حينما تعنف حدة النزاع بين المالكيين واتباع مذهب أبي حنيفة. (شرح جلال الدين السيوطي 180/2، رياض النفوس 381/1، تاريخ علماء الأندلس ت 1082).

(3) الحمامات: جمع الحمام، والحمام هو ما يقتسل فيه، والحمامي هو صاحب الحمام والعامل فيه، وقد حكى البلاذري أن أول حمام اتخذ بالبصرة حمام عبد الله بن عثمان بن أبي العاص الثقفي في أواخر القرن الأول وهو عند قصر عيسى بن جعفر، ثم الثاني حمام فيل مولاي زياد، ثم الثالث حمام مسلم بن أبي بكر، ومكثت البصرة دهراً وليس بها إلا هذه الحمامات. ثم تكاثرت الحمامات حتى صارت تعد بالمشات في عواصم الإسلام الكبيرة، وكانت غلة بعض حمامات البصرة لا تقل عن ألف درهم في اليوم بالرغم عن كثرة الحمامات بها. وما ذلك إلا لكثرة من يغشاها من الناس لاسيما وأن الشريعة =

248- وسألت يحيى بن عمر عن صاحب الحمام إذا أدخل النساء من غير مرض ولا نفاس<sup>(1)</sup>، ثم علم بهن في أول مرة، هل ينهى عن دخولهن ولا يؤدبه؟.

249- وكيف إن نهاه وعاد إلى فعله أي شيء يصنع به؟ هل يؤدبه ويسجنه؟ فإن سجنه هل يطول سجنه؟

= جعلت الاستحمام سنة على الأقل مرة في الأسبوع. وفي أول الأمر كانت الحمامات لا تبنى في المدن إلا عن إذن السلطان كما حكم البلاذري، قال: واستأذن عبد الرحمان بن أبي بكر السلطان في بناء حمام وكانت الحمامات لا تبنى بالبصرة إلا بإذن الولاة. أقول كان العمل جاريا بذلك لا بالبصرة فحسب بل بسائر الأقطار الإسلامية، ومن أمد غير بعيد كان الحمامات بالبلاد التونسية من مشمولات أملاك الدولة تستأجرها أو تقاولها أناسا وتجعل عليها وظيفة معينة. وورد ذكر بعض حمامات إفريقية في كتب التراجم منها ما كان بتونس في أول الثالث، ومنها ما كان بالقيروان كحمام الجزارين مثلا (وفيه سهم محبس على قصر سهل بسوسة، ولم يكن حرج في ذهاب النساء إلى الحمامات حتى إن العائلات الكبرى لا تري عيبا في ذلك، فعائلة ابن أبي زيد كانت تذهب إلى الحمام المقابل لمنزلها، ويظهر أن هذا الحمام كان مخصوصا بالنساء. وكان يحمل من قصد الحمام ما يحتاج إليه، فلقد روي أن هاشم بن مسرور التميمي-توفي سنة 307- خرج ذات يوم في السحر إلى الحمام وعليه فرو وسمور ويده سطل ومشر فرم شيخ يرعد من البرد فرمى بالفرو والقميص عليه وخلله بمنديله وأعطاه السطل المتزر ورجع إلى داره. وحكي الخشنى في طبقاته (ص122) أن معتب بن رباح- وكان رجلا صالحا من علماء القرن الثاني- كان إذا دخل الحمام بالقيروان عصب عينيه بعصابة وكان معه من يقوده لثلا تقع عينيه على ما لا يحل. وروي البكري (ص26) أن في القيروان 48 حماما. (فتوح ص361، المدارك 111:10، المعالم ج3: 80، 142، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان 2: 235).

(1) نفست المرأة- نفسًا: ولدت فهي نفساء، (ج) نفساوات، ونفاس. (المعجم الوجيز ص 627).

**250-** قال يحيى: لا شيء عليه حتى يتقدم إليه، فإن عاد نكل (1) به وعوقب على قدر ما يراه الإمام.

**251-** قال يحيى بن عمر: رأيت بعض قضاة عبد الله بن أحمد بن طالب كتب إليه يسأله عن دخول النساء الحمام من غير مرض ولا نفاس فأريك في ذلك؟

**252-** فكتب إليه: أن أحضر إليك متقبل الحمام (2)، ومره ألا يدخل إلا مريضة أو نفساء، وكذلك الرجل أن لا يدخل إلا بمئزر (3).

**253-** فإن ركب نهيك فأعضل (4) الحمام وصير المتقبل في السجن، وعاقب الرجل الذي دخل من غير مئزر، وتطرح شهادته حتى تظهر توبته وتعرف.

---

(1) نكل به: عاقبه مما يردعه من إتيان مثل صنيعه، والنكال: العقاب أو النازلة. (المعجم الوجيز ص 634).

(2) المتقبل: إطلاقاً هو الموظف المكلف بجباية الضرائب والمكوس، وقد بقي في اسبانيا المسيحية بهذا الشكل Alcabalero، أما متقبل الحمام فهو القائم على أمور ومستلم الأجرة عن استعماله. (رسالة ابن عبدون في الحسبة ثلاث رسائل ص 30، 49، الترجمة الاسبانية ص 104، 151، ابن فرحون: تبصرة الحكام (71/2).

(3) المئزر: الآزار (ج) مآزر، والآزار: ثوب يخطط بالنصف الأسفل من البدن (ج) أزر. (المعجم الوجيز ص 15). وفي سنن أبي داود «عن عبد الرحمن بن رافع عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال: «إنها ستفتح لكم أرض العجم وستجدون فيها بيوتا يقال لها الحمامات فلا يدخلنها الرجال إلا بالآزر وامنعوها النساء إلا مريضة أو نفساء» (4011 سنن أبي داود 39/4).

(4) أعضل الأمر: اشتد واستغلق (المعجم الوجيز ص 423).

## [فصل]

## في بكاء أهل الميت على الميت

254- وسألت يحيى بن عمر: عن الميت إذا مات فبكى عليه أهله

قبل أن يدفن، واجتمع النساء خلفه بالبكاء هل ينهين عن ذلك<sup>(1)</sup>؟

(1) كانت العادة جارية في إفريقية وغيرها من البلاد الإسلامية بتشجيع النساء للميت بالنواح والصراخ العالي وقد يخرجن وراء الجنازة من البيت إلى المقبرة وفي أيديهن مناديل-عذب- يشرن بها إلى النعش، وإلي ذلك يشير ابن رشيقي في مرثيته للأمير الصنهاجي أبي منصور حيث يقول: إذا ضربت فيه الطبول تتابعت به عذب تحكي ارتعاد الأصابع. تجاوب نوح بات يندب شجوه وأيدي ثكالي فوجئت بالقواجع، وفي المدونة قال سحنون قلت لابن القاسم: هل كان مالك يوسع للنساء أن يخرجن مع الجناز؟ قال: نعم، قال مالك: لا بأس أن تشيع المرأة ولدها ووالدها ومثل زوجها وأخيها وأختها إذ كان ذلك مما يعرف أنه يخرج مثلها على مثله. قال ابن القاسم قلت: وإن كانت شابة؟ قال: نعم، وإن كانت شابة. ويستحب اتباع الجنازة اتفاقا لما روى البراء بن عازب رضي الله عنهما: «أمرنا النبي ﷺ بسبع ونهانا عن سبع أمرنا بعبادة المريض واتباع الجنازة...» (4880 صحيح البخاري 1984/5) واتباع الجنازة سنة للرجال مكروه للنساء لما روى عن أم عطية رضي الله عنهما قالت «نهينا عن إتياع الجنازة ولم يعزم علينا» أي لم يشدد علينا في النهي ولم يحرم علينا الإتياع وعن علي قال «خرج رسول الله ﷺ فإذا نسوة جلوس فقال ما يجلسكن قلن ننتظر الجنازة قال هل تغسلن قلن لا قال هل تحملن قلن لا قال هل تدلين فيمن يدلي قلن لا قال فارجعن مأزورات غير مأجورات» (1578 سنن ابن ماجه 502/1). أي عليكن إلا إثم ولا أجر لكن. وبذلك فإن اتباع النساء للجنازة مكروه عند الجمهور تنزيهية لما روى عن أم عطية، وعند الحنفية الكراهة تحريمية لحديث «أرجعن مأزورات غير مأجورات» ويعضده المعنى الحادث باختلاف الزمان الذي أشارت إليه عائشة بقولها (لو أن رسول الله ﷺ رأى ما أحدث النساء بعده لمنعهن كما منعت نساء بني إسرائيل). وأجاز المالكية خروج امرأة مجالة: عجوز لا أرب للرجل فيها، أو شابه لم يخشى فنتتها في جنازة من عظمت مصيبتة عليها كآب وأم وزوج وابن وبنت وأخ =

255- فإن نهيتهن ولم يتتهين هل تطبع عليهن ديارهن وتخلع عليهن أبوابها؟، أو لا يعرض لهن ما لم يتبن، سواء كان الميت دفن أو لم يدفن؟

256- وإن اجتمع النساء يبكين من غير صياح ولا شيء يكره من فعلهن.

257- فقد جاء عن عمر بن الخطاب- رضي الله عنه- حين قيل في أمر خالد بن الوليد<sup>(1)</sup> - رضي الله عنه-: إن هاهنا نسوة قد اجتمعن يبكين على خالد بن الوليد، فقال عمر- رضي الله عنه-: دعهن يهرقن<sup>(2)</sup> من دموعهن على أبي سليمان.

= وأخت وحرم على مخشبة الفتنة مطلقاً) وخروج الزوجة المتجالة وغير مخشبة الفتنة مستثنى من أحكام العدة والإحداد (1: 169. الدر المختار 833/1، الشرح الكبير 418/1، المهذب 136/1، مغني المحتاج 367/1، المجموع 286/5، المغني 473/2. الفقه الإسلامي وأدلته، أ. د وهبة الزحيلي، دار الفكر المعاصر، ج2، ص1545، 1546، قراصة الذهب لابن رشيق ط مصر ص 10).

(1) خالد بن الوليد بن المغيرة المخزومي القرشي، «000- 21هـ / 000- 642م»، سيف الله الفاتح الكبير، الصحابي، كان من أشرف قريش في الجاهلية، أسلم قبل فتح مكة سنة 7هـ، ولأه النبي ﷺ الخيل، ولما ولي أبو بكر وجهه لقتال مسيلمة ومن ارتد من أعراب نجد، ثم سيره إلى العراق سنة 12هـ، ففتح الحيرة وجانباً عظيماً منه وحوّله إلى الشام، مات بحمص وقيل بالمدينة، قال أبو بكر «عجزت النساء أن يلدن مثل خالد»، روي المحدثون 18 حديثاً وأخباره كثيرة، كان مظفراً خطيباً فصيحاً يشبه عمر في خلقه. (عبد القادر بدران، تهذيب ابن عساکر 5: 92- 114).

(2) هرق الماء ونحوه هرقاً: صبّه. (المعجم الوجيز ص648).

- 258- قال يحيى: أما الصراخ العالي والاجتماع عليه فهو مكروه، والنهي فيه قائم، كان فيه نواح<sup>(1)</sup> أو لم يكن، كان بعد موته أو قبل.
- 259- وأما بكاء ليس فيه شيء يكره فلا ينهي عنه، وهو عندي قول عمر- رضي الله عنه- ألا ترى إلى قوله: دعهن يهرقن من دموعهن على أبي سليمان، فإنما هي عندي دموع تخرج بلا شيء يكره معه، والله أعلم<sup>(2)</sup>.

(1) ناحت المرأة على الميت: نحت عليه بجزع وعويل. (المعجم الوجيز ص638).  
 عن أبي موسى الأشعري قال قال رسول الله ﷺ «ليس منا من حلق ومن سلق ومن خرق» (3130 سنن أبي داود 194/3)، وعن أبي سعيد الخدري قال: «لعن رسول الله ﷺ النائحة والمستمعة» (3128 سنن أبي داود 193/3)، عن ابن عمر عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الميت ليغضب ببكاء أهله عليه» (3129 سنن أبي داود 194/3). وقال أبو القاسم الزجاجي المتوفى سنة 337: أما قوله (حلق) فمن حلق الرأس للنساء على الميت. وأما (السلق) فرفع الصوت بالبكاء وهذا كان منهيًا عنه أول الإسلام، أعني البكاء على الميت ثم رخص فيه ما لم يكن مفرطًا متجاوزًا للقدر المعتاد بالصراخ والعويل.  
 قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (ما على نساء بن المغيرة أن يهرقن على أبي سليمان من دموعهن ما لم يكن نفع ولا لقلقة) فالنفع رفع الصوت بالبكاء واللقلة تحريك اللسان والولولة-وأبو سليمان هو خالد بن الوليد بن المغيرة والسلق بفتح اللام والسين المستوي من الأرض وجمعه سلقان(أما لي الزجاجي ص117).

(2) يجوز بالاتفاق البكاء على الميت قبل الدفن وبعده، بلا رفع صوت أو قول قبيح أو نذب أو نواح كما روى عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «دخلنا مع رسول الله ﷺ على أبي سيف القين وكان نظرًا لإبراهيم عليه السلام فأخذ رسول الله ﷺ إبراهيم فقبله وشمه ثم دخلنا عليه بعد ذلك وإبراهيم يجود بنفسه فجعلت عيننا رسول الله ﷺ تذرفان فقال له عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه وأنت يا رسول الله =

260- قلت ليحيى بن عمر: فإن أتبع النساء الميت قيام بالصياح العالي ولطم<sup>(1)</sup> الخدود؟

261- قال يحيى: إذا نهين عن ذلك ولم يستهين عوقب على ذلك على استباحتهن ما لا يحل لهن فعله<sup>(2)</sup>.

### [فصل]

### في خروج النساء إلى المقابر<sup>(3)</sup>

= فقال يا بن عوف إنها رحمة ثم أتبعها بأخرى فقال ﷺ «إن العين تدمع والقلب يحزن ولا نقول إلا ما يرضي ربنا وإنا بفراقك يا إبراهيم لمحزونون» (1241) صحيح البخاري/439/1. والبكاء لا ينافي الرضا، بخلاف البكاء عليه لفوات حظه منه، وأما حديث «إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه» فمؤول عند جمهور العلماء على من وصى أهله أنه يبكي عليه ونياح بعد موته فنفذت وصيته. فهذا يعذب ببكاء أهله عليه، ونوحهم؛ لأنه بسببه ومنسوب إليه وكان من عادة العرب الوصية بذلك، أما من بكى عليه أهله وناحو عليه من غير وصيه منه فلا يعذب ببكائهم ونوحهم لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: 164] (الدر المختار 841/1، الشرح الصغير/566، 579، الشرح الكبير/421/1، مغني المحتاج 355/1 وما بعدها، المهذب 139/1، المغني 545/2-547، كشف القناع 188/2 وما بعدها، المجموع 276/5-280. الفقه الإسلامي وأدلته، أ. د. وهبة الزحيلي، ج 1، ص 1573، 1574).

(1) لطمه لطمًا: ضرب خده. (المعجم الوجيز ص 558).

(2) تعرض عبد الملك بن حبيب لهذه المسألة فقال: «إنه يجب أن يني عن اتباع الجنائز بالنار وبالنياح»، وأما اجتماع النساء للبكاء على الميت فقال: «إنه مكروه سواء كان مع البكاء نوح أو لم يكن»، وأما الارخاص في البكاء على الميت ما لم يكن معه غير ذلك، -وهو ما اعتمد فيه يحيى بن عمر على الأثر المروي عن بن عمر بن الخطاب- فإن ابن حبيب احتج فيه بما أثر عن النبي ﷺ. (انظر رسالة ابن عبد الرؤوف: ثلاث رسائل ص 77).

(3) المقابر: جمع المقبرة، والمقبرة هي مجتمع القبور، والقبر: هو المكان يدفن فيه الميت. (المعجم الوجيز ص 487).

262- وسألت يحيى بن عمر: عن الرجل يموت وتخرج أمه وأخته وامراته، ويخرج معهن نساء من جيرانهن إلى المقبرة<sup>(1)</sup>؟.

263- وكذا سألته عن المرأة يموت زوجها أو ولدها أو بعض قرابتها فتعاهد<sup>(2)</sup> قبره كل جمعة وغيره، فربما بكت بصياح وربما اجتمع إليها نساء يبكين بالصراخ العالي، فهل ترى أن يطردن وينهين عن الخروج أم ما ترى؟.

264- قال يحيى: لا أرى للنساء أن يخرجن للمقبرة للترحم<sup>(3)</sup> على الأزواج والأولاد أصلاً<sup>(4)</sup>.

(1) كانت العادة المألوفة بالقيروان من عهد بعيد وحتى في زمن المؤلف يحيى ابن= عمر، أن النساء يخرجن لزيارة الموتى في المقابر يوم الخميس من كل أسبوع ونقل عياض في ترجمة أبي سعيد محمد بن محمد بن سحنون المتوفى سنة 306 الحكاية الآتية، قال: «قال بعضهم كنت أسكن البادية فنويت زيارة قبور صالحى القيروان فقصدت ذلك وجئت باب سلم وإذا حلق النساء قد خرجن لزيارة يوم الخميس فقلت: لا أقدر على التماس قبور الصالحين ومعرفتها من أجل وجود النساء ولكنني أجلس حتى ينصرفن مع العصر وأصل إلى ما أردت . . . الخ» أقول: ولم تزل إلى الآن العادة جارية بخروج النساء لزيارة المقابر في مدائن القطر الأفريقي في كل يوم خميس. (المدارك ج 2 ص 85).

(2) تعهد بالشيء: التزم به. (المعجم الوجيز ص 438).

(3) ترحم عليه: دعا له بالرحمة. (المعجم الوجيز ص 259).

(4) إذا كان يحيى بن عمر قد رأى منع النساء من الخروج إلى المقابر أصلاً فإن من تناولوا هذا الموضوع في رسالة الحسبة من المتأخرين كانوا أقل تشدداً منه، فنحن نجد أن ابن عبيدون مثلاً تسهل في ذلك لا لأنه شدد في مراقبة المقابر ومنع الباعة أو الشباب من التعرض للنساء فيها وأن يتعاهد ذلك كل يوم مرتين. وعن بن عباس قال: «لعن رسول الله ﷺ زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج». (3236 سنن أبي داود 218/3). (ثلاث رسائل ص 27، الترجمة الإسبانية ص 96: 97).



## [فصل]

### في النهي عن الخف<sup>(1)</sup> والنعل الصرار<sup>(2)</sup>

**265-** وسألت يحيى: عن الخف يعمله الخرازون مثل النعل الصرّار، هل ينهون أن يعملوا الخفاف الصرّارة؟.

**266-** فإن النساء يشترينها فيلبسنها فيصير في أرجلهن الصرار الشديد، فيشققن بها الأسواق ومجامع طروق الناس، فرمّا يكون الرجل غافلاً في عمله فيسمع صرير ذلك الخف فيرفع رأسه، هل ينهى الخرازون<sup>(3)</sup> عن عمل ذلك الخف؟

**267-** وإن نهوا فلم ينتهوا أي شيء يصنع بهم؟

**268-** وهل ينهى النساء عن لبس مثل ذلك؟، فإن النساء يستعملن ذلك تعمدًا.

**269-** فإن نهيتهن فلم ينتهين، هل تشق خرّاة الخف الصرّار ويخلع من أرجلهن في موضع خال؟، وهل عليهن أدب؟

**270-** قال يحيى بن عمر: أرى أن ينهى الخرازون عن عمل الأخفاف الصرّارة.

---

(1) الخف: ما يلبس في الرجل من جلد رقيق.

(2) يبدو من هذا النص أن الخف الصرار كان من مظاهر تبرج النساء أما بالنسبة إلى الرجال فنحن نعرف أن قاضي الجماعة بقرطبة محمد بن بشير -ت- 813/198- كان يرتدي الخنز المعصفر، وكان من مظاهر أناقته وحبه للترف لبس النعل الصرار، إلا أنه لم يسلم من نقد معاصريه له بذلك بل سخر منه بعضهم مشبهًا إياه بمغن أوزامر. (انظر الخشنسي: كتاب القضاة بقرطبة ص58، ابن سعد: المغرب 145/1، النباهي: تاريخ قضاة الأندلس ص47، ابن الأبار: تكملة لكتاب الصلة 90/1، المقرئ: نفع الطيب 343/2: 349).

(3) الخرازون: مفردها الخراز، والخراز هو من حرفته خياطة الجلد. (المعجم الوجيز ص190).

271- فإن عملوها بعد النهي رأيت أن عليهم العقوبة.

272- وأرى أن يمنع النساء عن لبس هذه الأخفاف.

273- فإن لبسناها بعد ذلك تشق خرازة الخف ويدفع إليهن، وأرى عليهن الأدب بعد النهي<sup>(1)</sup>.

### [فصل]

#### في إهراق الماء أمام الدور والحوانيت

274- وسألته في الرجل يرمي ماء قدّام داره وحنوته فيزلق<sup>(2)</sup> فيه فيصاب.

275- وفي طين المطر إذا كان في الطريق والأسواق هل يجب على الناس كسبه؟.

276- قال يحيى بن عمر: أخبرنا محمد بن أبي رجاء، قال: أخبرني محمد بن سعيد، عن أحمد بن أخي أبي زيد، عن أبي زيد بن أبي عمر، قال: سئل ابن القاسم عن الرجل يرش بين يدي حانوته فتزلق فيه الدابة فتكسر، فقال: إن كان رشاً خفيفاً لم يكن عليه شيء، وإن كان كثيراً لا يشبه الرش خشيت أن يضمن.

(1) يظهر أن النعال الصرارة للنساء كان استعمالها شائعاً في القرن الثالث و الرابع حتى نسب بعض الأفاضل إلى صنعها. فهذا المحدث الكبير أبو بكر محمد بن سليمان النعالي المتوفي سنة 330 واحد شيوخ القابسي كان يلقب بالصراري لاشتغاله أو اشتغال أبيه بعمل النعال الصرارة. (راجع الديباج 259).

(2) زلت القدم زلقاً: زلت ولم تثبت، ويقال زلق بمكانه. (المعجم الوجيز ص 290).

## [فصل]

### في كنس الطين من الأسواق

277- سمعت يحيى بن عمر سئل عن الطين إذا كثر في الأسواق،

هل يجب على أرباب الحوانيت كنسه وهو مما أضّر بالمارة وبالحمولة؟

278- فقال يحيى بن عمر: لا يجب عليهم كنسه؛ لأنه من غير

فعلهم<sup>(1)</sup>.

279- فقيل ليحيى بن عمر: فإن أصحاب الحوانيت كنسوه وجمعوه

وتركوه في وسط السوق أكداً فما أضّر بالمارة وبالحمولة؟

280- فقال يحيى: يجب عليهم كنسه<sup>(2)</sup>.

(1) وسئل ابن الصائغ عن طين الأسواق والحارات هل يلزم أهلها برفعه. وعن الماء النجس يتزع من الآبار في الطريق فيضر بالمارة. فأجاب: إذا كان في زوال ذلك مصلحة أجبر على زواله. ويزيل كل قوم ما يقابلهم. ويمنع إجراء النجاسات في الطرق. قلت تقدم بعض مسائل التسعير والحائط المخوف من سقوطه.

وأفتى يحيى بن عمر في أحكام السوق فقال: طين المطر يكثر بالأسواق، وربما ضار بالمارة والحمولة، فلا يجب كنسه على أرباب الحوانيت لأنه ليس من فعلهم. فلو جمعه أصحاب الحوانيت وسط السوق أكداً فما أضّر بالمارة والحمولة وجب عليهم كنسه.

(2) فرق يحيى بن عمر بين الطين الناتج عن المطر وهو ما يلزم أصحاب الحوانيت بكنسه، ولعله رأى أن الدولة هي الملتزمة بهذا الواجب، وبين أن الطين الذي يكده أصحاب الحوانيت أنفسهم فهم حينئذ المسئولون عن إزالته وكنسه، وقريب من هذا رأى ابن عبدون في رسالته في الحسبة إذ يقول «يجب أن تنقى الأسواق من الطين في زمن الشتاء» أما ابن عبد الرؤوف فقد قال «إن أهل المدينة أنفسهم هم المكلفون بنقل الأوساخ الناتجة عن ماء المطر إلى خارج البلد. (ثلاث رسائل ص38، 111).

## [فصل]

## في طعام اليهود والنصارى

281- أخبرني يحيى أنه كتب إليه صاحب سوق القيروان يسأله عن اليهودي<sup>(1)</sup> والنصراني<sup>(2)</sup> يوجد وقد تشبه بالمسلمين، وليس عليه رقاع ولا زنار<sup>(3)</sup>، وهو يحمل ما يعصر به الخمر، ما ترى من عقوبته على ذلك؟<sup>(4)</sup>.

(1) اليهودي: واحد اليهود، والمنسوب إلى اليهود، واليهود قوم من أصل سامي. (المعجم الوجيز ص654).

(2) النصراني: من تعبد بدين النصرانية. (ج) نصارى. (المعجم الوجيز ص619).

(3) زنار: حزام يشده النصراني على وسطه. (ج) زنابير. (المعجم الوجيز ص293).

(4) لقد أخذ موضوع الزي المغاير لأهل الذمة طريقه في الشرق منذ صدر الإسلام وتدرج فشمّل أنواعا عديدة من المظاهر مثل حمل الصلبان. والركوب على نوع خاص من الدواب وبهية خاصة. وكانت لذلك بعض أسبابه ودواعيه. أما في إفريقية فظهر أن هذا الموضوع لم يثر إلا في النصف الثاني من القرن الثالث أي في عهد ولاية القاضي ابن طالب المرة الثانية من سنة 267 إلى 275 فقد نقل المالكي إن الأمير إبراهيم بن أحمد فوض إليه إذ أولاه القضاء النظر في أشياء كثيرة وأمره بقطع المنكر والملاهي من القيروان. فجعل على أكتاف اليهود والنصارى رقاعا بيضاء وجعل على أبواب دورهم الواحا مسمرة وضيق على أهل القيروان في ملاهيهم وملاعبهم.

فهذا النص يدل على ارتباط موضوع الزي الخاص لأهل الذمة بموضوع قطع المنابر والملاهي. فتمييزهم بالزي الخاص للتسهيل على والي المظالم حتى لا يعترض المستزين منهم ويمنعهم من أشياء مخصص فيها لأهل الذمة بما لهم من عهد في حريتهم الدينية. وإن كانت ممنوعة عن المسلمين.

وهكذا شأن منزلهم جعلت لها علامة حتى يفرق ذو الولاية بين منازل المسلمين ومنازل غيرهم توصلا لوزن منابر المنازل بميزاني الشريعة أو العهد الممنوح حسب ساكنيها. ويساعد على هذا الفهم صيغة السؤال الواردة ضمن الكتاب، فقد سأل صاحب السوق عن الذمي الذي ليس عليه رقاع ولا زنار وهو يحمل ما يعصر به الخمر ولا داعي لإضافة هذا الوصف لولا ما علق بذهن السائل من مصلحة الإلزام بارتداء الزي المغاير دفعا للالتباس الذي يتخذه المتهتكون تقية ودرا.

282- فكتب إليه ابن عمر: أرى أن يعاقب بالضرب والسجن، ويطاف في موضع اليهود والنصارى؛ ليكون ما حل من العقوبة والضرب والسجن تحذيراً لمن رآه، منهم وزجراً لهم.

283- قلت ليحيى بن عمر: إن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن طالب كتب إلى قضاة في اليهود والنصارى أن تكون الزناير عريضة مغيرة في وجه ثوبه؛ ليعرف بها.

284- فمن وجدته ركب نهيك فاضربه عشرين سوطاً<sup>(1)</sup> مجرداً، ثم صيره إلى الحبس.

285- فإن عاد فاضربه ضرباً وجيعاً بالغ فيه وأطل سجنه.

286- فهل يعجبك هذا وهل تقول به؟

287- قال لي: نعم.

### [فصل]

#### في حكم أبواب الدور<sup>(2)</sup>

288- وسألت يحيى بن عمر: عن الذي يحدث باباً لداره في زقاق<sup>(3)</sup> غير نافذ؟.

289- فقال: إذا كان في الزقاق جيران فليس له أن يحدث باباً في الزقاق، ولا أن يحوله من مكانه.

(1) السوط: ما يضرب به من جلد سواء أكان مضفوراً أم لم يكن. (ج) أسواط وسياط، وساط الدابة وغيرها سوطاً: ضربها بالسوط. (المعجم الوجيز ص328).  
(2) الدار: المحل يجمع البناء والساحة، والمنزل الأهل بالسكان، (ج) ديار، دور. (المعجم الوجيز ص237).

(3) الزُّقاق: الطريق الضيق نافذاً أو غير نافذ (ج) أزقة. (المعجم الوجيز ص289).

290- وله ذلك في النافذ ما لم يضر بغيره<sup>(1)</sup>.

### [فصل]

في أهل الضرر من أهل البلايا<sup>(2)</sup>

(هل ينهى عن بيع المائع)

291- وسئل يحيى بن عمر -وأنا أسمع-، سألته صاحب سوق

سوسة<sup>(3)</sup>:

(1) المسألة مبسطة كل البسط في مطولات كتب الفقه، وقد خصها بعضهم بتأليف مستقل، ويناسب أن نذكر هنا أن العالم الأديب أحمد بن داود الصواف القيرواني المتوفى سنة؟ كان يفتي في الذي يفتح حانوتا قبالة دار رجل أنه يمنع من ذلك (راجع الديباج ص37).

(2) أهل البلايا يقصد بهم ذي العاهات أو الأمراض المعدية، أما المائع من الطعام فريد به السوائل والأطعمة المرطبة. (الحسبة للسقطي ص12).

(3) قال أبو سعد سوسة بلد بالمغرب وهي مدينة عظيمة بها قوم لونهم لون الخنطة يضرب إلى الصفرة ومن السوسة يخرج إلى السوس الأقصى على ساحل البحر المحيط بالدنيا فمن السوس الأقصى إلى القيروان ثلاثة آلاف فرسخ يقطعها السالك في ثلاث سنين وسوسة في سند عال ترى دورها من البحر ووراء سورها هيكل عظيم سمته البحريون الفنتاس وهو أول ما يرى من البحر ولهذا الهيكل أربع درج يصعد من كل واحدة منها إلى أعلاه، والحياسة بسوسة كثيرة ويغزل بها غزل تباع زنة مثقال منه بمثقالين من ذهب ومن محارس سوسة المذكور المستير وقد ذكر في موضعه وبسوسة أسواق كثيرة وهي مخصوصة بكثرة الأمتعة، والتمر واللحم، ولحم سوسة أطيب اللحوم وهي رخيصة الأسعار والفواكه كثيرة الخير. (معجم البلدان، ياقوت الحموي، ج3، ص320: 321. البكري ص34-36. أبو القاسم بن حوقل النصيبي، صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ص74).

عن الضرير<sup>(1)</sup> يبيع الزيت والخل والمائع كله هل يمنع من ذلك؟ .

292- قال: نعم .

293- قال له: فلو كان له غنم هل يبيع من لبنها وجبنها أو يبيع بيض دجاج له؟<sup>(2)</sup> .

294- فقال له يحيى: يمنع من ذلك ويرد عليه إذا بيع «منه»<sup>(3)</sup> .

295- قال يحيى: وإذا اشترى منه رجل وهو عالم بذلك فهو جائز .

296- ولا يجوز للمشتري أن يبيع ذلك للمسلمن .

### [فصل]

#### ما جاء في المكيال والميزان والقضاء فيه<sup>(4)</sup>

297- أخبرنا يحيى بن عمر، قال: أخبرنا الحارث بن مسكين، عن

(1) الضرير: الأعمى .

(2) ذكر ابن عبدون في رسالته كذلك أنه يجب ألا يباع ثوب لمريض ولا يؤخذ من مريض عجبن على طبخ خبزه ولا يشتري منه بيض ولا دجاج ولا لبن ولا غير ذلك ولكن يتبايعونه بينهم، أما ابن عبد الرؤف فقد قال: «إنه يجب منع من كان مجذومًا أو مبرصًا وسائر المرضى المستقذرين من بيع جميع الأطعمة واللحوم . (ثلاث رسائل ص50، 93، الترجمة الاسبانية ص155) .

(3) في الأصل «له» .

(4) يفيدنا التاريخ أن الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان كان أول من حول النقود من أعجمية إلى عربية وذلك في سنة 75هـ فغير دينار الذهب الرومي إلى دينار عربي ودرهم الفضة الفارسي إلى درهم عربي، وقد أبقى لهما عياريهما ووزنيهما وأسميهما . احتراماً لما كان موجوداً على عهد النبي ﷺ .

أشهب بن عبد العزيز قال: سئل مالك عما يجب على الكيال في الكيل، أيطفف (1) المكيال؟ أم يصب عليه ويجلب؟.

298- فقال: يكيّل ولا يطفف ولا يجلب؛ لأن الله جل اسمه يقول: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّينَ﴾ (2)، فلا خير في التطفيف، ولكن يصب عليه حتى يُجَنِّدَهُ (3)، فإذا جَنِّدَهُ أرسل يده ولم يمسك.

= ووجود مثل هذه العبارات يدل دلالة واضحة أن الخلافة الأموية في أوائل عهدها كانت مهمة كل الاهتمام بشأن الموازين والمكاييل. واستمرت عناية الدولة العربية بها في مدة الخلافة العباسية حسبما يشير إليه مؤلفنا يحيى بن عمر في تأليفه.

(1) التطفيف: مأخوذة من الطفيف وهو القليل، والمطفف: هو المقل حق صاحبه بنقصانه عن الحق في كيل أو وزن، يقول الله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّينَ﴾ [المطففين: 1]. ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كَلَّمْتُمْ وَزَنُوا بِالْقِسْطِ الْمُسْتَقِيمِ﴾ [الإسراء: 35]. ﴿وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ﴾ [هود: 85] والبخس يعني النقص وهو يكون في السلعة بالتعيب والتزهد فيها أو المخادعة عن القيمة والاحتياال في التزيد في الكيل والنقصان من. وكل ذلك أكل المال بالباطل وذلك منهي عنه في الامم المتقدمة والسالفة على ألسنة الرسل. ويقول رسول الله ﷺ «ما نقض قوم العهد قط إلا سلط الله عليهم عدوهم ولا فشت الفاحشة في قوم إلا أخذهم الله بالموت وما طفف قوم الميزان إلا أخذهم الله بالسنين و...» (6191 سنن البيهقي الكبرى 3/346). والنهي عن التطفيف وبخس الناس أشياءهم لا يقف عند الكيل والوزن في البيع والشراء وإنما يمتد إلى كافة الحقوق. (المعجم الوجيز ص392. الجامع الصغير، السيوطي تحقيق الألباني، مطبعة دار الفكر- بيروت ج1، ص616، ج7 ص248، ج5 ص2316. مصطلحات الفقه المالي المعاصر، مرجع سابق ص142).

(2) سورة المطففين، آية 1.

(3) جنبد الكيل أوصله إلى منتهى أصباره. (انظر ابن سيده المرسى: المخصص 265/12).

- وفي الأصل يجنبده وهو تحريف واضح.



- 299- قيل لمالك: من اشترى وزناً من الزعفران أو غير ذلك واللحم، ما حد ذلك؟ أيمل ذلك أم حتى يستوي لسان الميزان<sup>(1)</sup>؟
- 300- فقال: حد ذلك حتى يستوي لسان الميزان معتدلاً، ولا يميله، وإن سألته أن يميله لم أر ذلك من وجه المسألة<sup>(2)</sup>.
- 301- قال يحيى: عن مالك: وأرى للسلطان أن يضرب الناس<sup>(3)</sup> على الوفاء.

302- أخبرنا يحيى بن عمر، قال: أخبرنا الحارث، قال: حدثنا ابن وهب، قال: قال مالك: الوفاء عندنا إذا أملا رأس الميزان<sup>(4)</sup>، وأما الردم<sup>(5)</sup> والزلزلة فلا أراه من الوفاء، ورأيت كأنه يكره ذلك.

- (1) لسان الميزان: عود من المعدن يشبث عمودياً على أوسط العاتق وتتحرك معه ويستدل منه على مقدار توازن الكفتين. (المعجم الوجيز ص556، 557).
- (2) نقل ذلك السقطي في كتابه عن الحسبة ص 14 وما بعدها، وهو يفيض في ذكر الحيل التي يلجأ إليها الباعة لكي يغشوا في الميزان.
- (3) وما جاء من ضرب الناس على الوفاء رواج المعاملة بين الأمة لأن المعاملات تعتمد على الثقة المتبادلة بين الأمة فإذا حصل الوفاء بين الناس نشطو للتعامل والمنتج يزداد إنتاجاً وعرضاً في الأسواق. والطالب من التاجر أو مستهلك يقبل على الأسواق آمناً لا يخشى غبنا ولا خديعة ولا خلافة فتتوفر السلع في الأمة نتيجة هذا الوفاء (تفسير الطاهر بن عاشور الدار التونسية للنشر 244/8).
- (4) في المختصر (إذا ملأ رأس الكيل).
- (5) يقال رزم الشيء ورزّمه أي جمعه وكدسه.

- 303- وسمعت مالكا يسأل عن تطفيف المكيال<sup>(1)</sup> في الويات.
- 304- وقال له صاحب السوق: إنهم يستوفون في الحوائط<sup>(2)</sup> ويكتالون للناس ها هنا بكيل دون ذلك، فرأيت أن مسح رأس الويبة<sup>(3)</sup> لا يخس<sup>(4)</sup> فيه أحد.
- 305- قال مالك: عليك أن تأمر الناس بالوفاء هنالك وهاهنا، فمن ظلم نفسه ظلم.
- 306- وكره مالك مسح رأس الويبة ورآه تطفيفا وكرهه كراهة شديدة<sup>(5)</sup>، وقال: أكره التطفيف، وقرأ هذه الآية مرتين: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾<sup>(6)</sup>.
- 
- (1) الكيل: ورد في القرآن الكريم في عدة مواضع منها: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: 3]، ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كَلْتُمْ وَزِنُوا بِالْقِسْطِ الْمُسْتَقِيمِ﴾ [الإسراء: 35]، ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ﴾ [الأنعام: 152]. والكيل: وعاء يكال به الحبوب وهو من المكايل المصرية ويقدر بثمانية أقداح ومقدار وحجم الكيلة 16,5 لترًا. والمكيال: ما يكال به. (المعجم الوجيز ص547، المكايل والموازين الشرعية، أ.د. على جمعة محمد، ص35).
- (2) الحوائط: جمع حائط، والحائط: هو الأرض المحاط عليها أو البستان من النخيل، ويبدو أنه يعني الريف بوجه عام، والحائط الجدار والبستان، (ج) حياط وحوائط. (المعجم الوجيز ص179).
- (3) الويبة من المكايل تبلغ اثنين أو أربعة وعشرين مدًا، والويبة كيلتان، والاردب: ست ويات. (لمعجم الوجيز ص 683، الفقه الإسلامي وأدلته، أ. د وهبة الزحيلي، ج 1 ص144).
- (4) بَخَسَ الكيل والميزان بَخْسًا أي نقصه. (المعجم الوجيز ص38).
- (5) يذكر السقطي من بين حيل الكياليين لخداع الجمهور إمراة اليدين على رأس الكيل. (الحسبة ص12).
- (6) سورة المطففين، الآية 1.

## [فصل]

### في الجبر (1) ببيع التسعير (2)

307- قال ابن وهب: وسمعت مالكا يُسأل عن صاحب السوق، وأن يسعر في السوق، فيقول: إما بعتم بكذا وكذا، بأسعار يسميها لهم، وإما خرجتم من السوق.

(1) أجبره على الأمر: قهره عليه وأكرهه. (المعجم الوجيز ص 91).  
(2) مسألة جواز التسعير من المسائل التي ظفرت باهتمام الشرعيين المسلمين منذ قديم، ويؤخذ مما أورده الباجي أن هذه المسألة شغلت المسلمين في أيام النبي ﷺ فقد ذكر أن رجالاً أتوا رسول الله ﷺ وطلبوا أن يسعر لهم فأبى من ذلك وقال: «إني أرجوا أن ألقى ربي وليست لأحد عندي مظلمة»، وقد ذكر ابن عبد الرؤوف نقلاً عن ابن حبيب أن القاسم بن محمد وسالماً -من أساتذة الإمام مالك- نهيا عن التسعير بينما رخص فيه ربيعة الرأي، ويحيى بن سعيد وسعيد بن المسيب، وقد أورد ابن حبيب الصورة التي يجوز بها التسعير المباح، فقال «إن ذلك يكون بجمع الإمام لأهل السوق وغيرهم من الموثوق بأمانتهم فيسألهم كيف يشترون ويبيعون؟ فإن رأي من البائعين اشتطاطاً في الأسعار نازلهم على ما فيه لهم وللعمامة صلاح وسداد حتى يرتضوا به، ثم يتعاهد ذلك منهم بين حين وآخر، فمن وجده منهم قد زاد في الثمن أمره بأن يبيع كييع أصحابه وإلا أخرجهم من السوق وأدبه، ولا يحل التسعير إلا عن تراض وعلى هذا أجازته من أجازته، أما إكراه الناس على التسعير فخطأ».

والسعر هو الثمن الذي تتم على أساسه عملية التبادل بين البائع والمشتري. والأصل أن يتحدد تلقائياً دون تدخل بناء على عوامل العرض والطلب. ولا يمكن أن تتم أي عملية تبادل في السوق دون تحديد السعر بغض النظر عن كونه وحدات نقدية أو عينية.

وقد ميز ابن عابدين بين الثمن والقيمة فقال: «الثمن هو ما تراضى عليه المتعاقدان سواء زاد على القيمة أو نقص. والقيمة هي ما قوم به الشيء بمزلة العيار من غير زيادة ولا نقصان»، فالأول -أي الثمن- يكون برضى الطرفين ومن الممكن أن يُغْنِ أحد الطرفين ويرضى بسبب حاجته، وقد يعبر ذلك عن سوق احتكارية. أما الثاني -أي القيمة- فتمثل العوض المعيار.

= حسب عوامل العرض والطلب في سوق منافسة كاملة. ويذكر أبو جعفر الدمشقي آلية تحديد القيمة المتوسطة و تبدل السعر حسب درجته فقال: «الوجه في التعرف على القيمة المتوسطة أن تسأل الثقات الخبيرين عن سعر ذلك في بلدهم على ما جرت به العادة أكثر الأوقات المستمرة، والزيادة المتعارفة فيه والنقص المتعارف والزيادة النادرة والنقص النادر وقياس بعض ذلك ببعض، مضافا إلى نسبة الأحوال التي هم عليها من خوف أو أمن ومن توفر وكثرة أو اختلال وتستخرج بقريحتك لذلك الشيء قيمة متوسطة أو تستعملها من ذوي الخبرة والمعرفة والأمانة منهم. فإن لكل بضاعة ولكل شيء مما يمكن بيعه قيمة، قيمة متوسطة معروفة عند أهل الخبرة به، فما زاد عليها سمي بأسماء مختلفة على قدر ارتفاعه، فإنه إذا كانت الزيادة يسيرة قيل تحرك السعر، فإن زاد شيئا قيل قد نفق، فإن زاد أيضا قيل ارتقى، فإن زاد قيل غلا، فإن زاد قيل قد تنهى فإن كان مما الحاجة إليه ضرورة كالأقوات سمي الغلاء العظيم والمسير. وبإزاء هذه الأسماء في الزيادة أسماء النقصان، فإن كان النقصان يسيرا قيل هدا السعر، فإن نقص قيل قد رخص، فإن نقص قيل قد بار، فإن نقص قيل قد سقط، وما شاكل هذا الاسم».

وقال ابن تيمية عن تقديره لسعر السوق أو ما أسماه عوض المثل أو قيمة المثل وأجرة المثل: «إن عوض المثل هو الذي يقال له السعر فالأصل فيه اختيار الأدمين وإرادتهم ورغبتهم». أما القاضي عبد الجبار فقد عرف الثمن بأنه تقدير البذل الذي تباع به الأشياء على وجهة التراضي. ويلاحظ أنه عبر عنه بكلمة البذل بغض النظر عن التكلفة وطبقا لظروف السوق. وقد رد أسباب الرخص إلى العوامل التالية:-

- كثرة الشيء ووفوره.
- زيادة العرض فإذا عدل الناس إلى متاع آخر أدى ذلك إلى انخفاض قيمة المتاع الأول. وكذلك إذا تلفت البهائم فيزداد عرض علفها.
- قلة الحاجة: كنقصان الطلب بسبب الاكتفاء، أو تغير عادات المستهلكين وأذواقهم.
- قلة المحتاجين: كالوباء والهلاك (أي بسبب انخفاض عدد السكان).
- = كما رد أسباب الغلاء إلى عوامل السوق أو فعل فاعل. فعوامل السوق هي:
- قلة الشيء مع الحاجة إليه.
- كثرة المحتاجين إليه.

- زيادة الحاجة والشهوة : بسبب المجاعة وعدم الشبع أو تغير عادات المستهلكين كالترف مثلاً. وقد ذكرنا سابقاً قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه لجابر بن عبد الله رضي الله عنه «أوكلمنا اشتبهتم اشتريتم».

- الخوف من عدم الحصول عليه: ويعود ذلك إلى عوامل نفسية وتوقعات المستهلكين.

أما الأسباب التي تعود لفعل فاعل فقد تكون:

- طبيعية (ظروف خارجة عن الإرادة).

- أو حكومية (عوامل سياسية).

- أو مصالح شخصية (عوامل اقتصادية كالاحتكار).

ويرى ابن تيمية أن ارتفاع السعر لقلّة الرزق (العرض) أو كثرة الخلق (الطلب) هو ارتفاع عادل، كما يراه أمراً ضرورياً لكي تقوم به المبيعات.

ولقد عزل الخليفة السقاهر أحد عماله لأنه قدّر ثمن الفواكه أكثر من سعر السوق، ثم جبي الضرائب نقداً على أساس هذا التقدير. وأمره بأن يأخذ الخراج مقاسمة سواء كان ذلك على خراج الشجر أو خراج الغلات وعندما طلب الصحابة رضي الله عنهم من رسول الله ﷺ أن يسّعر لهم قال: «إن الله هو القابض الباسط الرازق المسعر وإنّي لأرجو أن ألقى الله عز وجل ولا يطلبني أحد بظلمة ظلمته إياها في دم ولا مال» (سنن الترمذي).

ويرى ابن قدامة بأن «التسعير هو سبب الغلاء لأن الجالين إذا بلغهم ذلك لم يقدموا بسلعهم بلدا يكرهون على بيعها فيه بغير ما يريدون ومن عنده بضاعة يمتنع من بيعها ويكتسها، ويطلبها أهل الحاجة إليها فلا يجدونها إلا قليلاً فيرفعون في ثمنها ليصلوا إليها فتغلوا الأسعار ويحصل الإضرار بالجانين، أي جانب الملاك في منعهم من بيع أملاكهم، وجانب المشتري في منعه من الوصول إلى غرضه فيكون حراماً» أما القاضي عبد الجبار فأجاز التسعير إذا كان فيه نفع ومصلحة وذلك من باب المعروف والنصيحة في الدين. «وأجازه إذا تواطأ الناس على السعر لنفع لهم ما لم يؤد إلى مضرة عظيمة فالمالك مسلط على ملكه فله أن يبيع بسعر مخصوص وأن يمتنع من بيعه ما لم يؤد إلى ضرر عام.

= وأجاز ابن تيمية التسعير في حالات محددة: «كالأزمات والمجاعات والاضطرار إلى طعام الغير والاحتكار والحصر وحالة التواطؤ بين البائعين أو بين المشتريين، ولعل علياً بن أبي طالب [ قد وضع حدوداً للسعر في كتابه إلى واليه على مصر الأشتر النخعي بقوله: «ليكن البيع بموازين عدل وأسعار لا تحجف بالفريقين من البائع والمبتاع». ووصف ابن تيمية عملية التسعير بأنها صيانة لحقوق المسلمين فقال: «إن مصلحة الناس إذا لم تتم إلا بالتسعير سعر عليهم تسعير عدل لا وكس فيه ولا شطط وإذا اندفعت حاجتهم وتمت مصلحتهم بدونه لم يفعل. فمثلاً إذا احتاج الناس لصناعة ما كالفلاحة أو الخياطة أو ما شابه ذلك فإن لولي الأمر (المحتسب) أن يجبر أهل هذه الصناعات على ما يحتاج إليه الناس من صناعتهم، ويقدر لهم أجره المثل ولا يحق للصانع المطالبة بأكثر من ذلك حيث تعين عليه العمل وهذا من التسعير الواجب.

كما لا يحق لأحد أن يبيع بسعر أخفض أو أعلى من الأسعار المتوسطة السائدة في السوق حتى لا يفسد على الآخرين، فقد روي عن عمر بن الخطاب [ أنه قال لحاطب بن أبي بلتعة وهو يبيع زبيباً له بالسوق: إما أن تزيد في السعر وإما أن ترفع من سوقنا. وسواء باع بخمسة والناس يبيعون بثمانية أو باع بثمانية والناس يبيعون بخمسة فإن ذلك ممنوع لأنه يفسد على أهل السوق وربما أدى ذلك للشغب والخصومة. ومن الفقهاء من رأى بأن لا يُجبر الناس على البيع إنما يُمنعون من البيع بغير السعر الذي يحدده ولي الأمر على حسب ما يرى فيه من مصلحة البائع والمشتري على حد سواء، ولا يمنع البائع ربحاً، ولا يسوغ منه ما يضر بالناس.

تقاطع الاحتكار مع التسعير: أوضح ابن تيمية كيفية تقاطع الاحتكار مع التسعير بقوله: «إذا امتنع أرباب السلع من بيعها مع ضرورة الناس إليها إلا بزيادة على القيمة المعروفة، فهنا يجب عليهم بيعها بقيمة المثل ولا معنى للتسعير إلا لإلزامها بقيمة المثل فيجب أن يلتزموا بما ألزمهم الله به. أما آلية تحقيق ذلك، فيقول ابن تيمية «ينبغي على الإمام أن يجمع وجوه أهل سوق ذلك الشيء، ويحضر غيرهم استظهاراً على صدقهم فيسألهم كيف يشترون وكيف يبيعون فينازلهم إلى ما فيه لهم وللعمامة سداد حتى يرضوا ولا يجبرون على التسعير. والرضى عامل مهم في زرع الثقة والطمأنينة بين رواد السوق حيث يؤدي ذلك إلى الازدهار ونمو التبادل واستقرار الأسعار وبالتالي انتعاش الحركة التجارية. أما العكس أي إكراه البائعين على البيع =

= بسعر معين دون النظر إل التكاليف فإنه يؤدي إلى «فساد الأسعار وإخفاء الأقوات وإتلاف أموال الناس. وتلجأ البورصات حالياً إلى ما يشبه ذلك لتحديد أسعار الصرف». «أما أسعار الصرف الخاصة بالعملات الأجنبية فيتم تحديدها يومياً من قبل الوسطاء المقبولين أو المعتمدين من قبل البورصة المعنية أي المصارف بما فيها المصرف المركزي». وقد سبق ابن تيمية في آرائه ما يطبق اليوم في البورصات العالمية ب 700 عام تقريباً، حيث أنه أوجب على ولي الأمر جمع وجهاء السوق واستخراج آرائهم للوصول إلى ما يرضي جميع الأطراف. يقابله في البورصات اليوم آراء الوسطاء المعتمدين والمقبولين. كذلك فإن قرار ولي الأمر عند ابن تيمية يقابله رأي المصارف صاحبة العلاقة. بل زاد ابن تيمية عند تحديده للسعر بالمنازلة أي المساومة دون الإكراه. ولقد تنبه ابن تيمية إلى التكتلات من نقابات وكارتل وتروست ودورها في التلاعب بالأسعار، كما أشار إلى تسعير الأعمال والأجور فقال: «ولا يُمكن المستعملون من ظلمهم، ولا العمال من مطالبتهم بزيادة على حقهم مع الحاجة إليهم فهذا تسعير الأعمال» ولقد حذر رسول الله ﷺ من التلاعب بالأسعار بقوله «من دخل في شيء من أسعار المسلمين ليغلبه عليهم فإن حقا على الله تبارك وتعالى أن يقبذه بعظم من النار يوم القيامة» (مسند أحمد: 19426).

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى دور المعايير المحاسبية في تنظيم الأسواق وذلك بنشرها بيانات ومعلومات تفيد في ضبط وتحريك الأسعار وتساعد في معرفة ووصف الوضع الذي تمارس به المنشأة أعمالها، ومدى التوقعات التي من الممكن الوصول إليها. فالأرباح الموزعة هي من المؤشرات الهامة في تحديد سعر السهم، كما أن معدلات التشغيل ومعدلات الأجور تساعد في تحديد المستوى العام للأجور، ومن المؤكد بأن بيع السلع والخدمات يتأثر بالمعلومات التي تنشرها هذه القوائم. أثر الأسعار على حالة الأسواق: أشار ابن خلدون إلى سلسلة العمليات والإجراءات المتتالية التي تؤدي إلى فساد حالة السوق بفساد التسعير فيها، واستفحال ذلك كلما طال الأمد حتى يؤثر ذلك في جميع نواحي الحياة. فقال: «فإذا كان الرخص في أسعار السلع والعرض من مأكول أو ملبوس أو متمول فسد الربح والنماء بطول تلك المدة، وكسدت سوق ذلك الصنف، ففقد التجار عن السعي فيها، وفسدت رؤوس أموالهم واعتبر ذلك أولاً بالزرع، فإنه إذا أُستديم رخصه يفسد به حال المحترفين بسائر أطواره من الفلاح والزراعة لقلة الربح فيه وندرته أو فقده، فيفقدون النماء في أموالهم أو يجدونه على قلة، ويعودون بالإنفاق على رؤوس أموالهم وتفسد =

**308-** فقال مالك: لا خير في هذا.

**309-** فقيل له: وإن الرجل يأتي بطعام وليس بجيد، وقد سعره بأرخص من الطيب، فيقول صاحب السوق للغير: إما بعتم مثله وإما خرجتم من السوق.

**310-** فقال مالك: ولا خير في ذلك، ولو أن رجلاً أراد بذلك فساداً في السوق فحطاً من السعر رأيت أن يقال له: إما أن تلحق بالناس وإما أن تخرج من السوق<sup>(1)</sup>.

= أحوالهم ويصيرون إلى الفقر والخصاصة. ويتبع ذلك فساد حال المحترفين أيضاً بالطحن والخبز وسائر ما يتعلق بالزراعة من الحرث إلى صيرورته مأكولاً. وكذا يفسد حال الجند إذا كانت أرزاقهم من السلطان على أهل الفلح زرعاً، فإنها تقل جبايتهم من ذلك ويعجزون عن إقامة الجندية التي هي بسببها ومطالبون بها ومنقطعون لها فتفسد أحوالهم. وكذا إذا استديم الرخص في السكر أو العسل فسد جميع ما يتعلق به وقعد المحترفون عن التجارة فيه وكذا الملابس إذا استديم فيها الرخص». إذن الرخص المفرط يجحف بمعاش المحترفين بالأصناف الرخيصة وكذلك الغلاء المفرط. وإنما معاش الناس وكسبهم في التوسط من ذلك وسرعة حواله الأسواق. (القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل، ج 11 ص 55-58. ثلاث رسائل في الحسبة ط. ليفي برونسفال ص 88: 89. المنتقى 17: 19/185/5. بحث شمس الدين ابن قيم الجوزية لهذه المسألة في كتاب الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ص 233: 239 ط. القاهرة 1317 هـ. ابن عابدين، حاشية ابن عابدين، ج 4 ص 575. الدمشقي، أبو جعفر، الإشارة لمحاسن التجارة، ص 22. ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج 29، ص 520. و 77-28 ابن تيمية، الحسبة في الإسلام، ص 32، ص 38، ص 39، ص 23، ص 40، ص 41. ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير مرجع سابق، جزء 4 ص 164. القرضاوي، الاقتصاد الإسلامي، دار الرسالة، 1996 طبعة 1. ص 458. ابن خلدون، ص (الصابي، تاريخ العراق الاقتصادي، ص 183)

(1) يذكر يحيى بن عمر في هذا رأي مالك بإخراج من يبيع بأرخص من السعر المتعارف عليه في السوق، وقد تبع مالك عمر بن الخطاب حينما مر بحاطب بن =



**311-** فأما أن يقال للناس كلهم: إما أن تبيعوا بكذا، وإما أن تخرجوا، فليس بصواب<sup>(1)</sup>.

**312-** ثم ذكر حديثاً عن عمر - رضي الله عنه - حين حط سعر الأيلة<sup>(2)</sup>: أن خلَّ بينهم وبين ذلك، فإنما السعر بيد الله.

= أبي بلتعة وهو يبيع زيباً له سعر أدنى من سعر السوق فقال له: «إما أن تزيد في السعر وإما أن ترفع من سوقنا» (الموطأ شرح السيوطي 69/2).

(1) فأما أن يقال للناس كلهم: إما أن تبيعوا بكذا وأما أن تخرجوا فليس بصواب، ثم ذكر حديث عن عمر رضي الله عنه حين حط سعر الأيلة: (أن خل بينهم وبين ذلك فإن السعر بيد الله).

«أن هذا التسعير فيه ظلم وجور لأنه تسعير جبري يتضمن ظلم الناس وإكراههم بغير حق على البيع بثمن لا يرضونه» انظر مصطلحات الفقه المالئ المعاصر معاملات السوق إعداد نخبة من الباحثين بإشراف الأستاذ/ يوسف كمال محمد ص 271.

(2) أيلة: بالفتح. مدينة على ساحل بحر القلزم بمائلي الشام. وقيل هي آخر الحجاز وأول الشام واشتقاقها قد ذكر من اشتقاق إيلياء بعده. قال أبو زيد: أيلة مدينة صغيرة عامرة بها زرع يسير وهي مدينة لليهود الذين حرم الله عليهم صيد السمك يوم السبت فخالقوا فمسخوا قردة وخنازير وبها في يد اليهود عهد لرسول الله ﷺ، وقال أبو المنذر سميت بأيلة بنت مدين بن إبراهيم عليه السلام، وقال أبو عبيدة أيلة مدينة بين الفسطاط ومكة على شاطئ بحر القلزم تعد في بلاد الشام وقدم يوحنا بن روبة على النبي ﷺ من أيلة وهو من تبوك فصالحه على الجزية وقرر على كل حاله بأرضه في السنة ديناراً فبلغ ذلك ثلاثمائة دينار واشترط عليهم قرى من مر بهم من المسلمين وكتب لهم كتاباً أن يحفظوا ويمنعوا فكان عمر بن عبد العزيز لا يزداد على أهل أيلة عن الثلاثمائة دينار شيئاً. (معجم البلدان، ياقوت الحموي، ج 1، ص 476: 478).

## [فصل]

### التطفيف<sup>(1)</sup> في الكيل

**313-** وسألت يحيى بن عمر: عن تفسير التطفيف وعن مسح رأس الويبة وعن الردم والزلزلة<sup>(2)</sup> أن المشتري الحنَّاط يشتري من الرجل القمح بالدنانير والدرهم فيأتي معه بمكيال وربما كان لنفسه، فيضع الويبة يردمها حتى يلصقها بالأرض، ويرد فيها القمح بيده وهي لاصقة بالأرض، فإذا صار فيها مقدار ثلثها أو نصفها أقامها بهز وزلزلة يردم القمح فيها فيفعل بها كذا في كل ويبة يكيل بها، فيزداد له في الدنانير من الكيل الثمن أو الربع، فإذا جاء المشتري يشتري منه لم يمكنه الحنَّاط أن يكيل له مثلما اكتال لنفسه هذا الكيل.

**314-** والكيالون<sup>(3)</sup> والحمالون معروفون أنهم يفعلون هذا الفعل، هل ترى أن ينهوا عن مثل هذا الكيل؟

**315-** وكيف صفة الكيل؟ أهو أن يجعل الويبة قاعدة ثم يصب فيها بقفة<sup>(4)</sup> أو غيرها ولا يمسك ولا يجلب بيده؟ فسر لنا -رضي الله عنك-.

(1) راجع ما جاء في موطأ مالك عن التطفيف. (الموطأ بشرح جلال الدين السيوطي 87/2).

(2) زلزلة الكيل: هزه وتحريكه لیسع أكثر مما فيه.

(3) الكيال: من حرفته الكيل. (المعجم الوجيز ص 547).

(4) القفة: المقطف الكبير. (المعجم الوجيز ص 511).

- 316- وكيف إن نهيتم عن مثل هذا الكيل -أعني الخناطين- إن ظهر عليهم هذا الكيل بالفساد كما ذكرنا ما يصنع بهم؟ وكيف الأمر فيهم؟
- 317- أخبرنا القاضي يوسف بن يحيى<sup>(1)</sup>، قال: حدثنا عبد الملك بن حبيب، قال: أخبرنا ابن الماجشون: أن رسول الله -ﷺ- وشرف وكرم أمر بتصبير<sup>(2)</sup> الكيل وأن يتبايع عليه، وقال: إن البركة في رأسها<sup>(3)</sup> ونهي عن الطفاف<sup>(4)</sup>.

(1) يوسف بن يحيى بن يوسف بن محمد شهر المغامي الأزدي، أبو عمر القرطبي من ذرية الصحابي المشهور أبي هريرة، سمع بالأندلس من الإمام يحيى الليثي وروى عن عبد الملك بن حبيب جميع مصنفاته وكان صهرا له، وله رحلة إلى المشرق وأخذ عنه أعلام ثم قدم إفريقية فاستقر بها وصار معدودا من رجالها وكبير فقهاءها أخذ عنه يحيى بن عمر الكنانى، وأبو العباس الأيباني وابن اللباد، وأبو العرب التميمي وخلق كثير، وله تصانيف عدة منها كتاب فضائل مالك. وكتاب فضائل عمر بن عبد العزيز. وتوفي بالقيروان سنة 288 وصلى عليه حمديس القطان (ترجمه السمعاني في الأنساب ص538 قفا وعياض في المدارك 2:34 وابن الفرضي في تاريخ علماء الأندلس 2:64 وابن فرحون في الديباج ص356).

(2) صبر الكيل وأصبره: ملأه إلى أعاليه، وهو مشتق من الصبر، وهو أعلي الشيء (ج) أصبار، وصبر البر: كومه صُبْرَة، والصُبْرَة: الكومة من الطعام، ويقال اشترى الطعام صُبْرَة: جزأها بلا كيل أو وزن. (المعجم الوجيز ص358، 359).

(3) نص ابن عبد الرؤوف على أن هذا الحديث ورد في (واضحة ابن حبيب) وفسره بقوله: «لأنه -أي الكيل- ضيق أعلاه لا يحتمل رأسه إلا اليسير فأمره أخف وإذا اتسع رأسه احتمل الكثير فكانت الضربة أبلغ» (ثلاث رسائل ص108).

(4) الطفاف: من المكيال ونحوه: أعلاه أو نهايته من أعلى، والطفاقة: في اصطلاح الفقهاء الشيء اليسير يبقى في الإناء ونحوه. (المعجم الوجيز ص392).

**318-** قال: وحدثني ابن الماجشون: أن كيل فرعون - لعنه الله- إنما كان على الطفاف مسحًا بالحديدة.

**319-** قال عبد الملك: وسمعت مطرفاً<sup>(1)</sup> وابن الماجشون يقولان: كان مالك يأمر أن يكون كيل السوق على التصبير، وكان ينهى على الطفاف، وكان يكره ردم الكيل وتحريكه<sup>(2)</sup>.

**320-** قيل لمالك- رضي الله عنه-: فكيف يكتال؟.

**321-** فقال: يملأ الصاع<sup>(3)</sup>، فذلك الوفاء من غير ردم ولا تحريك، ويسرح الكيال الطعام بيده على رأس الويبة والصاع، فذلك الوفاء<sup>(4)</sup>.

(1) مطرف ابن عبد الله الهلالي، هو ابن اخت مالك بن أنس، ومن أكبر تلاميذه، صحب مالكاً سبع عشر سنة وتوفي سنة 835/220. (ابن فرحون: الديباج ص345: 346).

(2) قال محمد بن سحنون: قلت لسحنون كيف تكون صفة الكيل؟ هل يصب الزرع على الصاع بالطعام حتى يصير واقفاً معرماً فوقه ويسرح عليه باليد تسريحاً هيناً لينا، وكان مالك ينهي عن رزم الصاع وتحريكه قال سحنون: وأما الكيل بالتطفيف وهو الكيل بمسح الصاع فلا خير فيه.

(3) الصاع: في الحديث مكيال سبع أربعة أمداد. والمد مختلف فيه فقليل هو رطل وثلاث بالعراقي، وبه يقول الشافعي وفقهاء الحجاز، وقيل هو رطلان وبه أخذ أبو حنيفة وفقهاء العراق فيكون الصاع خمسة أرتال وثلاثا رطل (النهاية لابن الأثير 3: 6).

(4) أضاف ابن عبدون في رسالته في الحسبة أنه يجب في كيل الحنطة وحدها أن تمد حديدته على وسط فم القدح، مستمرة من الجانبين في وسطها طابع العدل أنه يحمل ربعاً فإذا أمليء القدح مسح بلوح غليظ لثلا ينحني أو بقضيب حديد يمشي على جانبي القدح وعلي الحديد المستمر فيها وبهذا العدل ترفع الزيادة في الأكيال. (ثلاث رسائل ص39).

## [فصل]

### في حكم من غش أو نقص من الوزن

322- قال ابن حبيب<sup>(1)</sup>: وسمعت ابن الماجشون يقول: ينبغي للسلطان أن يتفقد المكيال والميزان في كل حين<sup>(2)</sup>، وأن يضرب الناس على الوفاء.

(1) عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون السلمي الإلبيري القرطبي، أبو مروان، عالم الأندلس وفقهائها ومحدثها في عصره إليه انتهت الرئاسة بها بعد يحيى، أصله من طليطلة من بني سليم، أو من مواليهم، ولد في البيرة سنة 174 هـ وقيل 180 هـ، سكن قرطبة وزار مصر ثم عاد إلى الأندلس فتوفي في قرطبة، كان عالماً في التاريخ والأدب، رأساً في فقه المالكية، سمع من ابن الماجشون ومطرف وعبد الله بن الحكم وأصبع بن الفرج وغيرهم. أخذ عنه جماعة لا يحصون منهم يوسف المغامي شيخ يحيى بن عمر، ألف كتباً كثيرة في الفقه والتاريخ والأدب، قيل تزيد على ألف أشهرها. «الواضحة-خ» في السنن والفقه في خزائن الرباط، «حروب الإسلام» و«طبقات الفقهاء والتابعين» و«مكارم الأخلاق» وتوفي بقرطبة في ذي الحجة سنة 238 هـ. (ترجمه عياض في المدارك 111: 30-48. ابن الفرضي في تاريخ علماء الأندلس 1: 255. ابن العذارى في البيان 2: 20. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب 6: 390. ابن فرحون في الديباج 154. تذكرة 2: 107. فهرس ابن خير 202 و265. خير الدين الزركلي، الأعلام ج4، ص157. 1: 231. Brock. S.).

(2) كان للعيار مكان-بالقاهرة-يعرف بدار العيار تعبر فيه الموازين بأسرها وجميع الصنج، وكان ينفق على هذه الدار من الديوان السلطاني فيما تحتاج إليه من الأصناف بالنحاس والحديد والخشب والزجاج وغير ذلك من الآلات وأجر الصناع والمشارفين ونحوهم.

ويحضر المحتسب أو نائبه إلى هذه الدار ليعبر المعمول فيها بحضوره فإن صح ذلك أمضاه وإلا أمر بإعادة عمله حتى يصح، وكان بهذه الدار أمثلة يصحح بها العيار، فلا تباع الصنج والموازين والأكيال إلا بهذه الدار ويحضر جميع الباعة إلى هذه الدار باستدعاء المحتسب ومعهم موازينهم وصنجنهم ومكاييلهم =

323- وكذلك كان مالك يقول، ويأمر به ولاية السوق بالمدينة.

324- وأخبرنا يوسف بن يحيى القاضي، قال: أخبرنا عبد الملك بن حبيب، قال: قلت لمطرف وابن الماجشون<sup>(1)</sup>: ما وجه الصواب عندكما فيمن غش أو نقص من الوزن؟.

325- فقالا: وجه الصواب عندنا في ذلك أن يعاقبه الإمام بالضرب والسجن أو الإخراج من السوق<sup>(2)</sup> إن كان قد عرف الغش والفجور من عمله.

= فتعير في كل قليل فإن وجد فيها الناقص استهلك وأخذ من صاحبه لهذه الدار والأزم بشراء نظيره مما هو محرز بهذه الدار والقيام بشمته. ثم سومح الناس وصار يلزم من يظهر في ميزانه أو صنجه خلل بإصلاح ما فيها من فساد فقط والقيام بأجرته فقط، وما زالت هذه الدار باقية جميع الدولة الفاطمية (خطط المقرئ ط مصر سنة 1334، (2: 432).

(1) عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله التيمي بالولاء، أبو مروان ابن الماجشون، صاحب الإمام مالكا وتفقه به وكان مفتي أهل زمانه، أثنى عليه عبد الملك بن حبيب وكان يفضل على سائر أصحاب مالك، دارت عليه الفتيا في زمانه وعلى أبيه من قبله، أضر في آخر عمره، كان مولعا بسماع الأغاني في إقامته وأرتحاله. وفيه ثلاث أقوال في وفاته سنة 212هـ أو 213هـ، أو 214هـ. (ميزان الاعتدال 2: 150. ابن خلدان، الانتقاء 57. ابن خلدان 1: 287. خير الدين الزركلي، الأعلام، ج4، ص160. ابن فرحون: الديباج ص153).

(2) كان ورع بعض الباعة مشهورا، قيل: كان عون بن يوسف الخزاعي -من علماء القيروان توفي سنة 239- يبيع الكتان في حانوت. وكان معه حبة شعير إذا أعطى الدراهم جعلها مع المشقال وإذا أخذ دراهم معها حتى يعطي زائدا بحبة ويأخذ ناقصا بحبة ورعا منه. المدارك ج1 ص210.

**326-** ولا أرى أن يُنْهَب متاعه ولا يفرق، إلا ما خف قدره من اللبن إن شابه بالماء، أو الخبز إذا نقص من وزنه، فلا أرى بأساً أن يفرقه على المساكين تأديباً له مع الذي يؤدبه من ضربه أو سجنه أو إخراجه من السوق إذا كان معتاداً للفجور فيه والغش.

**327-** وأما ما كثر من اللبن والخبز أو ما غش من المسك والزعفران<sup>(1)</sup>، فلا أرى أن يفرق وينهب.

**328-** قال عبد الملك: وينبغي للإمام أن لا يرد إليه ما غش من المسك والزعفران وغيره مما عظم قدره، ولكن يأمر ببيع ذلك عليه من أهل عمل الطيب، فمن يؤمن أن لا يغش به أحداً يبيعه، ولكن ممن يصرفه في وجه مصارفه من الطيب؛ لأنه إن أسلم إلى الذي غشه أو بيع من مثله من أهل استحلال الغش فقد أُبيح لهم العمل به.

**329-** وما كثر من اللبن إذا غش بالماء، أو السمن إذا غش بالشحم، أو العسل إذا غش بالماء، وما كثر من الخبز إذا نقص من وزنه، فلا أرى أن يهبه للمساكين.

**330-** ولكن يكسر الخبز ثم يسلمه إلى صاحبه، ويباع عليه السمن والعسل واللبن إذا كثر وعظم قدره على تبيان ما فيه من الغش فمن يأكله ويتأدم<sup>(2)</sup> به، ممن يؤمن ألا يبيعه مغشوشاً، ولا يسلم إلى الذي غشه ولا يباع عليه من مثله، فيباح لهم أن يغشوا به المسلمين.

---

(1) انظر ما ورد عن غش الزعفران والمسك في رسالة ابن عبد الرؤوف في الحسبة (ثلاث رسائل ص 86، 78)، وابن فرحون (تبصرة الحكام 142/2) ويكاد ابن فرحون ينقل هذه الفقرة عن يحيى بحروفها.

(2) اتدم فلان: أكل الخبز بالإدام. (المعجم الوجيز ص 10).

331- وهكذا العمل في كل من غش في تجارات السوق أو فجر فيها.

332- وهذا الذي أوضح لي من استوضحته ذلك من أهل العلم من أصحاب مالك وغيره.

### [فصل]

#### ما جاء في تسعير الطعام

333- وأخبرنا يحيى بن عمر، قال: أخبرنا وليد بن معاوية<sup>(1)</sup>، عن عبد الرحمن بن أبي جعفر الدميّطي، قال: سئل ابن القاسم عن قول مالك: ينبغي للإمام إذا غلا السعر واحتاج الناس إلى أن يبيعوا على الناس ما عندهم من فضل طعامهم إذا أُريد بذلك طعام التجار الذين خزنوا للبيع لا من طعام الناس إذا كان فضل عن قوت عيالهم<sup>(2)</sup> أو جميع طعام الناس إذا اشتدت السنة واحتاج الناس إلى ذلك.

334- ولم يقل مالك: يباع عليهم، ولكن قال: يؤمر بإخراجه وإظهاره للناس، ثم يبيعون ما كان عندهم من فضل قوت<sup>(3)</sup> عيالهم كيف أحبوا، ولا يسعر عليهم.

335- قيل: وكيف إن سألوا الناس ما لا يحتمل من الثمن أو ما لم يبيع به الناس؟

336- قال: هو ما لهم يفعلون فيه ما أحبوا، ولا يجبرون على بيعه بسعر يوقّت لهم، هم أحقّ بأموالهم، وما أرى أن يسعر عليهم.

(1) الوليد بن معاوية بن مروان بن عبد الملك، «132-000هـ - 750-000م» والي دمشق، أقامه بها مروان ابن محمد -آخر ملوك الدولة مروانية- لما خرج لقتال القائمين بالدعوة العباسية تقصد دمشق، ثبت لهم الوليد فحصره ثم دخلوها عنوة وقتلوه. (خير الدين الزركلي، الأعلام، ج8، ص122).

(2) في الأصل طعامهم.

(3) القوت: ما يقوم به بدن الإنسان من الطعام، (ج) أقوات. (المعجم الوجيز ص519).



337- ولكن ما أراهم إذا رغبوا وأعطوا ما يشتهون من الغلاء أن لا يبيعوا، وأما التسعير فظلم لا يعمل به من أحب العدل.

338- قال يحيى بن عمر: قوت عيالهم يعني قوت سنة، كانوا تجاراً أو خزنوا لأنفسهم وحرثوا، فإنه يُترك لهم قوتهم سنةً، ويؤمر ببيع ما بقي عندهم.

### [فصل]

### ما جاء في الحُكْرَة<sup>(1)</sup> وما يجوز فيها

339- وسمعت يحيى بن عمر يقول في هؤلاء المحتكرين<sup>(2)</sup> إذا

(1) حكر السلعة: جمعها لينفرد بالتصرف فيها. وهو الإدخال للبيع، وطلب الربح بتقلب الأسواق والاحتكار هو «إشتراء الطعام ونحوه وحبسه إلى الغلاء» أو «رصد الأسواق انتظاراً لارتفاع الأثمان»، أو «إشتراء القوت وقت الغلاء وإمساكه وبيعه بأكثر من ثمنه للتضييق، أو «كل ما أضر بالناس حبسه فهو احتكار» أما الإدخار للقوت فليس من الاحتكار هذا تعريف المالكية وعرفه الحنفية بقولهم: الاحتكار لغة مصدر حكر أي حبس فهو احتباس الشيء انتظاراً لغلائه والمراد به شرعاً: حبس الأقوات متربصاً للغلاء أو هو اشتراء عام أو نحوه وحبسه إلى الغلاء أربعين يوماً لقوله ﷺ «من احتكر الطعام أربعين ليلة فقد برئ من الله وبرئ الله منه» (4880 مسند أحمد بن حنبل 33/2). وعرفه الشافعية بأنه إمساك ما اشتراه وقت الغلاء ليبيعه بأكثر مما اشتراه به عند اشتداد الحاجة. بخلاف إمساك ما اشتراه وقت الرخص لا يحرم مطلقاً ولا إمساك نحلة ضيعته ولا ما اشتراه في وقت الغلاء لنفسه وعياله أو لبيعه بمثل ما اشتراه. وفي كراهة إمساك ما فضل عن كفايته وكفالة عياله سنة وجهان أوجههما عدم الكراهة لكن البيع أولى.

(المعجم الوجيز ص 164. ابن عابدين، رد المحتار، جزء 5 ص 255. الدردير، الشرح الصغير، ج 1 ص 639. ابن قدامة، المغني، ج 4 ص 244. الفزالي، إحياء علوم الدين، ج 2، ص 314. المنتقى على الموطأ 15/5 وما بعدها، القوانين الفقهية ص 255 وما بعده. رد المحتار 282/5، البدائع 129/5، تبين الحقائق 27/6، الباب 166/4. مغني المحتاج 38/2، سبل السلام 25/3). (2) نهى رسول الله ﷺ عن الاحتكار بقوله: «لا يحتكر إلا خاطي» (2154 سنن =

= (ابن ماجه 728/2)، وشدد على عدم التضيق على الناس بأقواتهم فقال «من احتكر الطعام أربعين ليلة فقد برئ من الله وبرئ الله منه» (4880 مسند أحمد بن حنبل 33/2). وحث على الجلب وهو عكس الاحتكار فقال: «الجالب مرزوق والمحكر ملعون» (2153 سنن ابن ماجه 728/2).

وللغزالي نظرة شاملة في تفسير الإحتجار بالأقوات الضرورية بقصد احتكارها، وبين أن الإنسان أهم من المال. فذكر في كتابه إحياء علوم الدين أن «التجارة في الأقوات مما لا يستحب لأنه طلب ربح، والأقوات أصول خلقت قواما، والربح من المزايا، فينبغي أن يطلب الربح فيما خلق من جملة المزايا التي لا ضرورة للخلق إليها». والاحتكار سواء كان على مستوى الفرد أو الجماعة أو المنظمات فهو منهي عنه كسلوك بعض النقابات أو الاتحادات المهنية كالكارتل - هي تجمعات احتكارية رأسمالية تنقسم السوق الداخلية بسيطرتها المطلقة تقريبا على كل إنتاج البلاد- والتروست - شكل من أشكال الاحتكارات تتكون من تشكيلة مالية تسيطر على أسهم شركات معينة وتحولها إلى هيئة تشرف عليها مما يحول هذه الشركات إلى المجموعة المسيطرة على الهيئة مثل التروستات التي تجمع شركات تنتج المواد الأولية وتدير المصانع وتنتج منتجات نهائية وشبه نهائية مما يتوجب على القائم بأعمال السوق منعه.

وهذا ما بيته ابن تيمية بقوله: فمنع البائعين الذين تواطؤوا على أن لا يبيعوا إلا بثمان قدره أولا، وكذلك منع المشتريين إذا تواطؤوا على أن يشتروا فيما يشتره أحدهم حتى يهضموا سلع الناس أولا وذكر أيضا الاحتكار الصناعي والزراعي والإنشائي فقال: «ومن ذلك أن يحتاج الناس إلى صناعة ناس مثل حاجة الناس إلى الفلاحة والنساجة والبناية». ووصف هذا السلوك بالعدوان وهو أعظم من التعدي على سوق بيعه كتلقي الركبان أو بيع النجش. ويترتب على القائم بأعمال السوق التصدي لمثل هذه التكتلات، كما يترتب عليه إجبار الناس على القيام بمثل هذه الأعمال لكفاية الناس من الحاجة لغيرهم. وهذا يعتبر من ضوابط إدارة السوق والمنظمات التسويقية. فقد روي أن عمر بن الخطاب [ دخل السوق ذات مرة ولم ير فيه إلا النبط (الأجانب)، فلما اجتمع الناس أخبرهم بذلك وعذلهم (لامهم) في ترك السوق. فقالوا: إن الله أغنانا عن السوق بما فتح علينا. فقال ﷺ: والله لئن =

احتكروا الطعام وكان ذلك مضرًا بالسوق: أرى أن يباع عليهم، فيكون لهم رأس أموالهم، والريح يؤخذ منهم، يتصدق به أدبًا لهم، وينهوا عن ذلك، فإن عادوا كان الضرب والطواف والسجن لهم<sup>(1)</sup>.

= فعلتم (أي تركتم السوق) لىحتاج رجالكم إلى رجالهم ونساؤكم إلى نسايمهم. وهذا دلالة على مدى تدخل القائم على السوق فهو يحلل ويتوقع فينصح ويرشد خشية الوقوع في المفاجآت. ولقد أدرك عمر [ مدى أهمية استقلالية الأسواق فقال مقالته تلك.

والنهي عن الاحتكار يرجع إلى أحاديث للنبي ﷺ جاءت في تحريمه مثل قوله ﷺ «من احتكر حكرة يريد أن يغلى بها على المسلمين فهو خاطئ» (8602 مسند الإمام احمد بن حنبل/2/351) وقوله ﷺ «من احتكر فهو خاطئ» (10930 سنن البيهقي الكبير/6/29)، وقد نهى بعد ذلك عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان عن الاحتكار، وقد اعتمد مالك بن انس على هذه الأحاديث في النهي عن الاحتكار، على أن هذا النهي خاص بوقت الغلاء والحاجة، أما إذا كثر القوت ورخص فلم يكن هناك باس في ذلك، كذلك استثنيت بعض السلع مثل الزيت فقد أبيع احتكاره، فقد ذكر ابن فرحون في ترجمة أحمد بن موسى بن عيشون - وهو من كبار الفقهاء الأفريقيين وزميل ليحيى ابن عمر في التلمذة على سحنون ت295-907- أنه رخص في احتكار الزيت في وقت كثرته ورخصه ومنعه في وقت غلائه، كذلك استثنى عبد الملك بن حبيب الجالب والزراع فقال: «إن مالكا لم ير بأسًا باحتكار هذين» وقد شدد في النهي عن احتكار الحبوب لشدة حاجة الناس إليها، وقد أورد ابن عبدون في رسالته في الحسبة نصًا طريفاً بين فيه الحيل التي يلجأ إليها باعة القمح لاحتكاره وإغلاء سعره بالاتفاق مع الدلائل.

(الغزالي، إحياء علوم الدين، مرجع سابق، ص69، الموسوعة الاقتصادية لمجموعة من الاقتصاديين، دار ابن خلدون ببيروت 1980، ص407، 136. ابن تيميه، مرجع سابق ص25. ابن الأثير الجزري: جامع الأصول من أحاديث الرسول 2/22-28، المنتقى في شرح الموطأ لأبي الوليد الباجي 5/15-17، مدونة سحنون 10/123، الديباج ص32، ابن عبد الرؤف ثلاث رسائل ص42، 109، الترجمة الأسبانية ص131).

(1) وقال الحنابلة الاحتكار المحرم ما اجتمع فيه ثلاث شروط:

**340-** قال يحيى بن عمر: وأرى هؤلاء البدوين إذا أتوا بالطعام لبيبعوه في سوق المسلمين وأنزلوه في الفنادق والدور، فأرى على صاحب السوق أن يأمرهم ألا يبيعهوا إلا في أسواق المسلمين، حيث يدركه الضعيف والقوي والشيخ الكبير والعجوز<sup>(1)</sup>.

=1- أن يكون بطريق الشراء لا الجلب لقوله ﷺ (الجالب مرزوق والمحتكر ملعون).  
 2- أن يكون المشتري قوتا أي من الحبوب المقتانة ونحوها لأنها مما تعم الحاجة إليه إما الإدام والحلوى والعسل والزيت وأعلاف البهائم فليس فيها احتكار محرم.  
 3- أن يضيق على الناس بشرائه بأمرين أحدهما بأن يكون في بلد يضيق بأهله الاحتكار كالحرمين والثغور، أما البلاد الواسعة الكثيرة المرافق والجلب كبغداد ودمشق ومصر فلا يحرم فيها الاحتكار لأن ذلك لا يؤثر فيها غالباً. والثاني أن يكون في حال الضيق: بأن يدخل البلد قافلة فيصادر ذوو الأموال لشرائها ويضيقون على الناس وفي هذا لا فرق بين البلد الكبير والصغير. أما الشراء في حال الاتساع والرخص على وجه لا يضيق على أحد فليس بمحرم.  
 وفي المنتقى إن الاحتكار هو الادخار للبيع وطلب الربح بتقلب الأسواق، وأما الادخار للقوت فليس من باب الاحتكار، فإذا ثبت ذلك فإن احتكار الأقوات وغيرها ليس بممنوع-روي ابن المواز عن مالك أنه سئل عن التريص بالطعام وغيره رجاء الغلاء قال: ما علمت منه بنهي ولا أعلم به بأساً إنما يتعلق المنع بمن يشتري في وقت الغلاء أكثر من مقدار قوته، وفي كتاب ابن المواز قيل لمالك: فإذا كان الغلاء الشديد وعند الناس طعام مخزون أبيع عليهم؟ قال: إذا احتجج إليه لغلاء فلا بأس أن يأمر الإمام بإخراجه إلى السوق فيباع. (المغني 4/221).  
 المنتقى شرح الموطأ لأبي الوليد الباجي (5:15).

(1) وحكم الشرع إجبار المحتكر على البيع يقول الأحناف «إذا رفع للقاضي حال المحتكر يأمر ببيع ما يفضل عن قوته وقوف عياله فإذا امتنع بيع عليه انظر الاختيار للموصلي ج4 ص210.  
 ويقول بن القيم: «لولى الأمر أن يكره المحتكرين على بيع ما عندهم» انظر بن القيم، الطرق الحكيمة ص284.

**341-** قلتُ ليحيى بن عمر: فإن قال البدوي<sup>(1)</sup>: تدخل عليّ مضرة ممن يشتري مني بنصف دينار أو ثلث دينار<sup>(2)</sup>، فمتى أرجع إلى بلدي وأنا ما أقدر أقعد أكثر من يوم أو يومين، وما معي إلا زاد<sup>(3)</sup> يوم أو يومين؟

**342-** قال يحيى: يقال له: «حطّ من»<sup>(4)</sup> السعر نصف الثمن أو الثمن، فتخفّف على نفسك وترجع مسرعاً سريعاً إلى بيتك.

**343-** وأما ما ذكرت من المقام والمضرة فأنت تريد بيع نافق الثمن، وتريد أن ترجع إلى بلدك سريعاً، فلا تمكّن من ذلك؛ لأن ذلك ضرر على المسلمين، أو تصبر فتبيع في السوق بنافق الثمن، فلا مضرة على المسلمين.

**344-** قلتُ ليحيى بن عمر: فإن أراد الرجل الذي ليس يعرف يبيع القمح ولا بالاحتكار، وإنما يشتري لقوته سنة، فأراد أن يشتري قوت سنة في هذا الغلاء، أترى أن يمكّن من ذلك؟.

**345-** فقال: لا يمكّن من ذلك.

**346-** وقال يحيى بن عمر لصاحب السوق: من أراد أن يبيع قمحاً من بيته جلّبه من منزله إلى بيته، ثم احتاج إلى بيعه وثمرته، فأراد أن

(1) يطلق لفظ البادية في المغرب عامة على الأرياف والمناطق الزراعية.

(2) في المختصر زيادة (فربما طالت إقامتي).

(3) الزاد: الطعام يتخذ للمسافر (ج) أزواد، أزودة. (المعجم الوجيز ص295،

296).

(4) في الأصل: زد في السعر.

بيعه، فعرض منه قليلاً في يده في السوق، ثم اشتراه منه الحناطون، هل ترى أن يمكن الحناطون أن يكتالوه في دار البائع وينقلوه إلى حوانيتهم؟

**347-** فقال يحيى: أرى أن لا يمكن البائع أن يبيع في داره، وأرى أن ينقله إلى السوق بين المسلمين.

**348-** قيل ليحيى: فإن أهل القصر عندنا ليس لهم سوق يصب فيها الطعام.

**349-** فقال: أرى أن يكون بحوانيتهم ويبرزوه للناس في السوق، ويمنع الحناطون أن يشتروا في الدور إذا كان السعر غالباً مضرراً بالأسواق.

**350-** وإذا كان السعر رخيصاً ولا يضر بالسوق خلّي بين الناس وبين السوق أن يشتروا ويدخروا ويشتروا في الفنادق<sup>(1)</sup> وفي الدور وحيث ما أحبوا<sup>(2)</sup>.

(1) الفندق: نزل يهيأ لإقامة المسافرين بالأجر (ج) فنادق، وكانت بالقيروان فنادق كثيرة للسكنى المؤقتة في كل أحياء المدينة (المعجم الوجيز ص481، طبقات أبي العرب ص66).

(2) مسألة جلب المحاصيل إلى السوق ووجوب بيعها فيها دون غيرها منصوص عليها في كتب الفقه. وقد جاء في الحديث الشريف عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «لا يتلقى الركبان للبيع ولا يبيع بعضكم على بيع بعض ولا تاجشوا ولا يبيع حاضر لباد» (10683 سنن البيهقي الكبير 346/5). وعن ابن عمر أن رسول الله ﷺ نهى أن تتلقى السلع حتى تبلغ الأسواق (1517 صحيح مسلم 1156/3). وعن بن عمر عن النبي ﷺ «أنه نهى عن تلقي السلع حتى يهبط بها الأسواق» (5652 مسند الإمام أحمد بن حنبل 91/2) وعن أبي هريرة أن النبي ﷺ نهى عن تلقي الجلب، فإن تلقاه متلق اشتراه فصاحب السلعة بالخيار إذا وردت السوق. (3437 سنن أبي داود 269/3).

351- قيل لـيحيى بن عمر: في رجل جهل فأنزل قمحه في رجة<sup>(1)</sup> الطعام وليس يُعرف ممن يحتكرون<sup>(2)</sup> وإنما جاء به ليأكله.

352- فقال: إذا صح هذا خلّيتُ بينه وبين قمحه ينقله إلى داره<sup>(3)</sup>.

353- وسألت يحيى بن عمر: عن صاحب الحمام يدخل غير نفساء ولا مريضة ثم اطلع عليه، هل يجب على أحد من المسلمين أن يتهجم عليهن فيخرجهن من الحمام؟

354- فقال يحيى بن عمر: لا يهجم عليهن، ولكن يأمرهن بلبس ثيابهن ويستترن بما يخرجن به، ويقول لهن: قد علمتن النهي وكراهة العلماء لذلك، ويؤدبهن قدر ما يرى.

(1) الرجة: هي الساحة المتسعة، والأرض الواسعة، والرحب: الواسع، يقال مكان رحب ودار رجة، ورجة المكان: ساحته وامتسعه، (ج) رحاب ورجب، وهذه الكلمة يقصد بها في المغرب السوق بصفة عامة، وسوق الغلال بصفة خاصة. (المعجم الوجيز ص258، ابن عبد الرؤوف: ثلاث رسائل ص111، ابن عبدون: ثلاث رسائل ص41، الترجمة الاسبانية ص129، وكذلك (Dozy Supplementi, I, P.516

(2) أي من بين المعروفين بالاحتكار.

(3) «وسئل أحمد بن موسى مخلد الغافقي القيرواني-المتوفى سنة 295- عن التجارة في القمح وحكرته فأباح ذلك وقت كثرته ورخصه، ومنعه وقت غلاته إلا ما لا بد منه للقوت وقال: هذا بخلاف الزيت، يريد إباحته في كل وقت واحتج بأن ابن المسيب كان يحتكر الزيت» الديباج 32.

وعن عمر عن النبي ﷺ قال: (الجالب مرزوق والمحتر ملعون) سنن الدارمي طبع دمشق سنة 1349، 2: 249.

وأما في القيروان فإن الزهاد والعلماء كانوا من ورعهم يخرجون طعامهم يبيعونه إذا غلا السعر (طبقات أبي العرب 58).

[فصل]

في البيع من المسترسل<sup>(1)</sup>

وخلط اللحم مع الفؤادات والبطون

355- أخبرنا يحيى بن عمر، قال: سئل سحنون عن الرجل الغريب يدخل السوق وهو جاهل بالسعر، فيقول للبائع: أعطني زيتاً بدرهم أو قمحاً، ولا يسمي له سعر ما يشتري منه، هل يصح أو تراه من الغرر؟<sup>(2)</sup>.

356- فقال سحنون: وبيع الزيت والقمح معروف ليس فيه خطر.

357- فقال لنا يحيى بن عمر<sup>(3)</sup>: غبن<sup>(4)</sup> المسترسل حرام.

358- ورأيت<sup>(5)</sup> يحيى يذهب إلى أنه يرجع عليه فيأخذ منه ما بقي من سعر السوق.

(1) المسترسل: اسم فاعل من استرسل وهذا الفعل طلبي لدخول سين الطلب عليه وهو طلب الشيء بغير قيد يحدد ويضبط أمره وفي هذا الباب طالب شراء الشيء بغير تقيده بسعر واختلف الفقهاء في جواز البيع بغير قيد يحدد ويضبط أمره واختار بن تيمية وبين القيم جواز ثراء الشيء بغير تقيده بسعر أما القول الثاني فنص على عدم جواز البيع بغير قيد يحدده وهو رأى الإمام أحمد.

انظر الموسوعة الفقهية - وزارة الأوقاف الكويت الطبعة الرابعة ص-9.

(2) عن أبي هريرة قال: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر» (2554 سنن الدارمي 327/2).

(3) في الأصل: «قال سئل سحنون» غبن المسترسل حرام، فطرحننا جملة: «قال سئل سحنون»؛ ليستقيم الكلام.

(4) غبنه في البيع غبنًا: غلبه ونقصه. (المعجم الوجيز ص-446).

(5) أي القصري.



## [فصل]

### في بيع اللحم مع الفؤادات والبطون<sup>(1)</sup>

**359-** قلت ليحيى بن عمر: كتب بعض قضاة عبد الله بن أحمد بن طالب إليه يقول: قد نهيتُ الجزارين أن يخلطوا الفؤاد<sup>(2)</sup> مع اللحم، فما تقول في البطون مثل المِصران<sup>(3)</sup> والكِرش وشحم البطون والدوارة هل ترى أن يمتنعوا من خلطه باللحم ويزنوه مع اللحم؟

**360-** فكتب إليه ابن طالب بخط يده: أمّا اللحم لا يبيعوا معه فؤاداً ولا بطناً ولا شيئاً سوى اللحم خاصة ولا يُسعر عليهم.

**361-** قلت: هل يعجبك هذا من قوله، وهل تقول به؟

**362-** فقال: نعم.

**363-** وقال يحيى: إن بعضهم يبيع اللحم على حدة والبطون على حدة، فيبيع اللحم رطلين بدرهم، والبطون ستة أرطال بدرهم<sup>(4)</sup>، فلذلك لا يجوز أن يباع اللحم مع البطون، وإنما يباع اللحم خاصة وحده.

(1) جميعه مع البقية المدرجة بالصفحة الموالية لا يوجد بالمختصر وهو ظاهر أنه من زيادات القصرى التي لم يأخذ فيها جواباً من يحيى بن عمر.

(2) الفؤاد: القلب، وفي القرآن الكريم ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ [النجم: 11]، (المعجم الوجيز ص 460).

(3) المِصران: جمع المِصر، وهو المعى، (ج) مِصران، مِصارين. (المعجم الوجيز ص 584).

(4) كان يضرب المثل برخص أسعار القيروان. قال المقدسى: القيروان مصر الأقاليم، بهي عظيم حسن الأخبار جيد اللحوم. قد جمع أضداد الفواكه، والسهل والجبل، والبحر والنعم، مع علم كثير ورخص عجيب، اللحم خمسة أمناء بدرهم، والتين عشرة ولا تسأل عن الزبيب والتمر والأعتاب والزيت. هي فرضة المغريين ومستجر البحرين، لا ترى أكثر من مدنها ولا أرق من أهلها. =

## [فصل]

في بيع أزيار<sup>(1)</sup> الصير والأحمال القائمة

364- حدثنا سعيد بن إسحاق<sup>(2)</sup> عن شجرة بن عيسى<sup>(3)</sup> أنه كتب إلى سحنون بن سعيد يسأله: أن التين عندهم والصير<sup>(4)</sup> يباع في أزيار

= ووردت بعض أسعار القيروان في كتب التراجم نورد منها على سبيل المثال: كراء حانوت بقال بدرهم في الشهر، ويباع فيها في اليوم بأثني عشر درهما، قيمة كسوة امرأة من أواسط الناس ستة دنانير، غلام بعشرة دنانير، ثمن جارية أربعون دينارا، وثمان دار عشرون دينارا، ثمن الحبة ربع درهم. (معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان 2: 242 و 109 و 113. مدارك 153 خط و 135 خط. أحسن التقاسيم، سنة 375 ط ليدن 1877 ص 225).

(1) الأزيار: جمع الزير، والزير: وعاء من الفخار يحفظ فيه الماء. (المعجم الوجيز ص 298).

(2) سعيد بن إسحاق الكلبي فقيه قيرواني من تلاميذ سحنون، كان كثير الرواية والجمع للحديث وهو من أساتذة يحيى بن عمر المؤلف لهذا، مولده سنة 213 ووفاته سنة 295 ترجمة ابن ناجي في المعالم ج. ص. .

(3) شجرة بن عيسى المعافري، أبو يزيد مولده بتونس سنة 169 من كبار علماء إفريقية سمع من أبيه وعلي بن زياد التونسي وابن أشرس وغيرهم. وأبوه ممن أخذ مباشرة عن مالك وعن الليث بن سعد وابن لهيعة. وتولي شجرة قضاء مدينة تونس أولاه إياه سحنون وأخذ عنه جماعة من أصحاب سحنون وغيرهم. قال أبو العرب كان شجرة من خير القضاة وأعلمهم ثقة عدلا ميمونا وكان كثير الفضائل والمعروف. وله كتاب في مسائله لسحنون ولابنه محمد وتوفي بتونس سنة 262 (ترجمة القاضي عياض 111: 12-13 في المدارك خط. وأبو العرب والخشني. في طبقات علماء تونس ص... وابن فرحون في الديباج 127 وابن العذارى في البيان المغرب ج 1: 122 و 152).

(4) الصير-بالكسر-سميكات مملوحة مثل السردين يعمل منها الصحناء والحساس بالضم سمك صغار يجفف ويتخذ مع الطعام كالرز والكسكي وغيرهما وهو المعروف عندنا في القطر التونسي باسم (الوزف).

ومحاويس<sup>(1)</sup> يجعل فيها التين ويرزم<sup>(2)</sup> ويحشى حشواً شديداً، ويوضع الصير الصغير والكبير في الأزيار والمحاويس.

**365-** فيشتري الرجل الأزيار والمحاويس جملة من التين أو من الصير، ويأخذ منه ما في العتق، وينظر إلى ما في قم الزير من الصير، فيشتره على ما رأى منه، فيبين به ويغيب عليه.

**366-** فمن المشتريين من يبيعه كما اشتراه في أزياره وفي ظروفه<sup>(3)</sup> جملة أو أفراداً، ومنهم من يبيعه على يديه بالوزن، ويبيع الصير بالكيل.

**367-** فيأتي المشتري فيدعي أنه وجد ما هو داخل الزير من التين أو الصير خلاف ما رأى منه، وذلك بعد أن يغيب عليه ويقيم الأيام الكثيرة أو القليلة، وربما طال ذلك أو قلَّ.

**368-** فيقول المشتري: دلّست عليّ ووجدت في داخل الظرف خلاف ما وجدت في أعلاه وما رأيت منه.

**369-** ويقول البائع: ما بعْتُ منه إلا صنفاً واحداً وما كان في داخل الظرف والزير إلا مثلما رأيت في أعلاه.

**370-** وكذلك أيضاً أحمال العنب، يؤتى بالحمل<sup>(4)</sup> المنضود في القفاف والسلال فيشتره المشتري على رؤية الأعلى من الظاهر، فيمر

---

(1) المحاويس نوع من الأزيار والدنان تتخذ من الفخار ويحفظ فيها الموائع والمؤونة.

(2) رزم الشيء رزوماً ورزماً: جمعه، أو جمعه في حيز واحد، ورَّم الثياب وغيرها: جمعها وشدها وجعلها رزماً. (المعجم الوجيز ص262).

(3) الظرف: الوعاء، (ج) ظروف. (المعجم الوجيز ص400).

(4) الحمل: ما يحمل على الظهر ونحوه، والهودج، وفي الرياضيات: الثقل أو الجسم الذي يرفع أو يجر بواسطة الآلات (ج) أحمال وحمول (المعجم الوجيز ص172).

به إلى حانوته في سلاله أو قفاهه على حاله ولا يفرغه، وكذلك يباع عندنا، ثم يذهب البائع ويغيب ويرجع إلى منزله، ويأخذ المشتري في بيع ما اشترى جملة في قفاهه أو سلاله فيبيعه بالأرطال، ثم يقوم على البائع فيقول: كل ما في أسفل القفاه أو أسفل السلال أردأ من الذي كان على الوجه الظاهر الموجود، ولعل ذلك أن يكون من يومه أو من ساعته إلا أن المشتري قد غاب عليه وزال عن البائع، فيقوم عليه ويأتي بعنب رديء عفن، فيقول: هذا أصبته في أسفلها في أعلاها طيب، فيقول البائع: ما بعته إلا نوعاً واحداً وعنباً طيباً.

**371-** وربما اختلفا كذلك في الرمان<sup>(1)</sup> والبطيخ، وإنما يشتري عندنا كما يؤتى به في قفاهه أو سلاله مملوءة لا ينزع منها شيء ولا يفرغ حتى يأخذ المشتري في بيعه شيئاً فشيئاً حتى يصل إلى أسفله فيأتي فيدعي ما أعلمتك به، فما تقول في ذلك؟.

**372-** وكيف الحكم فيه بينهما وقد افترقا وزال بعضهما على بعض؟.

**373-** فكتب إليه سحنون: إذا اشترى بما رأى من أوله - وكذلك تشتري هذه الأشياء - ويقبضونها على ذلك ويغيبون بها.

**374-** فإذا غابوا عليها وادعوا الخلاف فهم مدعون، فعليهم البينة أنهم من حين أخذوها لم تفارقهم البتة حتى ظهر هذا الخلاف، وإلا حلف البائع ما باع الأعلى إلا مثل الأسفل والأسفل مثل الأعلى، والله أعلم.

(1) الرمان: شجر مشمر من الفصيلة الآسية، يؤكل حبه، واحدته رمانه. (المعجم الوجيز ص278).

## [فصل]

### في الرماد<sup>(1)</sup> الذي يبيض به الغزل حكم الغش فيه<sup>(2)</sup>

375- وسألنا يحيى بن عمر أيضاً: عن امرأة اشترت رماداً من رجل، فقال لها البائع: إنه جيد، فبيضت به غزلها، فخرج غزلها كما عملته ولم يبيض.

376- فقال لنا يحيى: يختبر الرماد بشيء إن كان بقى من الرماد شيء يبيض به.

377- فإن كان الذي يبيض به خرج جيداً فلا شيء على البائع.

378- وإن كان خرج رديئاً رجعت عليه بالثمن.

379- وإن كان لم يبق شيء عنده من الرماد حلف بالله أنه ما باع إلا جيداً وبرئ.

380- إلا أن تقيم المرأة البينة أنها بيضت غزلها في الرماد الذي اشترت من هذا البائع، فإن أقامت البينة رجعت عليه بالثمن، وإن نكل<sup>(3)</sup> البائع عن اليمين رجعت اليمين عليها فحلفت ورجعت بالثمن.

---

(1) الرماد: ما تخلف من احتراق المواد. (ج) أرمدة. ورماد الحطب كان يستعمل لتبييض الثياب بعد حله في الماء، ولهذا فقد وضعت في كتب الحسبة المتأخرة قوانين لتنظيم الرماد. (ابن عبدون: ثلاث رسائل ص37، الترجمة الأسبانية ص119، المعجم الوجيز ص277).

(2) جرت العادة قديماً بتبييض غزل الصوف بالرماد وما زالت هذه القاعدة مألوفة يعمل بها إلى الآن، ويظهر أن تبييض الغزل في مدة الدولة الأغلبية كان يقع بواسطة النوشاذر وكان يجلب وقتئذ من جزيرة صقلية ثم إنه قل بعد ذلك وصار عزيزاً فاستغنى عنه بالرماد كما أشار إليه البشارى المقدسي حيث قال: ويرتفع من صقلية نوشاذر كثير أبيض، وسمعت أنه قد انقطع معدنه واستغنى عنه برماد الحمامات (أحسن التقاسيم ص239).

(3) نكل عن الأمر نكولاً: نكص. (المعجم الوجيز ص634).

## [فصل]

### الحكم في الصيارفة<sup>(1)</sup>

- 381- في رجل اشترى من صيرفي<sup>(2)</sup> دراهم مسماة، فأراه المشتري الدينار فنقره بائع الدراهم، فتلّف الدينار أيضمن أم لا؟
- 382- والرجل يشتري من الرجل الدينار فينقره فيتلف، أيضمن أم لا؟
- 383- أخبرنا يحيى بن عمر، قال: أخبرنا عبيد<sup>(3)</sup>، عن أصبغ بن الفرج، قال: قال لي ابن القاسم عن مالك: في رجل دفع إلى صراف ديناراً على دراهم فنقره فضاع، إنه ضامن، وقال أصبغ: لأنه وجه بيع وشراء فهو ضامن.

- 384- قال لنا يحيى بن عمر: فنقره يعني طار من يده.
- 385- قال ابن القاسم في الدينار يعطيه الرجل للصراف على دراهم فينقره فيذهب: إنه ضامن.
- 386- قال أصبغ: وهذا أصوب؛ لأنه قد صار منه حين قبضه ليصرف، فهو بيع وشراء بمقبوض.

---

(1) الصيرف: صراف الدراهم، (ج) صيارفة وصيارف، والصرف هو مبادلة عملة أجنبية بعملة وطنية، ويطلق أيضاً على سعر المبادلة (المعجم الوجيز ص364).

(2) كان بعض الصيارفة بأفريقية من النصارى. فلقد ورد بالدونة أنه «قال سحنون قلت لابن القاسم: هؤلاء النصارى الذين ينزلون بساحلنا وهم أهل ذمتنا، أيصح لنا أن نشترى منهم بالدراهم والدنانير؟ قال: قلت: أن في أسواقنا صيارفة منهم قال، قال مالك: ما علمته حراماً» وكان الصيارفة بالقيروان يلزمون سماع كتاب الصرف لسحنون وكانوا يقبلون رقايع الأعيان والكبراء وبها إذن بالدفع (معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان 2: 139 و 84. المدونة 3: 279).

(3) يقصد به عبيد الله بن معاوية.

**387-** قال أصبغ: وكذلك لو غصبه الصراف أو اختلس<sup>(1)</sup> منه<sup>(2)</sup>، وسواء في هذا عندي نقره نقرًا يتلف من مثله أو خفيًا لا عطب<sup>(3)</sup> من مثله إلا بالقضاء والقدر، إلا أن يؤذن له في نقره فينقره نقرًا لا يعطب من مثله، فطار في ذلك<sup>(4)</sup> فلا شيء عليه وإن خرق ضمن<sup>(5)</sup>.

**388-** قال أصبغ: وإنما الذي لا يضمن من الخفيف في النقر الذي يشتري ولا يشتري منه دراهم.

**389-** وسمعت يحيى بن عمر -وقد سئل عن رجل تعدى على دينار فكسره-، فقال له يحيى: يغرم مثله في وزنه وسكته<sup>(6)</sup>.

**390-** قال له السائل: إنه ليس يوجد مثله في وزنه وسكته، لرداءته ونقصه، إذ ينقص ستة قراريط<sup>(7)</sup>.

---

(1) اختلس الشيء: خلسه، وخلس الشيء خلسًا: استلبه في نهزة ومخاتلة. (المعجم الوجيز ص 206، 207).

(2) في الأصل قبل أن يريه كان منه وهو غير مفهوم.

(3) عطب عطبًا: هلك وفسد. (المعجم الوجيز ص 423).

(4) في الأصل فيعاد مثل ذلك فأصلحناها على النمط المذكور.

(5) انظر في ذلك ما كتبه ابن فرحون في فصل الصناعات التي لا يضمن صناعتها ما أتى على أيديهم فيها، فقد أشار فيه إلى حالات تشبه ما ذكر يحيى بن عمر هنا. (تبصرة/230/231. سحنون: مدونة 70/14).

(6) السكة: حديدة منقوشة تضرب عليها النقود. (المعجم الوجيز ص 316).

(7) القيراط: معيار في الوزن وفي القياس، اختلفت مقاديره باختلاف الأزمنة، وهو اليوم في الوزن أربع قمحات، وفي وزن الذهب خاصة ثلاث قمحات، وفي القياس جزء من أربعة وعشرين جزءًا من الفدان. (المعجم الوجيز ص 498).

391- فقال له يحيى: يمضي به إلى أهل المعرفة بالدنانير فيقال لهم: ما يساوي هذا الدينار بنقصه وهو صحيح من الدراهم؟.

392- فإن قالوا: يساوي كذا، وكذا قال يحيى: فيعطى من الدراهم ما يسوى به.

393- قلت ليحيى بن عمر: فلو أن رجلاً مر بدينار إلى رجل ليريه إياه، فأخذه الرجل فجعله بين أسنانه لينظر ذهب الدينار ليئاً أو يابساً فكسره - لأن سنة الدنانير إذا وزنت أن تجعل بين الأسنان لتختبر- فإن كان الذهب<sup>(1)</sup> ليئاً علم أنه جيد وإن كان الذهب يابساً علم أنه رديء، فلا ضمان عليه.

### [فصل]

ما جاء في التين يشتري أو الفول أو المغالي<sup>(2)</sup>

فيدعى ورقه والمغالي يدعى حب القطن وغباره

394- قلت<sup>(3)</sup> ليحيى بن عمر: الذي يشتري الفول الأخضر وهو

(1) الذهب: هو المعدن النفيس المعروف، وهو عنصر فلزي أصفر اللون، وزنه الذري 197،2، وعدده الذري 79، وكثافته 19،4، (ج) أذهب وذهب، يتخذ منه النقد والحلي وغيرهما وهو يذكر ويؤنث وتتعدد أوصافه تبعاً لتنوع جودته ومبلغ نقائه، فهناك الذهب الإبريز، والأحمر، والذهب الكبير والتربة والحشر والمعدني والمفسوخ والمنحس. وفي القرآن الكريم ﴿زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ﴾ [آل عمران: 14]، ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة: 34]، ﴿يُحْلَوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلَوْلُؤَا وَلِبَاسَهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾ [الحج: 23]، ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلَوْلُؤَا وَلِبَاسَهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾ [فاطر: 33] [المعجم الوجيز ص 247، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية د. محمد عمارة ص 236].

(2) المشغل للأرض بالزراعة.

(3) في الأصل فقال لي يحيى بن عمر وهو خطأ لا يستقيم معه الكلام.



قائم في أصوله فيبيع ثمرته ويريد أخذ قصبه، فيقول البائع: ليس لك القصب، ولكن هو لي.

395- فقال لي يحيى بن عمر: إذا كان لأهل البلد ذلك سنة حملوا عليها، وإلا فالقصب للمشتري.

396- قلت ليحيى<sup>(1)</sup>: في التين تشتري ثمرته من الشجر فيريد المشتري أخذ الورق.

397- قال يحيى: ليس له ذلك والورق للبائع.

398- قلت: فما يصلح به السلال من الورق؟

399- فقال: ذلك شيء جرى الناس عليه ولا بد لهم منه، وللمشتري أن يأخذ ما يصلح به سلاله حتى يفرغ من بيع ثمرته، وليس له ما سوى ذلك.

400- قلت ليحيى: فإن اشترى الفول الأخضر والمقائي<sup>(2)</sup> والبطيخ

---

(1) في هذا القول من القصري، وفي الملخص القول صادر من ابن الشبل مع أن جميع ما في الملخص من الأسئلة لم يسند صدورها منه بالتصريح.

(2) المقائي: جمع مقناة ومقشوة، وهي الأرض التي تنبت القثاء، والقثاء لا يعني الثمر المعروف بهذا الاسم فقط بل هو جنس للخيار والكوسا والقرع، ويقول دوزري إن لفظ المقائي كان يطلق في أسبانيا على الأحواض التي تزرع فيها هذه الخضرة وما يشابهها من الفواكه مثل الشام، ويحيى بن عمر يستعمل هنا هذا اللفظ في الدلالة على الثمر نفسه، وقد ورد الاستعمال بهذا المعنى أيضا في الفصل الذي خصصه سحنون لبحث مسألة المساقاة في المقائي، وقد بقي هذا الاسم مستعملاً في أسبانيا حتى بعد سقوط غرناطة في أيدي المسيحيين. (المدونة الكبرى 22/12، وكذلك في ابن سلمون: العقد المنظم للحكام فيما =

من البحائر<sup>(1)</sup> وفيها الحشيش فيقول المشتري هو لي، ويقول البائع هو لي؟.

**401-** قال يحيى: الحشيش للبائع إلا أن يشترطه المشتري في شرائه.

**402-** قلت ليحيى بن عمر: فالقطن<sup>(2)</sup> المحجب يدفع إلى العامل يحله أو يندفه<sup>(3)</sup>، فلمن الحب والغبار الذي يقع منه؟

**403-** قال يحيى: لصاحب القطن، ولا يكون للعامل منه شيء.

**404-** قلت ليحيى: فإن اشترطه العامل مع إجارته؟

**405-** قال: فإن الإجارة فاسدة، لأنه اشترط مجهولاً<sup>(3)</sup>.

= يجري بين أيديهم من العقود والأحكام -مطبوع على هامش تبصرة الحكام- القاهرة 1301 248/1: 255، وكذلك. (Dozy: Supplementi, I, P. 309)

(1) «البحائر» جمع بحيرة، وكانت تطلق في الغرب الاسلامي عامة على السهل المنبسط الممتد أو البستان الكبير، وهي في اصطلاح سكان الساحل التونسي المقتاة وهي أرض تهيأ جيداً ويزرع فيها المقاتي كالبطيخ والخيار وغير ذلك. وما زال أهل الساحل يعرفونها بهذا الاسم إلى الآن خلافاً لبقية الجهات الشمالية أو الغربية من القطر التونسي وقد ذكرها محمد بن سحنون وهو معاصر للمؤلف بهذا الاسم وهذا المعنى في كتاب الأجوبة. (بحث دوزري لهذه الكلمة: Dozy: Supplementi..., I, P. 53-45).

(2) وأما القطن وقصب السكر فقد ادخلهما العرب إلى إفريقية الشمالية وكذلك زراعة الرز التي لم تظهر في الفلاحة الإفريقية إلا أثناء القرون الوسطى.

(3) ندف القطن ندفاً: نفشه بالمسندف ليرق فهو مندوف ونديف. (المعجم الوجيز ص 608).

(4) الإجارة مأخوذة من الأجر والثواب، وتطلق على الجعل والكراء، فهي تمليك منفعة بعوض، أما اشتراط الشيء المجهول في الإجارة فهو موجب فسادها قياساً =

406- قلت: فإن وقعت بيده الإجارة بحال ما وصفت لك؟.

407- قال يحيى: يعطى العامل إجارة مثله، ويكون الغبار والحب لصاحب القطن.

408- قلت ليحيى: وكذلك الطحان يطحن القمح فتكون منه النخالة<sup>(1)</sup>؟.

409- قال لي يحيى: نعم، هي لصاحب القمح على ما ذكرته لك في القطن.

410- قلت: وكذلك الخراطات التي تقع من السراويلات<sup>(2)</sup>، والتقصيص من الثياب عند الخياطين؟.

411- قال: نعم هي لصاحب الثياب، وهو كما وصفت لك.

412- وكذلك كل ما أشبه ذلك مما يستعمل<sup>(3)</sup> عند العمالي<sup>(4)</sup>.

---

= على بيع الشيء المجهول وهو من البيوع الفاسدة فابن ابي زيد القيرواني يقول في رسالته «الاجارة والكراء كالبيع فيما يحل ويحرم» (شرح زروق على رسالة ابن أبي زيد القيرواني 145/2، شرح زروق وابن ناجي التنوخي على رسالة أبي زيد 148/2)

(1) النخالة: ما بقي من الشيء بعد نخله. (المعجم الوجيز ص 607).

(2) السراويل: لباس يغطي السرة والركبتين وما بينهما. (المعجم الوجيز ص 309).

(3) هذا الحكم الذي عممه يحيى بن عمر هو الذي اتبعه المتأخرون من الكاتبين في الحسبة، فابن عبدون يقول في رسالته «يجب ألا يترك السحاج أن يأخذ نتفة الكتان فليس له ذلك إلا برأي صاحب الكتان . . . وكذلك غربال الحنطة لا يترك أن يأخذ الشيلم الذي يخرج من الحنطة مع أجرته وإنما هو لصاحب الطعام إن شاء أعطاه له وإن شاء أخذه منه» (ثلاث رسائل ص 52).

(4) في الأصل إعادة للفقرة الأخيرة من فصل (في حكم الخبز الناقص) وفيها اضطراب وتكرار فاكتفينا بنقلها في الفقرة (88- 95).

## [فصل]

### فيما يأخذه صاحب السوق من الباعة<sup>(1)</sup>

**413-** واختلف العلماء فيما يأخذون<sup>(2)</sup> من الباعة، هل هو حلال أو حرام أو مكروه؟

**414-** فمنهم من قال: إنه حرام، ومنهم من قال: إنه مكروه، ومنهم من قال: إنه حلال.

**415-** والمشهور من المذهب أنه إذا كان مستغنياً عن الأخذ فالحرمة.

**416-** وأما إن كان محتاجاً غاية الاحتياج فلا بأس أن يأخذ، لكن على شرط أن لا يركن إليهم، وليراع المصلحة والمعروف للجميع الناس.

**417-** قال بعضهم: لا بأس بالأخذ من الباعة، لكن بالمعروف، وأن لا يركن إليهم أصلاً على كل حال، ولو أعطوه لا يميل إليهم بل ينظر بالمعروف، والأولى أن يتقي الله جهده<sup>(3)</sup>.

(1) وأول من وضع على الحوانيت الخراج في الإسلام أمير المؤمنين أبو عبد الله محمد بن أبي جعفر المنصور في سنة 167 وولي ذلك سعيد الجرسى (المقرئ 167:1).

(2) كان سحنون لا يأخذ بنفسه رزقا ولا صلة من السلطان في قضائه كله ويأخذ لأعوانه وكتابه وقضائه من جزية أهل الكتاب. قال ابن سحنون: وسمعت أبي يقول للأمير: حبست أرزاق أعواني وهم اجرأوك وقد وفوك عملك ولا يحل لك ذلك، وقد قال رسول الله ﷺ: «أعط الأجير حقه قبل أن يجف عرقه» (11434 سنن البيهقي 120/6) (المدارك 11: 599 ج 1 ص 199).

(3) هل كان لصاحب السوق معلوم يتقاضاه من أرباب الدكاكين أم كان يأخذ جزءا معلوما على السلع والبضائع الواردة إلى السوق؟ أكان له مرتب مرسوم تدفعه له الحكومة؟ هذا ما لم يفدنا عنه المؤرخون ولا أصحاب التراجم، أننا نعلم أن القضاة كانت لهم مرتبات معلومة ورسوم مقررة يتقاضونها من جزية أهل الذمة =

## [فصل]

### في دور الأذى والفجور (1)

418- سمعت حمديس بن محمد القطان (2) يقول: أوتي إلى

= المقيمين في البلاد الأفريقية وقد استمر العمل بهذه الطريقة إلى عصر غير بعيد عنا حتى أن قضاة الآفاق كانوا إلى زمن المشير أحمد باشا الأول- أواسط الثالث عشر هجري- يتقاضون أجورهم سنويا من جزية يهود جبرية كما شاهدته شخصا من أوراق الحكومة حينما كنت مباشرا للرئاسة الخزينة العمومية لمهمات أوراق الدولة). وقد يستفاد من سياق عبارة ابن ناجي، كالمتنقد على ذلك السلوك، إن مرتبات القضاة كانت في مدته- أواسط القرن الثامن- تؤخذ من كراء حوانيت تملكها الحكومة في بعض الأسواق، وهاك عبارته بنصها: «وما يأخذ القضاة من كراء تلك الحوانيت (سوق الرهادرة في القيروان) في مرتباتهم لا يجوز وهو مكس وجرحه في إمامتهم وشهادتهم».

وقد أيد لنا ابن ناجي بهذا الكلام ما كان يخالف ضميرنا وهو أن الأسواق أي الدكاكين التي تشملها هي في غالب الأوقات إذا لم نقل دائما من وضع الأمراء وهم الحكومات على مدى العصور ولم تكن في حقيقة الأمر والواقع من تأسيس الأفراد تجارا كانوا أو غيرهم من أغنياء الناس.

فإذا كانت الأسواق كلها بما فيها من دكاكين هي أملاك الدولة الراجعة إليها فلا يبعد إذن إن كان بعض إيرادها ودخلها السنوي يدفع في أجور أصحاب السوق (أمناء المعاش في العصر الأخير) كما كان يدفع منها مرتبات القضاة في العصر الحفصي وربما كان أيضا لصاحب السوق علاوة على ذلك المرتب المقدر بعض معالم يستخلصها على أنواع البضائع وأصناف السلع الواردة على الأسواق بنسبة معلومة مقررة. (معالم الإيمان ج2 ص24-25).

(1) فَجَّرَ فَجْرًا وَفُجِّرَ: مضى في المعاصي غير مكترث. (المعجم الوجيز ص462).

(2) أحمد ويدعي حمديس بن محمد ويعرف بالقطان الأشعري، يقال أنه من ذرية أبي موسى الأشعري مولده بالقيروان سنة 230 قرأ على سحنون وعد من كبار تلاميذه ورحل إلى المشرق فروي بمصر عن ابن القاسم وابن وهب وأشهب وغيرهم تخرج عليه جماعة منهم ابن اللباد وأبو العباس الأبياني وكان من =

سحنون بامرأة يقال لها: «حكيمه»، كانت تجمع بين الرجال والنساء، فضربت وحجبت.

**419-** وسمعت حمديس القطان يقول: أمر سحنون بالمرأة التي يقال لها: «حكيمه»، وكانت تجمع بين الرجال والنساء، واستفاض عليها الخبر، فأمر بها سحنون فنحيت<sup>(1)</sup> من دارها، وطُيِّن باب دارها بالطين والطوب، وكانت خلاسية<sup>(2)</sup> طوالة، وأمر أن تجعل بين قوم صالحين، فنقلت إلى ذلك الموضع<sup>(3)</sup>.

**420-** وقد كان ضربها بالسوط<sup>(4)</sup> وأجلسها في القفة، وامرأة أيضاً يقال لها غبارة وغيرها.

**421-** وقال أبو القاسم محمد بن يزيد بن خالد الطرزي<sup>(5)</sup> لحمديس القطان وأنا أسمع حاضر: أخذنا غلمانا مردًا بطالين يُفسدون بالدرهم، فوضعت في أرجلهم القيد.

= العلماء الفضلاء الاكابر وكان صاحباً ليحيى ابن عمر مؤلفنا وكان يكره فعل الذين يجتمعون للميعاد والذكر ويقول لو كان لي من الأمر شيء لنفيتهم وتوفي خلال سنة 289 (ترجمة الخشنى 111: 254-259 ص 144 وعياض في المدارك 2: 72 وابن فرحون 44).

- (1) نحى الشيء: أبعد وأزاله عن مكانه. (المعجم الوجيز ص 606).
- (2) قوله خلاسية: يعني امرأة أحد أبويها زنجي والآخر من الجنس الأبيض، فالولد الخلاسي هو الذي يكون بين أبوين أبيض وأسود.
- (3) وقيد سحنون امرأة كانت تتهم بسوء حتى شهد عنده أنها ثابت، وضرب أخرى كانت تتهم بالجمع بين النساء والرجال بالسوط في قفة وبني باب دارها ونقلها بين قوم صالحين (المدارك ج 1 ص 200).
- (4) السوط: ما يضرب به من جلد سواء أكان مضافاً أو لم يكن (ج) أسواط، سياط. المعجم الوسيط ص 328.
- (5) هو محمد بن محمد - لا ابن يزيد كما هنا - بن خالد القيسي يكنى أبا القاسم =

422- فقال حمديس: احبسهم عند آبائهم ولا تحبسهم في السجن.

423- و صوب له حمديس القطان القيد، وتركه مقيداً عند أبيه<sup>(1)</sup>.

تم كتاب النظر والأحكام في جميع أحوال السوق  
والحمد لله أولاً وآخراً

= ويعرف بالطرزي سمع من سحنون كثيراً وولي مظالم القيروان لعيسى بن مسكين ولحماس بن مروان القاضي كما أشار إليه في الأصل، ثم ولي قضاء صقلية في دولة زيادة الله آخر أمراء بني الأغلب وكان صارماً في أحكامه منفذاً محموداً في أمورهم كلها، وتوفي بالقيروان في شهر رمضان سنة 713 (ترجمة عياض في المدارك 2: 83).

(1) «قلت: في أحكام السوق ليحيى بن عمر يحبس الصغير على قدر جرمه، ومعناه إذا كان خارجاً عن المؤدب. وعن محمد بن يزيد بن خالد قلت لحمديس: أخذت غلماناً مرداً بطلين يفسدون بالدرهم فوضعت في أرجلهم القيد، فقال له حمديس: أحبسهم عند آبائهم لا في السجن و صوب فعله. قلت: وقد شاهدت بعض قضاة القيروان أخذ من هذه حالة وجز رؤوسهم وكساهم خشن الثياب وأدبهم وتقدم إليهم ألا يتزوا بزوي النساء» روى هذا القصرأوى.





رواية ابن شبل الأندلسي

# لكتاب

## «أحكام السوق»

للإمام يحيى بن عمر

مستخرجة من المعيار للنشر



## توطئة

كتاب «أحكام السوق» للإمام «يحيى بن عمر» - كما أوضحنا في مقدمة التحقيق - له روايتين، الرواية الأولى للقصري وهي ما اعتمدنا عليها في تحقيق نص الكتاب، والرواية الثانية لابن شبل<sup>(1)</sup> قد نشرت في صحيفة المعهد المصري بمديرية نقلاً عن الونشريسي في كتابه المعيار، وقد حاولنا الاستفادة منها في تحقيقنا للكتاب قدر المستطاع وحتى لا نثقل على القارئ بكثرة الفروق بين الروايتين ولعموم الفائدة، فقد رأينا صالحاً أن نعرض نص هذه الرواية كما وردت في المعيار للونشريسي - دون أي تعديل - ليستفيد بها القارئ.

وقد لاحظنا وجود اختلاف بين الروايتان من حيث:

- التبويب، بالتقديم والتأخير.

- زيادة ونقص بعض المسائل بين الروايتين. فهناك زيادة في بعض المسائل في رواية القصري غير موجودة في رواية ابن شبل مثل: (اليهود والنصارى يعجنون خبزاً للسوق، بيع أزيار الصير، سؤال صاحب السوق لحماس بن مروان، توجيه اليمين في الضرب والجرح عند انعدام البينة، الشتم والأدب فيه، الدار المعروفة بالأذى).

كما تمتاز رواية ابن شبل بزيادة بعض المسائل مثل: (أجرة صاحب الرحي بكيل معلوم، لا يلتزم صاحب الرحي بالترتيب مع حرفائه،

(1) سبق تعريف ابن شبل في مقدمة التحقيق.

وعدم ضمانه لما فسد من الطعام ببطلانها، القثناء يوجد مرأ، رد البيض  
الفاسد، المسئولية المدنية لمن يحفر حفيراً حول أرضه أو داره).

- وتتفق الروايتان في فقه المسائل اتفاقاً تاماً إلا في مسألة واحدة،  
كما أنه تكاد تكون التعابير الموجودة فيهما واحدة مما يبعث الشقة  
والاطمئنان لصحة النسخة التي بأيدينا من رواية القصري رغم أنها  
الوحيدة.

## كتاب «أحكام السوق»

«رواية ابن شبل»<sup>(1)</sup>

ليحيى بن عمر<sup>(2)</sup> رحمه الله تعالى ورضي عنه

### 1- كتاب أقضية السوق:

مختصرة مما ينبغي للوالي أن يفعله في سوق رعيته من المكيال والميزان والأقفزة والأرطال والأواقي وفيه: القضاء بالقيم؛ وبيع الفاكهة قبل أن تطيب؛ والخبازين، والجزارين؛ وبيع الدوامات والصور، والغش والتدليس؛ والملاهي والقذور المتخذة للخمر؛ وصاحب الحمام؛ وبكاء أهل الميت والخروج إلى المقابر؛ وفيمن تمشى بالخلف الصرار؛ وفيمن يرش أمام حانوته؛ وفي الطين إذا كثر في السوق، وفيمن يحفر حفيراً حول أرضه أو داره أو يحدث لداره باباً، وفي اليهود والنصارى يتشبهون بالمسلمين، وفي بيع أهل البلاء الشيء المائع، وفي التطفيف، ورفع السوق لواحد، وفي المحتكر.

مما سئل عن جميعه يحيى بن عمر فأجاب فيه ودون عنه رواية أبي عبد الله ابن شبل.

### 2- قال يحيى بن عمر:

ينبغي للوالي أن يتحرى (ص 287)<sup>(2)</sup> العدل، وأن ينظر في أسواق رعيته، ويأمر أوثق من يعرف ببلده أن يتعاهد السوق، ويعير عليهم

---

(1) الرواية كما وردت في صحيفة المعهد المصرى بمدريد سنة 1956 ووضعت كما هى للاستفادة.

(2) ورد في الأصل «ليحيى بن عمر بن لبابة».

صنعتهم وموازنهم ومكاييلهم كلها، فمن وجده غير من ذلك شيئا عاقبه على قدر ما يرى من جرمه [وافتياته على الوالي، وأخرجه]<sup>(1)</sup> من السوق حتى تظهر منه التوبة والإنابة إلى الخير.

فإذا فعل هذا رجوت أن يخلص من الإثم وصلحت أمور رعيته إن شاء الله.

ولا يقبل النظر إن ظهر في سوقهم دراهم مبهرجة ومخلوطة بالنحاس بأن يشتد فيها ويبحث عنم أحدثها.

فإذا ظفر به أناله من شدة العقوبة، وأمر أن يطاف به الأسواق لينكله ويشرد به من خلفه، لعلهم يتقون عظيم ما نزل به من العقوبة، ويحبسه بعد على قدر ما يرى، ويأمر أوثق من يجد بتعاهد ذلك من السوق حتى تطيب دراهمهم ودنانيرهم، ويحرزوا نقودهم، فإن هذا أفضل ما يحوط رعيته منه، ويعمهم نفعه في دينهم ودنياهم، ويرتجى لهم الزلفى عند ربهم والقربة إليه إن شاء الله.

### 3- المكيال والميزان والأمداد والأقفزة والأرطال والأواقي؛

قيل ليحيى بن عمر: القمح والشعير يباع عندنا بالمكيال أحدثها أهل الحوانيت، وليست مما أحدث السلطان، ولا يعرف لها أصل: فعند هذا كبيرة، وعند هذا صغيرة، ويسلم الناس فيها فيما بينهم وهي مختلفة. فانظر رحمك الله فيما يجوز في ذلك فأفتنا به.

وأوضح لنا تفسير ما فضلك الله به.

[لا يترك صاحب السوق مكاييل الخناطين مختلفة]<sup>(2)</sup>

(1) ما بين المعقوفين سقط في الأصل وأثبتته الناسخ في الحاشية.

(2) العناوين الموضوعة بين المعقوفين أثبتتها ناسخ المعيار علي حاشية الكتاب.

#### 4- قال يحيى بن عمر:

أما قولك إن القمح والشعير يباع عندكم بمكاييل مختلفة، فلا ينبغي لحواضر المسلمين أن تكون أسواقهم بهذه المنزلة التي وصفت. فإن كان عليهم وال فليتنق الله ربه فيما استرعاه، وليحطهم في مكاييلهم وموازينهم وقناطيرهم وأرطالهم وأوقيتهم كلها حتى تكون معروفة.

ويكون أصل ما توضع عليه أرطالهم على الأواقي التي أوجب رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة العين من الذهب والفضة بها. [ما يأخذه الطحان لا بد أن يكون معلومًا وله أن يقدم في الطحن من شاء].

5- مسألة: وكذلك المكس<sup>(1)</sup> الذي يأخذه أصحاب الأرحية على الطحن لا ينبغي أن يكون إلا بكيل معلوم جار بين الناس فإن لم يعلم مقداره فلا يجوز.

6- مسألة: ولصاحب الرحى أن يقدم في الطحن من شاء.

[فساد الطعام في الأرض بالباطل والطحن على النقش].

مسألة: وإن بطل الرحى فأفسد ببطله الطعام فإن لم يكن من الطحان في ذلك تفريط فلا ضمان<sup>(2)</sup> عليه.

(1) المكس هو الضريبة التي تؤخذ على السلع في السوق.

(2) تضمين الصناع (أي إلزامهم بدفع التعويض عما أفسدوا) من المبادئ الفقهية التي أفردت لها فصول في كتب الفقه المالكي، وقد أفرد سحنون في «المدونة الكبرى» (ط. القاهرة سنة 1323هـ) كتابًا في «تضمين الصناع» (أنظر المدونة 11 / 29- =

## 7- مسألة: وإن طحن الطعام على أثر النقش فهو ضامن؛

قاله ابن حبيب فيما يجب لصاحب السوق (ص 288) أن يفعله في القيم.

## 8- قيل ليحيى بن عمر؛

أوضح لنا القيمة التي تقام على الخبازين، وغيرهم من (أصحاب)<sup>(1)</sup> الحوانيت الذين يبيعون السمن والعسل والزيت والشحم.

فإنهم إن تركوا بغير قيمة أهلكوا العامة، لخفة السلطان وضعفه.

وإن جعلت لهم قيمة فهل ترى ذلك جائزاً؟

فإن كان جائزاً فما يجب للسلطان أن يفعل فيمن نقص من القيمة؟

وفوز من عندك بحجة ظاهرة وأمر بين، وتدبر ما كتبنا به إليك،

فما كتبنا إليك إلا بما غمنا وخفى علينا فأوضحه لنا أيضاً ماء شافياً نفعلك الله بعلمك.

[هل يباح التسعير]

## 9 - الجواب: قال يحيى بن عمر؛

وأما قولك أن نكتب إليكم بأمر القيمة التي تقام على الجزارين والبقالين وأهل الأسواق مما يحتاج إليه العامة إن كانت جائزة أو ليست بجائزة، وزعمت أن الناس إذا تركوا من غير قيمة أهلكوا العامة.

= (43). ولعل من خير الكتب التي تناولت هذا الموضوع كذلك كتاب تبصرة الحكام

لابن فرحون فقد خصص فصلاً في «تضمين الصناعات» (2/ 227 وما بعدها) وقد

نقل ابن فرحون في هذا الفصل كثيراً من أقوال ابن حبيب وسحنون.

(1) ما بين المعقوفين زيادة أضفناها لكي يكون المعنى أكثر استقامة.



فالجواب:

على جميع المسلمين الاعتصام بالسنة وإتباع سيد العالمين وإمام المتقين صلوات الله عليهم.

فإذا فعلوا ذلك ووفقوا له جاءهم من الرب الكريم ما يحبون.

وقد أبان ذلك لنا ربنا جل ذكره في كتابه إذ يقول جل جلاله وتقدست أسماؤه وتعالى علوا كبيرا ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (1).

وقال جل ذكره: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِمْ مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكْلُوا مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾ (2).

وقال مالك لما خير التسعير على الناس: ومن حط من سعر الناس أقيم.

وقال في سماع أشهب إن قال صاحب السوق بيعوا على ثلث رطل من الضأن ونصف رطل من الإبل (3).

قال مالك: ما أرى به بأساً، وإذا سعر عليهم شيئاً يكون فيه ربح يقوم لهم في غير اشتطاط.

[هل أسواق المصر تتبع أسواق المدينة في أسعارها]

(2) المائدة: 66.

(1) الاعراف: 96.

(3) ذكر القاضي أبو الوليد الباجي هذا التحديد أيضاً (المتقى 5/ 18) ونص علي أنه نقله من كتاب العتبية أو المستخرجة. ويجدر بنا هنا أن ننبه إلي أن من بين مؤلفات يحيى بن عمر كتاباً اختصر فيه المستخرجة.

## 10-مسألة: وسئل عن أسواق المصر:

هل هي تبع لأسواق القيروان في أسعارها من جميع الأطعمة والأمتعة، وجميع ما يباع في أسواقها مما يؤكل ويشرب، أو مما لا يؤكل ولا يشرب؟

فجواب: لا أحفظ فيه شيئاً وما أرى سوق المصر إلا خلاف سوق القيروان.

وقال أبو العباس عبد الله بن أحمد بن طالب مثله.

وقال محمد بن عبد الله: هي تبع لأسواق القيروان.

[من الغش دهن التين بالزيت]

## 11- مسألة: وسئل عن التين هل ينهي عن دهنه؟

قال: أرى أن ينهي عن دهنه بالزيت.

قيل له: فإن دهن وبيع في الأسواق.

قال: أرى أن يتقدم فيه بالنهي فمن دهنه بعد ذلك تصدق بتينه (ص 289) المدهون على المساكين أدبا له.

## 12- مسألة: وسئل هل يجب على الحنطين أن لا يبيعوا القمح

والشعير والفضول والعدس والحمص وجميع القطاني حتى يغربلوا.

قال يحيى: أرى أن يلزموا ذلك.

[إذا نقص وزن الخبز ومزج اللبن بالماء]

قال يحيى: أرى في الخبز إذا نقص وقد تقدم إليه فلم ينته أن يتصدق به ويقام من السوق.

قال: واللبن إذا مزج بالماء يتصدق به ولا يطرح.

[بيع الفواكه قبل أن تطب]

### 13- في بيع الفواكه قبل أن تطيب:

وسئل عن التين والتفاح والعناب والفرسك<sup>(1)</sup> وجميع الفواكه تباع في السوق قبل أن تطيب.

فقال: إن كان كثيراً في بلدكم فلا بأس به.

وإن كان قليلاً فلينبهوا عن قطعه حصرماً، لأنه يضر بالعامّة، وذلك أنه يطلب في حينه فلا يكاد يوجد فيغلا.

### 14- وسئل عن الرجل يشتري سلال تين صيفي أو شتوي فإذا

فرغها وجد تينها لم تطب، فقال:

إذا لم يبين له البائع فهو بالخيار: إن شاء أخذ وإن شاء ترك.

قيل له: فإن اشتراه أهل الأسواق فوجد عندهم لم يطب أو وجد عندهم مدهوناً؟

---

(1) جاء في الحاشية عن هذه الكلمة تفسيراً لها «أي الخوخ». كذلك تكتب «الفرسق» وهذه الكلمة مأخوذة أصلاً من اليونانية وقد احتفظت اللغة الأسبانية بهذه الكلمة نقلاً عن العربية فأصبحت Alberchiga، كذلك بقيت هذه الكلمة في البرتغالية أقرب للعربية من الأسبانية إذ هي Alpersico وهي في الفرنسية peche راجع ما كتبه عن هذه الكلمة Francisco Simonet: Glosario de voces ibericas y Latinas usadas entre los mozarabes, ed. Madrid 1888, p.14.

فقال: إذا اشتراه أهل الأسواق كذلك فليردوه على بائعه، ولا يباع في أسواق المسلمين، فمن باعه بعد ما تقدم إليه تصدق به عليه أدباً له.

### 15- القضاء في الخبازين.

[من اشترى خبزة فوجد فيها حجارة]

مسألة: وسئل يحيى عن رجل اشترى خبزة فكسرها وأكل منها لقمة فوجد فيها حجارة.

فجواب أن يرد ما بقى منها ويكون عليه قدر ما أكل على أن فيها حجارة، ويرجع على البائع بالثمن الذي اشتراها به منه، ويرجع البائع على صاحب الفرن بما اشتراها به، ويكون عليه قيمة ما نقص على أن فيها حجارة.

وينهي صاحب الفرن عن هذا، ويؤمر أن لا يطحن القمح الذي يعمل منه الخبز حتى يغربله وينقيه من الحجارة والعشب ولا يرميه بأثر النقش.

قال يحيى:

أرى أن يؤمر بذلك ولا يرخص فيه.

قال يحيى: أرى أن يتقدم إليهم في ذلك كله فمن ركب النهي تصدق بخبزه أدباً له. قيل له: فهل عليه مع ذلك حبس؟

قال: أرى أن يقام من السوق ولا يعمل خبزاً.

### 16- مسألة: وسئل عن الخبزي يوجد عند أصحاب الحوانيت ناقصاً:

قال: أرى أن يؤدب من وجد عنده ويخرج من السوق لأنه يتجر فيه ولا حجة له في نقصانه.

قيل له: من يؤدب: صاحب القرن أو صاحب الحانوت؟

قال إذا عرف صاحب الحانوت بنقصانه فالأدب عليهما معا.

[خلط القمح الجيد بالردئ]

**17- مسألة: وسئل عن صاحب القرن يخلط القمح الدنى بالطيب:**

فقال: يتقدم إليه فإن عاد بعد أن نهى أدب (ص 290) وأخرج من السوق.

**18- مسألة: وسئل عن الرجل يدفع قمحه إلى صاحب الرحي فيطحنه له على أثر النقش فتفسده الحجارة:**

قال أشهب: يضمن مثل قمحه.

وقال أصبغ: إلا أن يكون قد علم صاحب القمح بالأمر ورضى.

**19- قال<sup>(1)</sup> يحيى: وأخبرني عبيد الله بن معاوية<sup>(2)</sup> عن أصبغ بن الفرج:**

قال: سمعت أشهب بن عبد العزيز - وسئل عن رجل رش في مكياله زفتا ليرفع به الكيل.

(1) ما بين المعوفين ساقط من الأصل وأثبتته الناسخ في الحاشية.

(2) ورد في الأصل عبد الله بن معاوية، وقد صححنا الاسم بعد مقابلته علي ما ذكره ابن خير الإشبيلي من رواية يحيى كتاب «مجلس أصبغ بن الفرج وسماعه من ابن القاسم» عن عبيد الله بن معاوية (فهرسة ما رواه عن شيوخه ص 254). وفي هذا الخبر دليل آخر علي وجوب نسبة هذا الكتاب إلي يحيى بن عمر الكنانى لا إلي يحيى بن عمر لبابة كما جاء في المعيار المغرب.

قال: أرى أن يعاقب ويخرج من السوق.

وقال ابن وهب: وسمعت مالكا يقول سألني صاحب السوق عن رجل يغش في السوق فأمرته أن يخرج من السوق ولا يضربه، ورأيت أن ذلك أشد عليه من الضرب.

وقال: سمعت مالكا غير مرة يكره من يغش البسر ليرطب بالهمز ويبيع في الأسواق ليبادر به الغلاء. قال يحيى بهذا وأخذ.

## 20- وسئل مالك عما يغش من اللبن بالماء أيهراق؟

قال: إن الناس ليهرقونه وأرى أن يعطي للمساكين.

قيل له: بغير ثمن؟

قال: نعم، إذا كان هو الذي يغش اللبن.

قيل له: والزعفران والمسك أترأه مثل اللبن إذا غش؟

قال: نعم ما أشبهه به إذا كان صاحبه هو الذي غشه.

وأما إن كان اشتراه مغشوشاً فلا أرى ذلك عليه لأنه يذهب في ذلك أموال الناس.

قيل ليحيى: هل تأخذ بهذا كله؟

قال: نعم.

## 21- أشهب: سألت مالكا عن لبن البقر والمعز يخلطان، وإن يضرب كل واحد منهما على حدته، وإن ضربا جميعا،

فأرى<sup>(1)</sup> عليه إذا باع ذلك أن يبين ذلك للمبتاع أنه لبن بقر وغنم.

(1) كذا ولعلها «فأرى» أو «قال فأرى»...

قيل للمالك: أرأيت إذا باع الزبد الذي خرج منهما، والسمن أن يبين ذلك للمبتاع؟

قال: نعم، وأحب إلى أن لا يخلطهما.

قيل ليحيى: أرأيت إن خلط زبد الغنم بزبد البقر أو لبنهما، ثم باع ذلك ولم يبين، أيفسخ البيع ويتصدق به، ويؤدب إن عاد؟ فقال: نعم، لأنه قد غش وركب النهي.

قال صلى الله عليه وسلم: «من غشنا فليس منا»<sup>(1)</sup>.

## 22- قال مالك في القضاء يوجد مرا:

إن أهل السوق ليردونه ولا أدرى لم ردوه<sup>(2)</sup>.

قال أشهب في القضاء الواحدة والاثنين توجد مرة فله رد ذلك، وأما

---

(1) جاء في صحيح مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ مر علي صبرة-أي كومة- من طعام، فأدخل يده، فنالت أصابعه بللاً، فقال: ما هذا يا صاحب الطعام؟ فقد أصابته السماء يا رسول الله. قال: «أفلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس؟ من غشنا فليس منا». (انظر شرح ابن ناجي التتوخي علي رسالة ابن أبي زيد القيرواني 2/ 114). وقد ورد هذا الحديث أيضاً في سنن الترمذي وأبي داود (انظر ابن الأثير الجزري: جامع الأصول من أحاديث الرسول ط. القاهرة سنة 1949- 1/ 419- 420).

(2) ذكر سحنون أن ابن القاسم سأل مالكا عن رد الناس القضاء إذا وجد مرا فقال إنه لا يري ذلك (المدونة الكبرى 137/1) ويعلل ابن عبد الرؤف وجهة نظر مالك فيقول نقلاً عن أشهب إن القضاء يمكن التوصل إلي معرفة طعمه بأن يدخل فيه عود رقيق ويذاق، وأضاف إلي ذلك أن هذا هو ما يتبع في مكة أعزها الله (ثلاث رسائل في الحسبة ص100، 101).

في الأحمال فلا . قال محمد<sup>(1)</sup>: إلا أن يجده كله أو أكثره مرا فله الرد .

## 23 - مسألة: وأما الببيض فله الرد إذا وجد فاسدا لأن فساده يعرف<sup>(2)</sup>.

ابن وهب قال: وسمعت مالكا قال - وسئل عن الرجل يخلط العسل بأدنى منه ثم يبيعه .

قال: هذا من الغش .

قال مالك: وكذلك السمن والزيت إلا أن يخلطه ليأكله .

قيل له: فإن خلطه ليأكله ثم احتاج بعد ذلك إلى بيعه؟

قال: لا يبيعه .

قيل ليحيى: أتقول<sup>(3)</sup> بهذا كله؟

قال: نعم .

---

(1) هو على ما يظهر محمد بن عبد الله بن عبد الحكم تلميذ أشهب، وقد أورد بن عبد الرؤف السبب في رد القثاء كله أو أكثره إذا وجد مرا فقال: «إن ذلك لا يخفي علي بائعه ويضف إلي هذا أن القاضي الأسهري قال إنه لو لم يكن أكثره مرا» (ثلاث رسائل في الحسبة ص101).

(2) هكذا جاء أيضًا في مدونة سحنون الكبرى (172/10) وفساد الببيض يعرف بقياسه في الماء، ولهذا أوجب ابن عبدون في رسالته في الحسبة علي بائعي الببيض أن تكون بين أيديهم مجابن مملوءة بالماء ليقاس فيها الببيض الفاسد (ثلاث رسائل ص43).

(3) في الأصل «ما تقول» .



قيل له: فإن بعض أهل الأسواق يخلط الزيت القديم بالزيت الجديد ويبيعه في أسواق المسلمين وهو في الطيب سواء إلا أن الناس في الجديد أرغب.

فقال يحيى: إذا كان الزيت القديم والجديد في الطيب سواء فخلطهما سهل، وأرى أن يبين ذلك للمشتري وإن لم يبين فالمشتري بالخيار: إن شاء تمسك، وإن شاء رد.

وأما إن خلط زيتا ليس بطيب بزيت جديد أو قديم طيب فقد غش وفعل ما لا يحل له، فإن عذر بجعله مثل (ص291) البدوي يظن أن ذلك جائز فليتقدم إليه بالنهي أن لا يبيع ذلك في أسواق المسلمين فإن عاد نكل وتصدق به على المساكين.

فهذا ما قرناه وبالله التوفيق.

## 24- لقضاء في الجزارين:

[خلط اللحم السمين بالهزيل]

سئل ابن القاسم عن الجزار يكون عنده اللحم السمين واللحم المهزول فيخلطهما جميعا، ويبيعهما بوزن واحد مختلطين.

والمشتري يرى فيه من المهزول والسمين، غير أنه لا يعرف وزن هذا من هذا.

فقال: أما إن كانت أرتال يسيرة نحو الخمسة أو الستة ونحو ما يشتري الناس بالدرهم والدرهمين فلا أرى بذلك بأساً.

وأما إن كان الأبطال الكثيرة مثل العشرين والثلاثين ونحو ذلك فلا خير في ذلك، لأن ذلك من الغرر.

وأرى أن يمنع الجزارين من مثل هذا لأنه من الغش ولا يحل مثل ذلك لهم.

[خلط الزيت والسمن الردين بالجدين]

**25- قال أصبغ وسألته<sup>(1)</sup> عن الرجل يخلط الزيت الرديء بالجديد والسمن الرديء بالجديد هل يحل شيء من ذلك؟**

قال: لا يحل ذلك ولا خير فيه. ولا أدري كيف سألته عن هذا!  
قال: قال مالك مرة في شيء سألته عنه «أنت حتى الساعة تسأل عن مثل هذا؟!».

قيل ليحيى: فإن خلط هذا طعامه<sup>(2)</sup> فاشتره رجل وهو لا يعلم ثم علم<sup>(3)</sup> بذلك.

قال يحيى: إذا اشتراه رجل وهو لا يعلم فله أن يرد على البائع ويأخذ منه الثمن الذي دفع إليه، ويتقدم إلى البائع أن لا<sup>(4)</sup> يبيع مثل هذا.

---

(1) يقصد سألت ابن القاسم.

(2) في الأصل بعد هذه الكلمة «الذي ذكر أصبغ عن ابن القاسم»، وهي مقحمة علي السياق ويبدو أنها تعليق كتب في الحاشية في أصل سابق فأقحمه ناسخ «المعيار» في هذا الموضع. وهذا التعليق يؤيد ما ذكرناه في الحاشية السابقة.

(3) في الأصل «ويعلم».

(4) في الأصل «أن لا أن» وأن الثانية زائدة لا موجب لها.

فإن نهى ثم باع أخرج من السوق ونهى أن يبيع فيه، وهو أشد عليه من الضرب.

## 26- مسألة: سئل يحيى عن الجزار ينفخ في اللحم<sup>(1)</sup> أو يخلط لحم الضأن بلحم المعز:

فقال: أما النفخ في اللحم فمكروه عند أهل العلم، فلينها عنه أشد النهي فإن عادوا أخرجوا من السوق.

وأما بيع لحم الضأن ولحم المعز فأرى أن يجعل كل واحد على حدته ويبيع هذا بسعره وهذا بسعره.

فهذا الذي أرى وبالله التوفيق.

ابن وهب: وسمعت مالكا وسئل عن الرجل ينفخ في اللحم كما يفعل الجزار قال: إني أكره ذلك وأرى أن يمنع منه.

## 27- وسئل يحيى عن الجزارين والبقالين يخلوا<sup>(2)</sup> السوق لواحد منهم يبيع فيه وحده يوماً أو يومين، ولا ينقص من السعر شيئاً، وإنما صنعوا ذلك للرفق به إذا فنى ما بيده وأراد أن يتزوج.

فقال يحيى: إذا أدخلوا السوق لهذا الرجل كما ذكرت وكان في ذلك مضرة على العامة نهوا عن ذلك، وإن لم ينقص من السعر،

---

(1) يقول ابن عبد الرؤوف نقلاً عن ابن حبيب إن السلاخين ينبغي أن ينهوا عن نفخ الذبيحة بعد السلق، وهو يعلل ذلك بأن الجاهل ينظر إلي ذلك فيظنه سمناً وهو ليس كذلك، ويضيف ابن القاسم أن نفخ اللحم يغير طعمه وإن من فعل ذلك يجب تأديبه (ثلاث رسائل ص 94) أما السقطي فإنه علل منع ذلك بأنه ربما نفخ فيها من به بخر فيتغير طعم اللحم لذلك (كتاب الحسبة ص 32).

(2) كذا، وصحته «يخلون».

وإن لم يكن على العامة منه ضرر فلا بأس به إذا لم ينقص من السعر.

[بيع التصاوير من الصبيان]

28- مسألة: وكره مالك عمل الدوامات والصور وبيعها من الصبيان.

وسئل مالك عن التجارة في العظام (ص292) على قدر شبر يجعل لها صورة يتخذها الجوّاري فقال: لا خير في الصور.

29- ابن وهب قال:

قال مالك في البسر يعمل في النخل ويغم حتى يرطب: لا أرى به بأساً إذا بين.

قال يحيى: وأنا أعرفه<sup>(1)</sup> لمالك. وكذلك الثياب تلبس ثم تقصر ثم تباع فلا أرى ببيعها بأساً إذا بين بما قد لبست ثم قصرت وأراه عيباً فيها إن لم يبين.

قال: وأرى أن يبين<sup>(2)</sup> لمن يشتري الرطب المخلل والثياب المقصرة بعد اللباس لأنه عيب وغش.

قيل ليحيى: هل تقول بهذا كله؟

فقال: لا أرى أن يباع مثل الرطب المخلل وأن يبين له، لأنه لعل مشتره لا يعلم أنه يؤذي إذا أكله؛ والثياب أسهل.

قيل ليحيى: أرايت إن باع ولم يبين أيفسخ بيعه ويعاقب -إذ دلس- بإخراجه من السوق، وإذا فعل ذلك مرة بعد مرة؟ فقال: نعم.

(1) في الأصل «أعرف».

(2) في الأصل «بين».

**30- مسألة: كتب عبد الله بن أحمد بن (1) طالب عن بعض**

**قضاة يسأله عن الجزار يخلط المهزول بالسمين والضأن بالمعز:**

فيطلع عليه فيهرب ويدع اللحم، أو الخباز يبيع الخبز الناقص فيطلع عليه فيهرب ويدع حانوته.

أغلق حانوته ويعمل لحمه وخبزه ما لم يخف الفساد عليه؟

أم كيف ترى في ذلك؟

فكتب إليه: والجزار يهرب والخباز، فأغلق حانوته عليه.

فإذا خفت فبع عليه وأوقف الثمن.

قيل لأبي زكريا يحيى بن عمر (2): هل يعجبك هذا من قوله؟ وهل تقول به؟

فقال: نعم به أقول.

**31- القضاء في الملاهي:**

[إذا كان في الوليمة فعل محرم فلا يجيب ومن سرق آلة لهو قومت عليه مكسورة].

وسئل يحيى عن الرجل يدعى إلى العرس وهو الوليمة أو الختان أو الصنيع فيسمع فيه ضرب بوق أو ضرب كبر أو ضرب مزهر أو ضرب عود أو طنبور ويعلم أن فيه شراباً مسكراً، أترى له أن يجيب؟

قال يحيى: لا يجيب إذا علم أن فيه مسكراً.

(1) في الأصل «ابن أبي طالب».

(2) في الأصل «غنم»!

ولو أن البوق سرقه رجل لقوم ثمنه مكسوراً، فإن كان ربع دينار قطع.

وكذلك العود وغيره من الملاهي مما لا يحل: إنما تقوم مكسورة. وليس كذلك الكبر والدف المدور لأن هذين قد سهل فيهما وإنما يقومان صحيحين.

[ما ينهي عنه من آلة اللهو].

وسئل يحيى عمن استرعاه الله رعيته إذا سمع البوق في عرس أو الكبر والمزهر في غير عرس.

فقال: أرى أن ينهي عن ذلك كله إلا أن يكون في عرس فقد بينت لك قبل هذا ما ينهي عنه، وما سهل فيه أهل العلم لإظهار العرس. قال أصبغ: وسمعت ابن القاسم وسئل عن رجل دعى إلى صنيع فوجد فيه لعباً. أيدخل؟

فقال: إن كان الشيء الخفيف من الدف والكبر والشيء الذي يلعب به النساء فلا أرى به بأساً (ص293).

وذكر عن مالك في الدف والكبر أنه لا بأس به.

قال أصبغ: هي في العرس للنساء وإظهار العرس، وقد أخبرني عيسى بن يونس عن خالد بن إلياس عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن القاسم بن محمد بن أبي بكر عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم.

قال: أظهروا النكاح واضربوا عليه بالغربال -يعني الدف المدور-.

قال أصبغ: ولا يعجبني المزهري وهو الدف المكن وأحب إلى ألا يكون مع الدف غيره، وهو الذي ثبتت فيه الرخصة في السلف الأول في العرس.

وإن ضرب معه الكبر فلا بأس ولا يجوز معهما غيرهما. ولا يجوز في غير العرس.

ولا يجوز الغناء على حال في عرس ولا غيره.

وقد أخبرني ابن وهب عن الليث بن سعد<sup>(1)</sup> أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى البلدان أن يقطع اللهو كله إلا الدف وحده في العرس.

قال يحيى: وبهذا أخذ وهو رأيي، وسمعت سحنون وسئل عن طعام الوليمة أهو طعام العرس؟ قال نعم.

وقيل له: فالرجل يدعى إليها أترى أن يجيب؟

فقال: إلا إذا كان فيها اللاعبون واللهو فلا، وإن لم يكن فيهما ذلك فقد جاء فيه من الأحاديث ما جاء -أي شيء معناه. قال يحيى: معناه أنه قد أمر أن يجيب له.

---

(1) في الأصل «الليث بن سعيد» وهو تحريف، والليث ابن سعد فقيه مصري مشهور كان أبوه من التابعين ودرس هو علي كثير من فقهاء مصر ومكة والمدينة، وانفرد بمذهب فقهي خاص إلا أن هذا المذهب لم يقدر له البقاء طويلا. وكان من تلامذته بمصر ابن القاسم وابن وهب وأشهب - وتوفي سنة 790/175 (انظر ابن خلكان: وفيات الأعيان ط. بولاق 554/1).

قال سحنون: وسئل مالك عن الرجل يمر على الطريق فإذا باللاعبين على الطريق أترى أن يمضى أم يرجع؟

فقال: إن لم يخف أن يشتهى ذلك قلبه وإلا فليرجع.

وقد أخبرنا عن الحارث بن مسكين.

قال أخبرنا أشهب.

قال سألت مالك بن أنس عن يدعى إلى الوليمة وفيها إنسان يمشي على الحبل وآخر جعل على جبهته خشبة عظيمة ثم يركبها إنسان وهي على جبهته.

فقال مالك: لا أرى أن تؤتي وأرى ألا يكون معهم.

قيل له أرأيت إن دخل ثم علم بهذا، أترى له أن يخرج؟

قال: نعم لقول الله عز وجل ﴿فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾<sup>(1)</sup> وفي موطأ ابن وهب عن علي بن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه ببني زريق سمعوا غناءً ولعباً فقال: ما هذا؟

فقالوا: نكح فلان يا رسول الله.

فقال: كمل دينه. هذا النكاح لا السفاح! ولا نكاح حتى يسمع دف أو يرى دخان.

وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أيوب بن شرحبيل أن مر من قبلك فليضربوا على الملاهي بالدف فإنه يفرق بين النكاح والسفاح، وامنع الذين يضربون بالبرابط.

(1) النساء: 140.



قال أبو الطاهر يعني العيدان والطنابر .

### 32- في القدور المتخذة للخمر:

[الأواني المتخذة للخمر]

كتب إلى (ص 294) عبد الله بن طالب بعض قضاته أنه رفع إلى في أمر قدور من نحاس تعمل عندهم لا تصلح لغير النبيذ .

وقالوا إذا أردت قطع النبيذ والتضييق على أهله فاقطع هذه القدور فأمرت بها فجمعت من عند أهلها وصيرتها في موضع الثقة وأوقفتها .

فكتب إليه بخط يده: «إذا لم يكن فيها منفعة إلا الخمر ولا تكسب لغيره فغير أمرها وأكسرهما وصيرها نحاساً، ورد نحاسهم عليهم كما يفعل بالبوق وامنع من يعملها» .

قال ليحيى: هل تقول بهذا؟

قال نعم .

### 33- القضاء في صاحب الحمام:

سئل يحيى عن صاحب الحمام إذا دخل نساء لا مرض بهن ولا نفاس .

فقال: لا شيء عليه حتى يتقدم إليه .

فإن عاد بعد فعله الأدب على قدر ما يرى الإمام .

وكتب إلى ابن<sup>(1)</sup> طالب بعض قضاته في حمام قد ضاقوا منه ورأوا أنه منكر عظيم، فأخذ رأيهم في ذلك .

(1) في الأصل «ابن أبي طالب» .

فكتب إليه «أحضر مستقبل الحمام وأمره أن لا يدخل الحمام إلا مريضة أو نفساء ولا يدخل الرجل إلا بمئزر<sup>(1)</sup>» .  
فقال نعم، ولا تقبل شهادة رجل دخل الحمام بغير مئزر حتى تعرف توبته .

### 34- في بكاء أهل الميت على الميت؛

جاء عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- في أمر خالد بن الوليد إن ها هنا نسوة يبكين على خالد .

فقال: دعهن يهرقن من دموعهن على أبي سليمان .  
[ما ينهي عنه من البكاء علي الميت]

وسئل يحيى عن الميت إذا مات فبكى عليه أهله قبل أن يدفن، واجتمع النساء حلقة للبكاء هل ينهون<sup>(2)</sup> عن ذلك؟

فقال: أما الصراخ العالي والاجتماع فيه فالنهي فيه قائم كان فيه نياح أو لم يكن، عند ما مات وبعده .

وأما بكاء ليس معه شيء مما ذكرنا فلا ينهون عنه، وهو عندي معنى قول عمر، ألا ترى أنه قال «دعهن يهرقن دموعهن؟» .

فإنما هو عندي دموع تخرج بلا شيء مما يكره معها، والله أعلم .

---

(1) يبدو أن هنا كلاماً ساقطاً مؤداه « قيل ليحي أتقول بهذا فقال نعم . . . » ويشبه ما ذكر يحيى بن عمر في النهي عن دخول الحمام إلا بمئزر ما يذكره ابن عبدون من أنه يجب ألا يمشی في الحمام طياب ولا حكاك ولا حجام إلا بالتبنا والسرائيات (ثلاث رسائل ص 48) .  
(2) كذا والصواب «ينهن» .

قيل ليحيى: فإن اجتمع النساء حلقة للبكاء قياماً بالصراخ العالي ولطم الخدود عند موت الرجل أو بعده بأيام، وفيه نوائح أو ليس فيه، هل يجب على من استرعه الله رعيته أن ينهي عن ذلك ويغلف فيه بالهجم عليهن والضرب والطبع وخلع الأبواب؟

فقال: إذا نهاهن فركبن نهيه وأعلن ما نهاهن عنه فأرى أن يعاقبهن ولا يبيح لهن ما لا يحل لهن.

### 35- الخروج إلى المقابر؛

[لا يخرج النساء للمقابر]

وسئل يحيى عن الرجل يموت وتخرج أمه أو أخته أو امرأته ويخرج معهن نساء من (ص 295) جيرانهن إلى المقبرة.

وعن المرأة يموت زوجها أو ولدها وبعض قرابتها فتعاهد قبره كل يوم جمعة وغيره، فرما بكت بصياح، وربما اجتمع إليها نساء يكيين بالصراخ العالي.

هل ترى أن يطردون وينهون<sup>(1)</sup> عن الخروج.

وإن نهين ثم عدن أترى أن يضربهن بالدرة ويقمن أم ما ترى؟

فقال: لا أرى للنساء أن يخرجن للمقبرة للترحم على الأولاد والأزواج أصلاً.

(1) كذا والصواب «ينهن».

### 36- في خفاف النساء الصرارة؛

[ولا تمس المرأة في خف يسمع له صرير]

سئل يحيى عن الخف يعمله الخراز من مثل هذه النعال الصرارة: هل ينهي الخرازون عن عملها؟

فإن النساء يستعملها عامدات لذلك فيلبسنها ويمشين بها في الأسواق ومجامع الناس، وربما كان الرجل غافلا فيسمع صرير ذلك الخف فيرفع رأسه.

فقال: أرى أن ينهي الخرازون عن عمل الخفاف الصرارة.

فإن عملوها بعد النهي رأيت [عليهم العقوبة، وأرى أن يمنع النساء من لبسها، فإن لبسها بعد النهي رأيت أن تشق]<sup>(1)</sup> خرازة الخف ويدفع إليها وأرى عليها الأدب بعد النهي.

### 37- في الرجل يرش قدام حانوته فيزلق عليه؛ وفي طين المطر إذا كثرفي الأسواق؛

[إذا رش أمام حانوته وإذا كثر طين المطر]

سئل بن القاسم عن الرجل يرش بين يدي حانوته فتزلق الدواب فتتكسر.

فقال: إن كان شيئا خفيفا لم يكن عليه شيء، وإن كان كثيرا لا يشبه الرش خشيت أن يضمن.

وسئل يحيى عن طين المطر إذا كثر في الأسواق: هل يجب على أهل الحوانيت كنسه، وهو ربما أضر بالمارة؟ فقال: لا يجب عليهم

(1) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ومثبت في الحاشية.

كنسه، لأنه ليس من فعلهم. قيل له: فإن أصحاب (الخوانيت كنسوه)<sup>(1)</sup> وجمعه في وسط السوق أكداً فأضر بالمارة وبالحمولة. فقال: يجب عليهم كنسه.

### 38- فيمن يحفر حفيراً حول أرضه أو داره أو يحدث باباً لداره؛

[من حفر حفيراً حول أرضه]

وسئل يحيى عن الذي يحفر حفيراً<sup>(2)</sup> حول أرضه يحرز زرعه فتقع فيه دواب الناس فتهلك.

فقال: لا ضمان عليه وسواء أأنذرهم أم لم ينذرهم. والذي يحفر في داره للسارق فيقع فيه غير السارق وهو ضامن<sup>(3)</sup>. وليس لأحد في زقاق غير نافذ أن يفتح باباً ولا أن يحوله، وله ذلك في النافذ<sup>(4)</sup>.

### 39- في اليهود والنصارى يتشبهون بالمسلمين؛

[إذا تشبه اليهود والنصارى بالمسلمين]

كتب إلى يحيى بن عمر صاحب سوق القيروان في اليهودي<sup>(5)</sup> والنصراني يوجد وقد تشبه بالمسلمين وليس عليه رقاع ولا زنار.

- (1) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ومثبت في الحاشية.
- (2) الحفيرة هو الخندق المحيط بالأرض لحمايتها، وقد أورد ابن عبدون هذا اللفظ متعلقاً بالمدينة فقال «... بالحفيرة الذي يحمي المدينة...» (انظر ثلاث رسائل ص 34).
- (3) بحث ابن فرحون هذه المسألة، ويتفق رأيها مع رأي يحيى بن عمر (انظر تبصرة الحكام 241/2).
- (4) يبدو أن يحيى تبع في هذه المسألة رأي ابن القاسم (كما ورد في المدونة الكبرى لسنحون 237/14). وقد أشار ابن فرحون إلى ذلك كما نقل رأي أشهب من فقهاء مصر (تبصرة الحكام 259/2)، ومن الأندلسيين ابن مزين (254/5).
- (5) في الأصل «اليهود».

فكتب إليه: [أرى<sup>(1)</sup>] أن يعاقب بالضرب والحبس، ويطاف به في مواضع اليهود والنصارى، ليكون ذلك تحذيرا<sup>(2)</sup> لمن رآهم منهم وزجرا.

وكتب عبد الله بن أحمد بن طالب<sup>(3)</sup> إلى بعض قضاته في اليهود والنصارى (ص 296) أن تكون الزناير عريضة مغيرة في وجوه ثيابهم ليعرفوا بها.

فمن وجدته ركب نهيك فاضر به عشرين سوطا مجردا ثم صيره في الحبس.

فإن عاد فاضربه ضربا وجيعا بالغاً وأطل حبسه<sup>(4)</sup>.

#### 40- في بيع أهل البلاء الشيء المانع مما يؤكل ويشرب وغير المانع مما يبيس؛

وإن كانوا بقرية أصحابهم وليس لهم إلا مسجد واحد هل يمنعون من الصلاة في ذلك المسجد ومن ورود ذلك الماء للاستقاء والوضوء أم لا؟:

[يمنع أهل البلاء من بيع المائعات وغيرها]

سأل يحيى بن عمر صاحب السوق بسوسة عن الضرير يبيع الزيت والخلل والمائع كله: هل يمنع من ذلك كله؟

قال: نعم.

(1) ساقط من الأصل ومثبت في الحاشية.

(2) في الأصل «تحذرا».

(3) في الأصل «ابن أبي طالب».

(4) في الأصل «اليهود».

قيل له: وإن كان له غنم أبيع من لبنها وجبنها؟ وهل يبيع بيض دجاجة؟

فقال يحيى: يمنع من ذلك كله ويرد عليه إذا بيع له.

فإذا اشترى ذلك رجل وهو عالم به فذلك جائز.

ولا يجوز لذلك المشتري أن يبيع ذلك في سوق المسلمين.

وسئل يحيى عن المجذوم إذا باع ثوبا بعد أن وجبت الصبغة أعلم<sup>(1)</sup> المشتري أنها لهذا المجذوم.

فقال إذا كان ثوبا قد لبس فأرى إن كان ينقصه الغسل إذا غسل فهو عيب يرده به عليه، وإن كان لا ينقصه الغسل فليس هو عيب<sup>(2)</sup> يرد به.

[لا يمنع المجذوم من المسجد ويمنع من مورد الماء]

**41- وسئل سحنون عن قوم ابتلوا بالجذام وهم في قرية مورد أهلها واحد ومسجدهم واحد:**

فيأتون المسجد يصلون فيه ويقعدون معهم، فيتأذى أهل القرية بهم فأرادوا منعهم من ذلك كله، أذلك لهم؟

فقال سحنون: أما المسجد فلا أرى أن يمنعوا من الصلاة فيه ولا من الجلوس.

(1) كذا ولعلها «وعلم».

(2) كذا والصواب «عيباً».

ألا ترى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال للمرأة المبستلة رأها تطوف بالبيت مع الناس: «يا أمة الله لو جلست في بيتك كان خيراً [لك]»<sup>(1)</sup>؛ ولم يعزم عليها بالنهي.

وأما ورودهم ماءهم واستقاؤهم منه ووضوؤهم فيه وغير ذلك فأرى أن يمنعوا منه، ويؤمروا أن يجعلوا لأنفسهم من يستقي لهم الماء، ويجعلوه في أوانيهم.

لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا ضرر ولا ضرار»<sup>(2)</sup> فوردوهم الماء وإدخالهم أوانيهم فيه مما يضر بالأصحاء جداً، فأرى أن يحال بينهم وبين ذلك وليجعلوا لهم رجلاً فيستقي لهم.

ألا ترى أنه يفرق بينه وبين امرأته ويحال بينه وبين وطء جواريه للضرورة؟

فهذا أخرى أن يمنع منه.

وقد قال النبي ﷺ: «لا يحل للمريض بالمصح وليلح المصح حيث شاء»<sup>(3)</sup>.

قال يحيى: قيل لم يا رسول الله؟ قال لأنه أذى (ص 397).

(1) ساقط من الأصل مثبت في الحاشية.

(2) روي مالك هذا الحديث في الموطأ في باب المرفق، وقد استوفي القاضي أبو الوليد الباجي شرحه في كتاب المنتقى (6/ 40 وما بعدها) وقد نقل الباجي تفسير عبد الملك ابن حبيب والخشبي لهذا الحديث، إلا أنه لم يتعرض المسألة أهل البلاء هذه. وقد اعتمد ابن فرحون علي الباجي فيما أورده تعليقاً علي هذا الحديث (تبصرة الحكام 251/2).

(3) روي مالك هذا الحديث في الموطأ (انظر الموطأ بشرح جلال الدين السيوطي 231/2 وراجع تفسير كل من عيسى بن دينار ويحيى بن يحيى الأندلسيين للحديث المذكور مما نقله السيوطي).



## 42- ما جاء في التطفيف:

سئل مالك عما يجب على الكيال في الكيل وهل يطفف .  
فقال: لا يطفف، لأن الله تعالى قال ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ (1) ولا خير  
في التطفيف ولكن يصب عليه حتى يجنبذه فإذا جنبذه أمسك .  
قيل لمالك: من اشترى ورقا من اللحم والزعفران وغير ذلك:  
أياخذ ذلك بميل في الميزان؟  
فقال: حد ذلك أن يكون لسان الميزان معتدلا، وإن سأله أن يميله لم  
أر ذلك له .

قال: وأرى للسلطان أن يضرب الناس على الوفاء .  
ابن وهب قال: قال مالك الوفاء عندي إذا ملأ رأس الكيل، وأما  
الرزم والزلزلة فلا أراه من الوفاء، رأيته كأنه يكره ذلك .  
وقال: سمعت مالكا -وسئل عن التطفيف في الوبيات .  
قال له صاحب السوق: إنهم يستوفون في الحوائط، ويكيلون للناس ها  
هنا بكيل دون ذلك، فرأيت أن يمسخ برأس الويبة ولا يبخس فيه أحد .  
فقال مالك: عليك أن تأمر الناس بالوفاء هنالك وها هنا، فمن  
ظلم فنفسه يظلم . وكره مالك مسح رأس الويبة تطفيها كراهية شديدة .  
وقال أكره التطفيف، وقرأ هذه الآية مرتين «ويل للمطففين» .

قال ابن وهب: وسمعت مالكا وسئل عن صاحب السوق يسعر  
فيقول إما بعتم بكذا وإما خرجتم من السوق، فقال مالك لا خير في  
هذا .

(1) المطففين: 1.

#### 43-رفع السوق لواحد:

قيل للمالك: فالرجل يأتي بطعامه وليس بالجيد وقد سعره بأرخص من الآخر الطيب، فيقول صاحب السوق لغيره إما بعتم مثله وإما قمتم من السوق؟

فقال: لا خير في ذلك، ولكن لو أن رجلا أراد بذلك فساد السوق لرأيت أن يقال له إما أن تلحق بسعر الناس وإما خرجت، وأما أن يقال للناس كلهم إما أن تبيعوا بكذا وإما أن تخرجوا فليس بصواب.

#### 44-الوفاء في الكيل:

[كره مالك رزم الكيل وتحريكه]

وعن ابن الماجشون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بتصبير الكيل وأن يبايع عليه وقال إن البركة في رأسه ونهى عن الطفاف.

وحدث ابن الماجشون أنه بلغه أن كيل فرعون إنما كان على الطفاف مسحاً بالحديد.

قال ابن حبيب: وسمعت مطرفاً وابن الماجشون يقولان: كان مالك يأمر أن يكون كيل السوق على التصبير، وكان ينهي عن الطفاف، وكان يكره رزم الكيل وتحريكه.

قيل له: فكيف يكون؟

قال: الملاء للصاع من غير رزم ولا تحريك، ويسرح الكيال الطعام بيده على رأس الكيل، فذلك الوفاء.

وقال ابن حبيب: وسمعت ابن الماجشون يقول: (ص398) ينبغي للسلطان أن يتفقد المكيال والميزان في كل حين.

وأن يضرب الناس على الوفاء، وكذلك كان مالك يقول ويأمر به ولاية السوق بالمدينة.

#### 45- فيمن غش أو نقص من الوزن:

قال ابن حبيب: قلت لمطرف وابن الماجشون: فما الصواب عندكم فيمن يغش أو ينقص من الوزن؟

قالا: الصواب والأوجه عندنا في ذلك أن يعاقبه السلطان بالضرب والسجن والإخراج من السوق إن كان قد عرف بالغش والفجور في عمله.

ولا أرى أن ينتهب متاعه ولا يفرق إلا ما خف قدره من الخبز إذا نقص واللبن إذا شيب بالماء فلم أر بأساً أن يفرق على المساكين تأديباً له، مع الذي يؤديه من الضرب والسجن والإخراج من السوق إذا كان معتاداً للفجور فيه [بالغش]<sup>(1)</sup>.

فأما ما كثر من اللبن أو الخبز أو غش من المسك والزعفران [فلا يفرق ولا ينتهب].

قال عبد الملك: ينبغي للإمام أن لا يرد إليه ما غش من المسك والزعفران<sup>(2)</sup> وغير ذلك مما عظم قدره، يبيع ذلك عليه من أهل

(1) ساقط من الأصل مثبت في الحاشية.

(2) يقصد عبد الملك بن حبيب.

الطيب على بيان ما فيه من الغش ممن يؤمن أن يغش به ومن يستعمله في وجوه مصارفه من الطيب .

لأنه إن أسلم إلى الذي غشه أو بيع من مثله من أهل الاستحلال للغش فقد أبيع لهم العمل به، وما كثر من اللبن والشحم والسمن والعسل إذا غش والخبز إذا نقص فلا أرى أن يتذهب .

ولكن يكسر الخبز ثم يسلم إلى صاحبه، ويبيع عليه السمن واللبن والعسل على بيان ما فيه من الغش ممن يأكله ومن يؤمن أن يبيعه . ولا يسلم إلى الذي غشه .

ولا يبيع لهم من مثله، فيباح لهم أن يغشوا به المسلمين .  
هكذا العمل في كل من غش تجارات السوق أو فجر فيها .

#### 46- القضاء في المحتكر؛

إذا أضر بالسوق فيما عند الناس من فضل الطعام إذا احتيج .  
وفيمن يريد أن يبيع في غير السوق .

وفيمن يريد أن يشتري في الغلاء قوت سنة :

قال يحيى بن عمر في المحتكر إذا احتكر الطعام وكان ذلك مضرا بالناس في السوق : أرى أن يباع عليهم ويكون لهم رأس مالهم ، والربح يتصدق به أدبا لهم ، وينهوا عن ذلك .  
فمن عاد ضرب وطيف به وسجن .

وسئل ابن القاسم عن قول مالك «ينبغي للناس إذا غلا السعر واحتاج الناس أن يبيع ما عندهم من فضل الطعام أن يبيعوا» .

قال: إنما يريد مالك طعام التجار الذين خزنوا للبيع من طعام جميع الناس، إذا اشتدت السنة، واحتاج الناس إلى ذلك، ولم يقل مالك يباع عليهم ولكن قال يأمر بإخراجه وإظهاره للناس، ثم يبيعون ما عندهم مما فضل عن قوت عيالهم (399) كيف شاءوا. ولا يسعر عليهم.

قيل فإن سألوا الناس ما لا يحتمل من الثمن؟

قال: هو ما لهم يفعلون فيه ما أحبوا، ولا يجبرون على بيعه بسعر يؤقت لهم، هم أحق بأموالهم ولا أرى أن يسعر عليهم، وما أراهم إذا رغبوا وأعطوا ما يشتهون أن لا يبيعوا، وأما التسعير فظلم لا يعمل به من أراد العدل.

وما قال يحيى «قوت عيالهم» يعني قوتهم بسنة: كانوا تجارا أو خزنوا لأنفسهم، فترك لهم قوت سنة، ويؤمرون ببيع ما بقى.

قال يحيى: وأرى على صاحب السوق أن يأمر البدويين إذا أتوا بالطعام ليبيعوه فلا يتركوه في الدور والفنادق. وأن لا يبيعوه في الفنادق ولا في الدور.

وأن يخرجوه إلى أسواق المسلمين حيث يدركه الضعيف والعجوزة الكبيرة.

قيل ليحيى: فإن قال البدوي: إنه تدخل على مضرة فيمن يشتري مني نصف دينار أو ثلث دينار، فرمى طالت إقامتي فمتى أرجع إلى بلدي وإنما معي زاد يومين أو يوم أكثره؟.

قال يحيى: يقال له حط من السعر نصف الثمن أو ربعه فتنفد طعامك، وترجع سريعا إلى بلدك.

وأما ما ذكرت من المقام والمضرة فأنت تريد أن تبيع نافعا وتريد أن ترجع سريعا إلى بلدك.

فلا تمكن من هذا لأنه ضرر على المساكين.

قيل ليحيى: فإن جلبه من لا يعرف بيعه ولا يأكله<sup>(1)</sup>؟

فقال: إذا صح هذا خلى بينه وبين طعامه ينقله إلى داره.

قيل ليحيى: فإن أراد الرجل أن يبيع قمحا جلبه من منزله إلى بيته، فاحتاج إلى ثمنه فعرض منه قليلا في يده في السوق، فاشتري منه الخناطون على الصفة ليكتالوه في داره ينقلوه إلى حوانيتهم؟

فقال يحيى: أرى أن لا يمكن البائع أن يبيع في داره، وأرى أن ينقله إلى أسواق المسلمين.

#### 47- قيل ليحيى فإن أهل القصر<sup>(2)</sup> عندنا ليس لهم رحبة يصب فيها الطعام؛

قال: أرى أن يكتروا حوانيت، ويبرزونه فيها، ويمنع الخناطون أن يشتروا في الدور إذا كان السعر غاليا وأضر ذلك بالسوق، وإذا كان

(1) ورد في الأصل «ولا يأكل» ثم أتبعها بهاتين الكلمتين «أراء ليأكله» وواضح أن الكلمتين مقحمتان علي النص وأصلهما في الحاشية يراد بهما تصحيح كلمة «يأكل» المذكورة فأدخلهما الناسخ في المتن.

(2) في إفريقية أكثر من بلد يحمل اسم «القصر» ولسنا نعرف علي وجه التحديد أيها أراد، وإن كان الأرجح أنه يقصد «قصر زياد»، فنحن نعرف أنه كانت هناك مراسلة بين يحيى بن عمر ويحيى بن زكريا الأموي الساكن بهذا الموضع (انظر المالكي: رياض النفوس 399/1). وقد كان قصر زياد من موضع الرباط المعروفة في إفريقية وتولي بناءه الزاهد عبد الرحيم بن عبد ربه سنة 827/213 ولجأ إليه سحنون عند محنته (انظر المالكي: رياض 327، 285m، 287).

السعر رخيصة ولم يضر بالسوق خلى بين الناس أن يشتروا حيث أحبوا ويدخروا.

قيل ليحيى: فإذا أراد الرجل الذي لا يعرف بيع الطعام ولا يحتكره أن يشتري في الغلاء قوت سنة؟

قال: لا يمكن ذلك فيمن اشترى شيئا لا يعرف سعره.

**48- سئل (سحنون)<sup>(1)</sup> عن الرجل الغريب يدخل السوق وهو جاهل بالسعر، فيقول للبياع:**

أعطني زيتا بدرهم أو قمحا ولا يسمى له البياع سعر ما يشتري منه، هل يصلح هذا أو تراه من العدل؟

فقال: بيع الزيت والقمح معروف ليس فيه خطر.

قال يحيى: غبن المسترسل حرام؛ ورأى أنه يرجع عليه فيأخذ ما بقي من سعر السوق.

**49- فمن اشترى ثوبا فوجد فيه قملا:**

قال يحيى: إن كان يقدر على أن يلقي وينحى القمل لزمه، وإن كان لا استطاع أن يفلى لكثرة القمل فأراه غشا ويرد به.

**50- في امرأة اشترت رمادا:**

فقال لها البائع جيد، فجعلت فيه غزلها، فخرج لها كيف جعلته، ولم يبيض.

قال يحيى: إن بقي عند البائع من الرماد شيء اختبر، وإن لم يوجد عنده منه شيء حلف أنه باع إلا جيدا وبرئ إلا أن تقسيم المرأة بينها أنها بيضت غزلها في الرماد الذي اشترته من هذا البائع.

(1) ساقط من الأصل ومثبت في الحاشية.

## 51- في رجل اشترى من صيرفي دراهم مسماة وأراه المشتري الدينار فنقر فيه البائع الدراهم فتلف:

قال يحيى بن عمر عن عبيد الله<sup>(1)</sup> عن أصبغ ابن<sup>(2)</sup> الفرج عن ابن القاسم عن مالك أنه ضامن.

قال أصبغ: وكذلك إن غصبه الصراف أو اختلس من يده.

وقال في النقر: وسواء عندي نقره نقرا يتلف من مثله أو نقره نقرا خفيفا لا عطب في مثله، إلا أن يؤذن له في نقره فنقره نقرا خفيفا لا يعطب في مثله، فطار في ذلك فلا شيء عليه، وإن كان أخرق ضمن<sup>(3)</sup>.

وقال يحيى فيمن تعدى على دينار فكسره: يغرم مثله في وزنه وسكنه

قيل له: إنه ليس يوجد مثله بنقصه، فقال يمضى به إلى أهل المعرفة بالدنانير.

فيقال لهم: ما يسوى هذا الدينار صحيحا بنقصه من الدراهم؟

فإن قالوا يسوى كذا أعطى من الدراهم ما قالوا.

---

(1) أضفنا هذه الكلمة استكمالا للاسم.

(2) ورد في الأصل «عن أصبغ عن أبي الفرج» والصواب ما ذكرنا فالمقصود هو أصبغ بن الفرج تلميذ ابن القاسم.

(3) انظر في ذلك ما كتبه ابن فرحون (تبصرة 230/2-231) في فصل الصناعات التي لا يضمن صناعتها ما أتى علي أيديهم فيها، فقد أشار فيه إلى حالات تشبه ما ذكر يحيى بن عمر هنا (انظر سحنون: مدونة 70/14).



قيل ليحيى: فلو أن رجلا أتى بدينار لرجل ليريه إياه، فأخذه الرجل فجعله بين أسنانه لينظر إن كان ذهب الدينار لنا أو يابس فكسره، وسنة الدينار في الاختبار أن يجعل بين الأسنان: فما كان منها لين الذهب علم أنه جيد، وما كان منها يابس الذهب علم أنه رديء.

فقال يحيى: إذا كان ذلك سنته كما ذكرت فلا ضمان عليه.

## 52- في الذي يشتري الفول الأخضر قائما في أصوله، يبيع الفول ويريد أخذ قصبه:

فيقول للبائع: ليس لك القصب.

قال يحيى: إن كان لأهل البلد في ذلك (ص301) عرف حملوا عليه، وإلا فالقصب للمشتري.

قال ابن شبل: فالتين تشتري ثمرته في الشجر فيريد المشتري أخذ الورق؟

قال: ذلك له، والورق للبائع.

قلت له: فما يصلح السلال من الورق؟

قال: ذلك شيء جرى الناس عليه، ولا بد لهم منه، وللمشتري أن يأخذ ما يصلح به سلاله حتى يفرغ من بيع ثمرته وليس له ما سوى ذلك.

قيل ليحيى: فإن اشترى الفول الأخضر والمقائي والبطيخ في البحار وفيه الحشيش النبات.

فيقول المشتري هو لي .

ويقول البائع هو لي؟ فقال: الحشيش للبائع، إلا أن يشترطه المشتري في شرائه .

قيل ليحيى: فالقطن المحبب، يدفع إلى العمال يحلجونه ويندفونه، أفلهم الحب والغبار الذي يقع منه؟

فقال يحيى: لصاحب القطن ولا يكون للعمال .

قيل له: فإن اشترطه العمال مع إجارته؟

قال: الإجارة فاسدة لأنهم اشترطوا شيئاً مجهولاً . قيل له: فإن وقعت هذه الإجارة بحال ما وصف لك؟

فقال يحيى: ويعطي العمال إجارة مثلهم، ويكون الغبار والحب لصاحب القطن .

قيل ليحيى: وكذلك الطحان يطحن القمح فتخرج منه النخالة؟

قال: نعم، النخالة لصاحب القمح على ما ذكرته لك في القطن .

قيل له: وكذلك الخرقات التي تقع من السراويلات والتقصيل من الثياب عند الخياطين؟

قال: نعم هي لصاحب الثياب، وكذلك ما أشبه ذلك كله مما يستعمل عند العمالين<sup>(1)</sup> .

(1) هذا الحكم الذي عممه يحيى بن عمر هو الذي اتبعه المتأخرون من الكاتبين في الحسبة: فأبى عبدون يقول في رسالته: «يجب ألا يترك السحاج أن يأخذ نتافة الكتان فليس له ذلك إلا برأي صاحب الكتان... وكذلك غربال الخنطة لا يترك أن يأخذ الشليم الذي يخرج من الخنطة مع أجرته وإنما هو لصاحب الطعام إن شاء أعطاه له وإن شاء أخذه منه» (ثلاث رسائل ص52).

## 53- في الشاة إذا ذبحت وبقيت الجوزة<sup>(1)</sup> في البدن؛

قال يحيى: هي ميتة ولا تؤكل.

قلت ليحيى: فما يصنع بها؟ فقال: توضع حيث لا يوصل إليها.

قيل له: فما ترى على الذابح؟ قال: إن عليه غرم الشاة لصاحبها.

قيل له: فإن ذبحت وبقي نصف الجوزة في الرأس ونصفها في البدن؟

فقال: تؤكل.

قال أحمد<sup>(2)</sup>: قال سحنون إنها تؤكل<sup>(3)</sup>.

## في جلود الأضحية؛

حمديس<sup>(4)</sup>: ما علمت أن سحنونا نهى عن بيع جلود الأضحية.

قال: وصحبته من سنة ثلاث وعشرين إلى أن مات.

(1) جوزة الخلق هي عظمة الزور. ويعرفها زروق الفاسي بأنها العلصمة وهي رأس الحلقوم (شرح رسالة ابن أبي زيد 378/1). وانظر ما كتبه عن هذه الكلمة كل من Dozy Supplement<sup>1</sup>, p.234. وليني بروفنسال وكولان في تقديمهما لكتاب السقطي في الحسبة ص ٢١ وقد ظلت هذه الكلمة مستخدمة لدي مسلمي غرناطة في أواخر القرن الخامس عشر الميلادي كما يشهد بذلك قاموس بدور دي ألكالا Pedro de Alcala في الألفاظ الغرناطية وقد كتبها بهذه الصورة "geuze" ويبدو أن الكلمة الأسبانية التي تستعمل الآن في الدلالة على هذا الموضع من الجسم وهي nuez إنما هي ترجمة حرفية لكلمة «جوزة» العربية فهي مثلها تدل أصلاً على ثمرة الجوز.

(2) لعله أحمد بن محمد الأشعري المعروف بحمديس القطان المذكور بعد ذلك إذ أنه كان من تلاميذ سحنون.

(3) تحدثت كتب الفقه عن قواعد الذبح واعتمدت في ذلك علي ما ورد فيه من أحاديث نبوية (انظر ابن الأثير الجزري: جامع الأصول 247-244/5).

(4) أحمد بن محمد الأشعري المعروف بحمديس القطان من أصحاب سحنون رحل إلى المشرق فلقي بمصر أصحاب ابن القاسم وابن وهب وأشهب. توفي سنة 901/289 وكان من أقران يحيى بن عمر (انظر بن فرحون: الديباج ص 31 والمالكي: رياض النفوس 396-384/1 وابن حجر: لسان الميزان 271/6).

قال حمديس: يؤمر بأن لا يبيع الجلد، فمن باعه لم يفسخ بيعه<sup>(1)</sup>.

قيل ليحيى: فإن أمرت رجلاً أن يذبح لي شاة فذبحها فبقيت الجوزة في البدن؟  
فقال يحيى: يضمونها الذابح.

#### 54- في جهاز المرأة:

قال ابن الماجشون - في المرأة تقر في الكبير من جهازها أنه لأهلها جهزوها به، وهم يدعون ذلك كما قالت -: إذا كان من إقرارها على وجه غير العطية فلا كلام للزوج فيه: كان أكبر من ثلث مالها أو أقل، وإن كان على وجه العطية رجع ذلك إلى الثلث.  
قال ابن حبيب: ومن زوج ابنته فأخرج جهازاً وشورة<sup>(2)</sup>.

(1) في مسألة بيع جلود الأضحية خلاف كبير بين المالكية ويذكر حمديس هنا أن سحنون لم ينه عن بيعها، إلا أن الذي ورد في مدونة سحنون أن ابن القاسم سأل مالكا عن ذلك فقال «لا يشتري به شيئاً ولا يبيعه ولكن يتصدق به أو ينتفع به» (المدونة الكبرى 70/3) وعلل زروق الفاسي هذا المنع بأن الأضحية قربان الله والقربان لا يحل بيعه. ونقل عن ابن حبيب أن من باع جلد الأضحية جهلاً تصدق بثمانه، وهكذا آراء أغلب فقهاء المالكية (شرح زروق وابن ناجي التنوخي علي رسالة ابن أبي زيد 374/1). ولهذا فإن ما ينقله حمديس هنا عن سحنون يبدو غريباً.

(2) الشورة والشوار هي اللباس والمتاع الذي تتجهز به العروس، وقد بقيت هذه الكلمة في اللغة الإسبانية فأصبحت *ajuar* التي ما زالت تستعمل في نفس هذا المعنى حتى اليوم.

فقال: أشهدكم أن هذا عارية في يد ابنتي، ثم طلب الأب المتاع والشورة، فلم يجد عند ابنته شيئا، وقد شهد الشهود في دخول ذلك في بيت زوجها، فإن كانت الابنة بكرا فلا ضمان عليها.

علمت بما قاله أبوها أو لم تعلم، حضرت ذلك أو لم تحضر. إلا أن يكون هلاكه وتلفه بعد أن رضيت حالها، فتضمن، إلا أن تقوم بينة بهلاكه من غير سببها.

قال: وإن كانت الابنة ثيبا فعلمت بذلك وحضرت إسهاد أبيها فهي ضامنة.

وإن لم تعلم فلا ضمان عليها.

قال: ولا شيء على الزوج في ذلك كله علم بإشهاده أو لم يعلم، إذا لم يستهلك من ذلك شيئا.

قال عبد الملك: ومن تزوج امرأة وبعث إليها بحلي ومتاع وأشهد أن ذلك عارية فهو على ما أشهد عليه من العارية<sup>(1)</sup>.

## 55- هي القذف؛

وقال ابن القاسم في الذي يقوم عليه شاهد واحد بالقذف: لا يجلد ويسجن أبدا حتى يحلف<sup>(2)</sup>.

(1) عالج ابن مغيث في كتابه «المقنع» في الشروط هذه المسألة وأورد صيغ الوثائق المختلفة التي ينبغي عقدها في مختلف أحوالها. انظر الترجمة الإسبانية لفصول «النكاح» من هذا الكتاب: Salvador Vila Abenmoguit-Formulaio

Notarial, p.123-127.

(2) أي حتى يحلف أنه أردا القذف.

وإذا طال سجنه جدا ولم يحلف فلا أرى أن يخلى سبيله.

قلت: ويؤدب إذا طال ولم يحلف ويخلى سبيله.

فقال أما الأدب في هذا فلست أعرفه.

قال أصبغ: وأنا أرى أن يؤدب إذا كان معروفا بالأذى والفحش والمشاقة للناس وإلا فأدبه حبسه الذي يجبس، ولا يؤدب المستأهل للأدب في ذلك إلا بعد الإياس من حلفه وعند بياته<sup>(1)</sup> عليه وعند تخليته<sup>(2)</sup>.

## 56- مسألة مما تقدم من بعض الأبواب:

سئل يحيى عن صاحب الحمام اطلع عليه وقد أدخل نساء ليس بهن مرض ولا نفاس: هل يجب على الناظرين المسلمين أن يهجم عليهن ويخرجهن؟

فقال يحيى: لا يهجم<sup>(3)</sup> عليهن، ولكن يأمرهن أن يلبس ثيابهن ويسترون ثم يخرجن، ويقول لهن قد علمتن نهبي وكراهة العلماء لما فعلتن، ثم يؤدبن على قدر ما يرى.

قال يحيى: وكذلك الميت إذا نحن عليه أو يكيّن بالصراخ العالي. وينهاهن برفق ولين أول مرة فإذا عدن أدبن على قدر ما يرى.

(1) أي تصميمه.

(2) تناول سحنون مسألة تأديب الشاتم، وقال إن عقوبة من هو معروف بالأذى ينبغي أن تكون موجعة، إلا أنها تكون علي قدر ما يرى الإمام وتختلف باختلاف الأحوال (المدونة 23 / 16).

(3) كذا.

## 57-مسألة أخرى:

كتب إلى عبد الله بن أحمد بن طالب بعض قضاته يقول: وقد نهيت الجزارين أن يخلطوا الفؤاد مع اللحم، فما يقول القاضي في البطون مثل المصران والكرش<sup>(1)</sup> وشحم البطون والدوارة<sup>(2)</sup>؟

هل ترى أن أمنعهم من خلطه؟

فكتب ابن طالب بخط يده: أما اللحم فلا أرى أن يبيعوا معه فؤادا ولا بطنا ولا يسعر عليهم.

قيل ليحيى: هل يعجبك هذا من قوله؟

وهل تقول به؟

فقال: نعم. لأن سعر اللحم على حدة والبطون على حدة، لأن اللحم يباع رطلين بدرهم، والبطون ستة أرطال بدرهم، فلذلك لا يجوز أن يخلط اللحم بالبطون<sup>(3)</sup>. انتهى.

(1) في الأصل غير واضحة ولعل الصواب ما أثبتناه.

(2) دواة البطن (بفتح الدال وضمها) هو ما تحوي من الأمعاء (لسان العرب) وقد جاء استعمال هذا اللفظ في كتاب السقطي (الحسبة ص34 وانظر ما كتبه عنها كولان وليقي بروفنسال في المقدمة الفرنسية ص29).

(3) وردت في كتب الحسبة المتأخرة أحكام تنهي عن خلط لحم بدن الذبائح والرءوس (ابن عبد الرءوف: ثلاث رسائل ص93) كما نص علي ذلك السقطي وقال إن من واجب المحتسب أن يأمر ببيع مصران البقرى مع كرشه في جملة سقطة ولا يباع من اللحم معه شيء (كتاب الحسبة ص33).





# الضهارس والملاحق



# أولاً: الفهارس

- فهرس الآيات القرآنية
- فهرس الأحاديث
- فهرس الأعلام
- فهرس البلدان
- فهرس المصطلحات



## فهرس الآيات

الآية	رقم الآية	الفقرة
سورة البقرة		
﴿وَلَا تَيْمَمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾	267	108
سورة المائدة		
﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾	66	31
سورة الأعراف		
﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾	69	30

## فهرس الأحاديث

البيان	الفقرة
«ليس فيما دون خمسة أواق من الورق صدقة، وليس فيها دون عشرين ديناراً زكاة».	16
«ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة».	21
«السوق بيد الله يخفضها ويرفعها، ولكن مرهم فليخرجوا متاعهم في البراني. وليبيعوا كيف أحبوا، ولا يسألني الله عن سنة أحدثها فيكم، ولكن اسألوا الله من فضله».	34
«يا أيها الناس إن غلاء أسعاركم ورخصها بيد الله سبحانه، وأنا أرجو الله أن ألقى الله وليس لأحد عندي مظلمة من مال ولا من دم».	33
«أظهروا النكاح واضربوا عليه بالغريال».	213
«كمل دينه، هذا النكاح لا السفاح، ولا نكاح حتى يُسمع دف أو يرى دخان».	233

## فهرس الأعلام

العلم	الفقرة
ابن القاسم	153/ 151/ 150 /276/ 210/ 159 /385/ 383/ 333
ابن الماجشون	/319/ 318/ 317 324/ 322
ابن لهيعة	234/ 33
أبو الطاهر	235/ 33
أبو العباس عبد الله بن طالب	52
أبو القاسم محمد بن يزيد بن خالد الطرزي	421
أبي زيد بن أبي عمر	276
أبي سليمان	259/ 257
أحمد بن عبد الله بن أحمد بن طالب	283

9/1	أحمد بن محمد بن عبد الرحمن
/125/ 118/ 102 297/ 227	أشهب بن عبد العزيز
/150/ 103/ 102 /210/ 159/ 154 /383/ 214/ 213 388/ 387/ 386	أصبغ بن الفرّج
33	أنس بن مالك
234	أيوب بن شرحبيل
33	ثابت البُنّاني
/105/ 104/ 55 /125/ 114/ 107 /187/ 175/ 133 297/ 239/ 227	الحارث بن مسكين
241/ 240	حسين بن عبد الله بن ضميرة
/421/ 419/ 418 423/ 422	حمديس بن محمد القطان



257	خالد بن الوليد
213	خالد بن إلياس
238/ 236/ 213	ربيعة بن أبي عبد الرحمن
/221/ 220/ 33 /356/ 355/ 225 /418/ 373/ 364 419	سحنون بن سعيد
364	سعيد بن إسحاق
33	سليمان بن موسى
/240/ 239/ 233 241	سمرة بن غير الأموي
364	شجرة بن عيسى
213	عائشة بنت بكر الصديق
333	عبد الرحمن بن أبي جعفر الدمياطى
/244/ 196/ 52 359/ 283 /251	عبد الله بن أحمد بن طالب
150/ 102	عبد الله بن معاوية

55/ 33	عبد الله بن وهب
324/ 317	عبد الملك بن حبيب
233	على بن أبي طالب
257/ 48/ 37	عمر بن الخطاب
234/ 218	عمر بن عبد العزيز
213	عيسى بن يونس
213	القاسم بن محمد بن أبي بكر
324/ 317	القاضي يوسف بن يحيى
/114/ 104/ 35	مالك بن أنس
227	
276	محمد بن أبي رجاء
276	محمد بن سعيد
53	محمد بن عبدوس
324/ 319	مطرف
333	وليد بن معاوية
234	يزيد بن أبي حبيب

## فهرس البلدان

الفقرة	البلد
292	سوسة
348/ 51/ 50	القصر
281/ 53/ 51/ 50	القيروان
323/ 38	المدينة



## فهرس المصطلحات

المصطلح	الفقرة
اختلس	387
أرطال / رطلين	15/ 16/ 18/ 151/ 152/ 363/ 370/
أزيار / الأزيار	364/ 365/ 366/
أسبغ	32
الأسواق/ سوق	2/ 3/ 5/ 6/ 7/ 19/ 24/ 27/ 34/ 35/ 36/ 37/ 39/ 41/ 42/ 43/ 45/ 48/ 49/ 51/ 59/ 65/ 66/ 71/ 87/ 91/ 92/ 98/ 74/ 96/ 104/ 105/ 113/ 140/ 148/ 164/ 165/ 166/ 171/ 173/ 177/ 180/ 181/ 183/ 185/ 186/ 194/ 266/ 275/ 279/ 281/ 277/ 291/

310/ 309/ 307/ 304 331/ 326/ 325/ 323/ 319 /346/ 343/ 340/ 339/ 355/ 350/ 349/ 348/ 347 /358/	
253/ 200/ 198	أعضل / يعضل
21/ 15	الأقفرة / أقفرتهم
22	الأمداد / مدّ
32/ 31	الإنجيل
20/ 17	الأواقى / أوقية
400	البحائر
304	بَحَسَ
34	البرنية
187/ 105	البسر
304/ 371/ 185	البطيخ
177	البقالين
180	البقل
245/ 207/ 206/ 203	البوق

41	تطاؤل
312/ 306/ 303/ 298/ 297	التطفيؑ / طفف
66	التفاح
32/ 31	التوراة
69/ 66/ 63/ 59/ 58/ 57 /367/ 365/ 364/ 106 396	التين / تين
/193/ 191/ 189/ 188 411/ 410/ 354	الثياب / ثياب
298	جنبذ
243	الجواري
284/ 170/ 86/ 73/ 45/ 6 422/ 418/	الحبس / حبس
68	الحصرم
344/ 339	حكر / احتكار
/253/ 252/ 251/ 248 353	الحمامات
54	الحمص

304	الحوائط
<p>/94/ 93/ 92/ 90/ 89/ 88</p> <p>276/ 274/ 198/ 197/ 95</p> <p>/346/ 370/ 279/ 277/</p> <p>349</p>	الحوانيت / حانوت
203	الختان
<p>/270/ 269/ 266/ 265</p> <p>273</p>	الخرازون
273/ 269/ 266/ 265	الخف
<p>340/ 288/ 274/ 255/ 207</p> <p>/350/ 349/ 347/ 346/</p> <p>419/ 352</p>	دار / دور / ديار
<p>/313/ 151/ 20/ 17/ 7/ 5</p> <p>/383/ 381/ 363/ 355</p> <p>/392/ 391/ 388/ 385</p> <p>421</p>	الدراهم / درهم
<p>/214/ 213/ 212/ 211</p> <p>/234/ 221/ 218/ 215</p>	الدف



368/ 194	دلس
/341/ 313/ 17/ 16/ 7 /385/ 383/ 382/ 381 /393/ 391/ 389	الدنانير / دينار
242	الدوامات
415/ 393/ 121/ 16	الذهب / مذهب
339/ 188/ 108/ 40	الريح
351	الرحبة
87	الرحى
309/ 215/ 33	رخص
364	رزم
/191/ 187/ 183/ 105 193	الرطب
380/ 379/ 366/ 375	الرماد
371	الرمان
341	الزاد
131/ 128/ 127	الزبد
289/ 288	الزُّقاقُ

<p><b>/327/ 299/ 142/ 119</b></p> <p><b>328</b></p>	الزعفران
<p><b>313/ 302</b></p>	زلزلة
<p><b>8</b></p>	الزلفى
<p><b>276/ 274</b></p>	زلقت / زلق
<p><b>283/ 281</b></p>	زنار
<p><b>/106/ 59/ 58/ 41/ 11</b></p> <p><b>/145/ 141/ 140/ 135</b></p> <p><b>/355/ 291/ 154/ 147</b></p> <p><b>356</b></p>	الزيت / زيتًا
<p><b>410</b></p>	السراويل
<p><b>36/ 35/ 33/ 27</b></p>	سعر / سَعَر / تسعير
<p><b>234/ 233</b></p>	السفاح
<p><b>399/ 398/ 371/ 370/ 69</b></p>	سلال
<p><b>/154/ 135/ 128/ 41/ 11</b></p> <p><b>330/ 329</b></p>	السمن
<p><b>420/ 284</b></p>	السوط
<p><b>359/ 329/ 11</b></p>	الشحم

45	الشحُّ
54/ 41/ 14/ 9	الشعير / شعيرة
321/ 35/ 22	الصاع
12/ 2	الصنجة / صنج
367/ 366/ 365/ 364	الصير
336	صيرفي
196/ 174/ 172	الضأن
318/ 317	الطفاف
40	طمحت
208/ 206/ 203	الطنبور
366/ 369/ 368	الظرف / ظروف
54	العدس
/209/ 207/ 205/ 203 /236/ 218/ 215/ 213 238	العرس
330/ 329/ 143	العسل
387	عطب
370/ 66	العنب

208/ 206/ 203	العود
2	عبر
349/ 46	الغالي
357	غبه
82/ 55/ 54	غربل / يغربل
355/ 152	الغرر
82	الغلت
360/ 359	الفؤاد
331/ 91	فَجَرَ
16	الفضة
350/ 340	الفنادق
400/ 394/ 54	الفول
390	قراربط
32	القرآن
54	القطاني
420/ 315	القفة
/96/ 82/ 54/ 41/ 14/ 9	القمح

<p><b>/103/ 102/ 101/ 100</b></p> <p><b>/346/ 344/ 313/ 154</b></p> <p><b>/356/ 355/ 352/ 351</b></p> <p><b>409/ 408</b></p>	
<b>26/ 18/ 15</b>	قناطير
<b>344/ 338/ 334/ 333</b>	القوت
<p><b>/211/ 207/ 205/ 203</b></p> <p><b>216/ 212</b></p>	الكبر
<b>321/ 314/ 297</b>	الكيال / كيالون
<p><b>/104/ 27/ 21/ 20/ 17</b></p> <p><b>/313/ 304/ 298/ 297</b></p> <p><b>/317/ 316/ 315/ 314</b></p> <p><b>366/ 319/ 318</b></p>	<p>الكيل / يكيل /</p> <p>كيلاً</p>
<b>300/ 299</b>	لسان الميزان
<b>260</b>	لطم
<b>253/ 252</b>	المتزر
<b>196/ 174/ 172</b>	الماعز / معز

5	المبهرجة
253/ 252	المتقبل
365/ 364	المحاويس
214	المركن
214/ 207/ 205/ 303	المزهر
328/ 327/ 141/ 118	المسك
359	المصران
264/ 244	المقابر / مقبرة
400	المقائي
/313/ 303/ 297/ 104 322	المكيال
322/ 302/ 300/ 299	الميزان
245/ 244	النيذ
245/ 244/ 5	النحاس
408	النخالة
402	ندف
283/ 282/ 281	النصراني

185/ 92	نضج
353/ 252	نفست / نفساء
103/ 99	نقش
234/ 233/ 213	النكاح
380/ 250/ 149/ 6	نكل / النكال
259/ 257/ 115/ 114	هرق / يهرق / يهرقن / يهرقون
22/ 21	الوسق / أوسق
227/ 220/ 205/ 204/ 203	الوليمة
315/ 313/ 306/ 304/ 23 321	الوية
185	يقضب
283/ 282/ 281	اليهودي / اليهود





## ثانياً: الملاحق

- ملحق المصطلحات.
- ملحق مراجع الدراسة.
- فهرس المحتويات.



# ملحق التعريف بالمصطلحات



## ملحق المصطلحات

### حرف الألف

#### • انتدم فلان:

أكل الخبز بالإدام. (المعجم الوجيز ص10).

#### • اختلس الشيء:

خلسه، وخلس الشيء خلساً: استلبه في نهزة ومخاتلة، انظر فقرة رقم (387).

#### • أعضل الأمر:

اشتد واستغلق، (198) (المعجم الوجيز ص423).

#### • أجبره على الأمر:

قهره عليه وأكرهه. (المعجم الوجيز ص91).

#### • الإنجيل:

الكتاب المنزل على عيسى عليه السلام، وهي كلمة يونانية الأصل بمعنى البشارة (ج) أنجيل، انظر فقرة رقم (31). (المعجم الوجيز ص27).

#### • أهل البلايا:

يقصد بهم ذي العاهات أو الأمراض المعدية، أما المائع من الطعام فريد به السوائل والأطعمة المرطبة. (الحسبة للسقطي ص12).

## • الأوقية:

الجمع الأواقي، والأوقية: جزء من اثني عشر جزءاً من الرطل المصري. وهي من أشهر الموازين التي كانت سائدة في الجزيرة العربية وقد ورد ذكرها في الحديث النبوي الشريف. «عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه قال سألت عائشة زوج النبي ﷺ كم كان صداق رسول الله ﷺ قالت كان صداقه لأزواجه اثنتي عشرة أوقية ونشأ قالت أتدري ما النش قال قلت لا قالت نصف أوقية فتلك خمسمائة درهم فهذا صداق رسول الله ﷺ لأزواجه» (1426 صحيح مسلم 1042/2) ومقدار الأوقية كما أجمع عليه العلماء تساوي: أربعين درهماً، ومما يؤيد ذلك حديث السيدة عائشة رضي الله عنها السابق حيث ذكرت أن مقدار الاثنتي عشرة أوقية ونصف خمسمائة درهماً. وعلى ذلك فالأوقية: (500 درهم ÷ 12.5 أوقية = 40 درهماً) وعليه فالأوقية عند الحنفية (3.125 x 40 = 124.8 جرام) وعند الجمهور (40 × 2.975 = 119 جرام) تقريباً (17).

(أنظر ما جاء عن هذه الكلمة في مقدمة رسالة السقطي ص 13، المعجم الوجيز ص 30، النقود للبلاذري ص 11، حاشية الشيخ على الصعيدي العدوي على شرح ابن الحسن على الرسالة (423/1) وحاشية قليوبي وعميرة على شرح المنهاج للمحلى (22/2)، المغني مع الشرح الكبير لابن قدامة (524/2)، المكايل والموازين الشرعية، أ.د. على جمعة محمد، ص 21/20).

## حرف الباء

### • البحائر:

جميع بحيرة، وكانت تطلق في الغرب الاسلامي عامة على السهل المنبسط الممتد أو البستان الكبير، وهي في اصطلاح سكان الساحل التونسي المقشأة وهي أرض تهيأ جيداً ويزرع فيها المقائى كالبطيخ والخيار وغير ذلك. وما زال أهل الساحل يعرفونها بهذا الاسم إلى الآن خلافاً لبقية الجهات الشمالية أو الغربية من القطر التونسي وقد ذكرها محمد بن سحنون وهو معاصر للمؤلف بهذا الاسم وهذا المعني في كتاب الأجوبة (400). (بحث دوزري لهذه الكلمة 53-45 Dozy: Supplementi, I, P).

### • بخس:

الكيل والميزان بخساً أي نقصه (304). (المعجم الوجيز ص 38).

### • البرنية:

إناء من الخزف الثمين واسع الفم كالجرة يحفظ فيه الطعام وغيره (34). (المعجم الوجيز ص 47).

### • البسر والبسر:

خلط الرطب والتمر في النبيذ، وهو الغض من التمر قبل أن يرطب، والغض الطري من كل شيء، (ج) بسار، والبُسرة: واحدة البسر والنبته أول ظهورها، ولعل مالكا رأي أن هذا يعتبر من بيع الغرر إذ أنه بيع للتمر قبل بدو صلاحها وهو ما نهى عنه. ويتم غمر البسر أي وضعه في الجرة وتغطيته بعد نضجه بالخل حتى يرطب،

ويسمى حينئذ المغمور والمخلل، انظر فقرة رقم (105). (ابن سيدة المرسى، المخصص ط. القاهرة 124/11-1329 المعجم الوجيز ص 50، موطأ مالك بشرح جلال الدين السيوطي 51/2).

#### • البطيخ:

نبات عشبي حولي ممتدد، يزرع ثماره في المناطق المعتدلة والدافئة، ثمرته كروية كبيرة أو مستطيلة، ومنه أصناف كثيرة. (185) (المعجم الوجيز ص 54).

#### • البقالين:

جمع البقال، والبقال هو بائع البقول ونحوها، انظر فقرة رقم (177). (المعجم الوجيز ص 58)

#### • البقل:

نبات عشبي يتغذى الانسان به أو بجزء منه مثل الفجل والجرجير والجزر، انظر فقرة رقم (180). (ج) بقول (المعجم الوجيز ص 58).

#### • البوق:

آله مجوفة مستطيلة، ينفخ فيها ويزمر، (ج) أبواق. وهذه الكلمة معربة عن اللاتينية Buccina وقد احتفظت الاسبانية بهذه الكلمة العربية بهذه الصورة، انظر فقرة رقم (203) (Albogue أنظر: Dozy: Supplementi, I, P.128-129)



## حرف التاء

### • ترحم عليه:

دعا له بالرحمة. (المعجم الوجيز ص259).

### • التطفيف:

مأخوذة من الطفيف وهو القليل، والمطفف: هو المقل حق صاحبه بنقصانه عن الحق في كيل أو وزن، يقول الله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: 1] ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزَنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ﴾ [الإسراء: 35] ﴿وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ﴾ [هود: 85] والبخس يعني النقص وهو يكون في السلعة بالتعيب والتزهد فيها أو المخادعة عن القيمة والاحتيال في التزيد في الكيل والنقصان ، انظر فقرة رقم (297).

(المعجم الوجيز ص 392. القرطبي، الجامع الصغير، السيوطي تحقيق الألباني، مطبعة الشعب، ج1، ص 616، ج7 ص 248، ج5 ص 2316. مصطلحات الفقه المالي المعاصر، مرجع سابق ص142).

### • تعهد بالشيء:

التزم به. (المعجم الوجيز ص 438).

### • التعبير:

في الموازين والمكاييل - هو التسوية بين مقاديرها، وعابر بين المكيالين معايرة وعياراً: امتحنهما لمعرفة تساويهما، والمكيال والميزان: امتحنه

لمعرفة صحته، والعيار: ما اتخذ أساساً للمقارنة والتقدير، وعيار النقود: مقدار ما فيها من المعدن الخالص المعدود أساساً لها بالنسبة لوزنها (ج) عيارات. (المعجم الوجيز ص 443، 442)

#### • التضاح:

ثمر شجر من الفصيلة الوردية، له ضروب كثيرة، واحدته تفاحة، انظر فقرة رقم (66). (المعجم الوجيز ص 75).

#### • التوراة:

الكتاب المنزل على موسى ﷺ، وعند أهل الكتاب أسفار موسى الخمسة التي في أول العهد القديم، انظر فقرة رقم (31) (المعجم الوجيز ص 79).

#### • التين:

شجر من الفصيلة التوتية، التين الشوكي: ضرب من الفصيلة الشوكية، التين الأخضر والباكور-البشر-ودهنه بالزيت لينضج. وذكر البكري - التين الخارمي أسود كبير رقيق القشر كثير العسل لا يكاد يوجد له بزر، انظر فقرة رقم (57) (معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان 3: 90).

### حرف الثاء

#### • الثياب:

جمع الثوب، والثوب هو ما يلبس، ويقال رجل طاهر الثوب: بريء من العيب، ولفة كاملة من القماش مختلفة المقدار، (ج) أثواب وثياب، انظر فقرة رقم (188) (المعجم الوجيز ص 89).

## حرف الجيم

### • الجارية:

الجمع الجواري، وهي الأمة وإن كانت عجزاً، والفتية من النساء، انظر فقرة رقم (243). (المعجم الوجيز ص 102).

### • الجرؤ:

جَزَّ النخلة-جزاً وجزازاً: أي قطع ثمرها، والصوف ونحوه جزاً: قطعه. (المعجم الوجيز ص 103).

### • جلب الشيء:

ساقه من موضع إلى آخر فهو جالب وجَلَّاب. (المعجم الوجيز ص 109).

### • جنبذ الكيل:

أوصله إلى منتهى أصباره، انظر فقرة رقم (298). (انظر ابن سيده المرسى: المخصص 265/12).

## حرف الحاء

### • الحائط:

الجمع الحوائط، والحائط: هو الأرض المحاط عليها أو البستان من النخيل، ويبعدوا أنه يعني الريف بوجه عام، والحائط الجدار والبستان، (ج) حياط وحوائط، انظر فقرة رقم (304). (المعجم الوجيز ص 179).

## ● الحانوت:

الجمع: الحوانيت وهو مكان البيع والشراء، ومحل الخمار، ومحل التجارة، انظر فقرة رقم (88). (المعجم الوجيز ص 174، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية د. محمد عمارة ص 162).

## ● حبسه حبساً:

منعه وأمسكه وسجنه، وحبس الشيء: وقفه لا يباع ولا يورث وإنما تملك غلته ومنفعته، ويقال حبس نفسه على كذا، انظر فقرة رقم (6). (المعجم الوجيز ص 131).

## ● الحصرم:

التمر قبل النضج، وحشف كل شيء، ويقال رجل حصرم: بخيل قليل الخير، انظر فقرة رقم (68). (المعجم الوجيز ص 155).

## ● حكر الساعية:

جمعها لينفرد بالتصرف فيها. وهو الإدخال للبيع، وطلب الربح بتقلب الأسواق والاحتكار هو «إشتراء الطعام ونحوه وحبسه إلى الغلاء» أو «رصد الأسواق انتظاراً لارتفاع الأثمان»، أو «إشتراء القوت وقت الغلاء وإمساكه وبيعه بأكثر من ثمنه للتضييق، أو «كل ما أضر بالناس حبسه فهو احتكار»، انظر فقرة رقم (339).

(المعجم الوجيز ص 164. ابن عابدين، رد المحتار، جزء 5 ص 255. الدريد، الشرح الصغير، ج 1 ص 639. ابن قدامة، المغني، ج 4 ص 244. الغزالي، إحياء علوم الدين، ج 2، ص 314).

المتقي على الموطأ 15/5 وما بعدها، القوانين الفقهية ص 255 وما بعدها. رد المحتار 282/5، البدائع 129/5، تبين الحقائق 27/6، اللباب 166/4. مغني المحتاج 38/2، سبل السلام 25/3).

#### ● الحمام:

الجمع الحمامات، والحمام هو ما يغتسل فيه، والحمامي هو صاحب الحمام والعامل فيه، انظر فقرة رقم (248).

(فتوح ص 361، المدارك 10: 111، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان ج 3: 80، 142، 235: 2)

#### ● الحمص:

نبات زراعي عشبي من القرنيات الفراشية، والحمصاني: هو بائع الحمص، انظر فقرة رقم (54). (المعجم الوجيز ص 171).

#### ● الحمل:

ما يحمل على الظهر ونحوه، والهودج، وفي الرياضيات: الثقل أو الجسم الذي يرفع أو يجبر بواسطة الآلات (ج) أحمال وحمول (المعجم الوجيز ص 172).

### حرف الخاء

#### ● الختان:

قطع القلفة، أو موضع قطعها، انظر فقرة رقم (203). (المعجم الوجيز مادة ختن).

## ● الخرازون:

مفردها الخراز، والخراز هو من حرفته خياطة الجلد، انظر فقرة رقم (265). (المعجم الوجيز ص 190).

## ● الخف:

ما يلبس في الرجل من جلد رقيق، انظر فقرة رقم (265).

## حرف الدال

## ● الدار:

المحل يجمع البناء والساحة، والمنزل الأهل بالسكان، (ج) ديار، دور، انظر فقرة رقم (207) وغيرها. (المعجم الوجيز ص 237).

## ● الدرهم:

الجمع الدراهم، وهو جزء من اثني عشر جزءاً من الأوقية، واسم لمضروب مدور من الفضة على شكل مخصوص، وهو وحدة نقدية من مسكوكات الفضة، معلومة الوزن كان وزنها على عهد رسول الله ﷺ على الأصح - سبعة أعشار المثقال - أي سبعون شعيرة - وهذا الوزن هو المعتبر في الزكاة. أو 2.975 جم أو 6 دوانق، والعشرة دراهم 7 مثاقيل ذهباً أو 140 قيراطاً وأوقية الذهب 40 درهماً، وأصل الدرهم كلمة أعجمية عربت عن اليونانية، وهي (دراخما) ويقابلها (دراهم)، وفي القرآن الكريم ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف: 20] وقد اختلفت مقادير وزنه زماناً ومكاناً. ومقدار الدرهم عند الحنفية 3.125 جم وعند الجمهور 2.975 جم. والدرهم العراقي: 3.17 جم. (المصباح المنير

والمعجم الوسيط مادة «درهم»، انظر فقرة رقم (5) وغيرها (قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية د. محمد عمارة ص 214، المكاييل والموازين الشرعية، أ.د. على جمعة محمد، القدس للنشر والإعلام، القاهرة، ط2، 1421هـ/ 2001م. ص، الفقه الإسلامي وأدلته، أ. د وهبة الزحيلي، دار الفكر المعاصر، ج1، ص 145).

#### • الدف:

من آلات الموسيقى، (ج) دفوف، وقد احتفظ بهذا اللفظ العربي في الاسبانية بهاتين الصورتين A Dufe, Adutre (المعجم الوجيز ص230 Arnald Steiger: Contribucion a la fonetica del hispanoa rabe, ed. Madrid 1932, P. 120)

#### • دس البائع:

كتم عيب السلعة عن المشتري، انظر فقرة رقم. (194) (المعجم الوجيز ص 232).

#### • الدنيء:

الخسيس الدون (ج) دناء وأدنياء وأدناء (المعجم الوجيز ص. 235)

#### • الدوامات:

هي لعبة من لعب الصبيان تشبه اخذروف، تلف بسير أو خيط ثم تقذف إلى الأرض فتدور، انظر فقرة رقم (242) (انظر: Dozy: Supplementi, I, P.478 ).

## ● الدينار:

-فارسي معرب- الجمع الدنانير، وهو نقد ذهب مدور ضرب في الدولة الإسلامية، اختلفت موازينه وجودته وقيمتة ونسبة الذهب فيه باختلاف الزمان والمكان، وتعددت إضافته في التسمية لأماكن ضربه وأسماء ضاربيه، والدينار: اسم للقطعة من الذهب المضروب المقدرة بالمثقال، والدينار هو المثقال من الذهب أو 4.25 جم أوقية من الشعير المتوسط، وقد حدده بنك فيصل الإسلامي في السودان بـ 4.457 جم، وهو اليوم عملة في بعض الدول العربية، انظر فقرة رقم (7) وغيرها. (المعجم الوجيز صـ 235. المعجم الوسيط مادة دنر. قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية د. محمد عمارة ص 225. جواهر الإكليل، شرح مختصر خليل للآبي، ط1، مصطفى الحلبي (124/1)، حاشية قليوبي وعميرة على شرح المنهاج للمحلي (22/2)، المبدع في شرح المقنع، لابن مفلح، نشر المكتب الإسلامي، بيروت (364/2)، المكايل والموازين الشرعية، أ.د. على جمعة محمد، القدس للنشر والإعلام، القاهرة، ط2، 1421هـ/ 2001م. ص19، الفقه الإسلامي وأدلته، أ. دوهبة الزحيلي، دار الفكر المعاصر، ج1 ص144).

## حرف الذال

## ● الذهب:

هو المعدن النفيس المعروف، وهو عنصر فلزي أصفر اللون، وزنه الذري 197,2، وعدده الذري 79، وكثافته 19,4، (ج) أذهب



وذهب، يتخذ منه النقد والحلي وغيرهما وهو يذكر ويؤنث وتتعدد أوصافه تبعاً لتنوع جودته ومبلغ نقائه، فهناك الذهب الإبريز، والأحمر، والذهب الكبريت والتربة والحشر والمعدني والمفسوخ والمنحس. وفي القرآن الكريم ﴿زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ﴾ [آل عمران: 14] ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة: 34] ﴿يُحَلَّلُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾ [الحج: 23] ﴿جَنَّاتٌ عَدْنٌ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَّلُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾ [فاطر: 33]، انظر فقرة رقم (16). المعجم الوجيز ص 247، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية د. محمد عمارة ص (236).

## حرف الراء

### • الريح:

المكسب (ج) أرباح، وفي علم الاقتصاد: الفرق بين ثمن البيع ونفقة الإنتاج، وهو نصيب أو عائد المنظم في العملية الإنتاجية، بعد دفع عوائد عناصر الإنتاج الأخرى، للعمل ولرأس المال وللأرض، انظر فقرة رقم (40).

### • الرحاء:

الأداة التي يطحن بها، وهي حجران مستديران يوضع أحدهما على الآخر ويدار الأعلى على قطب (ج) أرحاء وأرحية، انظر فقرة رقم (87). (المعجم الوجيز ص 259).

## ● الرحبة:

هي الساحة المتسعة، والأرضى الواسعة، والرحب: الواسع، يقال مكان رحب ودار رحبة، ورحبة المكان: ساحته ومتسعه، (ج) رحاب ورحب، وهذه الكلمة يقصد بها في المغرب السوق بصفة عامة، وسوق الغلال بصفة خاصة، انظر فقرة رقم (351). (المعجم الوجيز ص258، ابن عبد الرؤوف: ثلاث رسائل ص111، ابن عبدون: ثلاث رسائل ص41، الترجمة الاسبانية ص129، وكذلك Dozy: Supplementi, I, P.516).

## ● رخص السعر:

هبط فهو رخيص، أرخص السعر: جعله رخيصاً، انظر فقرة رقم (33). (المعجم الوجيز ص259).

## ● رزم الشيء رزوماً ورزماً:

جمعه، أو جمعه في حيز واحد، وزَّم الثياب وغيرها: جمعها وشدها وجعلها رزماً، انظر فقرة رقم (364). (المعجم الوجيز ص262).

## ● الرطب:

نضيج البسر قبل أن يصير تمراً، وذلك إذا لان وحلا أو ثمر النخل إذا أدرك ونضج قبل أن يصير تمراً (ج) أرطاب ورطاب. والواحدة رُطبة، انظر فقرة رقم (105). (المعجم الوجيز ص267).

## • الرطل:

الجمع الأبطال، والرطل: معيار يوزن به أو يكال وقد اختلفت مقاديره زماناً ومكاناً وباختلاف الموزون أيضاً، وإذا أطلق في الفروع الفقهية فالمراد به: رطل بغداد أو الرطل العراقي. ومقدار الرطل العراقي عند الحنفية 130 درهما، وعند الجمهور 128 درهم وأربعة أسباع ومقدار الرطل الشامي 600 درهم ويقدر الرطل المصري 449.28 جراماً وهو الآن يساوي 12 أوقية، زنة كل أوقية 12 درهماً. وقد بقيت هذه الكلمة في الأسبانية بهاتين الصيغتين (Arrelde)، (Arrate) انظر فقرة رقم (16). (المعجم الوجيز ص 267)، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية د. محمد عمارة ص 250، مقدمة كتاب السقطي في الحسبة ص32، ترجمة رسالة ابن عبدون ص 124 المصباح المنير ص557، حاشية ابن عابدين، المسماة برد المحتار (365/2)، حاشية قليوبي وعميرة على شرح المنهاج للمحلي (16/2)، (2/365)، حاشية قليوبي وعميرة على شرح المنهاج للمحلى المغني مع الشرح الكبير لابن قدامة (1/561-221)، الأوامر العلية والدوريات، ج1 بولاق، سنة 1891، ص78-79 المكايل والموازين الشرعية، أ.د. على جمعة محمد، ص29، 30 أ. د وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ج1 ص142).

## • الرماد:

ما تخلف من احتراق المواد. (ج) أرمدة. ورماد الحطب كان يستعمل لتبييض الثياب بعد حله في الماء، ولهذا فقد وضعت في كتب الحسبة المتأخرة قوانين لتنظيم الرماد، انظر فقرة رقم (375). (ابن عبدون:

ثلاث رسائل ص37، الترجمة الأسبانية ص119، المعجم الوجيز ص277).

#### • الرمان:

شجر مثمر من الفصيلة الآسية، يؤكل حبه، واحدته رمانه، انظر فقرة رقم (371). (المعجم الوجيز ص278).

#### حرف الزاي

#### • الزاد:

الطعام يتخذ للمسافر (ج) أزواد، أزودة، انظر فقرة رقم (341). (المعجم الوجيز ص295، 296).

#### • الزيد:

ما يسخرج من اللبن بالمخض، القطعة من زُبدة، وزبد الشيء: خلاصته، انظر فقرة رقم (124). (المعجم الوجيز ص285).

#### • الزعفران:

يسمى الورس وهو نبات يشبه السمسسم يكثر في اليمن ويستعمل في التلوين باللون الأصفر، وهو نبات بصلي معمر، ومنه أنواع برية، انظر فقرة رقم (119). (المعجم الوجيز ص288، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية د. محمد عمارة ص268، السيد الباز العريني في تحقيق نهاية الرتبة الشيزرى ص28 هـ 7).

#### • الرقاق:

الطريق الضيق نافذًا أو غير نافذ (ج) أزقة، انظر فقرة رقم (288). (المعجم الوجيز ص289).

## • زلزلة الكيل،

هزه وتحريكه ليسع أكثر مما فيه، انظر فقرة رقم (302).

## • زلقت القدم زلقاً،

زلت ولم تثبت، ويقال زلق بمكانه، انظر فقرة رقم (274). (المعجم الوجيز ص290)

## • الزلفى،

المنزلة والدرجة، وزلف إليه زلفاً و زليفاً: دنا وتقدم، والشيء: قربه و قدمه، انظر فقرة رقم (8). (المعجم الوسيط مادة زلف).

## • زنار،

حزام يشده النصراني على وسطه. (ج) زنابير، انظر فقرة رقم (282). (المعجم الوجيز ص293).

## • الزيت،

العصارة الدهنية من الزيتون أو بذرة القطن أو الذرة أو ما أشبهها، ويطلق على دهن غير مقيد بالإضافة وغيرها، فيقال زيت خروع، والزيت الحار، والزيت المعدني: زيت مستخرج من باطن الأرض، والزيت العطري: زيت طيار له رائحة يوجد في أوراق النبات وزهره (ج) زيوت. وفي القرآن الكريم ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّي يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ

بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ» [النور: 35]، انظر فقرة رقم (11) (المعجم الوجيز ص 297، المعجم الوسيط مادة زات، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية د. محمد عمارة ص 274).

#### • الزير:

الجمع الأزيار، والزير: وعاء من الفخار يحفظ فيه الماء، انظر فقرة رقم (364). (المعجم الوجيز ص 298).

### حرف السين

#### • السراويل:

لباس يغطي السرة والركبتين وما بينهما، انظر فقرة رقم (410). (المعجم الوجيز ص 309).

#### • سَعَر الشئ:

قدر سعره، والتسعير الجبري: هو أن تحدد الدولة بما لها من السلطة العامة ثمنًا رسميًا للسلع لا يجوز للبائع أن يتعدها، والسعر هو ما يقوم عليه الثمن (ج) أسعار، انظر فقرة رقم (33). (المعجم الوجيز ص 311).

#### • السفاح:

معاشرة الزوجة بغير زواج، انظر فقرة رقم (233). (المعجم الوجيز ص 312).

#### • السكة:

حديدة منقوشة تضرب عليها النقود. (المعجم الوجيز ص 316).

### ● السلة:

شبه الجونة المطبقة وهي السبذة قاله الأزهرى ج سلال، وسلة الخبز معروفة. قال ابن دريد: لا أعرف السلة عربية والجمع سل، ولا زال اسم السلة مستعملاً بهذا المعنى في الساحل التونسي وغيره من الجهات الأخرى وهي المعروفة عند سكان مدينة تونس باسم (القرطلة)، السلة وعاء يصنع من شقاق القصب ونحوه تحمل فيه الفاكهة ونحوها، انظر فقرة رقم (69). (المعجم الوجيز ص 349، تاج العروس، مادة سلل).

### ● السمن:

سلاء الزبد، وهو ما يذاب ويخلص منه بعد اغلائه. وفي المثل «سمنكم هريق في دقيقتكم» أي مالكم ينفق عليكم، انظر فقرة رقم (11) (المعجم الوجيز ص 322، المعجم الوسيط مادة سمن).

### ● السوط:

ما يضرب به من جلد سواء أكان مضافاً أم لم يكن. (ج) أسواط وسياط، وساط الدابة وغيرها سوطاً: ضربها بالسوط، انظر فقرة رقم (284). (المعجم الوجيز ص 328).

### ● السوق:

الجمع أسواق، والسوق هو الموضع الذي يجلب إليه المتاع والسلع للبيع والابتياح، وهي تذكر وتؤنث، وللسوق أنواع عديدة، فهناك سوق السلع والخدمات التي تباع فيها السلع والخدمات المختلفة من

أنواع الطعام والشراب.. إلخ، وسوق عناصر الإنتاج، وسوق العمل، وتباع فيه خدمات عنصر العمل للمؤسسات بأنواعها، وسوق الصرف وفيه يجرى بيع العملات النقدية بعضها ببعض، والسوق المالية وفيها تباع الأوراق المالية طويلة الأجل وتسمى سوق رأس المال، وقصيرة الأجل وتسمى سوق النقد، ويطلق على هذه السوق: البورصة، وهناك الأسواق المحلية والأسواق الدولية، والسوق السوداء: سوق يتعامل فيها خفية هرباً من التسعير الجبري، والسوق المشترك: تنظيم يتم بين دولتين أو أكثر ويرمي إلى تحقيق وحدة جمركية وتنسيق السياسة الاقتصادية وبخاصة إطلاق حرية العمل ورأس المال وقد تكون لها أهداف سياسية لتحقيق الوحدة السياسية بين أعضائها.

قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَنْتَصِرُونَ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا﴾ [الفرقان: 20] وتسوق القوم: إذا باعوا واشتروا وأصل اشتقاق السوق من سوق الناس إليها بضائعهم. ويعرف السوق اصطلاحاً: بأنه اسم لكل مكان وقع فيه التبايع بين من يتعاطى البيع والشراء، انظر فقرة رقم (2, 3, 2) وغيرها.

(المعجم الوجيز ص 329، جمرة اللغة بن دريد ط: مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر إباد- الطبعة الأولى، مادة سقو. لسان العرب لابن منظور فصل السين- حرف القاف- مادة سوق، معجم مقاييس اللغة لابن فارس، نشر دار إحياء التراث العربية، مادة



سوق. فتح الباري لابن حجر ط: مصطفى الحلبي وأولاده سنة 30. ابن تيمية، الحسبة في الإسلام، ص 246/5 هـ 1378 ج 1. www.alimam.ws الغزالي، إحياء علوم الدين، ج 3، ص 350، 396 ابن خلدون، المقدمة، مطبعة مصطفى محمد بمصر، ص 362 د. محمد عبد المنعم، الاقتصاد الإسلامي «النظام والسكان والرفاه والزكاة»، دار البيان العربي بجدة، 1985، ج 1، ص 156 الموسوعة العربية الميسرة، مجموعة من العلماء، بإشراف محمد شفيق غربال، دار النهضة- بيروت، سنة 1401، 1/1034 موجز القاموس الاقتصادي، مجموعة من العلماء، تعريب مصطفى الدباس، مراجعة د. بدر الدين السباعي، دار الجماهير- دمشق، سنة 1972، ص 264 بحث بعنوان «أحكام السوق المالية» د. محمد عبد الغفار الشريف، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد الثامن عشر، سنة 1412 هـ/1992 م، ص 205، 206 ابن تيمية، الحسبة، دار عمر بن الخطاب - الإسكندرية، ص 19 مصطلحات الفقه المالي المعاصر «معاملات السوق»، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دراسات في الاقتصاد الإسلامي 25، ط 1، سنة وما بعدها، د. محمد السرياني، 249 م، ص 1997 هـ/1418 الأسواق في المدينة الإسلامية، ص 48، مجلة البلديات، العدد الرابع والعشرون، السنة السادسة، ربيع الآخر 1411 هـ، نوفمبر 1990 م. معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان 2: 242، طبقات أبي العرب ص 20، 55، 47، 59، 177، 195، 219 معالم الإيمان، ابن ناجي 3: 27).

## حرف الشين

### ● الشُّخ:

البخل، والشحيح: البخل، (ج) أشحاء، وهي شحيحة (ج) شحائح، انظر فقرة رقم (45). (المعجم الوجيز ص336).

### ● الشحم:

مادة السمن وهو الأبيض الدهني المسمن من جسم الحيوان كسنام البعير، ومادة دهنية تستخرج من الحيوان وغيره، (ج) شحوم، وفي القرآن الكريم ﴿وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ شَحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ﴾ [الأنعام: 146]، انظر فقرة رقم (11) (المعجم الوجيز ص 337، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية د. محمد عمارة ص 306).

### ● الشعير:

نبات عشبي حبه شفوي، من الفصيلة النجيلية، وهو دون البرّ في الغذاء. (المعجم الوجيز ص 344).

## حرف الصاد

### ● الصاع:

مكيال تكال به الحبوب ونحوها. وقدره أهل الحجاز قديماً بأربعة أمداد أي بما يساوي عشرين ومائة وألف درهم وقدره أهل العراق قديماً بثمانية أرطال وإناء يشرب به و الصولجان ( ج ) أصوع و صوعان وصيعان. والصاع الشرعي أو البغدادي: 4 أمود أو 53/1

رطل، أي أربع حففات كبار ووزنه 685.7 درهما أو 2.75 لثرا أو 2176 جم وهو رأي الشافعي وفقهاء الحجاز والصاحبين باعتبار أن المد: رطل وثلاث بالعراقي، وعند أبي حنيفة وفقهاء العراق: ثمانية أرتال باعتبار أن المد رطلان، فيكون 3800 جم وفي تقدير آخر هو الشائع أن الصاع 2751 جم. قال النووي الأصح أن الصاع ست مئة وخمسة وثمانون درهما وخمسة أسباع درهم. والرطل مئة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم والعبرة بالصاع النبوي إن وجد أو معياره، فإن فقد أخرج مزكي الفطرة قدرا يتيقن أنه لا ينقص عن صاع. والصاع بالكيل المصري قدحان، انظر فقرة رقم (22). (المعجم الوجيز ص374، المعجم الوسيط مادة صوع. أ. د. وهبة الزحيلي، دار الفكر المعاصر، ط4، 1425هـ، ط1 1984م= 2004م، ص142/ 143 ج1).

#### • صبر الكيل وأصبره:

ملأه إلى اعاليه، وهو مشتق من الصبر، وهو أعلي الشيء (ج) أصبار، وصبر البر: كومه صُبْرَة، والصُبْرَة: الكومة من الطعام، ويقال اشتري الطعام صُبْرَة: جزافاً بلا كيل أو وزن. (المعجم الوجيز ص358، 359).

#### • الصنجة:

صنجة الميزان، وهي ما يوزن به- ويقال لها السنجة. (ج) صنجات، صنج وقوله- استعار دراهم ليعير به صنجاته أي ليسوي الصواب ليعاير (المعجم الوجيز ص371، انظر فقرة رقم (2). المعجم

الوسيط، تحقيق مجمع اللغة العربية، مادة صنج. المغرب في ترتيب المغرب للمطرزي، مادة عيب).

#### ● الصير:

بالكسر-سميكات مملوكة مثل السردين يعمل منها الصحناء والحساس بالضم سمك صغار يجفف ويتخذ مع الطعام كالرز والكسكي وغيرهما وهو المعروف في القطر التونسي باسم (الوزف)، انظر فقرة رقم (364).

#### ● الصيرف:

صراف الدراهم، (ج) صيارفة وصيارف، والصرف هو مبادلة عملة أجنبية بعملة وطنية، ويطلق أيضاً على سعر المبادلة، انظر فقرة رقم 36. (المعجم الوجيز ص336)

### حرف الضاد

#### ● الضأن:

ذو الصوف من الغنم، ويقال لحم ضأنٍ ولحم ضأنٌ، انظر فقرة رقم (172). (المعجم الوجيز ص376).

### حرف الطاء

#### ● الطفاف:

من المكيال ونحوه: أعلاه أو نهايته من أعلى، والطفاة: في اصطلاح الفقهاء الشيء اليسير يبقى في الإناء ونحوه، انظر فقرة رقم (317). (المعجم الوجيز ص392).

#### ● الطنبور:

من آلات الطرب ذو عنق طويل وستة أوتار، وقد بقيت هذه الكلمة

في الأسبانية بهذه الصورة Tanbor، انظر فقرة رقم (302).  
(المعجم الوجيز ص395، وراجع ما كتب عنها في Enciclopedia  
universal. LIX. P214).

### حرف الظاء

#### • الظرف:

الوعاء، (ج) ظروف، انظر فقرة رقم (368). (المعجم الوجيز  
ص400).

### حرف العين

#### • العدس:

عشب حولي دقيق الساق، من الفصيلة القرنية، ثمرته قرن مفلطح  
صغير فيه بذرة أو بذرتان، الواحدة: عدسة، انظر فقرة رقم (54).  
(المعجم الوجيز ص 409).

#### • العرس:

الزفاف والتزويج (ج) أعراس، انظر فقرة رقم (302). (المعجم  
الوجيز ص 412).

#### • العسل:

الصافي مما تخرجه النحل من بطونها، يذكر ويؤنث، ويطلق على ما  
يتخذ من الرطب وقصب السكر، (ج) أعسال وعسلان وعسول  
ويقال فلان على أعسال أبيه على أخلاقه، والعسل الأسود: عسل  
قصب السكر. وفي القرآن الكريم ﴿وَأَنهَارٌ مِّنْ خَمْرِ لِّدَّةٍ لِلشَّارِبِينَ  
وَأَنهَارٌ مِّنْ عَسَلٍ مُّصَفًّى﴾ [محمد: 15]، انظر فقرة رقم (143).  
(المعجم الوجيز ص419، المعجم الوسيط مادة عسل).

● **عطب عطياً:**

هلك وفسد، انظر فقرة رقم (387). (المعجم الوجيز ص 423).

● **العنب:**

ثمر الكرم وهو طري، (ج) أعناب، وعنب الذئب: نبات بري ينبت مع شجيرات القطن وغيرها وله ثمر صغير أسود كالعنب، مَدُّ الطعم، انظر فقرة رقم (66) (المعجم الوجيز ص 436).

● **العود:**

من آلات العزف المعروفة، وهي آلة وترية يضرب عليها بريشة ونحوها (ج) أعواد وعيدان، وقد بقيت هذه الكلمة في الإسبانية بهذه الصيغة Laud وقد ادخل العرب هذه الآلة إلى إسبانيا في القرن الثامن الميلادي ومنها انتشرت في سائر بلاد أوروبا، انظر فقرة رقم (302). (المعجم الوجيز ص 440، راجع ما كتب عن العود في دائرة المعارف العالمية المصورة، Enciclopedia universal Ilustrada, Europeoamericana, Madrid, XXIX, P.1078)

**حرف الغين**● **الغالي:**

خلاف الرخيص، انظر فقرة رقم (46). (المعجم الوجيز ص 454).

● **غريل الحب ونحوه:**

نقاه بالغربال من الشوائب، والغربال: أداة تشبه الدف ذوات ثقبين ينقي بها الحب من الشوائب (ج) غرايل، انظر فقرة رقم (54). (المعجم الوجيز ص 447).

### • الغرر:

الخطر، وبيع الغرر: بيع ما يجهله المتبايعان أو ما لا يوثق بتسليمه كبيع السمك في الماء، انظر فقرة رقم (152). (المعجم الوجيز ص448).

### • غبنه في البيع غبنًا:

غلبه ونقصه، انظر فقرة رقم (357). (المعجم الوجيز ص446).

### • الغلث:

الخلط، وفي المحكم: الغلث خلط البر بالشعير أو الذرة أو عمّ به بعضهم، والغليث: الخبز المخلوط من الحنطة والشعير، والمغلوث والمغلّث: الطعام الذي فيه المرر والزؤان (لسان العرب لابن منظور مادة غلث).

## حرف الفاء

### • فجّر فجراً وفجّوراً:

مضي في المعاصي غير مكترث، انظر فقرة رقم (91). (المعجم الوجيز ص462).

### • الفضة:

هي المعدن المعروف، وهي عنصر أبيض قابل للسحب والطرق والصقل، من أكثر المواد توصيلاً للحرارة والكهرباء، وهي من الجواهر النفيسة التي تستخدم في سك النقود، كما تستعمل ألاحها في التصوير. وفي القرآن الكريم ﴿زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ

وَالْأَنْعَامَ وَالْحَرْثَ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَآبِ ﴿١٤﴾ [آل عمران: 14]، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَآكُلُوا أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنُزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة: 34]، انظر فقرة رقم (16) (المعجم الوجيز ص 474، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية د. محمد عمارة ص 432، 433).

#### ● الفندق:

نزل يهياً لإقامة المسافرين بالأجر (ج) فنادق، وكانت بالقيروان فنادق كثيرة للسكنى المؤقتة في كل أحياء المدينة، انظر فقرة رقم (340). (المعجم الوجيز ص 481، طبقات أبي العرب ص 66).

#### ● الفؤاد:

القلب، وفي القرآن الكريم ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ [النجم: 11]، انظر فقرة رقم (359) (المعجم الوجيز ص 460).

#### ● الفول:

نبات عشبي من الفصيلة القرنية، أزهاره بيض ذوات عرف، يزرع في الخريف وينضج في الربيع، ويستعمل غذاء للإنسان والحيوان، والفول: هو بائع الفول، انظر فقرة رقم (54). (المعجم الوجيز ص 485).



## حرف القاف

### ● القدر:

جامع القدور، والقدر هو إناء يطبخ فيه، والقدر الكاتمة: وعاء للطبخ محكم الغطاء لإنضاج الطعام في أقصر مدة وذلك بكتم البخار. (المعجم الوجيز ص492).

### ● القرآن:

كلام الله المنزل على رسوله محمد (المكتوب في المصاحف، انظر فقرة رقم (32). (المعجم الوجيز ص 494).

### ● القطني -والقطنية-:

هي الحبوب من القمح والشعير والفل والعدس والحمص، وجميع ما يقطن في البيوت -أي يدوم فيها-، ويفسر زروق الفارسي هذه الكلمة في شرحه على رسالة ابن أبي زيد القيرواني فيقول: «والقطنية ذوات المزاد: الفول وذويه سميت بذلك لأنها تقطن في البيوت أي تدوم فيها لقلة استعمالها»، وعلي ذكر وجوب الحبوب قبل بيعها ينص السقطي في كتابه عن الحسبة ص21 على أن من غش المغربلين ألا يستوفوا تنقية الطعام مما فيه، انظر فقرة رقم (54). (رسالة ابن أبي زيد بشرحي زروق وابن ناجي التنوخي ط. القاهرة سنة 1914 - 104/2، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية د. محمد عمارة ص 460).

## ● القضة:

المقطف الكبير، انظر فقرة رقم (315) (المعجم الوجيز ص 511).

## ● القفيز:

جمع الأقفة، والقفيز هو كيل يختلف حسب المناطق التي تستعمله، والقفيز عند المالكية يقدر بـ 48 صاعاً، وعليه فالقفيز  $98 = 48 \times$  (2.40 كيلو جرام) وعند الشافعية 12 صاعاً، وعليه فالقفيز عندهم  $(2.04 \times 12 = 24.480)$  كيلو جرام، وقد ذكر الأزهري وابن الأثير وابن منظور، أن القفيز يسع ثمانية مكاييك وهذا موافق لتقدير الشافعية؛ لأن المكوك يساوي 3.06 كيلو جرام على الأشهر وعليه فالقفيز  $(8 \times 3.06 = 24.480)$  كيلو جرام. والمكوك صاع ونصف ويساوي القفيز أيضاً 33 ليراً، أو 128 رطلاً ببغدادياً، كما يساوي ثلاث كيلجات. والكيلجة: نصف صاع. وقد جاء استعمال هذا اللفظ في كتب الحسبة المتأخرة، وقد بقيت هذه الكلمة أيضاً في الإسبانية بهذه الصيغ (Alcafriz، Alcafiz، Ahiz) وهذا الكيل كان يختلف في إسبانيا بحسب الأقاليم المختلفة، وهو يعادل بالتقدير المصري الحديث نحو ستة عشر كيلوا جرامات، ومن الأرض قدر مائة وأربع وأربعين ذراعاً، انظر فقرة رقم (15). (الفقه الإسلامي وأدلته، أ. د. وهبة الزحيلي، دار الفكر المعاصر، ج 1 ص 142 المعجم الوجيز ص 510، السقطي ص 28، 29، وابن عبدون: ثلاث رسائل في الحسبة ص 41، الترجمة الأسبانية لرسالة ابن عبدون ص 129، المكايل والموازين الشرعية، أ. د. على جمعة

محمد، ص 40 حاشية الشيخ على الصعيدي العدوي على شرح ابن الحسن على الرسالة، ط 1 مصطفى الحلبي (418/1)، حاشية قليوبي وعميرة على شرح المنهاج للمحلى (75/3)، النهاية لابن الأثير (90/4).

#### • القمح:

نبات عشبي من الفصيلة النجيلية، حبه مستطيل، مشقوق الوسط، أبيض إلى صفرة، ويتخذ من دقيقه الخبز والفطائر ونحوها، ويسمى البر والحنطة، انظر فقرة رقم (9). (المعجم الوجيز ص 514).

#### • قناطر:

جمع قنطار، والقنطار هو معيار مختلف المقدار عند الناس وهو بمصر في زماننا مائة رطل، وهو 44.928 من الكيلوجرامات، والمال الكثير، وفي القرآن الكريم ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدَّهُ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران: 75]، انظر فقرة رقم (15) (المعجم الوجيز ص 517).

#### • القوت:

ما يقوم به بدن الإنسان من الطعام، (ج) أقوات، انظر فقرة رقم . (333) (المعجم الوجيز ص 519).

#### • القيراط:

معيار في الوزن وفي القياس، اختلفت مقاديره باختلاف الأزمنة، وهو اليوم في الوزن أربع قممحات، وفي وزن الذهب خاصة ثلاث

قمحات، وفي القياس جزء من أربعة وعشرين جزءاً من الفدان،  
انظر فقرة رقم (390). (المعجم الوجيز ص 498).

### حرف الكاف

#### • الكبر:

هو الطبل، معرب عن اللاتينية Caurus, Corus، انظر فقرة رقم  
(203) (أنظر: Dozy: Supplementi, II, P.437-438).

#### • الكيال:

من حرفته الكيل، انظر فقرة رقم (297). (المعجم الوجيز  
ص 547).

#### • الكيل:

ورد في القرآن الكريم في عدة مواضع منها: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ  
يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: 3]، ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزَنُوا بِالْقِسْطَاسِ  
الْمُسْتَقِيمِ﴾ [الإسراء: 35]، ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ﴾  
[الأنعام: 152]. والكيل: وعاء يكال به الحبوب وهو من المكايل  
المصرية ويقدر بثمانية أقداح ومقدار وحجم الكيلة 16.5 لتراً. والمكيال:  
ما يكال به، انظر فقرة رقم (17). (المعجم الوجيز ص 547، المكايل  
والموازين الشرعية، أ.د. على جمعة محمد، ص 35).

### حرف اللام

#### • لطمه لطمًا:

ضرب خده، انظر فقرة رقم (260). (المعجم الوجيز ص 558).

### • لسان الميزان:

عود من المعدن يثبت عمودياً على أوسط العاتق وتتحرك معه ويستدل منه على مقدار توازن الكفتين، انظر فقرة رقم (299). (المعجم الوجيز ص556، 557).

### حرف الميم

#### • المنزر:

الازار (ج) مآزر، والازار: ثوب يخييط بالنصف الأسفل من البدن (ج) أزر. (المعجم الوجيز ص15). وفي سنن أبي داود «عن عبد الرحمن بن رافع عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ( قال: إنها ستفتح لكم أرض العجم وستجدون فيها بيوتا يقال لها الحمامات فلا يدخلنها الرجال إلا بالآزر وامنعوها النساء إلا مريضة أو نفساء»، انظر فقرة رقم (252). (4011 سنن أبي داود 39/4).

#### • الماعز:

الواحدة من المعز، والأثنى ماعزة، (ج) ماعز ومِعاز، والمعز ما له شعر من الغنم خلاف الضأن، انظر فقرة رقم (172). (المعجم الوجيز ص 586).

#### • المبهرجة:

من بهرج الشيء: أي أباحه، وبهرج الدرهم: أي زيفه، انظر فقرة رقم (5). (المعجم الوجيز ص 65).

## ● المتقبل:

إطلاً هو الموظف المكلف بجباية الضرائب والمكوس، وقد بقي في اسبانيا المسيحية بهذا الشكل Alcabalero، أما متقبل الحمام فهو القائم على أمور ومستلم الأجرة عن استعماله، انظر فقرة رقم (252). (رسالة ابن عبدون في الحسبة ثلاث رسائل ص 30، 49، الترجمة الأسبانية ص 104، 151 ابن فرحون: تبصرة الحكام 2/71).

## ● المثقال:

مثقال الشيء: مثله في وزنه. وفي القرآن الكريم ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [النساء: 40] ووزن مقداره درهم وثلاثة أسباع الدرهم (ج) مثاقيل (المعجم الوجيز ص 86).

## ● المركن:

أي ذي الأركان أو الأضلاع، ومن هذا يتبين لنا الفرق بين الدف ذي الشكل الدائري والمزهر ذي الأركان، ولعل الباجي في شرحه للموطأ يقصد هذا النوع نفسه وإن كان يسميه «المزهر المربع» (المنتقى 3/350).

## ● المزهر:

هو الدف الكبير، انظر فقرة رقم (303). (أنظر: Dozy: Supplementi, II, P.609)

## ● المسك:

ضرب من الطيب يتخذ من ضرب الغزلان، القطعة منه مسكة (ج) مسك، وهو مذكر وربما أنث بجعله جمعاً للمسكة، ويعتبر المسك

ملك الأطياب، وهو يتكون في غدة كيسية يبلغ حجمها حجم البرتقالة في بطن نوع من الطباء يسمى غزال المسك وتوجد هذه الغدة بقرب الفتحة القلبية للذكر ولا يوجد المسك في الإناث، المسك ومسك التبت أطيب أنواع المسك رائحة ويليهِ الوارد من أسام أو نبال وأقلها الوارد من سبيرا. والمسك الجيد مادة جافة، قائمة اللون، أرجوانية، ملساء مرة المذاق، وهو إلى جانب فائدته العطرية كان يستخدم في معالجة المصابين بالخفقان وضعف القلب فهو مقويا للقلب والأرياح الغليظة في الأمعاء وسمومها ويستعمل في الأدوية المقوية للعين ويجلو بياضها الرقيق وينشف رطوبتها، وهناك مصادر حيوانية أخرى للمسك وهي (ثور المسك، مسك السلحفاة، قط الزباد، فأر المسك، وقد ذكر المسك في القرآن الكريم ﴿خِتَامُهُ مِسْكٌ﴾ [المطففين: 26]، انظر فقرة رقم (118). (قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية د. محمد عمارة ص 535، موقع: [www.khayma.com/HAWA](http://www.khayma.com/HAWA) السيد الباز العريني في تحقيق نهاية الرتبة الشيزرى، 1946 ص 48 وقد أشار إلى ابن سينا، القانون ج 1 ص 36، المعجم الوجيز ص 582).

#### • المقابر:

جمع المقبرة، والمقبرة هي مجتمع القبور، والقبور: هو المكان يدفن فيه الميت، انظر فقرة رقم (244). (المعجم الوجيز ص 487).

#### • المقاشي:

جمع مقشاة ومقشوة، وهي الأرض التي تنبت القش، والقش لا يعني الثمر المعروف بهذا الاسم فقط بل هو جنس للخيار والكوسا

والقرع، ويقول دوزري إن لفظ المقائي كان يطلق في اسبانيا على الأحواض التي تزرع فيها هذه الخضر وما يشابهها من الفواكه مثل الشام، ويحيي بن عمر يستعمل هنا هذا اللفظ في الدلالة على الثمر نفسه، وقد ورد الاستعمال بهذا المعنى أيضا في الفصل الذي خصصه سحنون لبحث مسألة المساقاة في المقائي، وقد بقي هذا الاسم مستعملاً في اسبانيا حتى بعد سقوط غرناطة في أيدي المسيحيين، انظر فقرة رقم (400). (المدونة الكبرى 22/12، وكذلك في ابن سلمون: العقد المنظم للحكام فيما يجري بين أيديهم من العقود والأحكام - مطبوع على هامش تبصرة الحكام - القاهرة: 255: 1301 248/1، وكذلك Dozy: Supplementi, I, P. 309)

#### • المكيال:

ما يكال به (ج) مكايل، انظر فقرة رقم (104). (المعجم الوجيز ص 547)

#### • المد:

الجمع الأمداد، وهو مقدار ملء اليدين المتوسطتين من غير قبضهما، وقد ورد في الحديث الشريف أنه ﷺ كان يتوضأ بالمد ويغتسل بالصاع، وهو مكيال قديم اختلفت سعته باختلاف المكان والمذاهب وباختلاف وحدة القياس ومقدار المد عند الحنفية رطلان بالعراقي أي (406.25 × 2 = 813.5 جراما) وعند الجمهور يساوي رطل وثلاث بالعراقي أي (382.5 × 1.333 = 510 جراماً)، وعلي رأي الشافعي



وأهل الحجاز: رطل وثلاث الرطل بالعراقي البغدادي، والمد المصري رطل وسبع وثلاث سبع الرطل - وهو أقل من الربع المصري - أي أقل من ربع الكيلة، والمد بالكيلوجرامات يساوي 1/ 523125 كيلوجراماً، ولقد سمي المد مداً لأنه في الأصل - ملء كفي الإنسان المعتدل الكف، بالحبوب إذا هو مدهما، ويبدو أن هذه الكلمة مأخوذة من اللاتينية (Modius) وقد بقيت الكلمة العربية في اللغة القشتالية - الإسبانية - القديمة بهذا الشكل (Almud)، وقد كان هذا الكيل شائعاً في إسبانيا في العصور الوسطى وإن كان استعمال هذا اللفظ للدلالة عليه قد تضائل اليوم، انظر فقرة رقم (22). (أ. د. وهبة الزحيلي، دار الفكر المعاصر، ج1 ص142 قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية د. محمد عمارة ص 522، 523، المعجم الوجيز ص575، المكايل والموازين الشرعية، أ. د. على جمعة محمد، ص36، لسان العرب والنهاية لابن الأثير، تحقيق محمود الطناحي، مادة «مدد»، جواهر الإكليل (1/ 124). معجم اللغة الإسبانية الذي وضعه المجمع اللغوي الملكي تحت هذه المادة، الترجمة الإسبانية الذي لرسالة ابن عبدون في الحسبة

(E. Garcia Gomez: E. Levi- Provencal Modrid, Sevilla  
acomienzos del Siglo Xiip 125, 1948)

#### ● الميزان:

الآلة التي توزن بها الأشياء، انظر فقرة رقم (299). (المعجم الوجيز ص667).

## حرف النون

### • ناحت المرأة على الميت:

نحت عليه بجزع وعويل . (المعجم الوجيز ص638). وعن أبي موسى الأشعري قال قال رسول الله ﷺ «ليس منا من حلق ومن سلق ومن خرق» (3130 سنن أبي داود / 3 / 194) وعن أبي سعيد الخدري قال: «لعن رسول الله النائحة والمستمعة» (3128 سنن أبي داود 3 / 193)، عن ابن عمر عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه» (3129 سنن أبي داود 3 / 194). وقال أبو القاسم الزجاجي المتوفى سنة 337: أما قوله (حلق) فمن حلق الرأس للنساء على الميت. وأما (السلق) فرفع الصوت بالبكاء وهذا كان منهيًا عنه أول الإسلام، أعني البكاء على الميت ثم رخص فيه ما لم يكن مفرطًا متجاوزًا للقدر المعتاد بالصراخ والعويل.

قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (ما على نساء بن المغيرة حرج أن يهرقن على أبي سليمان من دموعهن ما لم يكن نقع ولا لقلقة) فالنقع رفع الصوت بالبكاء والقلقة تحريك اللسان والولولة-وأبو سليمان هو خالد بن الوليد بن المغيرة والسلق بفتح اللام والسين المستوي من الأرض وجمعه سلقان (أما لي الزجاجي ص117).

### • النبيذ:

هو شراب مسكر يتخذ من عصير العنب أو التمر أو غيرهما ويترك حتى يختمر (ج) أنبذة.

• النحاس:

عنصر فلزي قابل للطرق، ويوصف عادة بالأحمر لقرب لونه من الحمرة، وهو الفلز المعروف، الذي تصنع منه الآنية والقدوح والفلوس وغيرها. وفي القرآن الكريم: ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شَوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنْتَصِرَانِ﴾ [الرحمن: 35]، انظر فقرة رقم (5). (المعجم الوجيز ص 605، 606، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية د. محمد عمارة ص 587).

• نَحَى الشيء:

أبعده وأزاله عن مكانه. (المعجم الوجيز ص 606).

• النخالة:

ما بقي من الشيء بعد نخله. (المعجم الوجيز ص 607).

• نَدَف القطن ندفاً:

نفضه بالمندف ليرق فهو مندوف ونديف، انظر فقرة رقم (402). (المعجم الوجيز ص 608).

• النصراني:

من تعبد بدين النصرانية. (ج) نصارى، انظر فقرة رقم (281). (المعجم الوجيز ص 619).

• نَضِج نَضِجاً ونَضَاجاً:

أدرك وطاب، ويقال نضج الطعام ونضج اللحم ونضجت الفاكهة، ويقال نضج الرأي ونضج الأمر: أحكم، فالطعام ناضج والفاكهة

ناضجة وهو وهي نضيج، انظر فقرة رقم (92). (المعجم الوجيز مادة نضج).

#### ● نفست المرأة- نفساً:

ولدت فهي نفساء، (ج) نفساوات، ونفاس. (المعجم الوجيز ص 627).

#### ● نقش حجر الرحي:

هو ضربه بالقدم حتى يخشن بعد إملاسه على إثر الطحن، وطحن الحبوب على إثر النقش يفسد الدقيق؛ لما يقع فيه من الحجارة عند دور حجر الرحي، وقد ذكر السقطي أن الطحن على إثر النقش مباشرة من الوسائل التي يلجأ إليها الطحانون لغش الدقيق، انظر فقرة رقم (99). (مقدمة كتاب السقطي في الحسبة ص 68، وراجع أيضاً Dozy: Supplement، II، (P 712).

#### ● النكاح:

الزواج، نكح المرأة نكاحاً: تزوجها، انظر فقرة رقم (213). (المعجم الوجيز ص 633).

#### ● النكال:

هو العقاب أو النازلة. ونكل عن الأمر نكولا: جبن ونكص يقال نكل عن العدو ونكل عن اليمين وفلانا عن الشيء: نحاه عنه وبفلان نكلة قبيحة أصابه بنازلة ويقال رماه بنكله، ونكل عن الأمر نكلا نكل، وأنكله عن الشيء أو الأمر: دفعه وصرفه، يقال أنكل فلانا عن عزمه، ونكل به: عاقبة بما يردعه ويروع غيره من إتيان مثل صنيعه، والشيء: قيده، وفلانا عن الشيء: صرفه عنه، انظر

فقرة رقم (6). (المعجم الوجيز ص634، المعجم الوسيط مادة نكل).

• نكل به:

عاقبه مما يردعه من إتيان مثل صنيعه، والنكال: العقاب أو النازلة،  
انظر فقرة رقم (149). (المعجم الوجيز ص 634).

• نكل عن الأمر نكولاً:

نكص، انظر فقرة رقم (250). (المعجم الوجيز ص 634).

حرف الهاء

• هرق الماء ونحوه هرقاً:

صبه، انظر فقرة رقم (114). (المعجم الوجيز ص 648).

حرف الواو

• الوسق:

مكيال مقداره ستون صاعاً عند أهل الحجاز، والصاع خمسة أرتال  
وثلاث وحمل البعير أو العربة أو السفينة ووقر النخلة، ومقدار الوسق  
عند الحنفية  $(3.25 \times 60 = 195)$  كيلو جرام) وعند الجمهور (  $2.04 \times 122.4 = 60$   
كيلو جرام) (ج) أوسق وأوساق ووسوق.  $60 = 122.4 \times 2.04$   
والخمس أوسق نصاب الزكاة: 300 صاعاً أو 653 كجم على رأى  
الجمهور غير أبي حنيفة بتقدير الصاع 2157 جم أو 1200 مداً أو 4  
أرأدب وكيلتين من الكيل الحالي المصري أو 50 كيلة مصرية،  
والكيلة: 24 مداً، والأرأدب المصري الحالي 96 قدحاً أو 288 مداً  
أو 198 لترًا أو 156 كجم أو 192 رطلاً أو 72 صاعاً. والكيلة  
المصرية 6 أصع أو 32 رطلاً، انظر فقرة رقم (21، 22). (المعجم  
الوجيز ص 669، المعجم الوسيط مادة وسق، المكايل والموازين

الشرعية، أ.د. على جمعة محمد ص41، الفقه الإسلامي وأدلته،  
أ. د وهبة الزحيلي، دار الفكر المعاصر، ج1، ص144).

### • التولية:

كل طعام صنع لعرس وغيره (ج) ولائم، انظر فقرة رقم (203).  
(المغني 2/7 تبين الحقائق 13/6 المذهب 2/64، المغني 7/2، مغني  
المحتاج 3/245. القوانين الفقهية ص194، المذهب 2/64 - 65،  
عناية المنتهى 3/77، الشرح الصغير 3/500 وما بعدها. تبين الحقائق،  
المكان السابق، المذهب 2/64، مغني المحتاج 3/247، الفقه  
الإسلامي وأدلته، أ. د وهبة الزحيلي، المعجم الوجيز ص681).

### • الويبة:

من المكايل تبلغ اثنين أو أربعة وعشرين مدًا، والوية كيلتان،  
والأردب: ست وبيات، انظر فقرة رقم (23). (المعجم الوجيز ص  
683، الفقه الإسلامي وأدلته، أ. د وهبة الزحيلي، ج1 ص144.  
المكايل والموازين الشرعية، أ.د. على جمعة محمد ص42).

## حرف الياء

### • يقضب:

قضية وقضبًا: قطعه، انظر فقرة رقم (185). (المعجم الوجيز ص505).

### • اليهودي:

واحد اليهود، والمنسوب إلى اليهود، واليهود قوم من أصل سامي،  
انظر فقرة رقم (281). (المعجم الوجيز ص654).

# ملحق مراجع الدراسة





## مراجع الدراسة

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: كتب الحديث:

• سنن ابن ماجه

للمحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، ابن ماجه المتوفي سنة 275 هـ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية عيسى الحلبي.

• سنن أبي داود

الألباني، ط مكتبة التريفة العربية بدول الخليج، الرياض 1989م.

• سنن البيهقي الكبرى

لأبي بكر أحمد ابن الحسين البيهقي المتوفى سنة 458.

• سنن الترمذي

لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سوره، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الباب، الحلبي بمصر، الطبعة الأولى سنة 1356هـ.

• سنن النسائي

للمحافظ أبي عبد الرحمن بن شعيب النسائي المتوفى سنة 303هـ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر- الطبعة الأولى سنة 1383 هـ/ 1964م.

• صحيح البخاري

للإمام البخاري - لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة 256هـ.

• المستدرك على الصحيحين

لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري، (ط) درا المعارف النظامية - الهند 1342هـ.

• مسند الإمام أحمد بن حنبل

الإمام أحمد بن حنبل، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر - بيروت - الطبعة الثانية سنة 1398هـ - 1978م.

• مسند أبي يعلى

أبي يعلى أحمد بن على بن المثني الموصلي، تحقيق خليل مأمون شيخا، دار المعرفة، 2005م.

• صحيح مسلم

أبو الحسين مسلم بن الحجاج، المتوفى سنة 261هـ، ط عيسى البابي الحلبي.

• موطأ مالك

مالك بن أنس، المتوفى سنة 179هـ، الحلبي.

• المعجم الكبير

الذهبي، دار الفكر، 1997م.

### ثالثاً: المراجع الفقهية والحديثة:

- الفنون الإيرانية في العصر الاسلامي، د. زكي محمد حسن، ط. القاهرة 1946.
- أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، البشاري، ط. ليون سنة 1909.
- الأحكام السلطانية للماوردي، ط مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1393.
- إحياء علوم الدين، محمد أبي حامد الغزالي، دار الخير، ط2، 1993.
- أخبار القضاة، لو كيع محمد بن خلف بن حيان، بيروت: عالم الكتب، 1422.
- آداب الحسبة، أبي عبد الله محمد بن أبي احمد السقطي، تحقيق ومراجعته حسن الزين، بيروت: دار الفكر الحديث، 1987.
- أزهار الرياض في أخبار عياض، أحمد بن محمد المقرئ، مصر، 1358هـ.
- الاستيعاب في أسماء الأصحاب، يوسف بن عبد الله ابن عبد البر، مصر، 1358.
- إسعاف المبطل برجال الموطن، جلال الدين السيوطي، مصر سنة 1349.

- الإسلام والحضارة العربية، محمد كردي علي، مصر 1934.
- الأسواق في المدينة الإسلامية، د. محمد محمود السرياني، الكويت، الأمانة العامة، منظمة المدن العربية، الكويت، 1992م.
- الإشارة إلى محاسن التجارة، أبو جعفر الدمشقي، تحقيق مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، ط. شركة أفكار القابضة 2008م.
- الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، على محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت.
- أصول الاقتصاد، د. عبد الله عابد، 1427هـ، 2006م
- أعلام النساء، عمر رضا كحالة، دمشق 1359هـ.
- الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، 2002.
- الاقتصاد الإسلامي «النظام والسكان والرفاء والزكاة»، د. محمد عبد المنعم عفر، دار البيان العربي بجدة، 1985.
- الاقتصاد الإسلامي، القرضاوي، دار الرسالة، 1996 ط 1.
- أمالي الزجاجي، بشرح أحمد بن الأمين الشنقيطي، عبد الرحمن بن إسحاق، ط بمصر 1324هـ.
- الانتقاء، ابن خلدان، المكتبة الأزهرية.
- الأوامر العلية والدوريات، بولاق، سنة 1891.

- البدء والتاريخ المنسوب لأحمد بن سهل البلخي، وهو لمطهر بن طاهر المقدسي شالون، 1916.
- بساط العقيق في حضاره القيروان وشاعرها ابن رشيقي، حسن حسني عبدالوهاب، تونس: المطبعة التونسية، 1330.
- البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ابن عذارى المراكشي، ط ليدن، 1948.
- تاج العروس، الزبيدي، دار صادر - بيروت، 1386هـ.
- التاج والإكليل في شرح مختصر خليل.
- تاريخ الخميس في أصول أنفس نفيس، حسين بن محمد الديار بكري، مصر 1238هـ.
- تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، عبد العزيز الدوري، تمركز دراسات الوحدة العربية.
- تاريخ الفكر الاقتصادي، د. لبيب شقير، دار النهضة مصر للطبع والنشر.
- التاريخ الكبير، ط. حيدر أباد الدكن سنة 1361.
- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
- تاريخ الطبري.
- تاريخ علماء الأندلس، ابن الفريسي، طبع في مدريد 1890.
- تاريخ قضاة الأندلس، النباهي، مصر، 1948م.

- تبصرة الحكام، ابن فرحون، دار الكتب العلمية، 1995.
- تبين الحقائق على كنز الرقائق، الزيلعي، بولاق- مصر، 1303هـ.
- تجارب الأمم لابن مسكويه.
- تحفة العروس، الزبيدي، صا مصر.
- تذكرة الحفاظ، الذهبي، حيدر آباد، 1333هـ.
- ترتيب المدارك، القاضي عياض، تحقيق أحمد بكير محمود، مكتبة الحياة - بيروت.
- ترجمه السمعاني في الأنساب، دار الجنان - بيروت، 1988.
- التعريف بابن خلدون ورحلته غربا وشرقا، عبد الرحمن ابن خلدون، بيروت، دار الكتاب اللبناني. القاهرة، دار الكتاب المصري، 1979م.
- تكملة لكتاب الصلة، ابن الآبار، مجريط 18863، الجزائر.
- تهذيب ابن عساكر، عبد القادر بدران، دمشق 1329هـ.
- تهذيب الأسماء واللغات، محيي الدين النووي، المنيرة، القاهرة..
- تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ط حيدر آباد الدكن 1352 هـ.
- التيسير بشرح الجامع الصغير، المناوي.
- ثلاث رسائل في الحسبة، ليفي بروفنسال، القاهرة، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية 1955، المحتويات: 1- رسالة ابن عبدون في القضاء والحسبة 2- رسالة أحمد بن عبد الله ابن عبد الرؤوف

في آداب الحسبة والمحتسب 3- رسالة عمر بن عثمان بن العباس الجرسيفي في الحسبة.

• جامع الأصول من أحاديث الرسول، ابن الأثير الجزري، دمشق 1969م.

• الجامع لأحكام القرآن الكريم، القرطبي.

• الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، جلال الدين السيوطي، تحقيق الألباني، دار الفكر، بيروت - لبنان، 1981.

• الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن محمد الرازي، حيدر آباد 1371/ 1952

• جمرة اللغة، بن دريد، ط: مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر إياد- الطبعة الأولى

• الجمع بين كتابي ابن نصر الكلاباذي وأبي بكر الاصبهاني، في رجال البخاري ومسلم، ابن القيسراني، حيدر آباد 1332هـ.

• جواهر الإكليل، شرح مختصر خليل للآبي، ط1، مصطفى الحلبي.

• حاشية ابن عابدين، المسماة برد المحتار، بيروت: دار الكتب العلمية 1996م.

• حاشية الشيخ على الصعدي العدوي على شرح ابن الحسن على الرسالة، ط1 مصطفى الحلبي.

- حاشية الصاوي على تفسير الجلالين، أحمد الصاوي المالكي، دار الكتب العلمية، 1995.
- حاشية العدوى على شرح ابن الحسن لرسالة ابن أبي زيد.
- حاشية قليوبي وعميرة على شرح المحلى على المنهاج، عيسى الحلبي، القاهرة 1394هـ.
- الحسبة في الإسلام، ابن تيمية، دار عمر بن الخطاب - الإسكندرية. وأيضاً 1967، دار البيان بدمشق.
- الحلل السندسية في الأخبار التونسية، محمد بن محمد الوزير، تونس، 1278هـ.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني، المكتبة السلفية.
- حياة الحيوان الكبرى، كمال الدين الدميري، دار الكتب العلمية، 2007.
- الخراج لأبي يوسف.
- دائرة المعارف العالمية المصورة، تايم لايف.
- درر الحكام بشرح مجلة الأحكام، على حيدر، دار الجبل، ط1، سنة 1991.
- الدر المنثور.
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب المالكي، ابن فرحون، مصر 1329هـ.



- ذيل المذيل في تاريخ الصحابة والتابعين، ابن جرير الطبري، مصر هـ. 1362
- رسالة ابن أبي زيد بشرحي زروق وابن ناجي التنوخي ط. القاهرة سنة 1941.
- رسالة ذم أخلاق الكتاب، الجاحظ، ط القاهرة 1344.
- رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وأفريقيا، المالكي، مصر، 1951.
- سبل السلام شرح بلوغ المرام، محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، دار المدار الإسلامي، 2002.
- سير أعلام النبلاء، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق أبو عبد الله عبد السلام م، دار الفكر- بيروت، 1417هـ/ 1997م
- سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهبي، تحقيق أبو عبد الله عبد السلام، دار الفكر- بيروت.
- الشرح الصغير
- الشرح الصغير على اقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك، الدرديري، دار المعارف.
- الشرح الكبير
- شرح زروق على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، أبو العباس أحمد بن أحمد زروق، القاهرة: مطبعة الجمالية، 1914.

- شرح زروق على رسالة ابن أبي القيرواني، أحمد بن البرنسي الفاسي، المعروف بزروق، مطبوع مع شرح التنوخي الغزوي على الرسالة، دار الفكر، 1402/ 1982.
- شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، بيروت 1374هـ.
- شرح المقاصد، التفتازاني، بمطبعة الأزهرية.
- صبح الأعشي، الفلقشندي، مصر، 1331هـ.
- صفة الصفوة، أبي الفرج ابن الجوزي، حيدر آباد، 1355هـ.
- صورة الأرض، أبو القاسم بن حوقل النصيبي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
- ضوابط وآداب المنافسة في السوق الإسلامية، د. عطية السيد فياض، بحث في مجلة الاقتصاد الإسلامي العدد 227، مايو سنة 2000.
- الطبقات الكبرى، ابن سعد، ليدن 1322هـ.
- طبقات علماء أفريقيا، أبي العرب محمد بن أحمد بن تميم، الجزائر، 1332هـ.
- طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب أحمد بن تميم، تحقيق على الشابي ونعيم حسن اليافي، الدار التونسية للنشر، تونس، الطبعة الثانية، 1985.
- طبقات علماء إفريقية، محمد بن حارت بن أسد الخشني، نشر محمد بن أبي شنب، طبعة باريس 1951.

- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، ابن قيم الجوزية، ط. القاهرة، 1317 هـ.
- العقد المنظم للحكام فيما يجري بين أيديهم من العقود والأحكام مطبوع على هامش تبصرة الحكام- ابن سلمون، القاهرة- 1301.
- علم الاقتصاد، د. مصطفى رشدي شيحة، الدار الجامعية، الإسكندرية 1987.
- فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، ط: مصطفى الحلبي وأولاده سنة 1378 هـ.
- فتوح البلدان، البلاذري، ط مصر سنة 1319.
- فصل بعنوان «في المكايل التونسية» مجلة معهد الأبحاث الشرقية، برانشفيك سنة 1537.
- الفقه الإسلامي وأدلته، أ.د. وهبة الزحيلي، دار الفكر المعاصر.
- فقه السنة، السيد سابق.
- فهرس ابن خير الأشبيلي، بتحقيق فرنشكة قدارة زيددين، نشر دار الآفاق الجديدة- بيروت.
- فوات الوفيات، ابن شاکر الكتبي، مصر 1299 هـ.
- الفواكه الدواني، النفراوى، دار المعرفة- بيروت.
- قاتل الطالبين، ابن البختري، تحقيق أحمد صقر.
- قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية. د. محمد عمارة، بنك الكويت الصناعي، دار الشروق.

- القانون، ابن سناء، دار الكتب، 1999.
- قراضة الذهب، ابن رشيق القيرواني، ط مصر
- القضاة بقرطبة، محمد بن حارث الحشني، مجريط، 1914.
- القضاة، الكندي، مؤسسة قرطبة - القاهرة.
- القوانين الفقهية، ابن جزي الكلبي، بيروت: دار العلم للملايين، 1968.
- كشاف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، بيروت، عالم الكتب، 1403هـ.
- اللباب في تهذيب الأنساب، عز الدين ابن الأثير، مكتبة المقدس القاهرة، 1375هـ.
- لسان العرب، ابن منظور، دار المعارف.
- لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت- لبنان، 1971م.
- المبدع في شرح المقنع، ابن مفلح، نشر المكتب الإسلامي، بيروت.
- مجلة «مجمع الكتابات والآداب الرفيعة» الفرنسية سنة 1922.
- مجلة البلديات، العدد الرابع والعشرون، السنة السادسة، ربيع الآخر 1411هـ، نوفمبر 1990 م.
- المجموع شرح المذهب، للنووي، دار الفكر.

- مجموع الفتاوى، ابن تيمية، دار القضاء المصرية، ط 1.
- المخصص، أبي الحسن على ابن إسماعيل المعروف بابن سيدة، ط. القاهرة، 1329.
- المدونة الكبرى، مالك بن أنس، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية تاريخ، 2005.
- المدونة الكبرى، سحنون.
- المسالك والممالك، الأضطخري، ط باريس سنة 1913.
- المصباح المنير، الفيومي، دار الفكر، بيروت.
- مصطلحات الفقه المالي المعاصر «معاملات السوق»، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دراسات في الاقتصاد الإسلامي 52، ط 1، سنة 1418هـ/ 1997م.
- معادلة الأوزان والمكاييل الشرعية بالأوزان والمكاييل المعاصرة، د. أحمد الحجى الكردى، مجلة الاقتصاد الإسلامى، العدد 263.
- المعارف، ابن قتيبة، تحقيق ثروت عكاشة، دار المعارف- القاهرة.
- معالم القرية فى أحكام الحسبة، ابن الأخ.
- معالم الإيمان، ابن ناجي، القاهرة، مكتبة المخطوطات العربية، 2006.
- معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، مع استدراكات عليه، لابن القاسم بن عيس بن ناجي، عبد الرحمن بن محمد الدباغ، تونس، 1320هـ.

- معجم البلدان، ياقوت الحموي، تحقيق فريد عبد العزيز الجندي، دار الكتب العلمية.
- معجم اللغة الأسبانية الذي وضعه المجمع اللغوي الملكي
- المعجم الوجيز، ط مجمع اللغة العربية، القاهرة.
- المعجم الوسيط، تحقيق مجمع اللغة العربية، القاهرة.
- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، نشر دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1368هـ.
- المعيار، الونشريسي، طبعة فاس الحجرية.
- المغرب في ترتيب المغرب، المطرزي، حلب، 1402هـ.
- المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، أبو عبيد البكري، مكتبة المتن، بغداد.
- مغني المحتاج إلى شرح المنهاج، شمس الدين محمد بن أحمد الشربيني، الحلبي، 1377هـ.
- المغني في أبواب التوحيد والعدل، عبد الجبار المعتزلي، تحقيق محمد مصطفى حلمي، الدار المصرية للتأليف والترجمة القاهرة، الشركة العربية للطباعة والنشر، 1965 - 1960.
- المغني مع الشرح الكبير لابن قدامة، ط3، دار المنار، القاهرة.
- المغني، ابن قدامة، دار الحديث - القاهرة 1995.
- مقدمة ابن خلدون، مطبعة مصطفى محمد بمصر. وأيضاً ط1 دار الشعب بالقاهرة.

- المقاصد العامة للشريعة الإسلامية، د. جمال الدين عطية مطبعة المدينة، القاهرة سنة ١٩٨١م.
- المكايل والموازن الشرعية، أ.د. علي جمعة محمد، القدس للنشر والإعلام، القاهرة، ط 2، 1421هـ/ 2001م
- الملل والنحل، الشهرستاني، تحقيق محمد سيد الكيلاني، دار المعرفة - بيروت.
- مناقب الإمام أحمد بن حنبل، ابن الجوزي، مصر، 1349هـ.
- المنتقى شرح موطأ مالك، أبو الوليد بن أيوب الباجي، الكتب العلمية، ط 1، 1999.
- منهاج السنة، ابن تيمية، بولاق 1321هـ.
- المذهب، الشيرازي، مصطفى البابي الحلبي - مصر، 1397هـ.
- موجز القاموس الاقتصادي، مجموعة من العلماء، تعريب مصطفى الدباس، مراجعة د. بدر الدين السباعي، دار الجماهير - دمشق، سنة 1972.
- مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، الخطاب.
- الموسوعة الإسلامية العامة، جمهورية مصر العربية، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1422 هـ/ 2001 م.
- الموسوعة الاقتصادية د. حسين عمر، دار الفكر، ط 4، سنة 1992.

- الموسوعة الاقتصادية لمجموعة من الاقتصاديين، دار ابن خلدون بيروت 1980.
- الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، ط 4.
- الموسوعة العربية الميسرة، مجموعة من العلماء، بإشراف محمد شفيق غربال، دار النهضة- بيروت، سنة 1401.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي، تحقيق على محمد البجاوي، دار لمعرفة - بيروت.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، جمال الدين أبي المحاسن ابن تفيدي بردي الأتابكي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر.
- نفح الطيب من غصن الأندلس الطيب، المقري، مصر 1302هـ.
- النقود، البلاذري، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، 1987.
- نكت الهميان في نكت العميان، صلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي.
- نهاية الرتبة في طلب الحسبة، الشيرازي، ط 1946، تحقيق السيد الباز العريني.
- النهاية لابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، 1399هـ - 1979م.
- نيل الأوطار، الشوكاني، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1380.
- وفيات الأعيان، ابن خلجان، ط. بولاق- مصر، 1310هـ.
- الولاة والقضاة، محمد بن يوسف الكدي، بيروت، 1908.



#### رابعاً: مراجع باللغة الإنجليزية:

- "Les Conditions Monetaires d'une Economie De Marches: Des Enseignements Du Passe aux Reformes de Demain", IRTI, 1993, Jeddah.
- Arnald Steiger: Contribucion a la fonetica del hispanoarabe, ed. Madrid 1932.
- Dozy: Supplement I.
- E. Levi-Provencal ، E. Garcia Gomez: Sevilla acomienzos del siglo XII ، Madrid 1948.
- Enciclopedia universal Ilustrada, Europeoamericana, Madrid, XXIX.
- Farmer: A History of Arabizn Music. Ed, London, 1929.
- Philosophieet jurisprudence illustrees par les arabes Melanges Louis Massignon, Damas, 1957.
- Samuelson, P A, LEconomque, tom 2, Librane Armand Colin.

### خامساً: مواقع الانترنت

- [www.alarabalyawm.net](http://www.alarabalyawm.net)
- [www.alimam.ws](http://www.alimam.ws).
- [www.ameinfo.com](http://www.ameinfo.com).
- [www.arabic.cnn.com](http://www.arabic.cnn.com)
- [www.Darelmashora.com](http://www.Darelmashora.com)
- [www.dr-hussienshehata.com](http://www.dr-hussienshehata.com)
- [www.gcc-sg.org](http://www.gcc-sg.org)
- [www.khayma.com](http://www.khayma.com)
- [www.wikipedia.org](http://www.wikipedia.org)



# فهرس الموضوعات



الصفحة	فهرس الموضوعات
5	تصدير «شركة أفكار» .....
9	تصدير «مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية» .....
13	مقدمة كتاب «أحكام السوق»
13	1- مشروع التراث الإسلامى .....
15	2- التراث الإسلامى طوق النجاة .....
17	3- أهمية التراث الإسلامى الاقتصادى .....
19	4- كيفية الاستفادة من كتب التراث؟ .....
27	5- لماذا كتاب «أحكام السوق» للإمام «يحيى بن عمر»؟ ...
29	6- علاقة كتاب «أحكام السوق» «ليحيى ابن عمر» بالواقع الاقتصادى المعاصر .....
37	مقدمة التحقيق .....
39	أولاً: التعريف بالمؤلف .....
39	1- إسمه ونسبه وحياته .....
41	2- آثاره ومؤلفاته .....
41	3- آراء الفقهاء فيه .....
43	4- شيوخه .....
43	5- تلاميذه .....

- 44 ..... ثانيًا: التعريف بالكتاب وأهميته
- 49 ..... ثالثًا: أراء يحيى بن عمر الاقتصادية وارتباطها بالواقع المعاصر .
- 49 ..... 1- منع التسعير، وترك السعر للسوق الحرة: .....
- 52 ..... 2- الاحتكار .....
- 55 ..... 3-تقرير قانون العرض والطلب:
- 59 ..... 4- المصلحة العامة تقوم على المصلحة الخاصة .....
- 5- الربط بين التقدم الاقتصادي في المجتمع وبين طاعة  
61 ..... الله وطاعة رسوله ﷺ .....
- 6- الإيمان بدور قوي للدولة في النشاط الاقتصادي  
63 ..... للمجتمع
- 64 ..... 7- تحديد طبيعة دور الدولة في الرقابة والتوجيه ....
- 66 ..... 8- الاهتمام بإصلاح العملة النقدية في المجتمع ....
- 67 ..... 9- تشجيع الادخار .....
- 68 ..... 10- أهمية التصدي للمشكلة الاقتصادية .....
- 71 ..... رابعًا: منهج التحقيق .....
- 71 ..... 1- روايتا الكتاب
- 73 ..... 2- المقارنة بين الروائتين
- 75 ..... 3- زمن الرواية ومكانها
- 76 ..... 4- وصف المخطوط .....

76	5- منهج التحقيق .....
79	صور المخطوط .....
83	مخطوط كتاب «أحكام السوق» -رواية القصري .....
83	فصل القولُ فيما ينبغي النظر فيه من الأسواق .....
93	فصل المكيال والميزان والأمداد والأقفزة والأرطال والأواقى .
104	فصل الحكم في القيم والتسعير .....
114	فصل في حكم الأسواق القريبة من البلدان .....
115	فصل في حكم الحناتين .....
118	فصل في حكم التين المدهون بالزيت واللبن المخلوط بالماء ..
120	فصل في حكم الفواكه تباع في السوق قبل أن يطيب جلها .
122	فصل في حكم الخبز يوجد فيه حجارة .....
123	فصل في حكم الخبز الناقص .....
125	فصل في حكم القمح الطيب يخلط مع القمح الدنيء ....
125	فصل في الحكم في صاحب الفرن يطحن في المطحنة يآثر نقشها
127	فصل فيمن دلس في مكيال أو طعام أو غير ذلك .....
129	فصل في لبن البقر والغنم يخلطان جميعاً .....
132	فصل في خلط العسل الطيب بالرديء .....
132	فصل في خلط الزيت القديم بالجديد .....

- فصل في حكم خلط الشيء ببعضه ببعض، وما يفعل  
 بالجزارين إذا فعلوا ذلك ومثله ..... 133
- فصل في الجزارين والبقالين وغيرهم ..... 137
- يخلون السوق لواحد منهم يبيع فيه اللحم ..... 137
- فصل في الرطب يغمر وفي البسر يرطب ويبيع كل واحد  
 منهما في السوق ..... 139
- فصل في الثياب تلبس ثم تقصر ثم تباع ..... 140
- فصل ما جاء في الوليمة وما يكره من السماع فيها ..... 142
- فصل في مسألة في بيع الدوامات والصور ..... 154
- فصل الحكم في القدور تتخذ لعمل النبيذ ..... 156
- فصل في دخول النساء الحمام من غير مرض ولا نفاس في  
 صاحب الحمام إذا دخل فيه النساء من غير مرض ولا نفاس. 157
- فصل في بكاء أهل الميت على الميت ..... 160
- فصل في خروج النساء إلى المقابر ..... 163
- فصل في النهي عن الخف والنعل الصرار ..... 165
- فصل في إهراق الماء أمام الدور والحوانيت ..... 166
- فصل في كنس الطين من الأسواق ..... 167
- فصل في طعام اليهود والنصارى ..... 168
- فصل في حكم أبواب الدور ..... 169



فصل في أهل الضرر من أهل البلايا (هل ينهى عن بيع المائع) .....	170
فصل في ما جاء في المكيال والميزان والقضاء فيه .....	171
فصل في الجبر ببيع التسعير .....	175
فصل في التطفيف في الكيل .....	182
فصل في حكم من غش أو نقص من الوزن .....	185
فصل في ما جاء في تسعير الطعام .....	188
فصل في ما جاء في الحُكْرَة وما يجوز فيها .....	189
فصل في البيع من المسترسل .....	196
وخلط اللحم مع الفؤادات والبطون .....	196
فصل في بيع اللحم مع الفؤادات والبطون .....	197
فصل في بيع أزيار الصير والأحمال القائمة .....	198
فصل في الرماد الذي يبيض به الغزل حكم الغش فيه ....	201
فصل في الحكم في الصيارفة .....	202
فصل في ما جاء في التين يشتري أو الفول أو المغالي ....	204
فيدعى ورقه والمغالي يدعى حب القطن وغباره .....	204
فصل فيما يأخذه صاحب السوق من الباعة .....	208
فصل في دور الأذى والفجور .....	209

مخطوط كتاب أحكام السوق للإمام يحيى بن عمر -رواية ابن

213	شبل .....
215	توطئة .....
217	كتاب أحكام السوق «رواية ابن شبل» .....
261	الفهارس والملاحق .....
263	أولاً: الفهارس .....
265	- فهرس الآيات .....
266	- فهرس الأحاديث .....
267	- فهرس الأعلام .....
271	- فهرس البلدان .....
273	- فهرس المصطلحات .....
285	ثانياً: الملاحق .....
288	- ملحق التعريف بالمصطلحات .....
233	- ملحق مراجع الدراسة .....
353	فهرس الكتاب .....

## مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية

- مؤسسة فكرية إسلامية متخصصة أنشئت وسجلت في القاهرة بجمهورية مصر العربية لتعمل على.
- إبراز القواعد والمبادئ التي تضمنتها الشريعة الإسلامية وتيسيرها على الباحثين.
- إجراء الدراسات المقارنة بين أحكام الفقه الإسلامي والنظم الوضعية.
- صياغة العقود الشرعية صياغة جديدة يتوفر فيها البعد عن الربا والغرر الفاحش، وتكوين العقود المتفقة والمتوائمة مع حاجات العصر ومتطلباته وسرعة وضخامة تعاملاته.
- الإسهام في تطوير بحوث الاستثمار المصرفي.
- الاهتمام بنشر وطباعة الكتب التراثية الهامة بتحقيقها ودراساتها.
- إعداد الأدوات والأعمال البحثية لتدعم جهود علماء الشريعة والاقتصاد، والقانون، وكافة العلوم الإسلامية الأخرى وإعداد الأدلة. والكشافات والبيبلوجرافيات والفهارس والملخصات، وتوفير قاعدة بيانات حديثة ومتجددة في كافة المجالات التي تخدم أهداف الشريعة والاقتصاد والبنوك الإسلامية.

## ويستعين المركز لتحقيق أهدافه بوسائل عديدة منها:

- 1- عقد المؤتمرات والندوات العلمية والفكرية المتخصصة.
  - 2- التعاون مع المراكز البحثية المتخصصة في جميع أنحاء العالم.
  - 3- الاهتمام بإحداث تواصل بين المهتمين بالعلوم الاجتماعية والإنسانية ودارسي العلوم الشرعية باعتبارهم المهتمين بإيقاع النص على الوجود وإحداث الصلة المطلوبة بينهما.
  - 4- تقديم المشورة العلمية للراغبين من دارسي الماجستير والدكتوراه.
  - 5- يوفر المركز مكتبة علمية موزعة على كافة العلوم والمعارف الإنسانية، وكذلك دوريات عربية، ورسائل ماجستير ودكتوراه، وهي متاحة للباحثين والدارسين من شتى بقاع المعمورة بدون رسوم أو اشتراكات طوال اليوم، والمكتبة تتوفر بها عدد من المصنفات النادرة.
  - 6- يتمتع المركز بعلاقات جيدة مع عدد كبير من العلماء المهتمين بالتأصيل الإسلامي للعلوم في العالم.
- والمركز يأمل بعون الله تعالى أن تكون له فروع في جميع أنحاء العالم، وليمارس من خلالها أنشطته المختلفة، كما يأمل أن يكون هناك أوجه تعاون مع المراكز البحثية المتخصصة في جميع دول العالم.

المشرف العام على المركز  
أ.د / على جمعة محمد  
أستاذ أصول الفقه جامعة الأزهر  
مدير المركز  
د / أحمد جابر بدران

عنوان المركز: 7 شارع نوال - متفرع من شارع وزارة الزراعة -  
العجوزة/ الدقي - الجيزة - جمهورية مصر العربية.

تليفون: 37605305 - 0101444141

فاكس: 37605305

**E-Mail: CLES@INTERNETEGPYT.COM**